مجلة فصلية علمية تعنى بالشؤون الحوزوية

السنة الثامنة/ العدد الحادي والثلاثون/ لسنة ١٤٣٨هـ

مجلة فصلية علمية تعنى بالشؤون الحوزوية تصدر عن مركز الهدى للدراسات الحوزوية

مركز الهدى

- مركز علمي مستقل يعنى بالقضايا والشؤون الحوزوية.
- يعنى بانجاز البحوث والدراسات العلمية التي تهم الحوزة العلمية وسبل إسنادها وتطويرها والدفاع عنها.

مشرف العام

السيد قاسم هاشم مولى

رئيس التحرير

السيد عبد الله هاشم مولى

المتابعة الفنية

السيد علي مطر

المراسلات:

رئيس التحرير السيد عبدالله هاشم مولى

Hashemi94@gmail.com

+٩٦٤-٧٧١٠٥٥٨١٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الهدى

مجلة علمية فصلية تعنى بالشؤون الحوزوية تصدر عن

مركز الهدى للدراسات الحوزوية

شروط النشر في مجلة الهدى

تود هيئة تحرير مجلة الهدى ان ترحب بالأخوة والأخوات الباحثين والمتخصصين في الدراسات الدينية الحوزوية والذين يرغبون بنشر بحوثهم ودراساتهم العلمية والاكاديمية في مجلة الهدى وفق المعايير التالية:

- أن تتناول البحوث والدراسات الشؤون الحوزوية المعاصرة وكل ما له علاقة بتطوير الحوزة والدفاع عنها وعكس صورتها المثلى
- تعتمد المجلة الأساليب العملية الراهنة في الكتابة والتوثيق والحيادية والموضوعية والدقة والإشارة إلى المصادر حسب القواعد العلمية المتعارف عليها.
- أن لا تكون البحوث قد نشرت في مجلات أخرى
- تقدم البحوث إلى المجلة مطبوعة وعلى (CD) مع موجز خالي من الأخطاء الطباعية.
- تخضع البحوث والدراسات إلى التحكيم العلمي المتعارف عليه أكاديميا ولا تعاد البحوث إلى أصحابها في حالة الاعتذار عن نشرها
- تنشر البحوث والدراسات وفق خطة هيئة التحرير والنشر

مجلة علمية فصلية تعنى بالشؤون الحوزوية تصدر عن

مركز الهدى للدراسات الحوزوية

خطاب قائد الثورة الإسلامية الإمام الخامنئي
بمناسبة بدء السنة الإيرانية الجديدة
الإدارة الثورية والمنتجة هي السبيل لحل مشاكل الشعب

الإمام الخميني... وترابط الفكر والفقه

سعيد ميرزا النوري ١٥

عقيدة المهدوية وكمال الإنسان (من محاضرات الإمام الخميني)

ترجمة: حسن مطر الهاشمي ٣١

المرجعية الدينية في مواجهة داعش وتأسيس الحشد الشعبي

د. حسين علي مكطوف الاسدي ٥١

حقيقة الإلحاد في العالم العربي (العراق أنموذجاً)

محمد صادق الهاشمي ٨٣

آليات تفعيل حضور القيم الأخلاقيّة في المؤسسات التعليميّة (الحوزة العلميّة نموذجاً)

السيد عبد الله الهاشمي..... ٩٧

الملامح العامة لمسيرة التكامل الإنساني في سياقها التاريخي

الشيخ عائد حسين ١١١

مراجعات في مناهج الاستنباط

الشيخ الأسعد بن علي قيدارة.....١٤٧

الرقابة العامة في المنظور الإسلامي والقانون الوضعي

د. محمد حسين خليق ١٧٥

نحو قراءةٍ اقتصاديةٍ إسلامية

د. شكيب بديرة الطبلبي ١٩٥

خطاب قائد الثورة الإسلامية الإمام الخامنئي بمناسبة بدء السنة الإيرانية الجديدة

الإدارة الثورية والمنتجة هي السبيل لحل مشاكل الشعب

في اليوم الأول من السنة الإيرانية الجديدة (١٣٩٦ هـ.ش) أشاد قائد الثورة الإسلامية المعظم خلال كلمته عصر اليوم الثلاثاء (٢١/٣/٢٠١٧) أمام حشود زوّار مرقد الامام علي بن موسى الرضا عليه السلام بمدينة مشهد المقدسة، بالوحدة وإلتزام الشعب الإيراني بالقيم الثورية وإلتزام الشعب بالأسس والقضايا الدينية.

واعتبر سماحته «الأمور المعيشية والإقتصادية» و«الإنتخابات» التي ستجري في أيار/مايو المقبل، قضيتين هامتين للعام الجديد وأكد سماحته على ضرورة حل كافة مشاكل البلاد في ظل «الإدارة المتدينة والثورية والمنتجة والمفعمة بالإندفاع» وأضاف: تركيز المسؤولين على الإنتاج المحلي، ومطالبة الشعب بهذا الخصوص، سوف يؤدي إلى حل مشاكل كثيرة وخاصة «بطالة الشباب» والشعب الإيراني العزيز سوف يحقق مطالبتي الأساسية والهامة وهي المشاركة الحماسية لكل من يستطيع أن يدلي بصوته، ويزيد من عزة واقتدار وسمعة إيران بالتألق الحقيقي في الإنتخابات ويعرض شموخه أمام الأعداء.

واعتبر سماحة آية الله الخامنئي هذا العام (١٣٩٦) بأنه سيكون عاما هاما بالنسبة للبلاد نظرا لوجود حاجة الى تحرك اقتصادي في البلاد وكذلك نظرا للانتخابات الرئاسية والانتخابات البلدية القادمة، وقبل أن يتطرق سماحته لهذين الموضوعين الهامين، استعرض أوضاع البلاد خلال العام المنصرم (٩٥) وأضاف: رغم المشكلات الإقتصادية التي واجهتها البلاد، الا ان الشعب الايراني تألق جيدا.

واعتبر سماحته «تمسك الشعب والتزامه بقيم الثورة الإسلامية» و«التزام الشعب بالقضايا الايمانية والدينية» مؤشران أساسيان في تقييم حركة الشعب وأضاف: الهمة العالية للشعب خلال المشاركة الحماسية في مسيرات ٢٢ بهمن (١٠ شباط) ذكرى انتصار الثورة، والمناسبات الدينية خلال العام الفائت وبمعزل عن الأذواق السياسية المختلفة والتي أظهرت التوجهات الثورية والدينية لحركة الشعب الإيراني أمام الصديق والعدو.

واعتبر سماحته «الوحدة الوطنية» التي تجلت خلال العام الفائت، بأنها جسدت التضامن الوطني في القضايا الأساسية رغم تباين وجهات النظر في الأمور السياسية

والفرعية وأضاف: الشعب الإيراني موحد في طريق الثورة والنظام الإسلامي.

واعتبر سماحته استشهاد رجال الإطفاء الأعزاء والمضحين، من ضمن الأحداث المريرة خلال العام المنصرم وأضاف: الأحداث المرة موجودة دائماً، ولكن المهم هو وجود الإرادة التي تبعث على الأمل والتقدم لدى الشعب وإن الحاجة لهذه الإرادة والوحدة الوطنية مازالت مطلوبة وضرورية خلال العام الجديد.

وتابع قائد الثورة الإسلامية المعظم كلمته بالإشارة إلى القضية الرئيسية والأولوية الأولى للبلاد وهي القضية الاقتصادية وأكد سماحته بأن هدف الأعداء هو الضغط الإقتصادي على الشعب الإيراني بهدف خلق الفتور لديه تجاه النظام الاسلامي وخلق هوة بين الشعب والنظام، وأضاف: بالطبع ان العدو الاحمق عديم الدين، يبذل جهوده ومساعيه منذ سنوات، الا انه لم ينجح ولن ينجح.

واعتبر سماحته بأن مسؤولية الجميع وخاصة المسؤولين أمام هذا المخطط، مهمة جداً موضحاً خطط الأعداء الإعلامية بقوله: إن العدو يسعى في دعاياته الواسعة الى لصق المشكلات الاقتصادية والمعيشية في البلاد بنظام الجمهورية الاسلامية، انه يريد ان يوحي ان النظام الاسلامي غير قادر على حل مشكلات الشعب وحل المعضلات، وهذه الدعايات ناجمة من عدائه وحقده على النظام الاسلامي، وهي مخالفة للواقع.

وأكد سماحة آية الله الخامنئي أن الخدمات التي قدمها النظام الاسلامي الى ايران والشعب الايراني خلال هذه الفترة، كانت خدمات بارزة وممتازة، واذا قارنا هذه الخدمات مع الخدمات خلال عهد الطاغوت البائد، سيتبين كم من الخدمات قدمها النظام الاسلامي.

وتابع قائد الثورة الإسلامية المعظم كلمته بالتطرق إلى بعض نقاط الضعف التي يعاني منها النظام الإسلامي حيث رأى سماحته في الإدارة الساكنة وغير الثورية سبباً لنقاط الضعف هذه وقال سماحته: نعم هنالك نقاط ضعف يعود منشؤها لنوعية إدارتنا، وليس لحركة النظام الإسلامي العامة«وتابع سماحته: أينما كان لدينا إدارة نشطة وفعالة فلقد تطور العمل، وأينما كان لدينا إدارة ضعيفة، يائسة، غير ثورية، تعبة وعديمة الحركة فإن العمل إما توقف أو انحرف.

وطرح سماحة آية الله الخامنئي حلاً لهذه المشكلة بقوله: أقولها بشكل قاطع: إذا كان لدينا في قطاعات البلاد المختلفة مديرين متدينين، ثوريين ومنتجين فإن جميع مشكلات البلاد سوف تُحل، فليس لدينا في البلاد مشكلة غير قابلة للحل.

وقدّم سماحته بعضاً من الإحصائيات التي تتعلق بإنجازات النظام الإسلامي خلال السنوات القليلة الماضية بالمقارنة مع هذه الإحصائيات قبل قيام الثورة الإسلامية فعلى الرغم من أن تعداد سكان إيران قد قارب ضعفي ما كان عليه قبل قيام الثورة إلا أن الإحصائيات تشير إلى تقدم البلاد في كافة الميادين بمعدلات مثيرة للانتباه حيث أشار سماحته إلى أن طرقات البلاد أصبحت ستة أضعاف ما كانت عليه قبل الثورة، طاقة الموانئ الاستيعابية أصبحت ٢٠ ضعف ما كانت عليه قبل الثورة، السدود السطحية أضحت ٣٠ ضعف، توليد الطاقة الكهربائية أصبح ١٤ ضعف، الصادرات غير النفطية أصبحت ٥٧ ضعف ما كانت عليه قبل الثورة.

وعلى الصعيد العلمي أشار سماحته إلى أن عدد الطلاب الجامعيين قد أصبح ٢٥٥ ضعف ما كان عليه قبل الثورة الإسلامية؛ إذ كان عدد الطلاب قبل الثورة ٢٠٠ ألف طالب، إلا أنه أصبح الآن خمسة ملايين طالب وطالبة جامعية، فيما أصبح عدد المقالات العلمية ١٦ ضعف ما كان عليه قبل الثورة الإسلامية.

وتابع قائد الثورة الاسلامية المعظم: لدينا الكثير من الطاقات والقدرات، عندما نقول أنه في المستقبل سوف يتم إنجاز مجموعة من الأعمال فإننا نقول هذا بناء على هذه الطاقات الكامنة.

وأشار سماحته إلى أن عدد الشباب في الجمهورية الإسلامية الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٠٠ سنة يبلغ ٣٣ مليون شخص؛ أي أن إيران بلد شاب لديها القدرة على العمل، وفي إشارة منه إلى احتياطات الجمهورية الإسلامية من النفط والغاز قال سماحته: وصلني مؤخراً إحصاء يفيد بأننا الدولة الأولى في العالم في احتياطي الغاز، ولا توجد أية دولة في العالم لديها من الغاز بقدر ما لدينا.

وحذر قائد الثورة الإسلامية من مؤامرات الطامعين بثروات الجمهورية الإسلامية بقوله: هذه البلاد بلاد غنية، وإنه ليس أمراً عبثياً أن ينظر الأعداء لهذه البلاد بعين

الطمع ويريدون أن يخضعوها لسلطتهم. طبعاً هذه هي أمنيتهم الدائمة والتي لن يحققوها أبداً.

وتابع سماحته كلمته بقوله: نريد لبلادنا العظمة الوطنية المستمرة، الرفاهية العامة، الأمن المستمر، امتلاك عملة قوية وزيادة القوة الشرائية للناس. ورأى سماحته أن تحقيق هذه الأمور يتطلب توفر إدارة قوية، إنتاج قوي واقتصاد قوي ومستقل لا نحتاج من خلاله لمد أيدينا للآخرين؛ ونتمكن من خلاله من الاختيار، الحركة، والتأثير على قيمة النفط...لا يمكن تحقيق هذه الأهداف من دون الاتحاد، ومن دون الثقافة الثورية، ومن دون المسؤولين الشجعان والنشطين.

ووصف قائد الثورة الإسلامية المعظم بطالة الشباب وخصوصاً الشباب المتعلمين بالفراغ الذي تعاني منه الجمهورية الإسلامية. كما تناول سماحته في كلمته، الوضع المعيشي للطبقة الضعيفة وركود الإنتاج بقوله: إننا مطلعون على الوضع المعيشي للناس، يعاني الناس من الناحية المعيشية من مشاكل عدة.

وقال سماحته لقد تمّ في العام الماضي إنجاز عدة أعمال جيدة، والحق يقول أن نتطرق للجهود التي بذلها المسؤولون وأن نتوجه بالشكر لهم.

وأضاف سماحته: ما أوصي به وأطالب به هو الاعتماد على الإنتاج الداخلي. الإنتاج الداخلي كلمة مفتاحية، على المسؤولين أن يلتفتوا لهذه القضية ويعتمدوا عليها، وعلى الرأي العام الشعبي أن يطالب بهذا الأمر ويلتفت إليه.

وقال سماحته: أعتقد أن العمل الأساسي اليوم يتمثل في الالتفات إلى الإنتاج الوطني والإنتاج الداخلي. وتابع سماحته: إذا تمكنا من تطوير الإنتاج الداخلي فإن ذلك سوف يثمر عدة ثمار.

ولخّص قائد الثورة الإسلامية المعظم فوائد تشجيع وتطوير الإنتاج الداخلي بعدم استهلاك القطع الأجنبي في البلاد من أجل شراء البضائع الاستهلاكية، زيادة الصادرات، قلة الاهتمام بالتفاخر بالماركات الأجنبية، إيجاد نشاط وطني، إيجاد فرص عمل وحل مشكلات البطالة وتفتح قدرات الشباب.

وفي معرض إشارته إلى متطلبات الإنتاج أشار قائد الثورة الإسلامية المعظم إلى

وجود أربعة متطلبات أساسية هي المهارة، الموارد البشرية، رؤوس الأموال وأدوات العمل اللازمة والمتطورة؛ بعضها تمتلكها الجمهورية الإسلامية والبعض الآخر يمكن لها امتلاكه من دون أية مشاكل.

كما نوّه سماحته بقدرات الشباب الإيراني بقوله: البعض يقول ليس لدينا الأدوات. وأنا أقول الشاب الإيراني الذي يمكنه خلال مدة وجيزة تطوير تخصيب اليورانيوم من ٣.٥ بالمئة إلى ٢٠ بالمئة والذي يمثل عملاً كبيراً للغاية، يمكنه بسهولة إيصال نسبة التخصيب هذه إلى ٩٩ بالمئة. هذا أحد الأمثلة عن المشكلات التي واجهناها والتي تمكن شبابنا خلال مدة وجيزة من حلها.

وأردف سماحته: هذا الشاب الذي تمكن في مجال الصواريخ وعلى الرغم من العقوبات المفروضة من إنجاز إنجازات دفعت أحد المسؤولين العسكريين الصهاينة إلى القول: أنا أكنُّ العداء للإيرانيين ولكني لا أستطيع أن لا أمتدحهم لأجل العمل الكبير الذي قاموا به.

وأكد قائد الثورة الإسلامية المعظم على أهمية ارتباط الجامعات بالصناعة والذي يعود بالنفع على تقدم الأبحاث العلمية وعلى تقدم صناعة البلاد على حد سواء وقال سماحته: ليس لدينا طريق مسدود، ليس لدينا طريق لا يمكننا سلوكه، ينبغي علينا أن نتحرك قليلاً.

وأعاد السيد الخامنئي التأكيد على دور السلطات الثلاث في تشجيع الإنتاج الداخلي والاستثمار من خلال تشجيع الناس على الإنتاج والإدارة الجيدة لهذا الملف وضمان الأمن الاقتصادي وسن التشريعات والقوانين التي تصون عمليات الاستثمار وتُشجعها.

وفي جزء آخر من كلمته تطرق قائد الثورة الإسلامية المعظم إلى دور الناس في تشجيع الإنتاج الداخلي من خلال استهلاك البضائع الوطنية، وأن يسعى الشباب إلى العمل بكل جدية وأن لا يكونوا عديمي المسؤولية أو فاقدي الرغبة والدافع.

وشدد سماحته على منع استيراد البضائع التي يُنتَج شبيهها في الداخل بقوله: استيراد البضائع التي تُنتج في الداخل يجب أن يصبح أمراً حراماً شرعاً وقانوناً.

كما حذَّر قائد الثورة الإسلامية المعظم من خطورة التهريب على اقتصاد البلاد وطالب سماحته المسؤولين بالتصدي بكل جدية لعصابات التهريب المنظم.

وفي الجزء الثاني من كلمته أشار قائد الثورة الإسلامية المعظم إلى الانتخابات التي سوف تشهدها الجمهورية الإسلامية خلال الأشهر القليلة القادمة بقوله: الانتخابات سبب للعزة الوطنية، وسبب لتقوية الشعب الإيراني، إذا أردتم أن تهتفوا بشعار «هيهات منّا الذلة» فلتهتفوا بشعار «هيهات من عدم إجراء الانتخابات».

وأردف سماحة الإمام الخامنئي: الشيء الذي يأتي في الدرجة الأولى بالنسبة لي هو المشاركة العامة في الانتخابات، ينبغي على كل من يستطيع أن يدلي بصوته أن يحضر ويشارك في عملية التصويت.

وأكد سماحته على ضرورة الالتزام بقانون الانتخابات مهما كان مُراً، وعلى وجوب تقبّل نتيجة الانتخابات مهما كانت.

وأضاف سماحته: لم أتدخل في الانتخابات في وقت من الأوقات، وحتى أنني لا أقول لمن تدلوا بأصواتكم؛ إنني أتدخل في مكان واحد فقط وهو عندما يريد البعض أن يقفوا في وجه أصوات الناس ويحطموها، سوف أقف بوجه كل من يريد أن يتلاعب بنتيجة أصوات الشعب. ففي السنوات الماضية حصل ذلك في سنوات ١٩٩٧ و٢٠٠٥ و٢٠٠٩ و٢٠١٣٣، وقد واجهت ذلك.

وفي ختام كلمته أكد قائد الثورة الإسلامية المعظم: سيخرج الشعب الإيراني مرفوع الرأس مرة أخرى بإقامة إنتخابات جيدة، وسوف يمضي إلى الأمام ولن يتمكن أعداء الشعب كما في السابق من إرتكاب أي حماقة.

قبيل كلمة قائد الثورة الإسلامية المعظم، تحدّث حجة الإسلام والمسلمين ابراهيم رئيسي سادن الروضة الرضوية الشريفة مهنئاً حلول العام الإيراني الجديد ورافعاً تقريره عن أبرز نشاطات ومسؤوليات مؤسسة الحرم الرضوي إستناداً للأهداف السبعة الواردة في رسالة قائد الثورة الإسلامية المعظم.

الإمام الخميني قدس سره
وترابط الفكر والفقه

سعيد ميرزا النوري

لقد نظر الإمام الخميني (رض) لإسلام العظيم بصفته وحدة نظرية وعملية واحدة؛ فرغم تعدد أبعاد الإسلام وجوانبه، إلا أن التوحيد يمثل جوهر الإسلام وغايته وورحه السارية في أبعاده المختلفة؛ ولذلك فإن العقيدة والمفاهيم والأخلاق والفقه تمثل تجليات مختلفة لحقيقة التوحيد الواحدة، كما تهدف جميعا لتحقيق المشروع التوحيدي

والملاحظة الجديرة بالإهتمام هي أن الإمام الخميني كان يركز جهدة العلمي للربط بين أبعاد الإسلام وعلومه المختلفة تحقيقا لمبدأ وحدة الجوهر والهدف الجامع لهذه الأبعاد والعلوم، وقد مثلت هذه الرؤية التوحيدية صفة مشتركة لعدد من رموز الفكر الإسلامي يأتي في مقدمتهم الإمام الخميني، الشهيد الصدر، السيد الطباطبائي، والشيخ مطهري، غيرهم وفي سياق الوفاء لهذا الترابط يمكن الإشارة للظواهر التالية:

١- يتميز هؤلاء المفكرون باستيعابهم الشامل لمجمل العلوم الإسلامية المرتبطة بالأبعاد التوحيدية، واشتغالهم على المستوى البحثي بدراسة هذه الأبعاد؛ وكمثال على ذلك فقد رأينا الإمام الخميني يهتم بالعلوم الإسلامية المختلفة من تفسير وعقائد وفلسفة وعرفان وأخلاق وفقه وأصول، كما أن مؤلفات السيد الإمام المتنوعة تعكس هذا الإهتمام المستوعب، وهكذا هو الأمر بالنسبة للشهيد الصدر؛ إذ نُلاحظ اهتمامه بمجمل العلوم الإسلامية، وكتابته في أهم العلوم والأبعاد التي تمثل الوجوه المختلفة للحقيقة التوحيدية. ونعتقد أن توجه هؤلاء المفكرين لملامسة هذه العلوم المختلفة هو لقناعتهم الأكيدة بضرورة التعرف على الحقيقة التوحيدية بجميع أبعادها؛ تمهيدا لتجسيدها الموضوعي الشامل والمتناسق.

٢- يتميز هؤلاء المفكرون بالتزامهم العلمي بربط العلوم والأبعاد التوحيدية ببعضها البعض؛ فالإمام الخميني ـ مثلاً ـ وفي كتابه (الآداب

المعنوية للصلاة)، وفي سياق بحثه حول حقيقة الصلاة، يبحث حول مجمل العلوم والأبعاد الإسلامية، ويربط بينها بصورة متناسقة؛ ومن هنا نجد حضور مجمل الأفكار الإسلامية في بحوث الكتاب، من عقائدية وفكرية وعرفانية وأخلاقية وفقهية.

وكذلك هو الشهيد الصدر في كتابه (الإسلام يقود الحياة)؛ حيث نجد ذلك الترابط الجلي والواضح والتأثير المتبادل بين الأبعاد الإسلامية المختلفة؛ حيث تبدأ الرؤية بالمبدأ العقائدي، وتمر بالبعد الفكري والروحي، لتنتهي بالبعد العملي والموضوعي. ونفس هذا الترابط تجده عند السيد الطباطبائي، والشيخ مطهري.

٣- اهتم رموز الفكر الولائي كثيراً بالبحث الفكري والمفاهيمي؛ وهو البحث الذي يهتم بدراسة الأهداف والمبادئ الإسلامية الملازمة لها، بالبحث الفكري هو بحث مهمّ جداً؛ لأنه يُشكل الحلقة الوسيطة بين البعد العقائدي والبعد الأخلاقي والفقهي.

ومن الملاحظ أنه ورغم الأهمية الكبرى للبحث الفكري، إلا أنه لم يُفرد كغيره من الأبعاد الأخرى في علمٍ خاص، كما لم يُلق الإهتمام اللائق به، فالبحث الفكري يتناول بالدراسة الأهداف والقيم المنبثقة من البعد العقائدي، وكيفية ارتباطها بالبعد الأخلاقي والفقهي، ويمثل (البحث الفكري) المموّن القيمي والمبدئي للبحث الفقهي بالأهداف والمبادئ الذي يبتني عليها.

ونظرا لتواضع البحث الفكري، وبما أنه يمثل الوسيط والرابط بين البعد العقائدي والبعدين الأخلاقي والفقهي، فقد حصل نوع من الإنفصال بين الرؤية العقائدية، والرؤية الفقهية.

٤- اهتم رموز الفكر الولائي ـ بصورة خاصة ـ بالربط الوثيق بين البحث الفكري والبحث الفقهي؛ فالبحث الفكري حيث يتناول الأهداف والقيم العامة يمثل القاعدة والموجه للبرنامج الفقهي العملي التفصيلي، الذي يجسد تلك الأهداف والقيم العامة، وقد تميز كلّ من الإمام الخميني والإمام الصدر ـ بصورة خاصة ـ بالربط الوثيق بين بحث الأهداف والقيم، وبحث الفقه العملي، سواء في ذلك الفقه العبادي أو الفقه الاجتماعي؛ وهو ما جعل الفقه

الإسلامي في فكر مدرسة الولاية ليس مجرد أحكام تجزيئية تحكمها قواعد أصول الفقه، وإنما هو منظومة فكرية متكاملة ومترابطة وهادفة، يحكمها إطار غائي وقيمي عام، فالفقه الإسلامي عند هذه المدرسة، ليس مجرد مجموعة من الإعتبارات المحضة، وإنما يقوم على مجموعة من الحقائق الواقعية التوحيدية، يُمثل هذا الفقه وسيلة لتحقيقها والوصول لها.

٥- تميز الإمام الخميني ـ على وجه الخصوص أيضاً ـ باتأثير الواضح للبعد العقائدي والفكري على بحثه الفقهي (لاسيما الاجتماعي منهُ) ولكن الشهيد الصدر تميّز بالاهتمام النظري والمنهجي بالبعد العقائدي والفكري، فالسيّد الإمام لم يركز اهتمامه على البحوث الفكرية المستقلة، ولكنه كان مميزاً في الربط العلمي في مفاصل مهمة بين القيم الإسلامية العامة والبحث الفقهي، بينما تميز الشهيد الصدر بالبحوث الفكرية المستقلة.

ترابط الأبعاد التوحيدية:

ههنا نعمدُ إلى عرض بعض النماذج العملية لالتزام هذه المدرسة الفكرية بعملية الربط القيمي بين الأبعاد التوحيدية المختلفة وتجسيد هذا الترابط التوحيدي على مستوى ربط البحث الفقهي بالبحوث الفكرية والأخلاقية الأخرى، كما سنذكر بعض النماذج من بحوث الإمام الخميني (رض).

الإمام الخميني ترابط الفكر والفقه

هناك العديد من الأمثلة المهمة على اهتمام الإمام الخميني بالربط بين الرؤية العقائدية والفكرية من جهة، والرؤية الفقهية العملية من جهة أخرى، بيدَ أننا ـ وبما يناسب المقام ـ سوف نشير لعدد من النماذج التطبيقية:

النموذج الأول: العبادات:

وهو يرتبط بالعبادات أيضاً، ومنهجية تعامل الإمام الخميني مع هذا الباب الفقهي الحساس؛ فمن المسلم به أن هناك فرقا واضحا بين حالة صحة الصلاة وحالة قبول الصلاة، فصحة الصلاة ترتبط ببراءتها للذمة وإسقاطها للقضاء، أما قبول الصلاة

فيرتبط بتحقيقها لأهدافها الدنيوية والأخروية، ومن الملاحظ أن الإمام الخميني (وهو الذي يحمل صفة الفقيه كما يحمل صفة المفكر الأخلاقي) قد اعتنى بجميع الأبعاد المرتبطة بالعبادات، وكان مشغولاً بصورة كبيرة كبيرة ليس بمجرد تقديم الصورة الفقهية للعبادات فحسب، وإنما كان مشغولاً بإحياء غايات العبادات وتجسيد أهدافها الشاملة، وهو ما يتطابق مع مشروع الصلاة الذي قدمه القرآن الكريم؛ حيث قدم القرآن تصورا شاملا حول الصلاة، يستوعب البعد الفكري والقيمي للصلاة، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾؛ فالصلاة تمثل التجسيد الأهم لأهداف الخلقة الإنسانية.

كما يستوعب البعد المعنوي للصلاة، حيث يقول تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾. كما يستوعب البعد العملي الفقهي للصلاة، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا﴾، كما وتحدث القرآن الكريم عن علاقة الصلاة بالتكاليف الأخرى، فالصلاة لها علاقة سلبية مع المنكرات، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ﴾ وكذلك للصلاة علاقة إيجابية بالتكاليف الأخرى؛ حيث تساعد على امتثالها، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾.

من هنا فإن الإمام الخميني في كتبه القيمة (سر الصلاة) و(الآداب المعنوية للصلاة). حاول أن يُشبع جميع الجوانب المرتبطة بنفس الصلاة والتي أضاءها القرآن الكريم؛ فبحثَ البُعد العقائديّ، والفكريّ الغائي، والأخلاقي العرفاني، تماماً كما بحث البعد الفقهي في كتبه الأخرى بصفته فقيهاً،

الإمام الخميني كان يرى سعي أهل البيت عليهم السلام لإقامة العدالة الإجتماعية والحكومة الإسلامية تمثل قضية محسوسة وبديهية....

بالإضافة لذلك ركز على البعد الاجتماعي والسياسي للعبادات (لا سيما صلاة الجمعة والحج)، كل ذلك لأن الإمام الخميني كان ينظر للعبادات بصفتها شعيرة شاملة في المشروع

التوحيدي الشامل، وكان يعتبر القرآن الكريم هو المرجعية الشاملة والأصيلة لهذه الشعائر بجميع أبعادها.

وكان الإمام (رض) يرى نفسه معنياً ومسؤولاً عن إحياء جميع الأبعاد والأهداف العبادية القرآنية، إذ يقول حول شعيرة صلاة الجمعة في وصيته السياسية (ومن جملة ذلك أن لا يغلوا أبداً عن صلاة الجمعة والجماعة؛ التي هي مظهر البعد السياسي للصلاة).

النموذج الثاني: أهل البيت عليهم السلام والحكومة الإسلامية:

يتفاوت الباحثون بصورة ملحوظة في طبيعة رؤيتهم للمشروع السياسي لأهل البيت عليهم السلام: فمِنَ الباحثين من يرى انسحاب أهل البيت عليهم السلام عن الشأن السياسي لصالح الشأن التبليغي والتربوي، ومن منهم من يرى خلاف ذلك؛ أمّا الإمام الخميني فإن كان يرى سعي أهل البيت عليهم السلام لإقامة العدالة الإجتماعية والحكومة الإسلامية تمثل قضية محسومة وبديهية؛ فبحسب الرؤية العقائدية والفكرية القرآنية فإن جميع الأنبياء والرسل عليهم السلام إنما هدفوا لتجسيد التوحيد والحاكمية الإلهية وتطبيق العدالة الإجتماعية، وكانوا قادة للفكر وقادةً ـ كذلك ـ للسياسة والحكم، فكيف يمكن لأهل البيت عليهم السلام أن يتخلفوا عن الركب الرسالي والنبوي العام الذي هدفو أساسا لتجسيده ووراثته؟؟.

النموذج الثالث: فقه المكاسب المُحرّمة:

وهذا النموذج من فقه المكاسب المحرمة؛ حيث يقسم الفقهاء البيع لحالات ثلاث وهي:

الحالة الأولى: وهي عند اشتراط صرف المبيع في الحرام في صلب العقد، والمعروف حرمة هكذا بيع بسبب الشرط المحرم.

الحالة الثانية: وهي في حالة عدم الاشتراط وإمكانية صرف المبيع في الحرام وإمكانية صرفه في المباح؛ مثل الخشب والعنب وغيره.

وأما الحالة الثالثة: وهي بيع المبيع من دون اشتراط الحرام ولكن نعلم أنه يصرفه في الحرام، وهو ما وقع محلاً للبحث في حرمته وإباحته.

والملفت للنظر أن هناك العديد من الروايات الظاهرة والصحيحة في جواز هكذا بيع. كصحيحة رفاعة بن موسى قال سئل ابو عبد الله عليه السلام وأنا حاضر عن بيع العصير ممن يخمره قال: ألسنا نبيع تمرنا ممن يجعله شراباً خبيثاً)، ورواية أبي كهمس وفيها:... ثمّ قال: (هو ذا نحن نبيع تمرنا ممن نعلم أنّهُ يصنعُهُ خمراً)، وصحيحة الحلبي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بيع عصير العنب ممن يجعله حراماً، قال: (لا بأس به تبيعه حلالاً فيجعله حراماً، فأبعده الله وأسحقه). (من كتاب المكاسب المحرمة للإمام الخميني ص ١٤٥-١٤٦).

والمهم لدينا في هذا المثال كيفية تعامل الإمام الخميني مع هذه الروايات، والنتيجة التي يصل إليها في حكم هذه المسألة نتيجة للإستفادة من القبعد العقائدي والفكري، إذ يرى الإمام الخميني أن الصحيح هو حرمة بيع المبيع ممن يعلم أنه يصرفه في الحرام، ويرى عدم إمكانية القبول بالروايات المجوزة لهذا البيع، ويستند في ذلك للقرآن الكريم والسنة المستفيضة والمبادئ العقائدية والفكرية.

ومن ثمّ يشرح الإمام الخميني موقف القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة من هذه القضية بقوله: ((وهو كذلك، فإنّها مخالفة للكتاب (أي آية النهي عن التعاون على الإثم) والسنة المستفيضة وهي الحاكية للعن رسول الله صلى الله عليه وآله الخمر وغارسها... إلخ بالتقريب المتقدم))، ثم يُقدّم الإمام الخميني افتراضاً ويُجيب عنه، وهو: هل يُمكن تقييد الآية القرآنية والسنة النبوية؛ فنستثني من حرمة الإعانة على الإثم والمنكر بيع العنب والتمر مثلاً ممن يصنعه خمراً أم لا؟؟ وهنا يوضحُ الإمام الخميني أن مثل هذا التقييد والتخصيص غير ممكن من ناحية عقلية وفكرية؛ حيث يرى الإمام الخميني أن وجود النهي عن المنكر وحرمة الإعانة على الإثم ليست مجرد تكاليف تعبدية حتى تقبل الاستثناء والتقييد؛ بل هي تكاليف عقلية وفكرية، وبتعبيرٍ آخر إنّ الإمام الخميني يرى أن فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحرمة

الإعانة على الإثم مرتبطة بالهدف الإلهي من إيجاد المجتمع الإنساني؛ حيث تهدف الرسالة الإلهية للمئ الأجواء الاجتماعية بالخير والمعروف، وتنقيتها من الآثام والمنكرات، ولأجل ذلك فإن كل عمل يؤدي لتحقق المنكر في المجتمع وتلوث الحياة البشرية بالمعاصي المبغوضة عند الله سبحانه فهو محرم عقلاً وفكراً، باعتبار الهدف الإلهي من خلق المجتمع البشري.

ولذلك فالإمام الخميني يعتبر وجوب النهي عن المنكر، وحرمة الإعانة على الإثم قيمة عقلية خلقية لا تقبل التجميد والاستثناء. وقد عبر عن ذلك بقوله: ((ولا يصح القول بتقييد الآية والسّنة لإباء العقول عن ذلك، وتوهّم أن الإعانة على الاشتراء الحرام وهو ليس من المحرمات المهتم بها، [مدفوعا بـ] أن المفهوم من الآية ولو بمئونة حكم العقل أن مطلق تهيئة أسباب الإثم منهيّ عنه، والبيع ممن يعلم أنّه يبتاعُ للتخمير من مقدمات التخمير)).

وكذلك تحدث حول الإعانة على الإثم بقوله: (حَكَمَ العقلُ بقبح إعانة الغير على معصية المولى وإتيان مبغوضه، فكما أنّ إتيان المنكر قبيح عقلا، وكذا الأمرَ به والإغراء نحوه قبيح، وكذبك تهيئة أسبابه والإعانةُ على فاعله قبيحٌ عقلاً، وموجب لإستحقاق العقوبة)).

وبهذه الرؤية التي التزم بها السيد الإمام فقد اعتبر أن كل عمليّة تهيئة لمقدمات المعصية هي قبيحة عقلاً ومُحرمة، حتى لو لم تشملها الأدلة الشرعية؛ لأن الأدلة الشرعية مرشدة لنفس القبح العقلي، حيث يقول في ذلك: ((ثمّ إن حُكم العقل بالقبح في تلك الموارد الثابت، ولو لم يصدق على بعضها عنوان الإعانة على الإثم والتعاون ونحوها؛ فإن العقل يُدرك قُبح تهيئة مقدمات المعصية والجرم، صدق عليها تلك العناوين أم لا، ولعل ما ورد في الكتاب والأخبار من النهي عن التعاون على الاثم والعدوان، أو معونة الظالمين، أو لعن رسول الله صلى الله عليه وآله في الخمر غارسها وحارسها وبايعها ومشتريها وحاملها وساقيها، وكذا ما وردت من حرمة بيع المغنيات وإجارة المساكن لبيع بعض المحرمات، كُلها: لذلك أو نكتته، ثمّ إنّهُ بعد إدراك

العقل قبح ذلك (أي الإعانة على الإثم وتهيئة أسباب المنكر والمعصية) لا يمكن تخصيص حكمه وتجويز الإعانة عليها في مورد))، ثم يُلخّص الإمام الخميني رؤيتهُ للروايات المجوزة لبيع المبيع ممن يعلم بصرفه في الحرام، فيشير لعدة أسباب تمنع من الأخذ بهذه الروايات وهي أنّها:

١- مخالفة للقرآن الكريم.

٢- مخالفة للسنة المستفيضة.

٣- مخالفة لحكم العقل والفكر.

٤- مخالفة لأدلة النهي عن المنكر.

٥- مخالفة لقداسة الإمام وعصمته.

حيث يقول في ذلك: ((فتلك الروايات بما أنها مخالفة للكتاب والسنة المستفيضة، وبما أنها مخالفة لحكم العقل- كما تقدم -، وبما أنها مخالفة لروايات النهي عن المنكر، بل بما أنها مخالفة لأصول المذهب ومخالفة لقداسة ساحة المعصوم عليه السلام: حيث أنّ الظاهر منها أن الأئمة عليهم السلام كانوا يبيعون تمرهم ممن يجعله خمراً وشراباً خبيثاً، ولم يبيعوه من غيره، وهو ما لا يرضى به الشيعة الإمامية، كيف... ولو صدر هذا العمل من أواسط الناس كان يعاب عليه، فالمسلم بما هو مسلم والشيعي بما هو كذلك يرى هذا العمل قبيحاً مُخالفاً لرضى الشارع، فكيف يمكن صدوره من المعصوم عليه السلام؟.

النموذج الرابع: بين دفع المُنكر... ورفعه:

وكذلك وقع البحث الفقهي حول أنّ دفع المنكر قبلَ وقوعه هل هو واجبٌ مثل وجوب رفع المنكر بعد حصوله؟، أم أنّ الوجوب يختص بحالة رفع المنكر بعد وجوده فقد؟

وقد ربط الإمام الخميني هذه المسألة بقضية هل أن وجوب النّهي عن المنكر شرعي أم عقلي؟؛ فالوجوب الشرعي يعتمد على مدى دلالة الألفاظ، أمّا الوجوب العقلي فهو يقتضي- وجوب المبادرة لمنع كل ما يبغضه المولى، وهو حكم لا يقبل التخصيص، ثم يقرر الإمام الخميني أن وجوب النهي عن المنكر عقلي، ويشمل حالى دفع المنكر ورفعه؛ وهو يقول في ذلك، ((فنقول: إنّ دفع المنكر كرفعه واجبٌ؛ بناء على أن وجوب النهي عن المنكر عقلي كما صرح به شيخنا

الأعظم (وحكى عن شيخ الطائفة وبعض كتب العلامة وعن الشهيدين والفاضل المقداد انه عقلي، وعن جمهور المتكلمين منهم المحقق الطوسي عدم وجوبه عقلاً بل يجب شرعاً)، والحقّ هو الأول لاستقلال العقل بوجوب منع تحقق معصية المولى ومبغوضة، وقبح التواني.

فقد ظهر بصورة واضحة أن المنهج العلمي عند الإمام الخميني يقوم على ربط البحث الفقهي بالإبعاد والبحوث السابقة عليه؛ حيث أن الموقف الفقهي العملي يمثل النتيجة للبعد العقائدي والبعد الفكري العقلي، ولذلك وجدنا الإمام الخميني لا يقبل الروايات المذكورة لمنافاتها لعقيدة قدسية وعصمة الأئمة الأطهار عليهم السلام، ولمنافاتها للقيمة الفكرية الخلقية المحرمة للتهاون أمام تحقق أية معصية مبغوضة للمولى سبحانه، رغم عدم شمول بعض الحالات للأدلة الشرعية.

النموذج الخامس: الروايات وولاية الفقيه:

عند دراسة الفقهاء لنصوص ولاية الفقيه يتفاوتون في طبيعة النتائج المستفادة من هذه الروايات؛ فمن الفقهاء من لا يستفيد منها أكثر من ولاية الإفتاء وبيان التشريع، بينما يُصرّ الإمام الخميني على استفادة الولاية العامة من هذه النصوص، وعند التأمل في كلمات الإمام الخميني في هذا

إنّ الرسالات السماوية إنما هدفت بجانب مهمة التعليم والتربية لإقامة الحكومة الإلهية وتأسيس العدالة الاجتماعية...

المجال نجد أن القاعدة التي بيني عليها فهمه الخاص لولاية الفقيه تتمثل برؤيته العقائدية والفكرية، والتي مفادها أن الرسالات السماوية إنما هدفت بجانب مهمة التعليم والتربية لإقامة الحكومة الإلهية وتأسيس العدالة الاجتماعية، وبناءاً على ذلك فإن الأطروحة الإسلامية والمجتمع الإسلامي لا يحتاج فقد لِمُفتٍ ومُعلمٍ للأحكام، بل يحتاج لقائدٍ يُدير شؤون المجتمع والدولة؛ ولذلك فقد أفتى الإمام الخميني بوجوب تأسيس الدولة الإسلامية على الفقهاء العدول بصفتهم خلفاء للرسول المصطفى صلى الله عليه وآله

النموذج السادس: ولايــة الفقيــه والإطار الموضوعي المؤسسي

مـن الأمـور الواضـحة تأكيـد الإمـام الخمينـي الـدائم عـلى التأصـيل مبـدأ ولايـة الفقيـه نظريـاً وعلميـاً، وحرصـه الشـديد عـلى إقامـة الأدلـة الفقهيـة المحكمة لإثبات الولاية المطلقة للفقيـه العادل المقتدر، ولكنّ السؤال المهم هـو كيـف طبّـق الإمـام الخمينـي ولايـة الفقيـه؟، هـل اكتفـى الإمـام الخمينـي بتطبيق الروايات والأدلة الفقهية الدالة مباشرة فقد عـلى ولايـة الفقيـه؟ وهـل يُمكن القـول بـأن ظـاهر الأدلـة المثبتـة لولاية الفقيـه هـو تفـرد الفقيـه الفـرد الكامل بشؤون الحكم والإدارة؟ وكيـف تعامل الإمام الخميني مع هـذه الأدلـة من هذه الجهة؟؟

في الواقع لم يتعامل الإمام الخمينـي مـع النصـوص الفقهيـة لولايـة الفقيـه بصـورة منفصـلة عـن القـيم القرآنيـة العامـة الحاكمـة عـلى مجمـل الفكـر الإسـلامي؛ فهنـاك قـيم قرآنيـة عامـة لا تقبل التضييق بمجـال دون أخـر، وهـي تحكمُ مُجمل المشروع الإسلامي بما فيـه مجال الحكم، والإمـام الخمينـي ولـدى قراءته لروايات ولاية الفقيه، لم ينس أن يُحكم هذه القيم القرآنية العامـة عنـد صياغته للإطـار العمـلي لتطبيـق ولايـة الفقيه ونظام الدولة الإسلامية، إذ يقول الإمـام الخمينـي في مقـام نفيـه لصـفة الاستبداد عن ولاية الفقيه: ((لا تخـافوا من ولاية الفقيه: فالفقيه لا يريـد ظلـم الناس، وإنّ مثل هذه الفقيه الذي يريد أن يظلم الناس، لا ولاية له، أنهُ الإسلام، والحكـم للقـانون في الإسـلام، وكـان النبيﷺ أيضـاً تابعـاً للقـانون الإلهـي، وغير قادر عـلى التخلـف، فقـد خاطبـه الباري جلّ وعَلا: (ولَو تَقَوّلَ علينا بعضَ الأقاويلِ لأخَذنا مِنهُ باليَمينِ ثُمَّ لَقَطَعنا مِنهُ الـوَتينَ)، فلـو كـان النبـي دكتـاتوراً وشخصا يخشى منه ممارسة الدكتاتورية من خـلال جميـع تلـك القـدرات التـي حصـلت لـه، لـو كـان هـوﷺ شخصـاً دكتاتوريـا لأمكـن حينئـذ للفقيـه أن يكون دكتاتوراً، لو كان أمير المؤمنينعليه السلام دكتـاتوراً لأمكـن للفقيـه أن يكـون دكتاتوراً، فلا دكتاتوريـة في الأمـر، نريـدُ الوقـوف بوجـه الـدكاتور، وإنّ ولايـة الفقيه هي تلك الولاية على الأمور التي تمنع الأمور مـن الخـروج عـن مجاريهـا

الطبيعيـــة، فتشرـــفُ عـــلى المجلـــس، وتشرـف عـلى رئـيس الـوزراء حتـى لا يرتكـب الخطـأ، وتشرـف عـلى جميـع الأجهزة، والجيش حتى لا يرتكب عملاً خاطئاً، فنحن نريد

الوقوف بوجه الدكتاتوريـة، لا نريـد أن تكـون دكتاتوريـةً نريـد معارضـة الدكتاتورية، وإنّ ولاية الفقيه هي ضد الدكتاتورية، الفقيـه لا يكـون مستبداً؛ فالفقيـه الـذي يملـك هـذه الأوصـاف يكون عادلاً، وعدالته هي غـير العدالـة الاجتماعية (المُصطلح عليهـا)، بـل هـي عدالـة بحيـث أن كلمـة كـذب واحـدة تسقطه عن العدالة، فمثل هذا الانسان لا يرتكـــب خلافـــاً، إنـــه لا يرتكـــب المخالفة)).

ويقول أيضاً: ((هذه حكومـةٌ يكـون الجميع فيها سواسية أمام القـانون: لأن قانون الاسلام هـو قـانون إلهـي والكـل حاضرون أمام الله تبـارك وتعـالى، سـواء الحاكم أو المحكوم أو النبيّ أو الإمامُ أو عامّة النّاس)).

ويقول حول قبول الناس وانتخـابهم للولي الفقيه: ((وكنـتُ مُعتقـداً ومُصرّاً منذُ البدايـة بـأن شرط المرجعيـة لـيس لازماً، ويكفي المجتهدُ العادلُ الذي ينال تأييد الخبراء المحترمين في البلاد فعنـدما ينتخب الناس الخـبراء ليعينـوا مجتهـداً مجتهـــداً عـــادلاً لقيـــادة حكـــومتهم، وعنـدما يُعـيّن هـؤلاء الخـبراء شخصـا لاسـتلام القيـادة، فسـوف ينـال قبـول الناس قطعاً، وسـيكونُ في هـذه الحالـة الولي المنتخـب للنـاس، ويكـون حكمـه نافذاً)).

إن هـذه الاسـتلهام القـرآني البـديع يكشف مستوى تشرّب الإمام الخمينـي (رض) بـالجوهر القـرآني الـذي يختفـي خلف سطح الآيات القرآنية، علـماً بـأن الفكـر الموضـوعيّ يُمثـل قيمـةً قُرآنيـةً كُـبرى حاكمـة عـلى مجمـل المشرـوع الإسلامي.

النموذج السابع: التقيـة والفكـر القرآني:

تحدّث الإمام الخميني حـول بعـض الروايـات التـي تشـبث بهـا بعـض المعارضـين لثورتـه ضـد الشـاه؛ حيـث كانت هذه الروايات تحث عـلى طاعـة السلاطين والملـوك، وتحظرَ معارضـتهم ومواجهتهم مـن بـاب التقيّـة والخـوفِ

على النفس، وهنا نجد الإمام الروايات الداعية إلى طاعة السلطان مطلقاً منافية للفكر القرآني الذي يحثُ على مناهضة الحاكم الظالم...

الخميني دون كثير عناء، وبتبسيطٍ بيّن يرفض هذه الروايات؛ لمنافاتها للفكر القرآني، كحالة مواجهة نبي الله موسى عليه السلام لملك عصره فرعون، إذ يقول الإمام الخميني بهذا الصدد: ((ومثلُ هذا- كما ترون- واقعٌ الآن... وما أدري لماذا يتمسك بعض الناس بروايتين ضعيفتين في مقابل القرآن الذي أمر الله فيه موسى بالنهوض في وجه الفرعون وهو أحد الملوك، وفي مقابل كل ما ورد من الأحاديث الكثيرة الآمرة بقتال الظالمين ومقاومتهم؟؟!، فالكُسالى من الناس هم الذين يطرحون كل ذلك جانبا ليتمسكوا بروايتين ضعيفتين تزكي الملوك وتبرر التعاون معهم، ولو كان هؤلاء متدينين لرووا إلى جانب تينك الروايتين الضعيفتين مجموعة الروايات المناهضة للظلمة وأعوانهم، مثلُ هؤلاء الرواة لا عدالة لهم، لما بدر منهم من انحياز الى أعداء الله، وابتعادهم عن تعاليم القرآن والسنة الصحيحة، بِطنَتُهم دعتهُم الى ذلك لا العلم، وفي البِطنَة وفي حب الجاه ما يدعوا الى السير في ركاب الجائرين)).

وهاتان الروايتان هما:

عن النبي صلى الله عليه وآله قال: ((السلطان ظلُّ الله في الأرض، يأوي اليه كل مظلوم، فمن عدل كان لهُ الأجر وعلى الرعية الشكر، ومن جارَ كان عليه الوزر وعلى الرعية الصبر)(بحار الأنوار، ج ٧٢، ص ٣٥٤).

وعن أنس عن رسول الله صلى الله عليه وآله: ((طاعة السلطان واجبة. ومن ترك طاعة السلطان فقد ترك طاعة الله عزوجل. ودخل نهيه. إن الله عزوجل يقول (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة)). (بحار الأنوار، ج ٧٢، ص ٣٦٨).

النموذج الثامن: الشعائر الحسينية... وقيم الثورة:

عند قراءة النصوص المرتبطة بالشعائر الحسينية؛ من زيارة وعزاء وبكاء... وغيرها، فإن من الواضح تركيز هذه النصوص على البعد العاطفي للشعائر الحسينية؛ ولذلك نجدها تركز على التفاعل القلبي والبكاء وإجراء

الـــدموع، وغيرهـــا مـــن المفـــاهيم والفعاليـات ذات المضـمون العـاطفي الواضح.

وهنا يأتي الدور لنوعين من القـراءة لهذه النصوص:

فـالقراءة الأولى تتعامـل مـع هـذه النصوص بصفتها نصوصاً فقهيـة تشـير لحكـمٍ شرعـيَ مسـتقل، وهـو حكـم الاستحباب الشرعي، وتقصر نظرها على المضمون الظاهري

الإمـام الخمينـي (رض) حـاول فهـم نصوص الثورة الحسينية، في إطار فهمه الشامل للمشروع الإسلامي العام...

الذي يتمحور حول البعد العـاطفي ويشـير لمحبوبيـة تعميقـه لأعـلى مستويات الحزن، وهو مـا لعلـه يُفهـم بصـفته دعـوةً واضـحةً للتركيـز عـلى الإحيـاء العـاطفي بصـورة مجـردة، والمبالغـة في المضـمون العـاطفي دون حساب للأمور الأخرى، وهنا تأتي أهمية التعاطي الشمولي مع نصوص الشـعائر، فـإن هـذه النصـوص تمثـل جـزءا مـن نصـوص الثـورة الحسـينية العامـة، والشـعائر الحسـينية تمثـل جـزءا مـن الثورة الحسـينية الكبرى؛ ولـذلك نجـد الإمـام الخمينـي يجمـع في رؤيتـه للشعائر الحسـينية بـين التعبّـد بظـاهرِ هذه النصوص فيركز كثيراً على المضمون العاطفي والـولائي للشـعائر الحسـينية، ودورها الكبير في الحفـاظ عـلى الـوهج المعنوي للثورة الحسينية.

ولكـن الإمـام الخمينـي في نفـس الوقـت (وبقـراءة أخـرى) يحـاول فهـم هذه النصوص في إطـار فهمـه الشـامل للمشـروع الإسـلامي العـام، والمشـروع الحسـيني الخـاص، فيسـعى كـذلك لتحكـيم المبـادئ الإسـلامية العامـة، والقـيم والأهـداف الحسـينية الخاصـة على هذه النصوص؛ فيعتبرُ أن الشـعائر الحسـينية تمثـل صـيَغاً اجتماعيـة وعاطفيـة لإحيـاء الأهـداف والقـيم الثورية والنهضوية القرآنيـة الحسـينية، فكـان الإمـام الخمينـي يتعامـل مـع الشعائر الحسينية انطلاقاً من الأهداف والقيم المؤسسة لهـا، كـما اعتـبر نفسـه معنياً بترسيخ هذه الأهـداف وتأصـيلها نظرياً وعملياً.

فكان (رض) يـرفض إفـراغ الشـعائر من مضمونها الولائي التقليدي، كما كان يـرفض كـذلك إفراغهـا مـن مضـمونها

الثـوري والنهضـوي الإسـلامي، يقـول الإمـام الخمينـي في وصـيته السياسـية حول الشعائر الحسينية: ((ومـن جملـة ذلك أن لا يغفلوا أبدا عن مراسم عـزاء سيّد المظلومين ورائد الشـهداء أبي عبـد الله الحسـين صـلوات الله الـوافرة وصلوات أنبياء الله وملائكته والصالحين على روحه العظيمة المقدامة، وليعلمـوا أن كل أوامر الأئمة عليهم السلام في إحياء ملحَمَة الإسلام التاريخية هذه، وأنّ كُـل اللعـن لظالمي آل البيت والتنديد بهم ليس إلا صرخـة الشـعوب في وجـه الحكـام الظـالمين عـبر التـاريخ وإلى الأبـد (...)، وتعلمـون أن بنـي أميـة ـ لعنـة الله عليهم- ورفع الصوت باستنكار ظلمهـم (مـع أنهـم الإمـام الخمينـي (رض): ينبغـي إبقـاء الصرـخة ضـد الظـالمين نابضة بالحياة، لأنّ الحسين عليه السلام يسـتمر من خـلال الـنهج الـذي تركـهُ، والظلـمَ كذلك...

انقرضوا وولوا إلى جهنم) هو صرخة ضـد الظـالمين في العـالم؛ وإبقـاءً لهـذه الصرخة المحطمة للظلم نابضةٌ بالحياة،

ومـن الـلازم أن تتضـمن اللطميـات وأشعار الرثاء وأشعار المديح لائمة الحق علـيهم سـلام الله التـذكير ـ وبطريقـة ثوريّة ـ بالفجائع ومظالم الظالمين في كل عصر ـ ومصر ـ وفي هـذا العصر ـ عصر ـ مظلوميّة العالم الإسلامي على يد أمريكا وروسيا وسائر المرتبطين بهم)).

والنتيجـة المهمـة التـي يمكـن استخلاصـها مـن مجمـل الوقفـات السابقة هي أن ما يُميّز الإمام الخمينـي (رض) ومجمـل التيـار الفكـري الـذي ينتمي له، هو حرصه البالغ على تقديم الفقـه الإسـلامي ـ لا سـيما في جانبـه الاجتماعـي والسـياسي- بمـا يتنـاغمُ والعقيدة والأهـداف والقـيم الأخلاقيـة الإسلامية؛ وهو ما يكفل تقـديم الفكـرِ الإسلامي في صورته المتناسقة والمشرقة، كـما يكفـلُ تحقيـقَ الأهـدافِ والقـيمِ الأصـيلة للرسـالات الإلهيـة في حيـاة البشرية، دون الفهـم القشري للإسـلام، الذي يحولـه لمفـردات متنـافرة تبعـده عـن الأهـداف الأصـيلة السـامية التـي نطق بها القرآن الكريم.

عقيدة المهدوية وكمال الإنسان(*)

من محاضرات الإمام الخميني قدس سره

ترجمة: حسن مطر الهاشمي

(*) بحث مستل من كتاب ٢٥٠ سنة من عمر الإنسانية.

إن أصل المهدوية محطّ إجماع من كافة المسلمين. كما أن الأديان الأخرى في عقائدها تنتظر ظهور المنقذ والمنجي في آخر الزمان. فهؤلاء أيضاً أصابوا في جزء من هذه الحقيقة، وأما في الجزء الآخر ــ والذي هو الجزء الأهم ــ فيتعلق بمعرفة شخص المنجي، فقد أخفقوا فيه. أما الشيعة فإنهم يتميّزون من غيرهم، بأنهم طبقاً للأدلة والوثائق القطعية والثابتة عندهم يعرفون هذا المنجي بالإسم والعلامات والخصائص وتاريخ الولادة[1].

إن خصوصية اعتقادنا نحن الشيعة في هذا الشأن، هي أن هذه الحقيقة في مذهبنا قد خرجت من مجرّد كونها طموح وأمل، ومن مجرّد تصوّر ذهني محض، لتغدو حقيقة واقعية لها وجود على الأرض. فالحقيقة هي أن الشيعة عندما ينتظرون المهدي الموعود عجل الله تعالى فرجه الشريف، إنما ينتظرون يداً منقذة، ولا يتخبّطون في عالم الذهنيات، وإنما يبحثون عن حقيقة موجودة على أرض الواقع. فإن حجة الله يعيش بين الناس، وهو موجود بين ظهرانيهم، ويدرك معاناتهم ويحسّ بآلامهم. وإن بعض السعداء يتشرّفون برؤيته وزيارته أحياناً وإن كانوا يجهلونه. فهو موجود وله اسم معين، وأبواه معروفان. هذه هي خصوصية عقيدتنا نحن الشيعة.

وأما أصحاب المذاهب الأخرى من الذين لا يؤمنون بهذه العقيدة، فإنهم لم يتمكنوا أبداً من إقامة دليل منطقي على ردّ هذه العقيدة. وإن جميع الأدلة الواضحة والراسخة ـ والتي صدق بها الكثير من أهل السنة ـ تشير بشكل قاطع وجازم إلى وجود هذا الإنسان العظيم، وحجة الله، بهذه الخصوصيات التي نعرفه بها، ويمكن لي ولكم أن نجدها ونقرأها في الكثير من المصادر غير الشيعية أيضاً.

إن تاريخ ولادة الابن الطاهر للإمام الحسن العسكري عليه السلام معلوم، والمرتبطين به معروفون، ومعجزاته واضحة، وقد أعطاه الله عمراً طويلاً، وسوف يمد في عمره. وهذا هو تجسيد ذلك الأمل الذي تصبو إليه كل شعوب العالم،

وجميع الأديان والقبائل والأعراق في جميع المراحل والحقب التاريخية. هذه هي خصوصية المذهب الشيعي بشأن هذه المسألة الهامة[٢].

هناك مسائل فيما يتعلق بالاعتقاد بالمهدوية أستعرضها فيما يلي على نحو الإجمال. ومن بين تلك المسائل هي أن الوجود المقدس للإمام بقية الله عجل الله تعالى فرجه الشريف هو استمرار لحركة الأنبياء والدعوات الإلهية منذ فجر التاريخ إلى يومنا هذا. وهذا الأمر قد تمّت الإشارة إليه في دعاء الندبة حيث يقول الإمام عليه السلام: «فبعض أسكنته جنّتك» وهو النبي آدم، إلى أن يقول: «إلى أن انتهيت بالأمر إلى حبيبك ونجيبك محمد صلى الله عليه وآله» ثم يتعرض لمسألة وصاية أهل البيت عليهم السلام حتى يصل إلى صاحب العصر والزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف، فهؤلاء يشكلون سلسلة واحدة متصلة ومرتبطة في تاريخ حياة البشر. وهذا يعني أن حركة النبوات لم تتوقف حتى للحظة واحدة. فقد كان الإنسان بحاجة إلى تعاليم الأنبياء، ولا زالت هذه الحاجة قائمة، وكلما تقدم الزمن أصبح الإنسان أقرب إلى تعاليم الأنبياء عليهم السلام.

إن المجتمع البشري الراهن ومن خلال التقدم الفكري والحضاري والمعرفي قد توصّل إلى الكثير من تعاليم الأنبياء ـ التي لم تكن قبل هذا اليوم بعشرات القرون يمكن للإنسان أن يستوعبها ويفهمها ـ وبدأ يدركها. من قبيل مسألة العدالة والحرية والكرامة الإنسانية. إن هذا الكلام الشائع في العالم حالياً هو الكلام الذي صدع به الأنبياء. وفي تلك الأيام لم يكن عامة الناس يستطيعون استيعاب هذه المفاهيم. بيد أن تعاقب الأنبياء وانتشار دعوتهم هو الذي رسّخ هذه المفاهيم في أذهان الناس بالتدريج، حتى أخذوا يعيشونها في عواطفهم وضمائرهم ووجدانهم، وأخذوا يتوارثونها نسلاً بعد نسل، وجيلاً بعد جيل. وإن سلسلة أولئك الدعاة الإلهيين لم تنقطع بعد، ولا زالت مستمرة في الوجود المقدّس لصاحب العصر والزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف فهو استمرار لتلك السلسلة الربانية، حيث نقرأ في زيارة آل ياسين: «السلام عليك يا داعي الله وربّاني آياته». بمعنى أنكم الآن تشاهدون نفس دعوة النبي إبراهيم

ومـــوسى وعيسى ـــ ودعـــوة جميـــع الأنبيـاء عليهم السلام والمصـلحين ودعـوة النبـي محمد صلى الله عليه وآله مجسّدة في الوجـود الطـاهر لبقيـة الله عجل الله تعالى فرجه الشريف. فهـذا الإمـام هـو وارث جميـــع الأنبيـــاء والأئمـــة الأطهـــار والصالحين، وهو يحمـل لـواء دعـوتهم، ويـدعو النـاس إلى ذات المعـارف التـي سبق للأنبياء والأوليـاء أن دعـوا النـاس إليها على طول الزمان. وهذه مسألة في غاية الأهمية.

المســألة الأخـــرى فـــيما يتعلـــق بالمهدوية هي مسألة انتظار الفـرج. إن انتظـار الفـرج مفهـوم واسـع للغايـة. فهناك انتظـار نهـائي للفـرج، بمعنـى أن البشـرية عنـدما تـرى طواغيـت العـالم يصولون ويجولـون وينهبـون ويعتـدون على حقوق الإنسان، لا يجب أن يتصوّر بأن المسألة قد انتهت عند هـذا الحـد. ولا يجب أن يتصوّر أن هذا هـو مصير العالم المحتوم. ولا يجب أن يتصـوّر أنـه ليس هناك مـن حـل، ويجـب الرضـوخ والاستسـلام لهـذا الواقـع. بـل عليـه أن يؤمن بأن هـذا الوضـع إنمـا هـو وضـع عابر (للباطل جولة). وإن المتعلق بهـذا العـالم وطبيعـة هـذا العـالم عبـارة عـن استقرار حكومة العدل، وهـي حكومـة سـوف تتحقـق. إن انتظـار الفـرج في نهاية المرحلة التـي نعـيش فيهـا والتـي يتعـرّض فيهـا البشر ـ للظلـم والجـور، مصداق من مصاديق انتظار الفرج، بيد أن لانتظار الفرج مصاديق أخرى.

فعندما يقال لنا: انتظـروا الفـرج، لا يعني ذلك مجرّد انتظار الفـرج النهـائي، بل يعني أن كل طريـق مسـدود يمكـن فتحه وتذليله؛ فـالفرج يعنـي الانفـراج والانفتـاح. والمسـلم مـن خـلال درس انتظـار الفـرج يـتعلم ويـدرك أن لـيس هناك في الحياة البشرية عقدة لا يمكـن حلها، وإن على الإنسان أن لا يقـنط ولا يُصـاب باليـأس والاحبـاط. وهـذا درس أمل لجميع أفراد البشرية.

ومـن هنـا عُـدّ انتظـار الفـرج مـن أفضـل الأعـمال؛ ومـن هنـا يتضـح أن انتظار الفرج عمل، وليس تركـاً للعمـل. وعليـه لا ينبغـي الخلـط والتصـوّر بـأن الانتظـار يعنـي الجلـوس وعـدم القيـام بأيّ نشـاط إيجـابي. بـل الانتظـار عمـل وإعـداد واسـتعداد وتعزيـز للـدوافع، وهو نشاط وحيوية وعنفوان في جميـع المجـالات. وهـذا في الواقـع هـو تفسـير

لقوله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾[٤].

عندما قام الشعب الإيراني بثورته، إنما قام بها بعد حصوله على بارقة الأمل. وحيث تحقق هذا الأمل ترتب عليه ذلك الإنجاز العظيم، واليوم نحن على أمل بالمستقبل ونتحرك في ضوء هذا الأمل. فإن نور الأمل هو الذي يعطي الحافز للشباب، ويحول دون تسرّب الإحباط إلى نفوسهم، ويمنح الحيوية للمجتمع. هذه هي نتيجة انتظار الفرج.

وعلى هذا الأساس ينبغي انتظار الفرج النهائي، كما ينبغي انتظار الفرج في جميع منعطفات ومراحل الحياة الفردية والاجتماعية. فلا تسمحوا لليأس بأن يجد طريقه إلى قلوبكم. فانتظروا الفرج واعلموا أن هذا الفرج سوف يتحقق شريطة أن يكون انتظاركم انتظاراً واقعياً، بمعنى أن يكون مصحوباً بالعمل وبذل الجهود المصحوبة بالدوافع والحوافز والحركة[٥].

نحن اليوم ننتظر الفرج. بمعنى أننا ننتظر يداً قوية تعمل على بسط العدل بعد أن تتغلب على الظلم والجور ـ التي عانى منها جميع البشر ـ تقريباً ـ وأن يغيّر هذا الفضاء لصالح العدل والقسط، وأن تستشعر البشرية نسيم العدل والحرية. وهذه هي حاجة كلّ إنسان حي ومدرك، لا يقنع بمجرد ما هو عليه. إن الإنسان الذي يلقي نظرة عامة على حياة البشرية، تستولي عليه حالة الانتظار بشكل طبيعي. هذا هو معنى الانتظار. إن الانتظار يعني عدم الرضا والاقتناع بالواقع الراهن، والسعي نحو الأفضل، وإن هذا الوضع الأفضل سوف يتحقق على يد وليّ الله الإمام الحجة بن الحسن المهدي صاحب العصر والزمان عجل الله فرجه الشريف.

يجب علينا أن نتصرف بوصفنا جنوداً على أهبة الاستعداد، وأن نكون على استعداد للجهاد من أجل تحقيق بلوغ الغاية من هذا الانتظار. إن انتظار الفرج لا يعني الجلوس وعدم القيام بأيّ عمل، أو عدم شحذ الهمم من أجل القيام بأي عملية إصلاحية،

مكتفياً بانتظار صاحب العصر والزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف. فهذا ليس انتظاراً. فما هو معنى الانتظار؟ إن انتظار يد القدرة الإلهية والملكوتية التي يجب أن تأتي بمساعدة وهمم هؤلاء الناس أنفسهم للقضاء على الظلم وإحقاق الحق ونشر العدل ورفع راية التوحيد، وهداية الناس إلى عبادة الله وحده لا شريك له. فيجب الاستعداد لهذه العملية. وإن تشكيل نظام الجمهورية الإسلامية واحداً من مقدمات هذه الحركة التاريخية العظيمة. وإن كل خطوة في سياق إقامة العدل، هي خطوة نحو هذا الهدف السامي. هذا هو معنى الانتظار. فالانتظار حركة واستعداد، وليس سكوناً أو جموداً. وعلينا أن نحتفظ بهذا النوع من الانتظار في وجودنا وفي الأجواء المحيطة بنا. وقد منّ الله تعالى على شعبنا العزيز والشعب الإيراني الكبير في القيام بهذه الخطوة الجبارة، ويوفر الأرضية للانتظار. هذا هو معنى انتظار الفرج[٦].

إن المجتمع المهدوي يعني العالم الذي يأتي إليه صاحب العصر ـ لكي يصنع فيه ذلك العالم وذلك المجتمع الذي بُعث جميع الأنبياء لإقامته وتحقيقه. بمعنى أن جميع الأنبياء كانوا مقدمة لتحقيق وظهور ذلك المجتمع المثالي الذي سيتمّ بناؤه من قبل ولي العصر والمهدي الموعود في هذا العالم. من قبيل البناء الشاهق الذي يتمّ بناؤه بالتدريج وبشكل مرحلي، حيث يأتي شخص ويقوم بعملية تسطيح الأرض وتسويتها وتنظيفها من الأعشاب والأحجار وما إلى ذلك، ثم يأتي بعد ذلك شخص آخر ويتولى عملية حفر الأسس تمهيداً لإقامة الدعائم عليها، وبعد ذلك يأتي شخص أخر ليتولى عملية بناء ورفع الجدران، وهكذا يتعاقب الجميع على تولي مسؤولياتهم حتى يقوم هذا الصرح والبناء الشاهق على طول الزمن. فقد جاء الأنبياء منذ بداية التاريخ البشري واحداً بعد آخر، ليعملوا على تقريب المجتمع الإنساني خطوة خطوة من ذلك المجتمع المثالي وذلك الهدف النهائي. وقد نجح جميع الأنبياء في ذلك، بمعنى أنه لم يخفق حتى نبي ورسول واحد في هذه المسيرة، فإن أعباء الرسالة قامت على

أكتافهم، وقد قام كل واحد منهم بحمل أعباء هذه الأمانة وتقدم بها خطوة نحو الأمام. وحيث شارف أحدهم على الانتهاء انتقلت مهمة حمل هذه الأمانة إلى غيره. ومن هنا كان الإمام صاحب العصر والزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف وارث جميع الأنبياء، حيث سيأتي ويرفع الخطوة الأخيرة من أجل إقامة ذلك المجتمع الإلهي.

ويجدر بنا هنا أن نتحدث بشكل مختصر حول خصائص ذلك المجتمع. إن خصائص هذا المجتمع مذكورة في دعاء الندبة الذي نرجو من الله أن يوفقكم إلى قراءته في كل يوم جمعة إن شاء الله، وذلك حيث يقول الإمام عليه السلام: «أين معزّ الأولياء، ومذلّ الأعداء؟». وعليه فإن ذلك المجتمع هو المجتمع الذي يُعز فيه أولياء الله، ويُذلّ فيه أعداء الله، بمعنى أن هذه هي قيَم وملاكات هذا المجتمع. «أين المعدّ لإقامة الحدود؟» فهذا المجتمع هو مجتمع يقيم حدود الله، بمعنى أن جميع الحدود والأحكام التي فرضها الله سبحانه وتعالى يتمّ تطبيقها في مجتمع إمام العصر والزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف. فعندما يظهر صاحب العصر، يعمل على بناء مجتمع يتحلّى بهذه الخصائص والصفات التي أنصحكم بقراءتها في دعاء الندبة، فلا ينبغي الاكتفاء بمجرّد قراءة دعاء الندبة، بل يجب إلى جانب ذلك أن نتدبّر فيه ونستلهم منه الدروس والعبَر.

إن الإمام صاحب العصر والزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف يقيم مجتمعه على الأسس الآتية:

أولاً: اجتثاث الجور والظلم والطغيان من الجذور. بمعنى أن المجتمع الذي يتم بنيانه وتأسيسه في عصر الإمام الحجة عجل الله تعالى فرجه الشريف يجب أن يخلو من الظلم والجور، وليس في إيران فقط، أو في المجتمعات التي تقطنها الشعوب المسلمة، بل في العالم بأسره. فلا يكون هناك ظلم لا على المستوى الاقتصادي، ولا على المستوى السياسي، ولا على المستوى الثقافي، ولا أي نوع آخر من أنواع الظلم في ذلك المجتمع. حيث يجب استئصال الاستغلال والاختلاف الطبقي والعنصرية وعدم المساواة والجور والاستقواء على الآخرين في جميع ربوع هذا العالم.

وثانياً: إن من بين خصائص المجتمع المثالي الذي يؤسسه الإمام صاحب العصر والزمان عجل الله فرجه الشريف هو ارتقاء المستوى العلمي للإنسان، حتى لا يمكن العثور على مؤشر واحد على الجهل والأمية والفقر الفكري والثقافي في العالم. وهناك يستطيع الناس التعرّف على الدين بشكل صحيح. وهذا كما نعرف جميعاً هو أحد الأهداف الكبرى للأنبياء عليهم السلام حيث وصفهم أمير المؤمنين في نهج البلاغة بقوله: «ويثيروا لهم دفائن العقول»[٧]. وقد ورد في بعض الروايات أن المرأة في عصر صاحب الزمان عجل الله فرجه الشريف تجلس في بيتها وتفتح القرآن، وتعمل على استنباط الحقائق الدينية من خلال النصوص القرآنية. وهذا يعني أن المستوى العلمي والثقافي الإسلامي والديني بحيث يستطيع جميع الأفراد والمواطنين في المجتمع، وحتى ربات البيوت أن يتعلمن ويتفقهن في الدين. ويمكن لكم أن تتصوروا مستوى النورانية في هذا المجتمع الذي ينعدم فيه الجهل وينتشر نور العلم بين جميع أفراده، ومن هنا لن يكون هناك أي موضع للاختلاف في الآراء والتوجّهات في ذلك المجتمع.

وثالثاً: في عصر صاحب الزمان عجل الله فرجه الشريف يتم استخراج جميع المصادر والخيرات من باطن الأرض وتوظيفها، حتى لا يبقى هناك مصدر من مصادر الطبيعة معطلاً ودون توظيف واستفادة الإنسان. فهناك الكثير من الطاقات والموارد الطبيعية غير مكتشفة. من قبيل الكثير من المصادر والطاقات الطبيعية التي ظلت مستورة طوال قرون ولم تكتشف إلا في العصور المتأخرة، من قبيل: الطاقة الذرية والطاقة الكهربائية وما إلى ذلك. وإن جميع الطاقات الكامنة في بطن الأرض سيتمّ اكتشافها واستخراجها في عصر ظهور الحجة عجل الله فرجه الشريف.

والأمر الآخر الذي سيكون هو المحور في عصر الإمام الحجة بن الحسن العسكري عجل الله فرجه الشريف، هو محور الفضيلة والأخلاق. وكل شخص يتصف بصفات أخلاقية حسنة أكبر، كان هو المتقدم على غيره[٨].

وهناك رواية أخرى تقول: «القائم منا منصور بالرعب، مؤيد بالنصر

تطوى له الأرض، وتظهر له الكنوز، يبلغ سلطانه المشرق والمغرب»[٩]. وهذا ما نشاهد نموذجه المصغّر في عصرنا الراهن. فاليوم نجد حكومتنا ومجتمعنا ونظامنا الإسلامي ـ الذي يمثل مجرد رشحة من رشحات الحكومة الإسلامية ـ يبعث الرعب في قلوب القوى العظمى. ولذلك فإنهم يبذلون كل جهودهم من أجل إزاحة هذا الخطر من أمامهم، ولكن النتائج تؤدي إلى العكس من ذلك، حيث يكون الانتصار في الساحة السياسية العالمية من نصيب الإسلام والمسلمين.

ثم يقول بعد ذلك: «فلا يبقى في الأرض خراب إلا قد عُمّر»[١٠]. بمعنى أن هذه المصادر الطبيعية ستنفق في عملية إعمار الدنيا، وليس لصالح أهواء الطغاة والاستيلاء على مصالح المستضعفين.

وهناك رواية مروية عن الإمام الباقر عليه السلام يقول فيها: «حتى إذا قام القائم جاءت المزايلة، وأتى الرجل إلى كيس أخيه؛ فيأخذ حاجته فلا يمنعه»[١١]. وفي هذا الحديث إشارة إلى أخلاق المساواة بين الناس والإيثار بينهم، وتخلصهم من آفة البخل والطمع. وهو يحكي عن سيادة النظام الاقتصادي والاجتماعي الإسلامي السليم في ذلك اليوم. ولن يكون ذلك بالقوة، وإنما الناس بطبيعتهم سيتجهون إلى هذه النزعة الأخلاقية والإنسانية، وسنشهد ظهور هذه الجنة على وجه الأرض، وفي هذه الحياة الدنيا.

وهناك رواية أخرى أيضاً، وهي تقول: «إذا قام قائمنا اضمحلّت القطائع فلا قطائع»[١٢]. بمعنى أن الهدايا التي يمنحها السلطان والحاكم من قوت الشعب لهذا أو ذاك سوف لا يبقى لها في عصر الحجة عجل الله تعالى فرجه الشريف من أثر. ففي السابق كان الوضع يبيح للحاكم والخليفة ان يمنح إقطاعية من أرض أو قرية أو مدينة أو محافظة لشخص واحد، ليفعل فيها كل ما يحلو له أو يشاء من فرض الضرائب على أهلها والاستفادة من مزارعها. وكان عليه أن يعطي شيئاً منها للسلطان والخليفة الذي أقطعه إياها. واليوم تتجلى هذه الظاهرة على شكل منح الأسهم في الشركات النفطية والتجارية والصناعية

العملاقة، وهذه الأمور تؤدي بالشعوب إلى الاستنزاف والبؤس والفقر المدقع. وهذه الأمور كلها في حكم القطائع. ولكن هذه الأمور ستزول، وإن جميع الناس سينعمون بالمساواة في الاستفادة من الموارد الطبيعية.

وفي رواية أخرى ناظرة أيضاً إلى الواقع الاقتصادي في عصر الظهور حيث تقول: «ويسوي بين الناس حتى لا ترى محتاجاً إلى الزكاة»[١٣]. وفي هذه الحالة سيتم إنفاق الزكاة في الصالح العام، ولا تعطى إلى الفقراء، لعدم وجود فقير حينذاك. وما إلى ذلك من الروايات التي ترسم هذا الواقع الذي هو جنة الإسلام على الأرض وهي أمر واقعي، وليس مجرّد فرضية خيالية من قبيل المدينة الفاضلة التي حاول بعض الفلاسفة أن يتصورها في مخيلته. فإن هذه الجنة الإسلامية ليست سوى تطبيقاً للأحكام والتعاليم الإسلامية، وهي بأجمعها واقعية وعملية وقابلة للتطبيق، ونحن في الجمهورية الإسلامية نشعر أن هناك يداً وقوّة غيبية متصلة بالسماء تعمل على هدايتنا وتوجيهنا وتأخذ بأيدينا. وعليه يمكن للإمام المعصوم عليه السلام حتماً أن يؤسس لمثل هذا الواقع، وإن البشرية سترحّب بهذا الواقع أيّما ترحيب[١٤].

وإذا أردتم الرجوع إلى الآيات والروايات ـ وبطبيعة الحال فإن هذا ما سبق للمحققين والباحثين أن قاموا به ـ فسوف تعثرون على خصائص أكثر. هناك مجتمع لا أثر فيه للظلم والطغيان والجور والعدوان، وهو مجتمع يرقى فيه المستوى الديني والعلمي لدى الناس إلى أعلى مستوياته، وهو مجتمع تتجلى فيه جميع البركات والنعمة الإلهية، وجميع المحاسن والجمال في العالم، ويتمّ وضعه تحت تصرّف الناس، وبالتالي فهو مجتمع تكون فيه التقوى والفضيلة والصفح والعفو والإيثار والإخاء والرحمة والتناغم هو الأصل والمحور. خذوا مثل هذا المجتمع بنظر الاعتبار، إن هذا هو المجتمع الذي سيعمل الإمام الحجة عجل الله تعالى فرجه الشريف ـ الذي هو موجود حالياً ويمارس حياته تحت سماء هذه الأرض في اللحظة الراهنة، ويعيش بين الناس ـ على تأسيسه. وهذه هي عقيدتنا في الإمام صاحب العصر

والزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف.

وها نحن الشعب الإيراني قد قمنا بثورة. وإن ثورتنا تأتي في سياق ذلك الهدف الذي يُبعث صاحب الأمر عجل الله تعالى فرجه الشريف من أجل تحقيقه، وتعتبر مقدمة ضرورية وخطوة كبرى من أجل التمهيد لذلك الهدف. ولو أننا لم نقم بهذه الخطوة، لكان ظهور صاحب الأمر عجل الله تعالى فرجه الشريف قد تأخّر قطعاً. ألا فليعلم الشعب الإيراني، ولتعلم أمهات الشهداء، والآباء الذين يعيشون لوعة فقدان فلذات أكبادهم، وكلّ من بذل مجهوداً وعناءَ طوال فترة هذه المواجهة، أنه قد أسهم في تطوير هذه الحركة الإنسانية من أجل الوصول إلى الغاية من التاريخ، والتسريع في ظهور ولي العصر والزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف. إنكم قد تقدّمتم من الغاية خطوة من خلال الثورة، حيث استأصلتم العقبة التي كانت متمثلة بالنظام الطاغوتي والجائر في هذه البقعة من العالم بوصفه غدّة سرطانية خبيثة.

حسناً، فما الذي يجب علينا فعله بعد ذلك؟ إن مسؤوليتنا التالية واضحة. فأولاً علينا أن نعلم بأن ثورتنا كما أسهمت في الاقتراب من ظهور صاحب الأمر عجل الله تعالى فرجه الشريف خطوة واحدة، يمكننا من خلال هذه الثورة ذاتها أن نقترب من الظهور أكثر. بمعنى أن بإمكان هذا الشعب الذي تقدم من خلال ثورته خطوة واحدة من إمام زمانه، يمكنه أيضاً أن يتقدم خطوة ثانية وثالثة ورابعة وأكثر من صاحب الأمر والزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف. كيف؟ أولاً: كلما استطعنا أن نوسع من دائرة الإسلام في إيران ـ وعلينا أن نتواضع طبعاً ولا ندعي بأننا استطعنا تطبيق الإسلام بشكل كامل ـ وأن نعمل بتوسيع هذا المقدار من الإسلام، وتصديره إلى الآفاق الأخرى من العالم، وفي المناطق المظلمة بسبب الظلم والجور، فإن ذلك يساعد على ظهور صاحب الأمر وحجّة العصر ـ ويجعله أقرب ويساهم في تعجيل الظهور أكثر.

وثانياً: إن الاقتراب من صاحب الأمر ليس اقتراباً مكانياً وليس اقتراباً زمانياً. فإن ظهور صاحب الأمر ليس له تاريخ معيّن أو محدّد، يقدّر بمئة سنة أو خمسين سنة مثلاً حتى نقول: إننا أمضينا سنة أو سنتين أو ثلاثة، وأنه

على هذا الأساس قد بقي لظهور الإمام سبعة وأربعون سنة. كما أنه ليس اقتراباً مكانياً كأن نقول: إذا تحركنا من هذه النقطة باتجاه الشرق أو الغرب أو الشمال أو الجنوب مثلاً لنصل إلى مكان صاحب العصر عجل الله تعالى فرجه الشريف. فإن اقترابنا من صاحب الأمر هو اقتراب معنوي. بمعنى أنكم كلما استطعتم أن ترفعوا من مستوى المجتمع الإسلامي من الناحية الكمية والكيفية خلال السنوات الخمسة أو العشرة أو المئة الآتية، فإنه ذلك سيكون دنوّاً واقتراباً وتسريعاً وتعجيلاً في ظهور صاحب الأمر والزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف. وإذا استطعتم داخل مجتمعكم ـ أي هذا المجتمع الثوري ـ من إرساء التقوى والفضيلة والأخلاق والتديّن والزهد والقرب المعنوي من الله سبحانه وتعالى في أنفسكم وفي غيركم، تكونون قد رسّختم قاعدة ظهور ولي العصر عجل الله تعالى فرجه الشريف. وكلما تمكّنتم من رفع عدد المسلمين والمؤمنين والمخلصين على المستوى الكمّي في العالم، تكونون قد اقتربتم أيضاً من إمام العصر وظهوره عجل الله تعالى فرجه الشريف. وعليه فإن بإمكاننا أن نتقدّم بمجتمعنا وعصرنا وتاريخنا خطوة خطوة من ظهور صاحب العصر والزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف.

والمسألة الأخرى هناك حالياً أنشطة في ثورتنا، فإلى أي وجهة يجب أن تهدى هذه الأنشطة؟ وهذه المسألة جديرة بالاهتمام جداً. لنأخذ مثلاً طالباً في فرع الرياضيات. فكيف نعمل على توفير المقدمات لكي يكون منتجاً في حقل اختصاصه؟ يجب أن يكون توجيهنا له في سياق هذا الاختصاص. فمن غير المنطقي أن نعمل على إعطائه برنامجاً في حقل الفقه والأصول. أو ذلك الشاب الذي يتطلع ليكون فقيهاً، ليس من المعقول أن نعطيه دروساً في الطبيعيات مثلاً. فيجب أن تكون المقدمات متناسبة مع النتائج والغايات. وإن غاية المجتمع المهدوي تتمثل في الخصائص التي تقدم أن ذكرناها. إذن علينا إعداد المقدمات بما ينسجم وتلك الخصائص. فعلينا أن لا نرتضي ـ الظلم ولا نهادنه، ويجب أن نتعاطى معه بحزم وشدة، وأن نرفض الجور أياً كان مصدره. وأن تكون وجهتنا هي وجهة إقامة الحدود الإسلامية. وأن لا نتسامح في مجتمعنا مع أي ترويج وإشاعة للأفكار غير

الإسلامية والمخالفة للإسلام. ولا أقول بأن ذلك يجب أن يتمّ بالقوة والقهر والغلبة، فلا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال المواجهة الفكرية والثقافية. وعليه يجب علينا أن نعمل على نشر الفكر الإسلامي بالطرق والأساليب المنطقية والمعقولة.

يجب أن تكون جميع القوانين في دولتنا وإداراتها ومؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية وجميع المرافق الأخرى إسلامية على المستوى الظاهري والمضموني، وأن تقترب من الأسلمة يوماً بعد يوم. هذه هي البوصلة التي يضعها بين أيدينا انتظارنا لصاحب الأمر عجل الله تعالى فرجه الشريف، وتدعونا إلى التوجه نحو الأهداف المهدوية. نقرأ في دعاء الندبة: أن صاحب الأمر يواجه الفسوق والعدوان والنفاق والطغيان، وأنه سوف يستأصل جذور النفاق والطغيان والعصيان والشقاق والاختلاف والفرقة. فعلينا أن نعمل نحن في مجتمعنا الراهن في هذا الاتجاه أيضاً. هذا هو الشيء الذي سيقرّبنا من إمام زماننا عجل الله تعالى فرجه الشريف من الناحية المعنوية، ويقرّب مجتمعنا من مجتمع ولي الأمر عليه السلام وذلك المجتمع المهدوي والعلوي والمحمدي والتوحيدي أكثر وأكثر[15].

وإن التأثير الآخر والنتيجة الأخرى التي تترتب في هذه الدنيا على العقيدة بالإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف، هي أنها تزيل اليأس والقنوط من أنفس الشعوب. فنحن نعلم أن نشاطنا ومواجهتنا مواجهة مؤثرة ولها نتائجها. فأحياناً نجد بعض الأشخاص الذين يجهلون هذا البَعد من التفكير الإسلامي، تستولي عليهم الحيرة واليأس والقنوط في مواجهة المتغيّرات المادية العظيمة في العالم، ويشعرون بالعجز عن مواجهة القوى العظمى وهذه التكنولوجيا المتطوّرة وأسلحة الدمار الشامل والقنابل الذرية، ويقولون: حتى إذا قام شعب بثورة، فكيف يمكن له مواجهة ومقاومة هذه الترسانة العسكرية العملاقة؟ ومن هنا فإنهم يشعرون باستحالة الاستقامة والثبات في وجه الضغوط التي تمارسها هذه القوى العظمى. إلا أن الاعتقاد بالمهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف، والاعتقاد بظهور الدولة الإسلامية والإلهية على يد سلسل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وإمام العصر يبعث هذا

الأمل في النفوس، ويستحثنا إلى العمل والجد والنشاط والجهاد لأن العاقبة لنا، وأن العالم يجب أن يرفع راية الاستسلام للحق. ولأن مسار التاريخ يتجه نحو ذلك الأمر الذي وضعنا اليوم أساسه، ووضعنا نموذجه المصغّر. ولو أن هذا الأمل قد زرع في قلوب الشعوب المناضلة ـ وخاصة الشعوب الإسلامية ـ فسوف يتمتعون بروحية لا تعرف التعب ولا الكلل أو الملل، ولن يكون بمقدور أي عامل أن يخرجهم من ساحة المواجهة، أو أن يهزمهم من الداخل.

ومن الأمور الخاطئة والمفاهيم غير الصائبة التي تمّ حشو أذهان الناس بها طوال السنوات المتمادية، أن كل حركة إصلاحية قبل قيام الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف هي حركة طائشة ولا جدوى منها. ويستدل لذلك بأن العالم يجب أن يمتلئ بالظلم والجور؛ ليظهر بعد ذلك الإمام المهدي، وما لم تمتلئ الدنيا بالظلم والجور، فإن الإمام المهدي لن يكتب له الظهور. ويقولون: إن الإمام المهدي لا يظهر إلا بعد أن تمتلئ الدنيا ظلماً وجوراً. في حين أن نصّ جميع الروايات الواردة في هذا الشأن يقول: « يملأ الله به الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً»[١٦]، ولم أجد رواية واحدة تقول: «بعد ما مُلئت ظلماً وجوراً». وهذا يعني أن الإمام المهدي لا يظهر مباشرة بعد أن تملأ الأرض بالظلم والجور، وأن يكون سبب الظهور هو ذلك الظلم والجور. بل المراد أن الإمام يظهر ليملأ الأرض بقسطه وعدله، كما ملئت طوال الأزمنة التاريخية بالجور والظلم على عهد الفراعنة وسائر الحكومات الطاغوتية على مرّ العصور التي لم تشهد نور العدل والحرية، فكما شهد العالم مثل هذا الجور والظلم، سيشهد مثل هذا القسط والعدل الذي يعمّ الكرة الأرضية بحيث لا تكون هناك نقطة في العالم لا يسطع عليها نور العدل، ولا تكون هناك نقطة في العالم يخيّم عليها ظلام الجور، ولن يكون هناك إنسان يعاني من سطوة الظلم وجور الحكومات، والطغاة، ولن يعاني أحد من العنصرية والطبقية. وأن الوضع الغالب حالياً في العالم، والذي كان عامّاً في بعض المراحل التاريخية،

سيتحوّل إلى سيادة العدل وهيمنة القسط[١٧].

واليوم نجد ثورة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف قد اقتربت من أهدافها خطوة كبيرة من خلال ثورتنا الإسلامية التي سارت على خط إقامة العدل في العالم. فإن تأسيس الحكومة الإسلامية لا يسهم في تأخير العاقبة التي وعد بها المتقون، بل إنها تسرّع وتعجل في ذلك. وهذا هو معنى الانتظار. فإن انتظار الفرج يعني انتظار حكومة القرآن والإسلام. فأنتم اليوم لا تكتفون بالواقع الراهن والقائم في العالم المعاصر، ولا تكتفون حتى بهذا المقدار من التقدّم الحاصل بفضل انتصار الثورة الإسلامية، وتريدون الاقتراب أكثر فأكثر من حاكمية القرآن والإسلام. وهذا هو معنى انتظار الفرج. فإن انتظار الفرج يعني انتظار الانفراج وحل جميع مشاكل الناس والعقد والعراقيل الماثلة في طريق وصول الإنسانية إلى الكمال والقرب من الله.

فاليوم يعاني الإنسان من الكثير من العُقد المعقّدة. فاليوم يتمّ فرض الثقافة المادية على الإنسان بالقوّة والإكراه، وهذه عقدة. واليوم يعاني الإنسان من العنصرية على المستوى العالمي، وهذه عُقدة كبيرة. واليوم قد بلغ التفكير الخاطئ السائد في العالم مرحلة، بحيث تتلاشى فيها أصوات الشعب الثوري المنادي بالعدالة وسط ضجيج وعربدة القوى العظمى، وهذه عقدة. واليوم يعاني المستضعفون في أفريقيا وأميركا اللاتينية والملايين من الجياع في آسيا، وملايين السود من الممارسات العرقية والعنصرية، ولذلك فإن أعينهم معلقة بشخص منقذ يخفّ لنجدتهم، وإن القوى العظمى تحول دون وصول صوت المنقذ إلى أسماعهم، وهذه عُقدة. إن الفرج يعني حلّ جميع هذه العُقد. وسّعوا من آفاقكم، ولا تحبسوا أنفسكم في بيوتكم وفي حياتكم الضيّقة والمحدودة. فإن الإنسانية على المستوى العالمي تنتظر الفرج، ولكنها لا تعرف الطريق إليه.

أيها الشعب الثوري والمسلم، عليك أن تدنو من الفرج العالمي من خلال نشاط أفرادك المنتظم في استمرار الثورة الإسلامية، وعليكم أيها الأخوة أن تعملوا على التوجّه خطوة خطوة نحو ظهور المهدي الموعود والثورة الإسلامية

العالمية الحاسمة التي ستعم العالم بأسره، حيث سيحلّ الإمام المهدي بظهوره جميع هذه العُقد والمشاكل، وعليكم أن تأخذوا بيد البشرية في هذا الاتجاه أيضاً، وهذا هو معنى انتظار الفرج. وفي هذا الطريق سنكون مشمولين لرعاية الله والدعاء المستجاب لصاحب العصر والزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف، وعلينا أن نتعرّف على إمام زماننا وأن ندنو منه أكثر فأكثر. وعلينا أن لا نغفل عن ذكره. إن بلادنا هي بلاد صاحب الأمر والزمان. وإن ثورتنا هي ثورته؛ لأنها ثورة الإسلام. وأكثروا من ذكر وليّ الله الأعظم. واقرأوا دعاء «اللهم إنا نرغب إليك في دولة كريمة» من كلّ قلوبكم وبتضرّع كامل. ولتكن أرواحكم معلقة بانتظار المهدي المنتظر، ولتكن قواكم الجسدية مجهدة في التمهيد لظهوره. وإن كل خطوة تتخذوها في إطار ترسيخ وتثبيت دعائم هذه الثورة الإسلامية، تكونون فيها قد اقتربتم من ظهور الإمام المهدي مسافة أكثر[18].

إن الدولة التي أقمتموها كانت حلم المسلمين والمؤمنين بالله لأكثر من ألف سنة. وقد عمل الأئمة الأطهار عليهم السلام بأجمعهم من أجل حاكمية الله، وسيادة القانون الإلهي على المجتمع. وقد تحملوا في ذلك جميع أنواع المصائب والبلاء والمحن. وقد أعطت السجون والنفي والاستشهاد نتائجها المثمرة. واليوم قد حصلتم على هذه الفرصة، كما حصل عليها بنو إسرائيل في عهد النبي سليمان والنبي داود عليهما السلام. فاشكروا هذه النعمة وحافظوا عليها، حتى تسلموا الأمانة لحكومة الإمام صاحب الأمر المهدي الموعود والمنتظر إن شاء الله تعالى[19].

إن الطريق الذي انتخبته لنفسك أيها الشعب الإيراني العزيز، وتواصل مسيرتك ونشاطك فيه، أسأل الله أن تبقى على مواصلته. وهذا هو الطريق الذي نشاهد ـ لحسن الحظ ـ أن الشعوب المسلمة في أنحاء العالم قد بدأت تسلكه بالتدريج، وقد قال الله تعالى: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾[20]. فلو جعلنا هذه التقوى وسيلة ومنهجاً لنا في نشاطنا، فإن العاقبة حتماً ستكون في المستقبل من نصيب الأمة الإسلامية، وإن هذا المستقبل بعون الله لن يكون بعيداً جدّاً[21].

وفي الختام أجد من الضروري التذكير بوجوب الارتباط العاطفي والمعنوي والروحي بهذا الإمام العظيم والولي الإلهي المعصوم لكلّ واحد واحد منا. فعلينا أن لا نقصر ـ المسألة على حدود البحث الفكري والثقافي فقط. فإن هذا المعصوم المجتبى والمنتخب والمصطفى من الله يعيش الآن في مكان ما من هذه الكرة الأرضية، وإن كنا لا نعلم هذا المكان. فهو موجود، ويدعو الله، ويقرأ القرآن، ويبيّن أحكام الله، ويركع ويسجد ويعبد، ويحضر في بعض الاجتماعات، ويساعد الناس. فهو موجود كشخص مثل سائر الأشخاص، ويمكن لنا أن نراه، وقد نكون رأيناه ولكننا لا نعرفه. إذن فهو موجود وعليه يتعيّن علينا أن نقوّي علاقتنا وارتباطنا به على المستوى الشخصي ـ والقلبي والروحي، علاوة على الشكل الاجتماعي والسياسي الذي يسير عليه نظامنا ـ بحمد الله ـ حيث يعمل نظامنا في اتجاه تلبية أهداف هذا الإمام الهمام إن شاء الله تعالى. بمعنى أنه يجب على جميع الأفراد في مجتمعنا أن يتوسلوا بصاحب الأمر، ويتعرّفوا عليه، ويناجوه ويسلموا عليه، ويعتبروا ذلك وظيفة وفريضة عليهم، وأن يكثروا من الدعاء لذلك، وكما ورد في الروايات فإن الدعاء الذي يقول فيه الإمام: «اللهم كن لوليك الحجة بن الحسن، صلوتك عليه وعلى آبائه في هذه الساعة، وفي كل ساعة، ولياً وحافظاً، وقائداً وناصراً، ودليلاً وعيناً، حتى تسكنه أرضك طوعاً، وتمتعه فيها طويلاً»[٢٢] يعتبر واحداً من الكثير من الأدعية الأخرى والزيارات الموجودة في المصادر والكتب والزيارات ذات البعد الفكرية والمعرفي، وعلينا عند قراءتها أن لا نغفل الجانب الروحي والقلبي والعاطفي فيها، فنحن بحاجة إلى هذه الأبعاد بشدّة. فإن شبابنا وجنودنا البواسل في جبهات القتال يحصلون من خلال التوسل بصاحب الأمر على حيوية ونشاط وأمل. ويقتربون من ولي أمرهم الحجة بن الحسن من خلال تطهير قلوبهم وأنفسهم بفيض الدموع الخالصة والطاهرة، ويعرضون بذلك أنفسهم على شعاع النور الإلهي واهتمام الإمام المنتظر، وهذا أمر ضروري وفي غاية الأهمية[٢٣].

يا صاحب الأمر.. أيها المهدي الموعود، ويا حبيب الشعوب والأمم.. يا سلسل الأنبياء الطاهرين.. ويا وارث جميع الثورات التوحيدية في العالم.. إن شعبنا هذا قد ارتبط مصيره منذ البداية بذكرك وعلى اسمك، وقد اختبر رعايتك في حياته وفي وجوده.. أيها العبد الصالح.. إننا اليوم بحاجة إلى دعائك ـ الذي ينبعث من قلبك الطاهر والرباني وتلك الروح القدسية ـ بالنصر ـ لهذا الشعب وهذه الثورة، وأن تعمل بيد القدرة الممنوحة لك من الله على مساعدة هذا الشعب، وهدايته إلى الطريق القويم والصراط المستقيم. «عزيز عليّ أن أرى الخلق ولا تُرى»[٢٤].

يا صاحب الأمر.. إنه لمن الصعب علينا في هذا العالم، وفي هذه الطبيعة المترامية الأطراف، والتي خلقها الله سبحانه وتعالى خالصة لعباده الصالحين، أن تكون لنا القدرة على رؤية أعداء الله، وأن نلمس آثار أفعالهم وأعمالهم السيّئة، ولا نستطيع أن نراك وأن نستفيد من فيض ونعمة ظهورك!

اللهم إنا نقسم عليك بمحمد وآل محمد، أن تعمر قلوبنا بذكر صاحب الأمر والزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف.

اللهم أنر أبصارنا بالنظر إلى جمال وجه صاحب العصر والزمان.

اللهم اجعل جندك هؤلاء البواسل من المجاهدين في سبيلك، والمقاتلين تحت راية حجّتك وصاحب أمرك[٢٥].

اللهم نسألك بحبيبك محمد وآل محمد أن ترضي عنا القلب المقدس لوليّ أمرك المعصوم المنتظر. وأن تجعلنا من المتعلقين ومن المتوسلين به.

اللهم نقسم عليك بحرمة محمد وآل محمد أن تعجّل في فرج صاحب الأمر وتقرّب من ثورته وقيام دولته الإلهية.

اللهم وفقنا إلى الاقتداء بعصر المهدي ودولته ونظامه وبناء مجتمعه.

اللهم نقسم عليك بمحمد وآل محمد أن تجعلنا من أنصاره وشيعته في جميع الأحوال والأمور[٢٦].

الهوامش:

(١) بتاريخ: ٢٩ / ٦ / ١٣٨٤ ش.
(٢) بتاريخ: ٢٧ / ٥ / ١٣٨٧ ش.
(٣) القصص: ٥.
(٤) الأعراف: ١٢٨.
(٥) بتاريخ: ٢٩ / ٦ / ١٣٨٤ ش.
(٦) بتاريخ: ٢٧ / ٥ / ١٣٨٧ ش.
(٧) نهج البلاغة، الخطبة الأولى.
(٨) بتاريخ: ٦ / ٤ / ١٣٥٩ ش.
(٩) كمال الدين وتمام النعمة، ج ١، ص ٣٣١.
(١٠) كمال الدين وتمام النعمة، ج١، ص ٣٣١.
(١١) وسائل الشيعة، ج ٥، ص ١٢١.
(١٢) السيد البروجردي، جامع أحاديث الشيعة، ج ٢٣، ص ١٠١٢.
(١٣) بحار الأنوار، ج ٥٢، ص ٣٩٠.
(١٤) بتاريخ: ٢١ / ١ / ١٣٦٦ ش.
(١٥) بتاريخ: ٦ / ٤ / ١٣٥٩ ش.
(١٦) الكافي، ج ١، ص ٣٤١.
(١٧) بتاريخ: ٢١ / ١ / ١٣٦٦ ش.
(١٨) الكافي، ج٣، دعاء الافتتاح، ص ٤٢٤.
(١٩) بتاريخ: ١٨ / ٢ / ١٣٦٠ ش.
(٢٠) الأعراف: ١٢٨.
(٢١) بتاريخ: ٢ / ١٢ / ١٣٨٩ ش.
(٢٢) الكافي، ج ٤، ص ١٦٢.
(٢٣) بتاريخ: ٢١ / ١ / ١٣٦٦ ش.
(٢٤) بحار الأنوار، ج ٩٩، ص ١٠٨، (فقرة من دعاء الندبة).
(٢٥) بتاريخ: ٦ / ٤ / ١٣٥٩ ش.
(٢٦) بتاريخ: ٢١ / ١ / ١٣٦٦ ش.

المرجعية الدينية في مواجهة داعش وتأسيس الحشد الشعبي

د. حسين علي مكطوف الاسدي

باحث في مركز العراق للدراسات الإستراتيجية

المبحث الاول

اثر المرجعية الدينية على المقاومة الاسلامية

كان للفتاوى التي حركت الشيعة والسنة للجهاد ضد الانكليز مطلع القرن العشرين خر دليل على ذلك الأثر، وهكذا التفاف الامة حول مرجعية الإمام (الحكيم)(*)، ومن ثم مرجعية الصدر الاول، و(الثاني(**)) وكذلك روح الله الخميني. ولوحظ ان خط المرجعية تاريخياً عاش استقلالية عالية مكنته من ان يرسم طريق المقاومة للحفاظ على الامة الإسلامية من جميع المؤامرات التي تهدف التي تشويه صورة الإسلام، وسنحاول خلال هذا الدراسة تسليط الضوء على تحديات التي تواجه المرجعية وابرزها التحدي الداعشي ومواجهة المرجعية للفكر الداعشي وبروز المقاومة الاسلامية.

المطلب الاول

سقوط الموصل والانهيار الامني

اعلن تنظيم داعش، عن خطة جديدة تهدف الى السيطرة المكانية على المحافظات السنية في العراق، والتمدد والسيطرة على المحافظات السورية، وقد اطلق التنظيم على الخطة الجديدة، اسم «حصاد الاجناد»، في ٢٩ تموز ٢٠١٣، وعمل التنظيم على استنهاض الخلايا النائمة والحواضن في المناطق السنية وبدأت على شكل مظاهرات معارضة لحكومة السيد المالكي، في الحويجة بمحافظة كركوك في ٢٣ نيسان ٢٠١٣، وقبل احداث الحويجة مظاهرات فلوجة بتاريخ ٢٥ كانون الثاني، وفي الموصل في آذار ٢٠١٤، واعلنت الولايات المتحدة دعمها للحكومة العراقية، واستغلت الولايات المتحدة هذا الامر من اجل تأسيس قواعد عسكرية بحجة محاربة والتصدي لتنظيم داعش(١).

الظريف في الامر ان إدوردسنودن الامريكي، المتعاقد السابق لدى وكالة المخابرات المركزية CIA، يشير الى ان وكالة الامن القومي الامريكي وبالتعاون مع نظيرتها البريطانية M١٦، والموساد

(الإسرائيلي)، مهدت لظهور داعش، والهدف بحسب موقع The Intercept، هو استقطاب المتطرفين في مكان واحد عملية يرمز لها بعش الدبابير، وذلك لرفع الشعارات الاسلامية المتطرفة، والهدف هو خلق عدو قريب موجه ضد الدول الاسلامية نفسها، وليس ضد (إسرائيل)، بحسب وثائق سنودن، الذي اشار الى ان تدريب البغدادي تم على يد تلك الجهات وبخاصة الموساد[٢].

الامر الذي تفاقم بداية كانون الثاني ٢٠١٤، وأسس داعش، «مجالس عسكرية سنية»، التي بدأت عملها الارهابي في ساحات الاعتصام في الانبار وفلوجة، وتتكون هذه المجالس من: البعثيين من كبار ضباط الجيش العراقي السابق، عناصر عشائرية مسلحة، الجيش الاسلامي، حماس العراق، كتائب ثورة العشرين، جيش المجاهدين، انصار السنة، جيش الطريقة النقشبندية، بقيادة ابو بكر البغدادي، وتقدم داعش كرأس حربة[٣]، وهذا ما أكده الخبير في الشؤون الاسلامية رومان كاييه من «المعهد الفرنسي- للشرق الاوسط»، ان اغلب قادة داعش، العسكريين في سوريا والعراق هم عراقيين، ويبلغ عددهم حسب تشارلز ليستر الباحث في مركز «بروكينغز»، في سوريا ما بين ستة وسبعة الآلاف وفي العراق ما بين خمسة وستة الآلاف[٤].

وبعد المواجهة مع القوات الامنية والجيش العراقي تعرف داعش على قدرات هذا القوات وعدم قدرتها على أداء رد الفعل المناسب وانهيار معنويات جنودها. استيقظ الجميع فجر الثلاثاء ١٠حزيران ٢٠١٤، على واقع صدمة سقوط الموصل في محافظة نينوى، على يد داعش، وبات يتحدث عن دولة حقيقية في حيز العوالم الواقعية، حتى ظهر الناطق باسم داعش، ابو محمد العدناني، في اليوم التالي ١١ حزيران، في تسجيل صوتي بعنوان: «ما اصابك من حسنه فمن الله» ، مهدداً بالزحف على بغداد، وبلهجة طائفية قائلاً: «ان بيننا تصفية للحساب ثقيل طويل لن يكون في سامراء او بغداد وانما في كربلاء».

وفي ٢٩ حزيران ٢٠١٤، بث التنظيم شريطاً مصوراً بعنوان كسر الحدود،

يظهر آليات داعش وهي تزيل السواتر بين الحدود العراقية والسورية، والوقت الذي كان فيه المجتمع واقع تحت صدمة سقوط مساحات شاسعة من العراق، بيد داعش، ظهر العدناني في نفس اليوم معلناً، تنصيب ابو بكر البغدادي (ابراهيم عواد البدري)، خليفة للمسلمين. ولم يقتصر الامر الى الاعلان فقط بل فرضه على القوى والجماعات كافة، فبإعلان الخلافة صار واجباً على المسلمين مبايعة ونصرة الخليفة[٥].

كما اصدر تنظيم داعش، في تموز ٢٠١٤، اوامر الى اهالي مدينة الموصل اما باعتناق الاسلام الذي يدعونه، او مغادرة المدينة، وجعلوا الموصل لأول مرة في تاريخها، خالية من طائفة ساهمت في تشكيل هويتها على مدى قرون، وتقوم الاعتداءات العنيفة من قتل وتهجير لسائر الاقليات المقيمة في سهل نينوى على وجه الاخص ـ بما في ذلك اليزيديين والتركمان والشبك والشيعة ـ بتقويض الهيكل الاخلاقي والثقافي لمنطقة لطالما اعتزت بتعدديتها[٦].

وكان من اهم الاسباب التي ادت الى سرعة تقدم داعش، هو تفكك سوريا والعراق، ورغبة المكون السني في التحالف حتى مع «الخلافة»، لمواجهة الحكومة التي يعتبرونها شيعية، وفي الايام التالية ومع انهيار القوات الامنية وانسحابها بالكامل، تمكن داعش، من الاستيلاء على اربعة فرق عسكرية ومخازن السلاح، وبدأ بالتوسع والسيطرة على مناطق ومدن محافظة الانبار غربي العراق وعلى مدينة القائم، وعلى بلدتي راوه وعانه غرب مدينة الرمادي، اضافة الى السيطرة على منفذ ربيعة الحدودي الرسمي مع سوريا بعد انسحاب القوات الأمنية، لصالح البيشمركة الكردية، كما سيطر داعش على مركز مدينة تكريت مركز محافظة صلاح الدين، ومصفى بيجي، وتلعفر وبلدتي الضلوعية والمعتصم (على بعد ٩٠ كم شمال بغداد)، الى جانب مناطق عراقية اخرى، كما سيطر البيشمركة على كركوك. وبهذا اصبح العراق على شفا حفرة من السقوط في يد داعش، الذي يسعى الى هدم المراقد المقدسة وانهاء

الشيعة من الوجود على انهم كفرة، وقتلهم اولى من قتل (الاسرائيليين).

المطلب الثاني
فتوى الجهاد للمرجعية الدينية

أولاً: بيان المرجعية حول التطورات الاخيرة في محافظة نينوى

خلال سقوط مناطق واسعة من محافظة نينوى، اصدرت المرجعية الدينية بتاريخ ١٤٣٥/٨/١١ هـ الموافق ٢٠١٤/٦/١٠ ، بياناً حول التطورات الامنية الاخيرة في المحافظة: بس الله الرحمن الرحيم «تتابع المرجعية الدينية العليا بقلق بالغ التطورات الامنية الاخيرة في محافظة نينوى والمناطق المجاورة لها، وهي إذ تسدد على الحكومة العراقية وسائر القيادات السياسية في البلد ضرورة توحيد كلمتها وتعزيز جهودها في سبيل الوقوف بوجه الارهابيين وتوفير الحماية للمواطنين من شرورهم، تؤكد على دعمها واسنادها لأبنائها في القوات المسلحة وتحثهم على الصبر والثبات في مواجهة المعتدين. رحم الله شهداءهم الابرار ومن على جرحاهم بالشفاء العاجل إنه سميع مجيب»[٧].

ثانياً: فتوى الوجوب الكفائي ضد التنظيمات الإرهابية (داعش)

ما ورد في خطبة الجمعة للمرجعية الدينية على لسان ممثلها في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي، في ١٤ شعبان ١٤٣٥هـ الموافق ٢٠١٤/٦/١٣، بعد سيطرت داعش والتمدد في محافظة نينوى وصلاح الدين وإعلانها انها تستهدف بقية المحافظات. قال الشيخ الكربلائي في خطبة صلاة الجمعة الثانية من الصحن الحسيني الشريف ما يأتي:

ان العراق وشعبه يواجه تحدياً كبيراً وخطراً عظيماً وان الارهابيين لا يهدفون الى السيطرة على بعض المحافظات كنينوى وصلاح الدين فقط بل صرحوا بأنهم يستهدفون جميع المحافظات ولا سيما بغداد وكربلاء المقدسة والنجف الاشرف، فهم يستهدفون كل العراقيين وفي جميع مناطقهم، ومن هنا فأن مسؤولية التصدي لهم ومقاتلتهم هي مسؤولية الجميع ولا يختص بطائفة او بطرف دون آخر.

وأكد الكربلائي: ان التحدي وان كان كبيراً إلا ان الشعب العراقي الذي عرف عنه الشجاعة والإقدام وتحمل المسؤولية الوطنية والشرعية في الظروف الصعبة أكبر من هذه التحديات والمخاطر.

وأضاف الكربلائي: أنه لايجوز للمواطنين الذين عهدنا منهم الصبر والشجاعة والثبات في مثل هذه الظروف أن يدبَ الخوفُ والاحباطُ في نفسِ أيٍّ واحدٍ منهم، بل لابد أن يكون ذلك حافزاً لنا للمزيد من العطاء في سبيل حفظ بلدنا ومقدساتنا. ودعا الكربلائي القيادات السياسية الى ترك الاختلاف والتناحر ولاسيما خلال هذه الفترة العصيبة وحثّهم مع لتوحيد مواقفهم ودعمهم واسنادهم للقوات المسلحة ليكون ذلك قوة إضافية لأبناء الجيش العراقي في الصمود والثبات، موضحاً انهم (القيادات السياسية)، أمام مسؤولية تاريخيةو وطنية وشرعية كبيرة. واضاف الكربلائي: ان دفاع أبنائنا في القوات المسلحة وسائر الأجهزة الامنية هو دفاع مقدس، ويتأكد ذلك حينما يتضح أن منهج هؤلاء الارهابيين المعتدين هو منهج ظلامي بعيد عن روح الاسلام، يرفض التعايش مع الآخر بسلام ويعتمد العنف وسفك الدماء وإثارة الاحتراب الطائفي وسيلة لبسط نفوذه وهيمنته على مختلف المناطق في العراق والدول الأخرى.

وخاطب الكربلائي ابناء القوات المسلحة قائلاً: اجعلوا قصدكم ونيتكم ودافعكم هو الدفاع عن حرمات العراق ووحدته وحفظ الأمن للمواطنين وصيانة المقدسات من الهتك ودفعاً للشر عن هذا البلد المظلوم وشعبه الجريح. ثم قال الكربلائي: وفي الوقت الذي تؤكد فيه المرجعية الدينية العليا دعمها واسنادها لكم فأنها تحثكم على التحلي بالشجاعة والبسالة والثبات والصبر وتؤكد على إن من يضحي بنفسه منكم في سبيل الدفاع عن بلده وأهله وعرضه فإنه يكون شهيداً إن شاء الله تعالى. وأضاف: المطلوب أن يحث الأبّ ابنه والأمّ ابنها والزوجة زوجها على الصمود والثبات دفاعاً عن حرمات هذا البلد ومواطنيه. وتابع قائلاً: إن طبيعة المخاطر المحدقة بالعراق وشعبه في الوقت الحاضر تقتضي الدفاع عن هذا

الوطن وأهله وأعراض مواطنيه وهذا الدفاع واجب على المواطنين بالوجوب الكفائي، بمعنى أنه إذا تصدى له من بهم الكفاية بحيث يتحقق الغرض وهو حفظ العراق وشعبه ومقدساته يسقط عن الباقين.

ثم قال: ومن هنا فان المواطنين الذين يتمكنون من حمل السلاح ومقاتلة الارهابيين دفاعاً عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم عليهم التطوع للانخراط في القوات الأمنية.

واختتم ممثل المرجع السيستاني كلامه بقوله: إن الكثير من الضباط والجنود قد أبلوا بلاءً حسناً في الدفاع والصمود وتقديم التضحيات فالمطلوب من الجهات المعنية تكريم هؤلاء تكريماً خاصاً لينالوا استحقاقهم من الثناء والشكر وليكون حافزاً لهم ولغيرهم على أداء الواجب الوطني الملقى على عاتقهم.

ثالثاً: توضيح فتوى الوجوب الكفائي ضد التنظيمات الارهابية (داعش)

نصّ ما ورد بشأن الأوضاع الراهنة في العراق في خطبة الجمعة التي ألقاها السيد أحمد الصافي ممثّل المرجعية الدينية، في يوم ٢١ /شعبان/ ١٤٣٥هـ الموافق ٢٠/ حزيران/ ٢٠١٤، في الجمعة الماضية دعت المرجعية الدينية العليا إلى التطوّع للإنخراط في القوات الأمنية للدفاع عن العراق في ظلّ أوضاع صعبة يمرّ بها البلد وهنا عدّة نقاط ينبغي بيانها:

النقطة الأولى: إنّ هذه الدعوة كانت موجهة إلى جميع المواطنين من غير اختصاص بطائفة دون أخرى، إذ كان الهدف منها هو الاستعداد والتهيؤ لمواجهة الجماعة التكفيرية المسمّاة بداعش التي أصبح لها اليد العليا والحضور الأقوى فيما يجري في عدّة محافظات، وقد أعلنت بكل صراحة ووضوح أنها تستهدف بقيّة المحافظات العراقية حتّى مثل النجف الأشرف وكربلاء المقدسة كما أعلنت بكلّ صراحة أنها تستهدف كلما تصل إليه يدها من مراقد الأنبياء والأئمة والصحابة والصالحين فضلاً عن معابد غير المسلمين من الكنائس وغيرها، فهي إذاً تستهدف مقدّسات جميع العراقيين بلا اختلاف بين أديانهم ومذاهبهم كما

تستهدف بالقتل والتنكيل كل من لايوافقها في الرأي ولايخضع لسلطتها حتّى من يشترك معها في الدين والمذهب.

هذه الجماعة التكفيرية بلاءٌ عظيمٌ ابتليت به منطقتنا والدعوة إلى التطوّع كانت بهدف حثّ الشعب العراقي بجميع مكوّناته وطوائفه على مقابلة هذه الجماعة التي ان لم تتم اليوم مواجهتها وطردها من العراق فسيندم الجميع على ترك ذلك غداً ولاينفع الندم عندئذٍ.

ولم تكن للدعوة إلى التطوع أي منطلق طائفي ولايُمكن أن تكون كذلك، فإنّ المرجعية الدينية قد برهنت خلال السنوات الماضية وفي أشد الظروف قساوةً أنها بعيدة كل البعد عن أيّ ممارسةٍ طائفيةٍ وهي صاحبة المقولة الشهيرة عن أهل السنّة (لاتقولوا اخواننا بل قولوا أنفسنا) مؤكدةً مراراً وتكراراً على جميع السياسيين ومن بيدهم الأمر ضرورة أن تُراعى حقوق كافّة العراقيين من جميع الطوائف والمكوّنات على قدم المساواة، ولايُمكن في حالٍ من الأحوال أن تحرّض المرجعية على الإحتراب بين أبناء الشعب الواحد بل هي تحثّ الجميع على العمل لشدّ أواصر الألفة والمحبّة بينهم وتوحيد كلمتهم في مواجهة التكفيريين الغرباء.

النقطةالثانية: إنّ دعوة المرجعية الدينية إنّما كانت للانخراط في القوّات الأمنية الرسمية وليس لتشكيل مليشيات مسلّحة خارج إطار القانون، فإنّ موقفها المبدئي من ضرورة حصر السلاح بيد الحكومة واضحٌ ومنذ سقوط النظام السابق فلا يتوّهم أحدٌ أنّها تؤيّد أي تنظيم مسلّح غير مرخّص فيه بموجب القانون.

وعلى الجهات ذات العلاقة أن تمنع المظاهر المسلّحة غير القانونية وأن تُبادر إلى تنظيم عمليّة التطوّع وتُعلن عن ضوابط محدّدة لمن تحتاج إليهم القوّات المسلّحة والأجهزة الأمنية الأخرى حتّى تتضح الصورة للمواطنين الراغبين في التطوّع فلا يزدحم على مراكز التطوّع الاّ من تتوفّر فيه الشروط.

والمرجعية الدينية إذ توجّه بالغ شكرها وتقديرها لمئات الآلاف من

المـواطنين الأعـزّاء الـذين اسـتجابوا لـدعوتها وراجعـوا مراكـز التطـوّع في مختلف أنحـاء العـراق خـلال الأسـبوع المنصرم فإنها تأسف عما حصل للكثير مـنهم مـن الأذى نتيجـة عـدم تـوفر الاستعدادات الكافية لقبول تطوّعهم وه يتأمـل أن تتحسّـن الأمـور في المستقبل القريب.

النقطـة الثالثـة: إنّ المحكمـة الاتحاديّـة قـد صـادقت عـلى نتـائج الانتخابـات النيابيـة وهنـاك توقيتـات دسـتورية لانعقـاد مجلـس النـواب الجديـد واختيـار رئيسـه ورئـيس الجمهوريـة ورئـيس مجلـس الـوزراء وتشكيل الحكومة الجديدة، ومن المهم جـدّاً الالتـزام بهـذه التوقيتـات وعـدم تجاوزهـا، كـما أنّ مـن الضرـوري أن تتحاور الكتل الفائزة ليتمخّض عن ذلك تشكيل حكومـة فاعلـة تحظـى بقبـولٍ وطني واسعٍ تتـدارك الأخطـاء السـابقة وتفـتح آفاقـاً جديـدةً أمـام جميـع العراقيين لمستقبلٍ أفضل.

النقطة الرابعة: إنّ الأوضاع الراهنـة تحتّم على العراقيين مزيداً من التكاتف والتلاحم فيما بينهم، ومن هذا المنطلق يتعيّن التعاون في التخفيف مـن معانـاة النازحين والمهجّرين وإيصال المساعدات الضرورية إليهم كـما يتعـيّن عـلى تجّـار المواد الغذائية وغيرها مّما يحتاج إليهـا عامّـة الشـعب أن يراعـوا الإنصـاف ولايعمدوا إلى رفع الأسـعار ولايحتكـروا الأطعمة التي تشكّل قـوت النـاس فـإنّ الاحتكار بالإضـافة إلى كونـه غـير جـائز شرعاً ممّا لاينسـجم مـع مكـارم أخـلاق العراقيين[٨].

المبحث الثاني

بروز الحشد الشعبي وانتصار للمرجعية الدينية

لقد قامت المرجعية الدينية بتعبئـة الشـارع الشـيعي ضـد الاحـتلال عـام ٢٠٠٣، وهـذا الموقـف مـن المرجعيـة الدينية ضد العدوان الخـارجي للعـراق يعيـد إلى الأذهـان تلـك المواقـف التـي اتخذها فقهاء ورجال الدين الشـيعة في بدايـة الاحـتلال البريطـاني للعـراق في العـام ١٩١٤، فـأنهم عـلى الـرغم مـن السياسـة الطائفيـة التـي كانـت تتبـع ضدهم من العثمانيين الذين يسيطرون على العراق، قد لبـوا طلـب العثمانيـين وتقـدموا إلى الصـفوف الأماميـة في

البصرة لمقاتلة البريطانيين وإما بعد سقوط العراق بيد البريطانيين فأنهم لجئوا إلى المواجهة المسلحة حينما تأكد لهم بان الأسلوب السلمي فشل في إخراج المحتل من العراق ونفس الشيء يتكرر اليوم فالعراقيون الذين أنهكتهم الحروب المتواصلة والمتتالية التي زجهم بها النظام السابق قد أنهكتهم وخارت قواهم وجمدت إمكانياتهم.

ولكنهم رغم ذلك عضوا على جراحهم عندما راو إن كيان الأمة الإسلامية مهدد بالخطر ولذا كان الموقف واضحاً من قبل المرجعية الدينية إما بعد الحرب فقد وجدت المرجعية الدينية نفسها إمام أمر واقع إلا وهو الاحتلال، فانتهجت السياسة السلمية في مواجهة الاحتلال إيمانا منها بعدم التكافؤ في مواجهة الترسانة العسكرية محتفظة في نفس الوقت بهيبتها وقوتها فهي لم تسمح باللقاء المباشر مع المحتلين أبدا رغم المطالبات بذلك من قوات الاحتلال وهي لم تصدر فتوى تدين بتا بشكل مباشر عمليات المقاومة التي تستهدف قوات الاحتلال إذ احتفظت لنفسها بقوة ردع تكمن في الفتوى الجهادية وهذه الفتوى لو صدرت عن المرجعية الدينية فإنها بلا شك لها قوة معنوية يصعب قياسها إذ أنها السلاح الأقوى بيد المرجعية الدينية التي تحتفظ به وهي على يقين بأنه سوف يقلب المعادلة لصالحها، وأدركت المرجعية ان التعامل بدبلوماسية ومرونة مع المحتل يؤدي الى الخروج بالعراق الى الاستقلال واعادة السيادة وهذا ما حققته المرجعية كما اشرنا بدورها في كافة الاصعدة السياسية والاجتماعية.. ألخ، ورغم ذلك احتفظت المرجعية بالمقاومة الاسلامية، عن طريق عدم اصدار فتوى تمنع مقاومة المحتل، وبعد ١٠ حزيران، أيقنت المرجعية، ان داعش أكثر من وجه لعملة واحدة، فهو يسعى لتشويه الدين الاسلامي وأزالت المراقد المقدسة وابادة الشيعة، واختراق المكون السني عن طريق (الغزو الفكري)، وفي الوقت ذاته داعش غطاء يسمح بتمدد الكيان الصهيوني ويعزز الوجود الامريكي في المنطقة. اعلنت فتوى الجهاد الكفائي، التي اعطت وجهاً شرعياً وصريحاً للمقاومة الاسلامية،

اضافة بروز الحشد الشعبي، وبذلك حققت المرجعية انتصاراً تاريخياً اعاد ليس للعراق مكانته بل للأمة الاسلامية اجمع، إذا كشفت جميع مخططات داعش، ومن خلفه يعمل تحت جناحه. وسنحاول في هذا المبحث دراسة بروز الحشد الشعبي ودوره، اضافة الى دراسة نماذج من تشكيلات الحشد الشعبي وقبل الخوض في هذا الموضوع لابد من معرفة ابرز مقومات المرجعية الدينية التي ادت الى بروز الحشد الشعبي[٩]:

١ـ ان رجال الدين يحظون بتقدير العامة من الناس واحترامها، وعلى وجه التحديد، اولئك الذين ينتمون الى سلالة الرسول الكريم. اذ يطلق عليهم في العراق لقب (السادة)، ولأن هؤلاء يحظون بالاحترام والتقدير، فان عامة الناس تتوجه اليهم، بقصد النصيحة والارشاد في المسائل الشرعية التي لم يجدوا حلولاً مناسبة لها.

٢ ــ ان المرجعية الدينية بوصفها مؤسسة فقهية اثرت في المجتمع تأثيرا بالغاً، وذلك بإصدار الفتاوى التي تقرر بموجبها موقفها من القضايا السياسية والاجتماعية والشرعية التي تشغل اهتمام الرأي العام العراقي، فضلاً عن مهمتها في ميدان التنظير الفقهي واعداد المراجع من المجتهدين، نقول، ان المرجعية الدينية اثرت في المجتمع العراقي تأثيراً بالغاً وبسبب هذا التأثير، فقد اصبحت متميزة عن المرجعيات الدينة عن البلدان الاسلامية والدليل على ذلك ان المرجعية اذا قالت في مسألة معينة فان الافراد على مختلف فئاتهم الاجتماعية والثقافية يستجيبون لها، حتى اولئك الذين عرف عنهم انهم اقل التزاماً من الناحية الدينية، وهذا يرجع الى سببين: فأما الاول فهو يعود الى ان المرجعية الدينية تمكنه من تأسيس تقاليد مرجعية راسخة، تمتد الى مئات السنين وهذه التقاليد ساعدت المرجعية على نشر ـ فكرها بين عامة الناس، ولاسيما افراد المذهب الشيعي على وجه التحديد. واما السبب الثاني، فهو يعود الى المجتمع العراقي، يتمتع بمقومات الاستجابة للمرجعية الدينية، بدليل، ان النسبة الكبيرة منه، تحرص على اداء الشعائر الدينية في المناسبات المختلفة. وهذا يدل دلالة قاطعة، ان

استجابة الافراد للمرجعية الدينية، اشد واقوى من استجابتهم للمرجعيات الاخرى.

٣ ــ ومن الاسباب التي جعلت المرجعية الدينية مؤثرة في المجتمع العراقي، ان لها موقفاً واضحاً من الازمات العصيبة التي مرت على المجتمع العراقي. اذ لم تكن منعزلة عن الناس، ولم تكن كذلك ملتزمة بحدود الدرس الفقهي او بحدود الفتوى، كما يراد لها، وانما كانت مرجعية لها تأثير فعال في تقرير توجيهات الناس. وليس على ذلك، سوى موقفها الواضح والصريح من الاوضاع السياسية الجارية. فالمتتبع، يجد ان المرجعية الدينية اخذت تدعوا الاطراف السياسية والعشائرية، بعد ان شهد المجتمع انفلاتاً امنياً بعد انهيار السلطة السياسية، افلى المحافظة على الوحدة الوطنية ونبذ الثأر والدعوة الى نشر الامن والسلام في ارجاء المجتمع، فضلاً عن اصدار الفتاوى التي تحرم قتل المسؤولين من رجال السلطة، وذلك لتقليل العنف الحاد في المجتمع، وفي الوقت نفسه تقليل انتهاك الحرمات.

وقد شهد المجتمع اثر تدخل المرجعية استقراراً نسبياً، شهده الكثير من المواطنين من بغداد ومحافظات الجنوب.

٤ ــ لعل تكريم الرسول الكريم للعلماء والفقهاء من المجتهدين، ودعوته لتسليمهم قيادة المجتمع، يعد من الاسباب التي جعلت المرجعية الدينية مؤثرة في المجتمع العراقي.

المطلب الاول

بروز الحشد الشعبي

تشير الدلائل والشواهد، الى ان المرجعية الدينية في المجتمع العراقي، تعد من القوى الثقافية ـ الاجتماعية ذات المرتكز الديني المؤثرة في توجهات الافراد، بل ان تأثيرها في تقرير توجهات الافراد، يكاد يغلب تأثير المرجعيات الاخرى (مرجعيات عشائرية، اثنية، حزبية)، وهذا التأثير، لم يكن وليد اللحظة الراهنة، وانما يرجع الى الحقبة التي انتشر فيها الاسلام، مروراً بالدول التي تعاقبت على حكم العراق، وانتهاءً بالمرحلة التي نعيشها. إذ كان للمرجعية الدينية، الدور الفعال في المسائل السياسية والاجتماعية، الى

جانب الدور الفعال في الارشاد الشرعي، وليس ادل على ذلك سوى الوضع الامني المتهور بعد سقوط النظام السابق. فلقد عمدت المرجعية الدينية الى دعوة الافراد الى التسامح ونبذ الخلافات المذهبية والمحافظة على الامن الاجتماعي وتحريم القتل والثأر، حتى من اولئك الذين الحقوا الأذى بعامة الناس من الحقبة البعثية، واللجوء الى القضاء لينال منهم. حسب البيان الذي صدر من المرجعية في ايار ٢٠٠٣. وقد استجاب الكثير من الافراد الى هذه الدعوة، بل ان هناك مجموعات من الافراد، أخذت على عاتقها واجب الحراسة، بعد تفكك الاجهزة الامنية[١٠].

وبعد اصدار فتوى الجهاد الكفائي للمرجعية الدينية، بقيادة الإمام السيستاني، التي تمثل الوجود كله، امام الموت كله[١١]، استجاب افراد الشعب العراقي، فقد وقعت عشائر محافظات بابل وكربلاء المقدسة والنجف الاشرف وثيقة عهد داخل حرم الامام الحسين عليه السلام بحضور ممثل المرجعية الشيخ عبد المهدي الكربلائي، ومن اهم ما جاء في هذه الوثيقة، هو التأكيد على الدفاع عن العراق وحرمة الدم العراقي، وان الوطن واحد من الموصل الى البصرة، كما طالبت الوثيقة التي وقع عليها اكثر من ٩٠ شيخ عشيرة من عشائر المحافظات الغربية والشمالية، للوقوف بوجه هذه الفتنه، والتطوع ودعم القوات الامنية. كما اجتمع محافظو النجف الاشرف والقادسية وبابل والمثنى وذي قار وكربلاء المقدسة بالإضافة الى القيادات الامنية، وفي ختام الاجتماع اعلن محافظ كربلاء، عقيل الطريحي، ان هدف هذا المؤتمر هو الاتفاق على آليات العمل والمتطلبات الازمة للتطوع وفق السياقات الاصولية[١٢].

وفي ميسان عقد مؤتمر، اعلنت فيه كافة عشائر المحافظة وبكافة الطوائف عن استعدادهم للتطوع، واكد رئيس قبائل آل حميد، ان العشائر العراقية على اتم الاستعداد لمحاربة داعش، وان اكثر من ٢٥ الف مواطن تطوع بالمحافظة للتصدي للأرهاب، ومغادرة ٤٠٠ منهم الى محافظة الانبار لدعم القوات الامنية، على اساس فتوى

المرجعية الدينية[١٣].

وفي ذي قار اعلنت العشائر، تشكيل لواء من افرادها لمساندة القوات الامنية والمشاركة في القتال واعلنت عشر محافظات عن تشكيل لواء مشترك، تلبيتاً لنداء المرجعية الدينية، بوجوب الجهاد الكفائي، لدحر تنظيم داعش، واكد المحافظون ان اعداد المتطوعين وصل الى مليوني متطوع، بل صار بحراً متلاطم من الشباب الذين اندفعوا للتطوع[١٤].

مما ادى الى اصدار بيان من قبل المرجعية الدينية، توضح فيه الفتوى من اجل تخفيف زخم المتطوعين، وذلك خلال الخطبة الثالثة التي القاها ممثل المرجعية الدينية، السيد احمد الصافي، كما اشار بيان المرجعية الى «ان المرجعية توجه بالغ شكرها وتقديرها لمئات الالاف من المواطنين الذين راجعوا مركز التطوع تأسف لما حصل للكثير منهم نتيجة عدم قبولهم بسبب عدم كفاية الاستعدادات وتأمل في استيعابهم مستقبلاً»، وهذا تعبيراً واضحاً عن مدى استجابة الشعب العراقي لفتوى المرجعية، فقد هب الكبير والضرير والصغير، في تلبية هذا النداء المقدس.

اما دور الحكومة في التعامل مع المتطوعين، فقد صدر قرار مجلس الوزراء المرقم ٣٣٧ في ٢٠١٤/٧/٧، والذي اعلن عن تشكيل لجان سميت بـ (الحشد الشعبي)، اضافة الى منح متطوعي الحشد المكافآت المنصوص عليها قانوناً اسوة بمنتسبي الدفاع والداخلية[١٥]. وشكلت لجان الحشد الشعبي كمديرية مرتبطة بوزارة الامن الوطني وفقاً للأمر الوزاري من رئاسة مجلس الوزراء في ١٥ حزيران ٢٠١٤، بعد يومين من الفتوى الإمام السيستاني، وذلك عبر فتح معسكرات في المحافظات لاستقبال المتطوعين من اجل حصر السلاح بيد الدولة وادارة الحرب ضد الارهاب في العراق من اجل الحفاظ على النسيج الوطني[١٦].

وتؤشر التقارير الاستراتيجية التي نشرت بعد احداث الموصل ان التوترات المذهبية دفعت بعناصر الجيش والشرطة الى خلع ملابسهم العسكرية وعدم الدفاع عن مواقعهم في مواجهة الهجمات المستمرة لداعش، ففي مناخ

كهذا، ليس هناك رغبة لدى الجنود في القتال، كما ان السكان لم يكونوا مرحبين بوجود الجيش، فبعض العناصر العسكرية كانت تشعر بأنها بعيدة عن منازلها، وانها تخاطر بحياتها للدفاع عن مدينة ليست شديدة التعلق بها، وهذا ما يفسر حالة الهروب وترك ارض المعركة نتيجة التحديات والضغوط السكلوجية التي مرت به االقوات الامنية في الموصل وغيرها من المناطق التي اصبحت تسقط بيد داعش التكفيري، وهناك من ذهب الى ابعد من ذلك محللاً ظاهرة هذه الانهيارات وتمدد داعش، بأنها عملية انقلاب عسكري نفذتها مجموعات تمثل عناصر النظام السابق، وشخصيات سياسية ورجال دين من المكون السني. مما ادى الى انهيار ليس امني، بل سياسي واجتماعي واقتصادي، واصبحت الحياة في العراق على حافة الانهيار[١٧].

وهذا ما دفع ادارة الحشد الشعبي على حماية المقدسات الدينية في سامراء من اجل الحد من خطر الحرب الاهلية في العراق نتيجة الذاكرة الخطيرة لحادثة تفجير المرقدين العسكريين عليهما السلام، في سامراء عام ٢٠٠٦، فقد عمل الحشد الشعبي مع القوات الامنية في بناء طوق امني في سامراء[١٨]، كما اعاد الحشد الشعبي الروح المعنوية والقتالية لدى ابناء القوات الامنية لا سيما عقب وصول وجبات منهم الى سوح القتال، ومشاركتهم بشكل فعلي في التصدي لعصابات داعش[١٩]، إذ صار لفصائل الحشد الشعبي دور في تغيير موازين القوى لصالح قواتنا العسكرية والأمنية فدخولها أرض المعركة شكل فاصلة تاريخية بين حالتين من النكوص والاستجابة القوية حققت معها قواتنا والحشد الشعبي انتصارات لايمكن إلا ان نعدها إنموذجاً للروح الحماسية الجديدة التي سادت المجتمع العراقي جميعاً، فالحشد الشعبي أصبح منقذاً لمدن استنجدت به ضمن إعادة بناء اللحمة الوطنية العراقية، فليس من الغريب أن تنطلق الأصوات من أهالي الرمادي طالبةً بتدخل قوات الحشد الشعبي إلى جانب القوات العسكرية وعشائر المدينة للذود عنها، وإيقاف الهجمة الداعشية البربرية على عشيرة

البونمر على سبيل المثال[٢٠].

ولذلك يصف العديد من الخبراء العسكريين استراتيجية تنظيم داعش بانها «زحف افعى بين الصخور»، والمقصود انها تستخدم عناصرها كقوة صدمة للاستيلاء على اهداف سهلة دون الانجرار الى معارك يعرضون انفسهم فيها لإصابات كثيفة. ولا بد الوقوف على بنية الحشد الشعبي، وابرز الانتصارات التي حققها، اضافة الى تحديات الحشد الشعبي.

اولاً: بنية الحشد الشعبي

ان المقاومة الاسلامية بدأت منذ وطأة الاحتلال الامريكي ارض العراق، واستمرت حتى اجبرت الولايات المتحدة الامريكية، على القبول بالانسحاب والالتزام بتوقيت الانسحاب، اضافة الى مدى استجابت العراقيين بصورة عامة والشيعة بصورة خاصة وهم الاكثرية في الشعب العراقي، الى توجيهات المرجعية الدينية، ولا سيما شخص الإمام السيستاني، وكما اشرنا انه لم تصدر المرجعية اي فتوى تمنع مقاومة الاحتلال مما سمح بوجود قاعدة شعبية وجماهيرية لوجود مقاومة اسلامية شيعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣[٢١]، وعززت هذه الارضية بفتوى الجهاد الكفائي، التي تمخض عنها ولادة الحشد الشعبي، الذي صار جهازاً موازياً للقوات الامنية، وربما اقوى من حيث التأييد الشعبي للحشد، وفي تصنيف عام يمكن تقسيم المجاميع، التي لبت نداء المرجعية كالآتي[٢٢]:

١ ــ المقاومة الاسلامية الموجودة قبل سقوط النظام البعثي، «منظمة بدر، حركة سيد الشهداء، حركة ١٥ شعبان، حركة المجاهدين العراقيين، حركة ثأر الله، حركة جند الامام، جماعة العلماء المجاهدين في العراق، حركة حزب الدعوة التنظيم العسكري، حركة حزب الله العراق».

٢ ــ التشكيلات المتواجدة على ارض الواقع منذ المواجهات التي حصلت مع القوات الامريكية، وابرزها: «جيش المهدي، كتائب حزب الله، عصائب اهل الحق».

٣ ــ التشكيلات التي شكلت بعد فتوى المرجعية المباركة وابرزها: «حركة النجباء، كتاب سيد الشهد، سرايا

السلام، كتائب عاشوراء، التيار الرسالي، جند المرجعية، كتائب الامام علي، الوية السيد الشهيد الصدر».

٤ ــ اضافة الى كتائب اسلامية اخرى شكلت للدفاع عن المراقد المقدسة، وابرزها لواء ابو الفضل العباس وغيرهم، اضافة الى مشاركتهم في جبهات القتال.

٥ ــ المتطوعين من ابناء الشعب العراقي، والعشائر العراقية من كافة محافظات العراق.

ثانياً: ابرز انتصارات الحشد الشعبي

تصدرت فتوى المرجعية الدينية العليا الممثلة بالإمام السيد علي السيستاني، بالجهاد الكفائي، وتحشيد العراقيين ضد عصابات داعش الارهابية وتحرير عدة مدن من دنسها احداث ما بعد العاشر من حزيران عام ٢٠١٤، وفيما يلي ابرز الاحداث[٢٣]:

١ ــ ٢٢حزيران: الحشد الشعبي يؤمن طريق بغداد ـ سامراء.

٢ ــ ٢٩ آب: الحشد الشعبي يفك الحصار عن آمرلي الصامدة.

٣ ــ ٢٤ تشرين الاول: تحرير جرف النصر ـ وطرد الدواعش من جنوب بغداد.

٤ ــ ١٨ تشرين الثاني: فتح طريق الى مصفى بيجي بعد حصار داعشي ـ وصمود عراقي دام ٥ اشهر.

٥ ــ ٢٣ تشرين الثاني: اعلان تحرير السعدية وجلولاء بديالى من داعش.

٦ ــ ٣٠ كانون الاول: تحرير الضلوعية بالكامل وفك الحصار عن عشائر الجبور.

٧ ــ ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٥: اعلان محافظة ديالى محررة بالكامل من فلول داعش.

٨ ــ ١٣ اذار: تحرير مركز مدينة تكريت وطرد الدواعش منها.

٩ ــ ٧ حزيران: اعلان تحرير مركز قضاء بيجي من داعش.

١٠ ــ ١٣ تموز: انطلاق عمليات تحرير الرمادي.

وتشير الدراسات والتقارير، بعد فتوى المرجعية بساعات قليلة، احدث الحشد الشعبي، تراجع نفسي ـ لأفراد تنظيم داعش، بل كان هناك تراجع تكتيكي ايضاً، فأنسحب داعش، من اغلب المواقع التي سيطر عليها، على

سبيل المثال الانسحاب الكامل لداعش من مكان المواجهة مع الحشد، في بيجي والساحل الايسر من منطقة القيارة (جنوب الموصل)، بتاريخ ٣٠ كانون الاول ٢٠١٤، ثم وصل الامر انتهاء الخلايا النائمة في اغلب المناطق التي يسيطر عليها داعش، فقد واجه معظم افراد التنظيم بعد تقدم الحشد الشعبي، خيارات صعبة اثناء انتصارات الحشد الشعبي، في اطراف الموصل وديالى، واطراف تكريت (بيجي)، وهي القتال حتى الموت او الهروب خارج هذه المدن او القاء السلاح وتسليم انفسهم.

ومن جهة اخرى، فأن قيادات ومقاتلي داعش الأوائل (الخط الاول)، والمدربين باحتراف عقائدي وعسكري يتعرضون للتصفية واستهلاك كبير في الجهات الامامية يومياً، على يد ابطال الحشد الشعبي والقوات الامنية، كما حدث جرف الصخر وبيجي ومحيط الانبار، حتى وصل الامر بالوقت الحاضر بالتوسع داخل محافظة الانبار التي بدأت عمليات تحريرها منذ ١٣ تموز ٢٠١٥، اضافة الى بروز ظاهرة جديدة في التنظيم تدل على التمييز الطبقي في المعاملة بين المقاتلين الاجانب والمقاتلين العراقيين، متمثلاً بسحب الاجانب من المعارك الضارية والمناطق الخطرة وإرسال اعداد كبيرة منهم الى سوريا واستبدالهم بمقاتلين عراقيين لتعميق توريطهم، كما يعاني داعش، من عملية تحويل اصحاب الوظائف شبه المدنية في التنظيم الى مقاتلين في الجبهات الامامية (ذات الطابع العسكري القتالي الثقيل).

وحصلت هذا التطور بسبب النقص الحاد والاستهلاك الكبير لقيادات التنظيم والعناصر المدربة بشكل جيد، ومقتلهم في المعارك على يد الحشد الشعبي والقوات الامنية، ويرفض اصحاب هذه الوظائف الى الالتحاق بالصفوف الاولى في داعش، خصوصاً بعد تقدم الحشد الشعبي والانتصارات الاخيرة التي حققها على داعش[٢٤].

المطلب الثاني

تحديات الحشد الشعبي

بعد الانتصارات التي حققها الحشد الشعبي، في مواجهة تنظيم داعش الارهابي، صار محل اعجاب وفخر

غالبية ابناء الشعب العراقي، حتى تحولت تلك الانتصارات الى حديث يومي في المحافل اليومية والمجالس العشائرية. الا هناك قول (حتى الملائكة تكرهها الشياطين)، فعلى الرغم من دور الحشد الشعبي، في اعادة هيبة وسيادة العراق، وحماية اطيافه، بل راح ابعد من ذلك فقد اعاد الصورة الحقيقية للأمة الاسلامية في العالم والمنطقة العربية، لكنه يتعرض لتحديات سوف نحاول توضيح بعضها من خلال ما يلي:

اولاً: تحديات خارجية

بما ان هدف المقاومة الاسلامية هو محاربة كل مخططات امريكا و(اسرائيل)، ومن يعمل معهم، فمن الطبيعي ان يصبح اليوم الحشد الشعبيوهو جوهر المقاومة الاسلامية، محل استهداف من قبل قوى الشر، فقد عملت اغلب عشائر المكون السني، منذ عام ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥، الى دعم تنظيم القاعدة في العراق، بسبب اعتقادهم ان الحكومة والنظام السياسي الحديث حسراً لتحقيق تفوق الشيعة وهيمنتهم في العراق، فقد عمدت الى دعم وجود القاعدة في العراق كوسيلة لتنشيط وجود الولايات المتحدة في العراق للدفاع عن المصالح السنية، وعملت الولايات المتحدة على توفير الاسلحة، وبالمقابل سيطرت العشائر على اغلب مناطق المكون السني، تحت غطاء الصحوات التي شكلتها الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٥، وقد أثبت دعم الدول الإقليمية السنية انه كان حاسماً في هذا الجهد، خاصة الشراكة بين اجهزت المخابرات الاردنية مع حواضن داخل بعض عشائر المكون السني في الانبار، اضافة الى التمويل السعودي، وتؤشر التقارير ان مخرجات هذه التدخلات ادت نهاية عام ٢٠٠٧، بتواجد ما بين ٦٥ الفاً و٨٠ الفاً، من عناصر مواليه الى الخارج، وامتدت من الانبار الى محافظات بابل ونينوى وصلاح الدين وديالى وبغداد، واستمر الدعم الخارجي الى الوقت الحاضر[٢٥].

وقد يكون نائب الرئيس الامريكي الاكثر وضوحاً في اتهامه المباشر لفئات متطرفة في الخليج كما لتركيا برعاية

صعود داعش والقوى المتطرفة في المنطقة، وذلك اثناء محاضره له القاها في جامعة هارفارد، بداية تشرين الاول ٢٠١٤، كما اكد السيناتور الجمهوري جون ماكين «ان السعوديين يمولون عمليات عصابات داعش الارهابية، ما كان بمقدور هذه الدول وغيرها سلوك هذا المسلك من دون رضى واشنطن التي، وفرت مع حلفائها الغربيين، البيئة الإقليمية والدولية الملائمة لتدفق الارهاب و«الجهاديين»، من كافة دول العالم الى الميدانين السوري والعراقي، ومعيار المقاربة الامريكية الدائر فيها، التخلص من الجماعات المتطرفة، وارهاق الجمهورية الاسلامية الايرانية وحلفائها في حروب داخلية وتفكيك محور المقاومة في المنطقة، خدمة للدولة العبرية صاحبة المصلحة الكبرى في تدمير الكيانات القائمة، وخلق «اسرائيليات»، دينية متناحرة تدور جميعها في فلكها»[٣٦].

الا ان الرياح جرت بما لا تشتهي السفن، فقد انصدم الغرب ومن لف حولهم، بجبل شامخ وهو المرجعية الدينية، فقد استعملت قوى الاستكبار سياسة التوريط، من اجل تحقيق مصالحهم الا ان الوضع انقلب ضدهم فقد انصدموا مرة اخرى بمرجعية دينية، لم يتوقعوا انها تعلن فتوى الجهاد، وقد سبق وان انصدموا بالمرجعية كما اشرنا عقب احتلال العراق فقد ضن الكثير ان المرجعية صامته، واصبحت شوكة بوجه مخططاتهم، واليوم ايضاً كان الاعتقاد السائد ان المرجعية تبقى رغم كل شيء تقليدية، وبدون الدخول في الجهاد، فقد ادت سياسة التوريط الى بروز مقاومة تضرب بيد من حديد، ويجب الاشارة الى ان هذا الامر هو فحوى الانتصار للمرجعية، فصناعة امريكا وتمويل الخليج والسعودية، ادت الى ولادة الحشد الشعبي، الذي اصبح سلاح لا يمكن ان يقهر واضاف الحشد انتصاراً لانتصار المرجعية.

فلجأ الغرب واغلب دول الخليج الى اعتماد السلطة الرابع، واعلن الحرب الاعلامية بعد ما فشل بجميع الوسائل أذ يتعرض الحشد الشعبي الى ماكنة الاعلام المضاد، اذ تشير مراكز الدراسات والكتاب الغرب والاعلام الخليجي ولا

سيما السعودي والقطري والاماراتي والاردني، الى ان الحشد الشعبي هو مليشيات شيعية، وتشكل خطرا لسببين، الاول: هو ان مشاركتها ستطيل الحرب على داعش، والثاني: ان مشاركة الحشد الشعبي، سوف تضعف الاستقلال الاستراتيجي الذي يتمتع به العراق ! !، أي استقلال والعراق قبل فتوى الجهاد وبروز الحشد الشعبي، كان على شفا حفرة من السقوط، وقال اوباما في اول خطاب ان الحكومة في العراق محاصرة من قبل جماعات مسلحة، وتبين وسائل الاعلام ان امريكا مهتمة بالشأن العراقي والامن، اكثر من أي وقت مضى من اجل الإطاحة بالحشد الشعبي، فعمدت امريكا الى خلق تحالف دولي، الا ان القريب والبعيد يدرك مدى قدرة الحشد الشعبي على جميع المؤامرات، وهو يثبت يوماً بعد يوم عن تنامي قدرات الحشد الشعبي والتقدم المستمر في جبهات القتال[٣٧].

اما الاعلام العربي، لا يختلف عن هالة الاعلام الغربي في اعلان الحشد الشعبي بأنهم مليشيات اجرامية، وبإمكانها ان تحل محل القوات النظامية في قيادة المؤسسة العسكرية، وانها تابعة للجمهورية الاسلامية. نعم هناك دور للجمهورية على شكل مساعدات وتقديم الخطط العسكرية اللازمة، وهذا الدور يدخل ضمن الحلة العالمية لمحاربة «داعش»، وليس ذلك الدور الذي يصوره الاعلام المعادي. اما بخصوص تسليح الجمهورية الاسلامية للحشد الشعبي، فهو تسليح اعتيادي لم يكن تسليحاً على مستوى عالٍ بطائرات او دبابات برامز، وانما اسلحة خفيفة لا تكاد تتعدى الرشاش والذخيرة، وقدمت كالمساعدات العسكرية من الدول الاخرى، في مساعدة العراق للقضاء على تنظيم داعش، وابعاد ذلك الخطر المتنامي.

وايضاً هو تسليح يندرج ضمن سياسة توازن القوى لمجابهة داعش، تلك القوة التسليحية التي يحصل عليها التنظيم، من طائرات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، والطائرات المجهولة التي تخترق الاجواء العراقية لإلقاء الاسلحة والمساعدات العسكرية على تنظيم داعش. فضلاً عن ذلك فان الشعب العراقي يرفض ان يكون تابعاً لإيران، كما يدعي الاعلام المضاد.

وفي النتيجة فأن الولايات المتحدة الأمريكية ومن لف حولها مع العراق في ظل الحشد الشعبي فشلت بسبب أدراك امة العراق ان العصب الحيوي هو الخط المقاوم، اضافه الى ادرك فشل الولايات المتحدة الامريكية وعدم جديتها في مواجهة الارهاب داخل العراق، وان الحشد الشعبي، تمكن من حماية العراق وفرض وجودهم بعد ان ارادت امريكا ان تجعل دورهه ثانوي وتفرض وجوداً تكون هي سيدة الموقف امنياً لتطرح فيما بعد ما في جعبتها من مشاريع (السيف اصدق انباء من الكتب... في حده الحد بين الجد والهزل)، فان هزيمة داعش، هزيمة للمشاريع الأمريكية وتلك المتلازمتان هي من تدفع الحشد للثبات والوجود والتحرك وفرض الوجود، وكان بين الخط المقاوم العراقي والمشروع الامريكي معركة وجود في العراق.

ثانياً: التحديات الداخلية

وقد بينت استبيانات دقيقة ان مستوى رضا الناس عن الحشد الشعبي فاق جمهور ومحبي واتباع الكتل السياسية، حيث الناس تقارن بين رجال يسجلون اشرف المواقف في ساحات القتال، ورجال في السياسة يتسابقون للحصول على امتيازات وعقود شركات وتضخيم ارصدتهم في البنوك العالمية.

هذه المقارنة راسخة لدى الشعب العراقي، ولهذا تدور اليوم داخل الكواليس المغلقة بين بعض الاطراف السياسية محاولات لعزل المقاومة ورجالها في الحشد الشعبي، من المشهد السياسي المقبل لانهم ـ رجال المقاومة ـ باتوا يمثلون خطراً يهدد تلك الوجودات السياسية التي اثبتت فشلها. اذ نجد ان مقولة الخليفة العباسي هارون شاخصة في سلوكيات بعض السياسيين وهو يخاطب ابنه (ويحك لو نازعتني على الملك لقطعت الذي فيه عينيك).

اضافة علاقة الحشد مع العملية السياسية وعلاقة السياسيين والحكومة مع الحشد الشعبي صارت واضحة جدا، فان الدور الذي لعبه الحشد سوف يرسم خارطة العراق السياسية وهم من يحددوا مصير الحكومة واختيار الانسب من خلال الانتخابات

وليس العكس[٢٨]، فاستدركت بعض الكتل السياسية الخطر الذي يهدد وجودها بسبب تنامي امكاناتها الجماهيرية والعسكرية، فانكبت تخطط لتشكيل تحالفات سياسية للمرحلة المقبلة تعزل فيها فصائل المقاومة، ثم توجه اعلامها المغرض لتشويه الصورة الناصعة للحشد الشعبي، بل اكثر من ذلك هي تسعى لتمزيق وحدة وانسجام هذا الحشد، من خلال سحب بعضها واستمالته على حساب البعض الاخر. بعض الزعامات لا تنام الليل وهي تفكر في كيفية تهميش وتسقيط الحشد الشعبي، في الوقت الذي لا تنام عيون رجال المقاومة وهي تفكر في كيفية تحقيقالانتصار باقل الخسائر وتزرع البسمة على شفاه الاطفال والنساء، بل وفي كيفية توفير بيئة سياسية امنة يتنعم بها اولئك الذين يفكرون بطعن الحشد الشعبي في الظهر[٢٩].

الخاتمة

مما تقدم يتضح المرجعية الدينية و تتمتع باتخاذ القرار المؤثر روحياً وعقائدياً في نفوس المسلمين بصورة عامة، والشيعة بصورة خاصة. وبعدما شهدت منطقة الشرق الأوسط والعراق تحديداً ظروف استثنائية التنظيمات الارهابية وابرزها داعش، ألقت بظلالها على الواقع الاجتماعي والسياسي، ولم يكن حلاً سوى الرجوع للمرجعية الدينية، كونها صاحبة القرار ولما لها من دور على امتداد قيام الدولة العراقية، لاسيما بعد التدخلات الأجنبية نتيجة الغزو العسكري تارة، والفكري تارة أخرى، لذا نجد إن مراجع الدين العظام يتصدون لذلك بكل قوة وحزم. فبادرت المرجعية الدينية بقيادة الإمام السيستاني بإصدار فتوى الجهاد الكفائي والتي لم تصدر مثيلتها في العالم الإسلامي منذ مائة عام. وهذا اعطى شرعية حقيقية لبروز مقاومة اسلامية اصيلة تحت اسم الحشد الشعبي، كون الارضية والحاضنة لهذه المقاومة الاسلامية هو الشعب العراقي من الشمال الى الجنوب، بعد ما هب الكبار والصغار للتطوع في صفوف القوات الامنية تلبيتاً لنداء المرجعية، ورغبتاً في محاربة داعش التكفيري، اما الحديث عن مستقبل هذا الحشد الشعبي اعتقد ان المقاومة سوف تبقى تحت لواء المرجعية الدينية كونها هي اساس هذا الحشد ومن ابرز الامور التي تثير القلق هي الخلافات داخل الحشد الشعبي الذي يتسرب عبر الاعلام، وربما ان هذا الاعلام مغرض، الا انه ليس ببعيد اصدار فتوى اخرى تؤدي الى تجميد الحشد الشعبي بعد الانتصار المحقق بأذن الله على داعش التكفيري، كما ان السيناريو الاخر لمستقبل الحشد هو البقاء والانطواء تحت المؤسسة العسكرية الامنية ليصبح انموذجاً في المنطقة العربية، وربما تعمل الدول بهذا الانموذج لما يحققه من انتصارات يعترف بها الصديق والعدو.

المصادر

اولاً: الكتب العربية والمترجمة

١ـ حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسالة العراقي، ط٦، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠١٥.

٢ ـــ حسن ابو هنية ومحمد سلميان ابو رمان، تنظيم الدولة الاسلامية «الازمة السنية والصراع على الجهادية العالمية»، مؤسسة فريدريش ايرث، عمان، ٢٠١٥.

٣ ــ عبد الحسين شعبان، داعش واخواتها واعادة تدول المسالة العراقية، مجلة حمورابي، العدد العاشر، السنة الثالثة، بغداد، تموز٢٠١٤.

٤ ــ محمد صادق الهاشمي وجمعة العطواني، شيعة العراق مصادر القوة والتحديات، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٤.

٥ ـ محمود شمال حسن، مرجعيات الجماعات «المرجعيات واثرها في تقرير توجهات الافراد»، الانتشار العربي، بيروت، ٢٠١٠.

٦ ــ ميلان راي، الحرب على العراق نظام لم يتغير، ترجمة: زينة مشورب، الحوار الثقافي، بيروت، ٢٠٠٥.

ثانيا: الصحف والمجلات والمقابلات

١ ــ جريدالصباح، العدد (٣١٣٧)، ٢١ حزيران ٢٠١٤.

٢ ـ جريدة المدى، ناشطون ميسانيون يدعون لعدم جعل العراق «حقلاً للتجارب»، السنة الحاديةعشرة، العدد (٣١٠٧)، السبت ٢١ حزيران ٢٠١٤.

٣ ــ جريدة المشرق، عشائر الفرات الاوسط توقع وثيقة عهد في الصحن الحسيني، السنة الحادية عشرة، العدد (٢٩٥٥)، السبت ٢١ حزيران ٢٠١٤.

٤ ــ حسين علاوي خليفة، ادارة التوحش لتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام وخطورته على الامن الوطني العراقي، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان (٣٧ ـ ٣٨)، ٢٠١٤.

٥ ــ حوار مع: حيدر علي (الامين العام للمزارات الشيعية الشريفة)، الجهاد الكفائي.. فتوى العزة والاباء، مجلة مزارات، السنةالاولى، العدد (٤)، كربلاء المقدسة، ٢٠١٤مجلة مزارات، السنة الاولى، العدد (٤)، كربلاء المقدسة، ٢٠١٤.

٦ ــ علي فاضل الدفاعي، معالم الحكمة والمسؤولية في مواقف المرجعية الدينية العليا، مجلة حوار الفكر، السنة العاشرة، العدد (٣٠)، ايلول ٢٠١٤.

٧ ــ لقاء اجراه الكاتب: مع الاستاذ جمعة العطواني، مدير شبكة افق للتحليل السياسي، في مقر الشبكة، بغداد، بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٥.

٨ ــ لقاء اجراه الكاتب: مع الدكتور محمد صادق الهاشمي، رئيس مركز العراق للدراسات، في مقر المركز بغداد، بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٩.

٩ ــ لقاء اجراه الكاتب: مع السيد عباس النوري، باحث وعضو دائم في مركز العراق للدراسات، يوم ٢٠١٤/٧/٢٥.

١٠ ــ مايكل نايتس، المعركة ضد داعش الحركات الشيعية المسلحة ومساعي التحالف الدولي، مركز الدراسات الاستراتيجية، السنة الثانية، العدد (١١١)، كربلاء، ٢٠١٤.

١١ ــ محمد خواجه، داعش منابع واساليب وتاثيرات، شؤون الاوسط، العدد (١٤٩)، خريف ٢٠١٤.

١٢ ــ مقالات: فردريك وبريوار بيلاهرام، الحرس الوطني في العراق: استراتيجية خطرة لمكافحة الدولة الاسلامية، ترجمة: علاء الربابعه، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، ٢٣ ايلول ٢٠١٤.

ثالثاً: الانترنت

١ـ موسوعة انصار الحسين، الانترنت على الموقع:
http: //www. ansarh. com

٢ ـ مؤسسة الصدرين للدراسات الاستراتيجية، الانترنت على الموقع:
http: //www. alsadrain. com

٣ ـ النهار وكالات، من هي داعش، نشر بتاريخ١٠ حزيران ٢٠١٤، الانترنت على الموقع:
http: //www. annahar. com

٤ ـ محمد ابو رمان، داعش الظاهرة والحقيقة، محاضرة في الاردن بتاريخ ٢٠١٤/٩/١، على الموقع:
http: //www. judran.
net/?p=٢٦٣٢

٥ــ مهى يحيى، ازمة العراق الوجودية: الطائفية مجرد جزء من المشكلة، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، مقال نشر بتاريخ: ٦ تشرين الثاني

٢٠١٤، على الموقع:
http: //carnegie ـ mec.
org/٢٠١٥/٠٧/٠٨/ar ـ ٦٠٦٢٢/id٣m
٦ ــ بيان صادر من مكتب الإمام السيستاني، على الموقع:
http: //www. sistani.
/org/arabic/archive/٢٤٩١٨
٧ ــ شبكة عراق القانون، الانترنت على الموقع:
http: //www. qanon٣٠٢.
net/news/٢٠١٥/٠٥/٢٦/٥٧٧٦٧
٨ ــ جاك جوزيف اوسي، ليلة سقوط الموصل، الحوار المتمدن، العدد (٤٤٨٥)، مقال نشر بتاريخ: ٢٠١٤/٦/١٧، على الموقع:
http: //www. ahewar.
org/debat/show. art.
asp?aid=٤١٩٨٠١
٩ ــ شبكة الاعلام العراقي، بطولات الحشد الشعبي، الانترنت، على الموقع:
http: //www. imn. iq/articles/view.
/٢٤٣٢
١٠ ــ الفرات نيوز، نشر بتاريخ: ٢٠١٥/٦/١٠، على الانترنت، الموقع:
http: //wwww. alforatnews.
com/modules/news/article.
php?storyid=٨٦٩٩٧
١١ ــ منتدى فكرة، هل بدأت نهاية تنظيم «الدولة الاسلامية» في العراق ؟، حوار نشر على الانترنت، بتاريخ: ٢٩ يناير ٢٠١٥، على الموقع:
http: //fikraforum. org/?lang=ar#. VbPQ٤LOqq o

الهوامش

(*) ولد آية الله محسن الحكيم سنة ١٣٠٦ هـ في مدينة النجف الأشرف في أسرة كريمة الأصل وكان مبجّلا من قبل الجميع لفضله وعلمه، وإحدى الشخصيات اللامعة في تاريخ الشيعة والمذهب وكانت حياته التي خلدها التاريخ حياة مثيرة، وكان من الرجال الكبار الذين جعلوا حياتهم وقفا في خدمة الإسلام والمسلمين، وفي العقد الأخير من عمر السيد الحكيم أراد الإسماعيليون في العراق أن يبدّلوا الضريح المقدس لأبي الفضل عليه السلام، وأن يقوموا بعمله حسب أذواقهم وكان هدفهم من ذلك الترويج لمذهبهم والتأثير على شيعة العراق ولما سمع آية الله الحكيم هذا الخبر أعلن بأنه سيقوم بتبديل الضريح بنفسه فأعطى الأوامر لفناني أصفهان الذين أعدّوا بعد مدة ضريحا لمرقد أبي الفضل وتم نقل الضريح من إيران في مراسم من التبجيل والاحترام وبصحبة جماعة كبيرة من الناس إلى العراق وتم وضعه في مكانه، وبسبب التعامل القاسي للبعثيين الذي واجهه السيد الحكيم أصبح طريح فراشه مريضا وقد أخذه محبوه إلى لندن للعلاج ولّما عاد إلى النجف الأشرف قام النظام البعثي بمنعهم من الالتقاء به وفي يوم الثلاثاء ٢٧ ربيع الأول سنة ١٣٩٠ هـ توفي السيد الحكيم عن أربع وثمانين سنة ودفن في مقبرة خاصة بجوار مسجد الهندي في النجف الأشرف. ينظر: موسوعة انصار الحسين، الانترنت على الموقع:

http: //www. ansarh. com

(**) ولد السيد الشهيد محمد محمّد صادق الصدر عام ١٩٤٣م، في مدينة النجف الاشرف، تخرج من كلية الفقه في دورتها الاولى ١٩٦٤م، باشر بتدريس الفقه الاستدلالي (الخارج) اول مرة عام ١٩٧٨، وقد نشأ سماحته في بيت علم وفضل وزرق العلم منذ صباه بواسطة والده السيد محمد صادق الصدر. تجاوز خطاب الفقيه المكتوب الى خطاب الفقيه المسموع، ومن اهم معالم تجربة السيد الشهيد تمثل في علاقة الامة بالمؤسسة الدينية واكتشاف الاليات والاساليب والطرق الكفيلة بإيجاد علاقة من نوع اخر بينهما، وكانت صلاة الجمعة اكبر الية تواصلية بين الفقيه والمجتمع وبين المؤسسة الدينية والامة، انفتح الشهيد الصدر على جيل الانتفاضة الشعبانية، هذا الجيل الذي قام بأعظم حركة سياسية شعبية في تاريخ العراق المعاصر حين تمكن من اسقاط سلطة النظام في ١٤ محافظة عراقية لمدة ثلاثة اسابيع. ورغم أنّ

الصدر نفسه تعرض للاعتقال والتعذيب بسبب اصداره بياناً شديد اللهجة مؤيداً للانتفاضة، وفي عام ١٩٩٩م، استشهد على يد ازلام النظام البعثي. ينظر: مؤسسة الصدرين للدراسات الاستراتيجية، الانترنت على الموقع:

http: //www. alsadrain. com

(١) محمد خواجه، داعش منابع واساليب وتاثيرات، شؤون الاوسط، العدد (١٤٩)، خريف ٢٠١٤، ص٨٥.

(٢) نقلاً عن: عبد الحسين شعبان، داعش واخواتها واعادة تدول المسالة العراقية، مجلة حمورابي، العدد العاشر، السنة الثالثة، بغداد، تموز٢٠١٤، ص٣٨.

(٣) حسن ابو هنية ومحمد سلميان ابو رمان، تنظيم الدولة الاسلامية «الازمة السنية والصراع على الجهادية العالمية»، مؤسسة فريدريش ايرث، عمان، ٢٠١٥، ص (١٢٠ -١٣٠).

(٤) النهار وكالات، من هي داعش، نشر بتاريخ١٠ حزيران ٢٠١٤، الانترنت على الموقع:

http: //www. annahar. com

(٥) محمد ابو رمان، داعش الظاهرة والحقيقة، محاضرة في الاردن بتاريخ ١/ ٩/ ٢٠١٤، على الموقع:

http: //www. judran. net/?p=٢٦٣٢

(٦) مهى يحى، ازمة العراق الوجودية: الطائفية مجرد جزء من المشكلة، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، مقال نشر بتاريخ: ٦ تشرين الثاني ٢٠١٤، على الموقع:

http: //carnegie-mec. org/٢٠١٥/ ٠٧/٠٨/ ***ar***-٦٠٦٢٢/***id***؟***m***

(٧) بيان صادر من مكتب الإمام السيستاني، على الموقع:

http: //www. sistani. org/arabic/ archive/٢٤٩١٨/

(٨) حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسالة العراقي، ط٦، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠١٥، ص٤٠٤.

(٩) محمود شمال حسن، مرجعيات الجماعات «المرجعيات واثرها في تقرير توجهات الافراد»، الانتشار العربي، بيروت، ٢٠١٠، ص٥٤.

(١٠) ميلان راي، الحرب على العراق نظام لم يتغير، ترجمة: زينة مشورب، الحوار الثقافي، بيروت، ٢٠٠٥، ص٣٢٦.

(١١) حوار مع: حيدر علي (الامين العام للمزارات الشيعية الشريفة)، الجهاد الكفائي.. فتوى العزة والاباء، مجلة مزارات، السنة الاولى، العدد (٤)، كربلاء المقدسة، ٢٠١٤مجلة مزارات، السنة الاولى، العدد

(٤)، كربلاء المقدسة، ٢٠١٤، ص٤٠.

(١٢) جريدة المشرق، عشائر الفرات الاوسط توقع وثيقة عهد في الصحن الحسيني، السنة الحادية عشرة، العدد (٢٩٥٥)، السبت ٢١ حزيران ٢٠١٤، ص٣.

(١٣) جريدة المدى، ناشطون ميسانيون يدعون لعدم جعل العراق «حقلاً للتجارب»، السنة الحادية عشرة، العدد (٣١٠٧)، السبت ٢١ حزيران ٢٠١٤، ص٦.

(١٤) جريد الصباح، العدد (٣١٣٧)، ٢١ حزيران ٢٠١٤.

(١٥) شبكة عراق القانون، الانترنت على الموقع:

http: //www. qanon٣٠٢. net/news/٢٠١٥/٠٥/٢٦/٥٧٧٦٧

(١٦) حسين علاوي خليفة، ادارة التوحش لتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام وخطورته على الامن الوطني العراقي، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان (٣٧ ـ ٣٨)، ٢٠١٤، ص٣٣٠.

(١٧) جاك جوزيف اوسي، ليلة سقوط الموصل، الحوار المتمدن، العدد (٤٤٨٥)، مقال نشر بتاريخ: ١٧/ ٦/ ٢٠١٤، على الموقع:

http: //www. ahewar. org/debat/show. art. asp?aid=٤١٩٨٠١

(١٨) حسين علاوي، المصدر السابق، ص ٣٣١.

(١٩) جريد الصباح، العدد (٣١٣٧)، ٢١ حزيران ٢٠١٤.

(٢٠) شبكة الاعلام العراقي، بطولات الحشد الشعبي، الانترنت، على الموقع:

http: //www. imn. iq/articles/view.

(٢١) علي فاضل الدفاعي، معالم الحكمة والمسؤولية في مواقف المرجعية الدينية العليا، مجلة حوار الفكر، السنة العاشرة، العدد (٣٠)، ايلول ٢٠١٤، ص٣٥.

(٢٢) لقاء اجراه الكاتب: مع السيد عباس النوري، باحث وعضو دائم في مركز العراق للدراسات، يوم ٢٥/ ٧/ ٢٠١٤.

(٢٣) الفرات نيوز، نشر بتاريخ: ١٠/ ٦/ ٢٠١٥، على الانترنت، الموقع:

http: //wwww. alforatnews. com/modules/news/article. php

(٢٤) منتدى فكرة، هل بدأت نهاية تنظيم «الدولة الاسلامية» في العراق ؟، حوار نشر على الانترنت، بتاريخ: ٢٩ يناير ٢٠١٥، على الموقع:

http: //fikraforum. org

(٢٥) مقالات: فردريك وبري واربيل اهرام، الحرس الوطني في العراق: استراتيجية خطرة لمكافحة الدولة الاسلامية، ترجمة: علاء الربابعه، مركز كارنيغي للشرق

الاوسط، ٢٣ ايلول ٢٠١٤. وكذلك: جريدة الصباح، المصدر السابق.

(٢٦) محمد خواجه، المصدر السابق، ص٨٧.

(٢٧) مايكل نايتس، المعركة ضد داعش الحركات الشيعية المسلحة ومساعي التحالف الدولي، مركز الدراسات الاستراتيجية، السنة الثانية، العدد (١١١)، كربلاء، ص١١٢.

(٢٨) لقاء اجراه الكاتب: مع الدكتور محمد صادق الهاشمي، رئيس مركز العراق للدراسات، في مقر المركز بغداد، بتاريخ ١٩/ ٧/ ٢٠١٥.

(٢٩) لقاء اجراه الكاتب: مع الاستاذ جمعة العطواني، مدير شبكة افق للتحليل السياسي، في مقر الشبكة، بغداد، بتاريخ ٢٥ /٧/ ٢٠١٥. وكذلك انظر: محمد صادق الهاشمي و جمعة العطواني، شيعة العراق مصادر القوة والتحديات، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٤، ص٤٠١.

حقيقة الإلحاد في العالم العربي
العراق أنموذجاً

محمد صادق الهاشمي

باحث وكاتب من العراق/ مدير مركز العراق للدراسات

المقدمة:

يعتبر الإلحاد الجديد New Atheism مصطلحًا معروفًا متداولاً في الدوائر الفكرية والفلسفية، ويمكننا أن نؤرخ لبداية صعوده في الغرب بأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ففي عام ٢٠٠٤ صدر كتاب الملحد سام هاريس Sam Harris (نهاية الإيمان) End of Faith الذي كان من أكثر الكتب مبيعًا في أمريكا، وكان فاتحة سلسلة من كتب الإلحاد الأكثر مبيعًا في العالم. في هذا الكتاب أشار سام هاريس إلى أن أحداث ١١ سبتمبر - التي ألقى فيها اللوم على دين الإسلام بشكل مباشر - هي الدافع لكتابته هذا الكتاب، وهاجم الإسلام واليهودية والنصرانية بشكل عنيف. وبعد عامين قام هاريس بكتابة (رسالة إلى أمة نصرانية) Letter to A Christian Nation الذي انتقد فيه أيضًا النصرانية بشدة. في عام ٢٠٠٦ عرض ريتشارد دوكينز Richard Dawkins الفيلم الوثائقي (أصل كل الشرور) Root of All Evil طاعنًا في الله عز وجل وفي جميع الأديان، ثم أتبعه بكتابه الأشهر على الإطلاق (وهم الإله) The God Delusion الذي ظل شهورًا طويلة على قائمة الكتب الأكثر مبيعًا في العالم وطبع منه ملايين النسخ وترجم إلى العديد من اللغات.

لماذا نسعى لمعرفة أسباب الإلحاد في مجتمعاتنا العربية والعراق أيضا ؟

١) تفيدنا معرفة أسباب الإلحاد في توصيف الحالة الإلحادية وتشخيصها بدقة وموضوعية، وبالتالي إجراء العلاج الصحيح. وإذا فشلنا أو عجزنا عن تحديد التشخيص بشكل سليم، لن نحدد العلاج بشكل سليم.

٢) معرفة التنوع الكبير في أسباب الإلحاد يجعلنا أكثر موضوعية في تناول الظاهرة ويقينا من اختزالها بشكل سطحي في سبب واحد فقط مثل المؤامرات الخارجية أو حب الشهرة أو الموضة أو حب الشهوات.

يحكي المهندس عبد الله العجيري عن

موقف وقع له مع أحد طلبة العلم عندما تطرق الحديث عن الشباب الملحد، فقال إن كل هؤلاء الملحدين طلاب شهرة![١] فهذا الاختزال المجحف لأسباب الحالة الإلحادية يبعدنا كثيراً عن الموضوعية وعن تفهم أحوال الملحدين، وبالتالي يخلق حواجز عاليةً تحول بيننا وبين دعوتهم إلى الحق.

٣) كذلك معرفة نقاط ضعفنا المعرفية والمجتمعية التي يتسلل منها الإلحاد إلى شبابنا تفيدنا في السعي لإصلاح هذه العيوب ورتقها ؛ فيهتم الآباء بالحوار مع أبنائهم الصغار والإجابة على أسئلتهم قبل أن يكبروا ويصبحوا خناجر مسمومة في قلب دينهم وأمتهم، وتهتم المؤسسات الدعوية بتحصين المجتمع ضد الأفكار والأطروحات الإلحادية ونشر الأجوبة على تساؤلات الشباب في صيغ عصرية كتابية ومرئية بحيث تكون في متناول العوام، وتهتم مراكز الأبحاث بتفكيك العلاقات بين النصوص الشرعية ومعطيات العلم التجريبي وتحليلها بالشكل الذي يدرأ الشبهة ويرفع التعارض الموهوم بين النقل والعلم، وهكذا..

أسباب الإلحاد في العالم العربي

يمكن تقسيم أسباب وقوع الشباب العربي في الإلحاد إلى أسباب شخصية واجتماعية ومعرفية، لكن قبل سردها أجد أنه من المهم التركيز على بعض الأسباب المحورية التي أبرزها كثيرٌ من الباحثين في قضايا الإلحاد الجديد.

الثورات العربية:

يرى عدد غير قليل من الباحثين والمتكلمين في قضية الإلحاد أن الثورات من الأسباب البارزة للإلحاد ؛ فالشيخ عبد المنعم الشحات يرى أن وقوع الثورات من أسباب الإلحاد، ويعلل ذلك بأن المزاج الثوري يدعو للثورة على كل الثوابت ومن أهم هذه الثوابت الدين[٢]. كذلك المهندس فاضل سليمان يذكر نفس الرأي في حلقة تليفزيونية من برنامج (مصر الجديدة) على قناة الناس مع خالد عبد الله بتاريخ ٢٢-٥-٢٠١٣[٣]، ويستشهد بصعود الإلحاد بعد الثورة الفرنسية والثورة البلشفية، وينقل عن ألكسي دو توكفيل صاحب كتاب (الديمقراطية في أمريكا) الذي خصص

فصلاً من الكتاب حول الإلحاد. وممن يرى هذا الرأي كذلك د. حسام أبو البخاري ود. أحمد الغريب في حلقة من برنامج (القاهرة اليوم) مع عمرو أديب بتاريخ ٢٩-٥-٢٠١٣[٤].

ومما يلفت النظر في هذا السبب تحديدًا أن الباحثين المصريين دون غيرهم هم الذين يشيرون إليه باستمرار، ونحن عمومًا لا نخالفهم في أهميته وإن كنّا لا نرغب في تضخيمه بدليل أن الإلحاد موجود في مجتمعات عربية وإسلامية لم تبلغها الثورات مثل بلاد الخليج.

صعود الإلحاد في الغرب:

يرى المهندس عبد الله العجيري أنه هناك موجة إلحادية عارمة في أوروبا وأمريكا حيث شهد هذا بنفسه عندما كان مبعوثًا للدراسة بالخارج، وأن هذه الموجة العالية لا بد أن تبلغ آثارها مجتمعاتنا العربية بسبب أننا في موقع التبعية الفكرية للغرب. لكن المهندس عبد الله كان يأمل أن يتأخر بلوغ هذه الموجة لبلادنا العربية بعض الشيء بسبب عائق اللغة، ثم اكتشف سقوط هذا العائق أمام الحركة النشطة جدًا والدءوبة لترجمة الكتب والمقالات والأفلام والوثائقيات الإلحادية إلى اللغة العربية[٥].

ثنائية القابلية والتأزم:

ذكر الأستاذ عبد الله الشهري في محاضرته ضمن فعاليات دورة (تهافت الفكر الإلحادي)[٦] أن السبب الأول والأهم لوقوع الشخص في الإلحاد، ووجود القابلية للإلحاد، وهذه القابلية قد تكون نفسية أو فكرية. ودور التأزم هو أنه يحول هذه القابلية إلى إلحاد فعلي، والمقصود بالتأزم هو أن يقع الشخص في أزمة أو ابتلاء أو محنة، لكن الابتلاء قد يؤدي إلى الإيمان أو الإلحاد على السواء ؛ فهناك من الناس من تدفعه المحن والابتلاءات للجوء إلى الله تعالى والقرب منه، ومنهم من تدفعه إلى اليأس من روح الله، فالعامل الذي يدفع الشخص إلى الإلحاد عند الأزمات هو وجود القابلية للإلحاد.

الطبيعة الحدية للمجتمع:

ذكر الدكتور طارق الحبيب

استشاري الطب النفسي- في برنامج (بيني وبينكم) مع دكتور محمد العوضي في حلقات بعنوان (سيكولوجية الملحد)[٧] أن طبيعة المجتمع العربي - و الخليجي على وجه الخصوص- التي لا تقبل الاختلاف، التي تقوم على اللون الأبيض والأسود ولا وجود للرمادي بينهما، تجعل الإنسان ربما يتجه إلى الإلحاد كتعبير عن التمرد على ذلك المجتمع، لكن يعيب طرح الدكتور طارق هو تضخيمه لهذا العامل والمبالغة فيه.

ردة الفعل بسبب إخفاق الإسلام السياسي في الحكم

فإن هذا أحد الأسباب المهمة والتي أدت إلى انتشار الإلحاد في مصر ولبنان والعراق

وأيضا يأتي الارهاب الداعشي السلفي أحد الأسباب التي دفعت بالشباب إلى قبول فكرة أن الدين هو مصدر قلق للبشرية وعادوا للإيمان بمبادئ كتاب وهم الآلهة بعد هذا العرض لأبرز الأسباب التي اهتم الباحثون بذكرها والإشارة إليها نشرع في ذكر بقية أسباب الإلحاد الشخصية والاجتماعية والمعرفية.

أولاً: الأسباب الشخصية:

وهي التي تعود إلى الشخص نفسه، ويمكن تقسيمها إلى أسباب نفسية وأسباب فكرية، لكن مراعاة لعدم المبالغة في التقسيم سنذكرها مجموعة تحت تقسيم واحد.

١) الثقة الزائدة بالنفس والغرور المعرفي

بعض الشباب عنده ثقة زائدة بإيمانه وصحة اعتقاده، وفي كثيرٍ من الأحيان يكون هذا الإيمان مجرد إيمان قلبي عاطفي ليس مؤسسًا علميًا بشكل صحيح، فهو إيمان بالقلب دون معرفة أو علم سليم بالدين وأدلته وأسباب اليقين به. وعندما يتعرض هذا الصنف من المؤمنين لتحديات واستشكالات وتساؤلات الإلحاد لا يجد لديه من العلم أو المعرفة ما يدفع به هذه التساؤلات والشكوك، وهو في نفس الوقت لا يعترف بجهله بدينه وبأن الأجوبة على هذه التساؤلات موجودة لكنه يجهلها، فتكون النتيجة هي وقوعه في الإلحاد.

٢) الجفاف الروحي

عدم الشعور بلذة العبادة والقرب من الله والأنس بذكره ومناجاته تبارك وتعالى يؤدي إلى جفاف شديد في المشاعر الروحانية، وهذا الجفاف يجعل قرار الإلحاد يسيراً على المرء، بخلاف من عاين وخبر هذه المشاعر.

٣) السطحية الفكرية

بعض الشباب عندما يشرع في قراءة بعض الكتب أو المقالات أو الفيديوهات التي تروج للإلحاد قد ينبهر بما تعرضه نظراً لافتقاده الحاسة النقدية أو لعدم قدرته على التمحيص والنقد لكل ما يُعرض أمامه من أطروحات، فيكون هذا الأمر باباً للوقوع في الإلحاد، بينما لو تريث الشاب حتى يزداد علماً ورسوخاً في القراءة والمعرفة لكان قراره مختلفاً تماماً، كما يقول د. هيثم طلعت: (الإلحاد هو حكمٌ سطحيٌ كسولٌ للغاية على قضية عميقة للغاية ممتلئة بالأدلة)[٨]. ومن هذا الباب أيضًا المقولة المشهورة لفرانسيس بيكون: (قليل من الفلسفة يؤدي للإلحاد والتعمق فيها يؤدي للإيمان).

٤) الاندفاع والعجلة

وهذا السبب قريبٌ من الذي قبله لكنه يتعلق بالجانب النفسي لا الفكري.

٥) سطوة الشهوات ومحاولة الهروب من وخز الضمير

وهذا من أبرز أسباب الإلحاد بين المراهقين حيث يتعارض الاستمتاع بالشهوة مع الشعور بالذنب ووخز الضمير، ويكون على المرء أن يختار بين طاعة الله والانخراط في الشهوات، فيكون قراره هو التخلص من الله والدين وتكاليفه. وهذا هو ما يدندن حوله كثير من منظري الإلحاد في كلامهم عن أن الشخص عندما يتخذ قرار الإلحاد يشعر بحالة من الارتياح والخلاص من التكاليف الدينية، لكن بالطبع هذا الشعور المبدئي بالراحة والتخفف من التكاليف الدينية يليه بعد فترة ـ طالت أو قصرت ـ الشعور بالقلق النفسي وفقدان السعادة وعدم القدرة على التلذذ بالمتع الدنيوية حتى مرحلة اليأس والقنوط من مصاعب الحياة الدنيا والرغبة في الانتحار.

٦) الاضطرابات النفسية

هناك علاقة بين الإلحاد وعدد من الاضطرابات النفسية مثل اضطراب الشخصية الحدية BPD الشخصية التي لا تعرف إلا لغة الـ مع والـ ضد، وكذلك اضطراب الشخصية شبه الفصامية Semi Schizotypal Personality Disorder، الشخصية غريبة الأطوار، تكون في كل حالاتها كذلك وربما تعتنق الإلحاد كجزء من الاضطراب. وهناك أيضا دوائر تتقاطع مع الاضطرابات النفسية -و هي ليست كذلك- مثل أصحاب الشذوذ الجنس (Homosexuality - Bisexuality - etc..) يتم استهدافهم في الدعاية للإلحاد بزعم أن الإلحاد هو المذهب الوحيد الذي يمنحهم حريتهم الجنسية. وأخيراً توجد دائرة مرض الوسواس القهري OCD والتي تتقاطع مع الإلحاد وتبدو كذلك ولكنها قطعًا ليست إلحادًا ولكنه مرض يحتاج إلى العلاج الدوائي والجلسات حسب حالة المريض.

٧) نظرية الوالد المشوه «المعيب»

وضع هذه النظرية البروفيسور بول فيتز أستاذ علم النفس بجامعة نيويورك مستخدمًا أدوات المدرسة التحليلية الفرويدية في علم النفس ليخرج بنتيجة مخالفة تمامًا لما وصل إليه فرويد ومنتقدًا إياه[٩].

ولفهم هذه النظرية بدقة من المهم أن نتعرف بإيجاز على المدرسة التحليلية في علم النفس التي وضع أسسها سيجموند فرويد الذي لفت النظر إلى وجود ما يعرف باسم العقل الباطن أو اللاوعي أو اللاشعور، وكيف أن هذا العقل الباطن يؤثر في سلوكياتنا وأفكارنا وقراراتنا دون أن نشعر.

وينطلق بول فيتز من هذه المدرسة في علم النفس فيقرر أن دوافع الإلحاد وموانع الإيمان بالله تعالى هي بالأساس نفسية وليست عقلية منطقية، وأن هذه الدوافع تنقسم إلى قسمين: سطحية مثل الانتماء لفئة اجتماعية أو علمية معينة أو عدم الرغبة في التقيد بالتكاليف الدينية أو غيرها ؛ وعميقة في العقل الباطن وهي الدوافع التحليلية.

يرى فرويد أن أسباب الإيمان بالله نفسية لا يمكن الاعتماد عليها، وهي

تعبيرٌ عن عقدة أوديب حيث يتخلص الأبناء من أبيهم الذي يغارون منه حتى يظفروا بأمهم، ثم ينشأ لديهم الشعور بالذنب تجاهه، ثم يتطور هذا الشعور إلى تعظيم وتبجيل ثم عبادة وتأليه، وهكذا ينشأ الإيمان بالله عند فرويد.

ينتقد فيتز هذا التصور من عدة وجوه لكن أبرزها هو أن الأوقع والأصوب ـ على سبيل الإلزام ـ اعتبار الإلحاد تعبيراً عن عقدة أوديب حيث أن إنكار الإله هو هزيمة هذا الرمز الأبوي والانتصار عليه. لكن فيتز في الحقيقة لا يرى أن العقدة الأوديبية هي الصورة الصحيحة لتفسير الدوافع التحليلية في العقل الباطن للإلحاد.

تتلخص نظرية بول فيتز في أن المرء ينظر إلى الله سبحانه وتعالى على أنه أب مثالي، وعندما تتشوه صورة الأب الأرضي تختل بالتبعية صورة الأب السماوي مما يؤدي إلى الوقوع في الإلحاد والجحود وإنكار الله. ومن صور هذا الأب المشوه أو المعيب أن يكون ضعيفًا أو غير محترم أو عنيفًا أو قاسٍ أو غير موجود، ومن الأمثلة التاريخية لهذا الأمر: فرويد ـ فولتير ـ ماركس ـ هتلر ـ فيورباخ.

ثانيًا: الأسباب الاجتماعية:

وهي التي من المجتمع المحيط بالملحد في الأسرة والمدرسة والجامعة والعمل والأصحاب.. الخ..

١) الجمود الديني وضعف المناعة المجتمعية

والمقصود بهذا هو انخفاض مستوى التدين في المجتمع بشكل لا يوفر لأفراده المناعة أو الحصانة ضد الأفكار المخالفة بما فيها الإلحاد وأطروحاته. وهذا الانخفاض في التدين قد يكون على صورتين: انخفاض مستوى العلم بالدين والتفقه فيه بين الناس ؛ وانخفاض مستوى الالتزام بالطاعات ومراقبة الله في الأفعال والسلوكيات بين عوام الناس. في مثل هذا المجتمع الهش دينيًا يسهل على أفكار الإلحاد أن تتسرب بيسر إلى عقول وقلوب الشباب الذين لم ينشئوا على علم بالدين أو استحضار مراقبة الله في سلوكياتهم.

ولا يعني هذا الكلام أن أبناء الأسر المتدينة سيكونون محصنين ضد خطر الإلحاد والانحراف، بل الواقع أنه إذا

كان المجتمع الخارجي في عمومه متحجراً دينياً وغير قادرٍ على مواجهة الأفكار المنحرفة ويسود فيه الجهل بالدين وعدم الالتزام به عملياً وسلوكياً، فليس هناك حصانة حقيقية فعلية لأبناء الأسر المتدينة، بل هم عرضة للوقوع في الإلحاد وسائر الانحرافات كغيرهم.

والمقصود بالجمود أو التحجر الديني هو عدم تطور أدوات وصياغات الخطاب الشرعي لتواكب الأطروحات الثقافية والعلمية الجديدة والتحديات التي يفرضها العصر والأوضاع الاجتماعية المستحدثة لكثير من الفئات المجتمعية، ولا يُقصد بهذا التطور تبديل الدين أو تغييره ليناسب الأفكار الدخيلة عليه.

٢) كبت الأسئلة

بعض الأسر أو المجتمعات تمارس نوعًا عجيبًا من القهر على أبنائها فتمنعهم من طرح الأسئلة أو الاستشكال، وتهددهم بأن مجرد طرحها يعني الكفر والمروق من الدين، أو قد يقابلون أسئلة الشاب أو استشكالاته بالسخرية والتهكم والاستهزاء مما يدفعه لكتمانها صيانةً لمروءته وكرامته من الامتهان.

هذه الممارسة لكبت أسئلة الشباب تدفعهم للتفكير في أن الإسلام نفسه لا يملك أجوبة على التساؤلات وأنه يكبتها ويحرّمها حتى لا يقع الدين في الإحراج، وبالتالي تتضخم قوة هذه الاستشكالات والشبهات في ذهن الشاب إلى درجة تفوق حجمها الحقيقي ويظن أن الإسلام دين ضعيف لا يملك أجوبة ولا حلولاً لأسئلته حتى تصبح في نهاية المطاف السبب في إلحاده وتركه للإسلام بالكلية.

٣) اضطهاد المرأة

هذا من أبرز وأكبر أسباب الإلحاد بين الفتيات خصوصًا أن دعاة الإلحاد يستهدفون المرأة بدعاياتهم الإلحادية بزعم التحرر من سلطة الآباء وقهر الذكور وغيرها من الشعارات، فإذا انضمت إلى هذه الدعاية ما تلاقيه المرأة من اضطهاد وظلم وقهر في مجتمعها أو أسرتها كان هذا داعيًا قويًا للوقوع في فخ الإلحاد.

أنا شخصيًا تعرفت إلى قصة فتاة مصرية من أسرة ثرية جدًا كان أخوها

الأكبر ضابط شرطة، وكان هذا الأخ الضابط يمارس عليه ألوانًا كثيرة من الضرب والعنف إذا خالفته وكأنما هي أحد المجرمين الذين يتعامل معهم في قسم الشرطة! وفي نفس الوقت كانت هذه الفتاة تتواصل عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي مع عدد كبير من شباب الملحدين الذين أداروا رأسها بمعسول الكلام عن التحرر من السلطة الأبوية الذكرية بالإضافة إلى عبارات الغزل والغرام، وأنهم على استعداد لتهريبها إلى أحد دول شمال أوروبا كلاجئة ملحدة هاربة لأنهم يريدون تطبيق عليها حد الردة في بلدها، ولا يخفى على القارئ الكريم كيف يمكن أن تصبح فتاةً مثل هذه فريسةً سهلةً لأي أحد في بلد غريبة.

وأسوأ من هذا الأمر أن يتم تبرير هذا الاضطهاد والقهر للمرأة دينيًا بحيث تكتشف المرأة أن الإسلام هو سبب اضطهادها وظلمها، فيكون هذا داعيًا إلى تركها له. يحكي الأستاذ منير أديب قصة طبيبة مصرية ملحدة كان أول ما دفعها للإلحاد هو أن زوجها السلفي ضربها على وجهها، فلما شكت لوالدها أخبرها أن الله أعطى لزوجها هذا الحق وتلا الآيات القرآنية في ذلك، تقول الطبيبة: (كنت في غاية العجب من تفسير كلام والدي إن صح، أن تكون وصية الخالق ضرب وإهانة المرأة، خاصة وأن الإسلام يحرم ضرب الحيوان ذاته ؛ فهل المرأة هنا أقل من الحيوان؟)[١٠]

٤) تخلف الأمة

وهذا قد يعد من أسباب الإلحاد في المجتمعات المتخلفة حضاريًا خصوصًا إذا تم الربط بين هذا التخلف والدين؛ فعندما يقارن الشباب المنبهر بالغرب بين تقدم الغربيين الكفار وتحضرهم وترقيهم في مدارج العلوم والحكمة، وبين تخلف بني قومه من المسلمين وتأخرهم وانحطاطهم قد تكون هذه المقارنة دافعًا له لفقدان الثقة في قدرة الإسلام على تحقيق التقدم والنهضة، وبالتالي الكفر به بالكلية.

وفي بعض الأحيان تكون الأمة ـ أي أمة ـ في محنة اقتصادية أو اجتماعية ويتم طرح حلول لهذه المحنة ويتطلع أفراد الشعب لهذه الحلول على أنها الأمل في إنهاء الأزمة والخروج من عنق

الزجاجة، ثم يقوم رجال الدين برفض هذه الحلول لأنها مخالفة للدين أو متضمنة للكفر أو غيره من الأسباب، فيكون هذا الأمر من أسباب تفشي الإلحاد في هذه الأمة كما حدث في أوروبا في عصور النهضة والتنوير.

٥) تمزق الأمة وتفرقها

وهذا أيضًا من أسباب الفتنة التي تؤدي بالشباب إلى الإلحاد ما بين سنة وشيعة وإباضية ومعتزلة، ثم بين السلفيين والأشاعرة والصوفية، وهكذا.. وهذه من أسباب الفتنة بين الشباب غير القادر على تمييز الحق من الأباطيل في هذه الأشلاء، فيقع في حيرة كيف يرضى الله الحكيم الرحيم أن يكون الدين سببًا في كل هذا التنافر والتناحر بين أبنائه مما يؤدي به في نهاية المطاف إلى الكفر بالله والإلحاد.

ثالثًا: الأسباب المعرفية:

وهي المتعلقة بالعلم والمعرفة والشبهات، وأفضل من تكلم عنها د. الطيب بوعزة الفيلسوف الأكاديمي المغربي في مداخلة ببرنامج حوارات نماء مع الدكتور عبد الله القرشي وعبد الله العجيري وعبد الله الشهري بتاريخ ١٠ رجب ١٤٣٤ هجرية[١١] حيث ذكر أسباب الإلحاد النفسية والمعرفية، وعند ذكر الأسباب المعرفية أوجزها في الآتي:

١) ضعف وفقر المكتبة العربية الإسلامية في نقد الإلحاد الجديد، فيجد الشباب المتشكك والمتسائل نفسه في العراء، وفي المقابل هناك وفرة في المواد الإلحادية كتابية ومرئية بشكل يجعل المعادلة تميل بشدة لصالح الإلحاد.

٢) اعتماد العلماء على صياغات كلامية قديمة بائدة لا يفهمها العوام بينما الشبهات معروضة بصياغات يسيرة قريبة للفهم.

٣) رفض بعض العلماء التصنيف في الرد على الشبهات، فعندما يبحث الشباب عن ردود على الشبهات التي تحاصره لا يجد، وبالتالي يظن أنه لا توجد ردود ولا إجابات، فيفقد ثقته في قدرة الإسلام على مواجهة الإشكالات والتساؤلات مما يؤدي في نهاية المطاف إلى الوقوع في الإلحاد.

وهذه الأسباب المعرفية للسقوط في الإلحاد تضم أيضًا شبهات كثيرة أهمها:

- وجود الشر في العالم.
- القتل والحروب باسم الدين.
- شبهات حول القضاء والقدر.
- شبهات حول الحكمة الإلهية في الخلق.

لكن أهم هذه الأسباب المعرفية من وجهة نظري هو المتاجرة بالعلم لترويج الإلحاد ؛ حيث يتم الترويج لنظرية التطور مثلاً على أنها حقيقة قطعية يقينية وأنها هي العلم الذي لا يقبل الخلاف، كما يتم الترويج للنظريات الحديثة في نشأة الكون خصوصًا على يد العالم الفيزيائي الأشهر ستيفن هوكينج. فإذا تعارضت هذه النظريات مع الدين كان هذا دليلاً عند القوم على بطلان الدين وخرافاته. وهذا هو التحدي الأكبر الذي يواجه الإسلام الآن ؛ مواجهة هذه النظريات العلمية وتمحيصها وتمييز الحق من الباطل فيها وفق منهجية شرعية إسلامية عقلية سليمة.

خاتمة وتوصيات

في نهاية هذا المقال حول أسباب وقوع الشباب العربي في الإلحاد أجد أنه من المفيد أن أكتب توصيات مختصرة بخصوص تناول هذا الملف، وقد فضلت في الحقيقة أن أستعمل نموذج د. جاسم سلطان في تجسير الأفكار وتجسيدها حتى تمكن من تحويل أفكارنا في مواجهة ملف الإلحاد إلى واقع فعلي.

بحسب هذا النموذج هناك ثلاث مجالات للعمل في هذا الملف:

مجال الصناعات الفكرية الثقيلة، وهو المتعلق بمراكز الأبحاث والدراسات العلمية والشرعية على السواء، ومهمة هذه المراكز البحثية هو تناول أفكار الإلحاد وأطروحاته بالبحث والدراسة العميقين سواء على المستوى العلمي التجريبي أو المستوى الفلسفي على أيدي خبراء مختصين وباحثين مؤهلين تأهيلاً نوعيًا للخوض في هذه القضايا، وإخراج نتائج مبنية على دراسات عميقة مؤصلة.

مجال الصناعات المتوسطة، وهو المتعلق بنشر الأفكار وترويجها وتيسيرها للعوام في الكتب والصحف والإعلام المكتوب والمرئي والمسموع والأفلام الوثائقية التاريخية والثقافية

والعلمية والدروس الدينية والمحاضرات والندوات العامة، والغرض من خوض هذا المجال هو تقديم خلاصة أفكار مراكز البحوث إلى الناس بصورة سهلة يسيرة بناءً على خطط ومنهجية وأهداف محددة.

مجال الصناعات الخفيفة، وهو المتعلق بالدعوة الفردية وتقديم الاستشارات الفكرية والتربوية والنفسية للشباب المتشكك وأصحاب التساؤلات وأهالي الملحدين وأصحابهم وزملائهم في العمل والدراسة وتوفير الدعم الفكري والنفسي- عند اللزوم، وكذلك التدخل السريع للحوار مع الملحدين بغرض هدايتهم أو مناظرتهم عند اللزوم.

ولا يعني بالطبع هذا التقسيم أن الصناعات الثقيلة أهم وأفضل من المتوسطة أو أن المتوسطة تفوق أهميتها الخفيفة، بل كلها متساوية في الأهمية، والحاجة إليها كلها بالغة جدًا كما هو معلوم لكل متابع لملف الإلحاد في البلاد العربية.

آليات تفعيل حضور القيم الأخلاقيّة في المؤسسات التعليميّة
(الحوزة العلميّة نموذجاً)

السيد عبد الله الهاشمي

باحث من العراق/ رئيس تحرير مجلة الهدى

لا ينفصلُ الجهدُ التربويّ عن النشاط المعرفي في المؤسسات التعليميّة؛ لا سيما عندما يهدف النشاط المعرفي لبناء شخصيّة متكاملة.

في الإطار ذاته كان الفصلُ بين القيمة العلميّة والسمات الأخلاقيّة مستهجناً لدى كُلّ من يفقه الموقع القيادي لطلبة العلوم في المجتمعات الإنسانيّة (لا سيما في المجتمعات الدينيّة الملتزمة).

ولطالما كانت القيمةُ العلميّة التي لا يُؤطّرها الحس الأخلاقي موضع ذمٍّ في الخطاب الديني والنصوص الشرعيّة؛ وهو ما يفرضُ على روّاد سلك التعليم الديني مسؤوليةِ من نوعٍ خاص في تطوير الجانب التربوي في دائرة الذات والسلوك.

كان هذا الرابط جليّاً في رسالات السماء والأرض؛ إذ لا قيمة للعلم دون أخلاق، ولا فضل للعالم دون قيم تربويّة، والأنبياء _ من حيثُ هم قادة المجتمعات_ مثّلوا المستويات العليا في المراتب التعليميّة والتربويّة على حدٍّ سواء.

من هنا كانت الحاجةُ إلى تعشيق المواد المعرفيّة بقيمٍ أخلاقيّة سامية، غنيّةً عن التوضيح أو الحاجة إلى الاستدلال.

إنّما يبقى السؤال الأكثر إلحاحاً وواقعيّةً: ما هي منظومة الآليّات والتقنيّات التي تكفلُ تفعيل الأجواء الأخلاقيّة في المؤسسات التعليميّة؟

وهو ما يبني عليه القائمون على إدارة هذه المؤسسات، في ترشيد كُل من المواد النظريّة والعلميّة ضمن هذه النظرة المتكاملة.

إعداد: المرتقى

ولعلّ أهمّى محاورالعمل على بناءى الجانب الأخلاقي الهام في شخصيّة طالب العلم (الديني وسواه)، يمكن أن نجملها فيما يلي:

١- تفعيل حضور القيم الأخلاقية بين الطلاب (وهو ما يحتاج منظومة علميّة وتربويّة ممنهجة وناضجة ومبنيّة وفق ضوابط ودراسات موضوعيّة).

٢- تمكين الطلاب من آليّات تعليم

الأخلاق للآخرين (و(تعليمٌ الأخلاق) ليس بسهولة تعلُّمها أو اكتسابها طبعاً).

٣- تأصيل التربية الأخلاقية في المناهج التعلميّة (وهو مشروعٌ قائمٌ بحدّ ذاته، ويستحقّ أن نُفردُ له _ وإن في إصدارٍ لاحق_ حيّزاً خاصاً به).

٤- وضع آليات دقيقة لقياس مدى الارتقاء أو التردّي الأخلاقي في بيئة العلم (والبناء عليها في تقويم الوضع والابتكار الحلول).

مفهوم التنشئة الاجتماعية:

كمدخلٍ لفهم العلميّة التربويّة في إطارها العام، لابُدّ من تناول مُفردة (التنشئة الإجتماعيّة)؛ كونها المنطلق الرئيس للنشاط التربوي، حيثُ يشير مفهوكم التنشئة الإجتماعيّة عموماً إلى انها (العملية التي يتم بها انتقال الثقافة من جيل إلى جيل، والطريقة التي يتم بها تشكيل الأفراد منذ طفولتهم حتى يمكنهم المعيشة في مجتمع ذي ثقافة معينة، ويدخل في ذلك ما يلقنه الآباء والمدرسة والمجتمع للأفراد من لغة ودين وتقاليد وقيم ومعلومات ومهارات).

وينطوي مفهوم التنشئة على النقاط التدريجية الأخلاقية التالية، التي ينبغي أخذها بعين الإعتبار ضمن عمليّة:

الوعي الأخلاقي: يعتبر تكوين الوعي الأخلاقي من أهم الأهداف التربويّة الأساسيّة وهو الخطوة الأولى من خطوات التنشئة الأخلاقية وضرورة من ضروراتها التي يجب توافرها، وهو لا يقتصر على المعرفة الخيرة وتعلم واكتساب المفاهيم الأخلاقية وإنما يتجاوز المعرفة إلى تكوين النزعة الصادقة نحو الحقيقة والقيم.

الممارسة الأخلاقية: على الرغم من أهميّة تكوين الوعي الأخلاقي إلا أنه لا يكفي للتنشئة الأخلاقية الكاملة، لأنه ـ وكما تشير أدبيات التربية الأخلاقية ـ محفوف بمخاطر الوقوع في المراءاة وعدم الممارسة، ومن ثم تأتي أهمية ترجمة الوعي الأخلاقي إلى ممارسات وعادات نتيجة للتدريب المستمر والمتكرر، ويقتضي ذلك توافر البيئة التربوية التي تكون الخبرة الحقيقية من خلال مواقف يومية تمس واقع الإنسان.

التربيـة الأخلاقيـة: تعنـي ملاحظـة قـوانين الحيـاة لـنفس الشخصـية الإنسانية عـلى أسـاس القـيم والسـلوك الصـحيح، وذلـك مـن أجـل تحقيـق مكاسب أخلاقية عامة، وبالتالي مفهـوم الأخـلاق يتطلـب القـدرة عـلى التقيـيم والاختيـار كـما يتطلـب نضـجاً فكريـاً صحيحاً.

النمـو الأخلاقـي: يتركـز النمـو الأخلاقي حول عملية الإنماء التـدريجي للـوعي الأخلاقـي والممارسـة حسـب مراحـل النمـو المختلفـة بخصائصـها وأساليب معها بغية تنمية قدراته عـلى الاختيار الهادف الذي يتجـاوز السـلوك الغريـزي إلى الاحتكـام في اختيـاره وسلوكياته إلى القيم والمثل التي صاغت وعيه.

اتجاهات التربية الأخلاقية:

إن استلهام الأسلوب الأمثـل لتمريـر الرصـيد الأخلاقـي، يقتضي- رصـداً أوليـاً للاتجاهات المتعددة التي عنت بتلقـين القيم، ويمكن حصرها إجمالا في خمـس اتجاهـات بنـاء عـلى آراء عـدد مـن فلاسفة التربية بشأن:الأخلاق:

الاتجـاه الأول: يـرى أن التربيـة الأخلاقية تتحقق من خـلال العـادة أي ممارسة المبـادئ الأخلاقيـة زمنـا طـويلا حتى تصير عادة تصدر عن المرء تلقائيا من غير تفكير وروية كما تصدر الأفعال الغريزيـة، ومـن أنصـار هـذا الاتجـاه: أرسطو، والغزالي، وابن سينا، وجان جاك روسو، وجون لوك....

الاتجـاه الثـاني: يعتـبر أن التربيـة الأخلاقية هي تكوين (بصـيرة) أخلاقيـة عند المرء يستطيع بها التمييزيين سلوكي الخير والشر ومن ثم فعـلى الإنسـان أن يتبـع الأخـلاق الفاضـلة لأنهـا سـلوك إنساني يجب اتباعه لا لأنها تجلـب لـه الخـير والسـعادة. ورائـد هـذا الاتجـاه المميـز هـو الفيلسـوف المعـروف (إيمانويل كانت).

الاتجـاه الثالـث: يـرى أن التربيـة الأخلاقية تقـوم عـلى مبـدأ التلقـين؛ أي أسـلوب (افعـل ولا تفعـل) دون بيـان قيمة الفضائل أومضـار الرذائـل، وأبـرز مـن دعـا لاعـتماد هـذا الأسـلوب هـو الفيلسوف (سبنسر).

الاتجاه الرابع: هـو الاتجـاه الصـوفي الذي يؤكد أن إكساب المـتعلم الأخـلاق

الظاهرية لن يؤدي إلى أي تعديل في السلوك والمواقف ما لم يسبقه تطهير للنفس من كل الرذائل، فالمدرسة الصوفية تؤمن بأن الكمال الخلقي يستلزم التخلية أولاً، ثم التحلية، وصولاً إلى مرحلة الشهود والثبات في الحضرة الإلهية: وهي بذلك تتجاوز الاعتياد والبصيرة والتلقين،

الاتجاه الخامس: دعت إليه المدرسة الاجتماعية ممثلة في أوجست كونت، وليفي بريل، ودوركايم، ويقوم على اعتبار وظيفة التربية الأخلاقية هي تكوين استعداد أخلاقي يتحول بسهولة وتلقائية إلى سلوك عملي في المواقف التي تتطلب عملا أخلاقياً.

والمطلوب بلحاظ ما سبق: السعي إلى الملائمة بين هذه الاتجاهات وتفادي الانتقائية؛ وذلك لأن مفهوم وتطبيقات الأخلاق _ خصوصاً الإسلامية _ هو مفهوم واسع وشامل لا يتمّ علاجهُ أو تطويرهُ بآليةٍ واحدة، ومن ثمَّلأنّ حديثنا في خصوص المدرسة الإسلاميّة يتجاوز ما جاءت به الأديان والفسفات السابقة ويطلق مشروعاً متكاملاً بالغ الترابط والتشعّب في آن.

واقع المشهد التربوي في البيئة المعاصرة:

ليس بدعاً القول بأن المشهد التربوي (لا سيما في ما يُطلق عليه (المجتمعات الإسلاميّة)) وبالرغم مما أحرزه من تطور ملموس في تخطيط وإعداد المناهج والبرامج الدراسية، وإدماج مستجدات المعرفة الأنسانية، إلا أنه بات_ كما يرى الكثير من المفكّرين _ قاب قوسين أو أدنى من عتبة (الإفلاس الأخلاقي والقيمي). ومردَّ ذلك بالأساس إلى تضافر عاملين اثنين:

هيمنة النزعة التقنية على التعليم منذ مطلع الثمانينات: بفعل الوثوق المطلق بالعقل الحداثي، والانبهار بالإنجازات الكبيرة التي حققها العلم المعتمد على الطريقة التجريبية؛ ما أدّى إلى أن تقوم التربية على تشكيل السلوكيات وتلقين المعارف والمهارات المرتبطة بالعالم المادي وخبراته.

التحولات البنيوية الكبرى التي شهدها العالم على كافة الأصعدة، وانعكاسها السلبي على الهوية ومنظومة القيم العربية والإسلامية؛

حيث تشكلت جبهة تغريبية سعت جاهدةً إلى قطع الشريان الممتد بين السلف والخلف، والانحشار الكامل في معطف الغرب لتحقيق (الرقيّ) المنشود!

من خلال ذلك نرى أن اعتماد التربية الأخلاقية أو (التربية على القيم) كمرتكز ثابت في الإصلاحات التربوية التي ينشدها أيّ طرف، يُحتم _ أولاً_ تحديد مرجعية المنظومة الأخلاقية المراد تمريرها؛ هل هي مرجعية إسلامية صرفة، أم مستحضر- هجين يتداخل فيه الديني مع الفلسفي والحقوقي، وهل تتدمجُ فيه القيم العصريّة مع القيبم الموروثة....

إلى ما هُنالك من تداخُلات تفرضُ _ بطبيعة الحال _ نفسها على كُل من يسعى لبناء وقيادة العمليّة التربويّة.

فالدعوة إلى إكساب قيم كالتسامح، والانفتاح على الآخر، والحقّ في الاختلاف: هي دعوة _ في إطارها النظريّ العامّ _ يلفُّها الغموض واللبس: لا سيما في ظل تكاثُر بؤر التوتر بين البيئات الأخلاقيّة المختلفة إضافةٌ إلى تنامي الوعي بازديادٍ واضحٍ تجاه فكرة (الغزوة الفكري والثقافي) الذي يُمارسُهُ (الآخر) (والأمرَ على صحّته في بعض الموارد لا يُبرّرُ آليات العلاج غير الناضجة التي تُطرحُ عادةً).

كما أن إقبال المتعلمين على الوسائط المعرفية الجديدة التي أفرزتها الثورة التكنولوجية، وما رافقها من تحرر نسبي لوسائل الإعلام، يثير الشك لدى شريحةٍ مُعنية _ حول (جدوى) هذه القيم، ويحد من فاعليتها في التأثير على سلوك ومواقف المتعلمين.

دور المؤسسات التعليمية (الدينية) في تفعيل القيم الأخلاقية:

ثمة إجماع على أن الدين والأخلاق وجهان لعلمه واحدة وأن التنشئة المحركة: إذ يستمد المجتمع قيمه الأخلاقية وقواعد تنظيم السلوك من التعاليم الدينية التي تلعب دوراً أكثر فعالية في الاتزام الشخصي، أكثر من القواعد والقوانين الوضعية.

إلا أن الأمر في الوقت الراهن وأمام المتغيرات المتجددة والتحديات العالمية في هذا المجال، يُحيلنا الى التفكير في

تدابير تربوية جديدة مع تفعيلِ لبعض الأساليب والآليات الموجودة فعلاً: من أجل تفعيل حضور القيم الأخلاقية في المؤسسة العلمية بشكلٍ أكبر، وعليه يأتي الطرح التالي لبعض المعالم والأبعاد التي قد تساعد في هذا الصدد (والتي هي مسؤولية مباشرة للقائمين على العمليّة التربويّة) والمتمثلة في ما يلي:

* إن وصول إلى تفعيل القيم الأخلاقية وفق طبيعة البشر هو الغرض الحقيقي من التربية الإسلامية، والوصول إلى ذلك مفهوم التنشئة الاجتماعية لايتأتي فقط عن طريق حشو الأذهان بالمعلومات، بل بتهذيب الأخلاق وتربية الأرواح وتعويد الناشئة على الآداب والسلوكيات الأخلاقية الصحيحة بالأسلوب العملي للنظري (كونوا دعاةً صامتين).

* إن (الأمن الخلقي) يتحقق عن طريق خط روحاني أكثر فعالية من الموجود حاليّاً، وأن يكون البناء الأخلاقي حصراً بطريقة (التعليم الذاتي للأخلاق): إذ أنّ المعنى الأخلاقي والديني الذي يتصف بالروحانية والرضا والالتزام الشخصي، لا يتم تكوينه من أعلى أو من الخارج، وإنّما يتم اكتسابه من الفرد ذاته على أساس من الخبرات الشخصية واليومية وضرورات الحياة والتطور الذاتي؛ من هنا كانت ضرورة أن تلتفت الجهات القائمة على العلمية التربويّة إلى نقطة غاية في الأهميّة والحساسيّة، وهي: أن تبطّن القيم التربويّة ضمن المواد والمواقف التعليميّة بطريقة تكفل حصول الطالب عليها بما يظنَّهُ جهداً شخصياً، أو عملاً ذاتياً قام به بنفسه.

وهذا الأمرَ يحتاجُ إلى متخصصين حقيقيين في مجال بناء المناهج التعليميّة، وقادرين على قولبة المواد التربويّة ضمنها وفق الطريقة الفعّالة التي ذكرناها آنفاً.

* إن السلوك الأخلاقي ليس مجرد تنفيذ قانون أو تطبيق خارجي لقاعدة وإنما هو بعث الحياة في سلوك الفرد، وغرس القيم في الحياة اليومية؛ لذا كان من الضرورة بمكانٍ أن تكون المواد التربويّة المُبطّنة ضمن المواقف التعليميّة حيويّة ومؤثّرة بأكبر قدرٍ مُمكن، بحيث نضمن من خلالها تفاعلاً وتأثّراً أبلغ من قبل الطالب، وهذا

يحتاجُ إعداداً مسبقاً ودقيقاً ومُنظماً لكل الرسائل التربويّة المُبطّنة ضمن المواقف التعليميّة حيويّة ومؤثّرة بأكبر قدرٍ ممكن، بحيث نضمن من خلالها تفاعلاً وتأثّراً أبلغ من قبل الطالب، وهذا يحتاجُ إعداداً مسبقاً ودقيقاً ومُنظماً لكل الرسائل التربويّة التي ننوي تبطينها في المواد التعليميّة (إعدادها بشكل منفصل في المرحلة الأولى، ودراسة كيفيّة إدراجها ضمن المواد في المرحلة الثانية).

* إن التنشئة الأخلاقية السليمة لا تتم فقط تحت ضغط القبول الاجتماعي أو الحصول على الجائزة أو الخوف من العقاب، وإنما بتكوين الدوافع الحقيقية النابعة من الالتزام الشخصي- بمصفوفة القيم الأخلاقية المستهدفة، وينبغي للقائمين على العمليّة التربويّة استحضار هذه الدوافع بشكلٍ واضح لدى البدء بالتخطيط للنشاط.

* إن البعد الفاعل في تنمية التكوين الأخلاقي بتمثل في الخبرة الشخصية والحياة اليومية (متمثلة في الجو المعاش من خلال الممارسة والثقة والروابط والاقتداء)، فاذا لم توجد القدوة فكل القيم والمعايير نفقد مصداقيتها، ومن ثم فإن خلق القدوة العلميّة (سواء ضمن شخصيّة المعلّم أو الإداري أو سواهما) ضرورةٌ حقيقيّة في عمليّة التربية: وهذا يقتضي- تأهيلاً فعلياً للشرائح التي تدخل في العمليّة التعليميّة، والتي تصلح لشغل موقع القدوة في الحياة اليوميّة لطالب العلم (وهو ليس بالأمر السهل كما يرى علماء التربية، ويحتاجُ جهداً كبيراً في هذا المجال).

وهكذا يصبح لكل موقف من المواقف اليومية دور مؤثر في تهيئة فرصة مواتية للتنمية الأخلاقية السليمة.

دور المدرّس ـ المربّي (الفاعل التربوي):

أما في الضفة الأخرى فإن (الفاعل التربوي) وتمكينه من الأدوات اللازمة لأجراء ومن المسلّم به أن أدوار المدرّس عرفت تراجعاً هاماً منذ تبني النزعة التقنية في التعليم؛ إذ انحصر- دوره في تنفيذ المقررات الرسمية، والالتزام

بجدول مهام محدد سلفاً؛ ما أدّى إلى تراجع حضوره الرمزي ودوره الفاعل في غرس القيم، والتنشئة العاطفية، وتمكين المتعلم من تمثل (القدوة الحسنة).

وهو ما يتطلب تمكين المدرس من هامس أوسع في التصرف، وحفزه على المبادرة وتبني أساليب مبدعة في التواصل مع المتعلمين.

ومسؤولية المؤسسات التعلميّة (ومنها الحوزة العلميّة) في هذا المورد؛ هي العمل الجادّ على بناء تأهيل الكوادر التعليميّة التي تقوم بدوري التعليم والتربية، وبذل كافّة المقوّمات الكفيلة بذلك، إنّما وفق خطّة مدروسة ومُثمرة بالفعل.

الوسائل الرئيسية لعمليّة التربية الأخلاقية:

لابُدّ _ في إطار رسم مشروع تربويّ متكامل _ من بيان الآليات العلميّة للوصول للأهداف التربويّة المنشودة، وأهمّ هذه الوسائل التي ينبغي اعتمادها وأخذها بعين الاعتبار لدى التخطيط، لجمع وتنفيذ المواد والمواقف التربويّة، ما يلي:

أولاً: الوسائل الوجدانية:

١- الوقاية _ في كل مادّة علميّة وتربويّة _ مما يشوه الوجدان ويضعف حساسيته الأخلاقية وحيويته الدافعية إلى الفضيلة.

٢- بيان الوسائل العلاجية للمشاكل التربويّة _ وأثرها الكبير على تربية وتهذيب النفس ومنها الندم والتوبة والتكفيرات والصلوات.

٣- الدعوة المباشرة وغير المباشرة إلى ممارسة الفضائل.

٤- تأصيل طبيعة المراقبة الذّاتية الدائمة لأعمال النفس ومحاسبتها.

ثانياً: الوسائل العاطفية:

١- العمل على تكوين المحبة لله: ثم هذه المحبة بالقوانين الأخلاقية: باعتبارها أوامر صادرة من الله عزوجل.

٢- اتخاذ أسلوب التشبيه والتمثيل في تقريب الغايات التربويّة؛ مثل قوله تعالى: (لا يغتب بعضكم بعضا أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه).

٣- استخدام وسائل إثارة الانفعالات ضد الأفعال الغير أخلاقية؛ كقوله

سبحانه: (ولا تمشي في الأرض مرحا إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا).

٤- سرد القصص وتاريخ الأمم لتصوير كيف أن سوء الخلق يؤدي إلى سقوط الأمم وضياعها.

ثالثا: الوسائل العلمية:

من الأهمية بمكانٍ استراتيجيات محددة الأهداف للحفاظ على البيئة التعليميّة من الفساد الأخلاقي والتربوي العقائدي، وتوجيه أفراد هذه البيئة نحو الإصلاح الأخلاقي والعقائدي؛ وذلك لاحتياج المجتمع لقيادات التربويّة فاعلة يُمثّلها هؤلاء الأفراد.

ومن أهمّ الوسائل التعليميّة المطلوبة: إنتاج مادة علمية وتربوية في الوقت ذاته، تكون مضادة للمواد الفاسدة التي قد يطرحُها المجتمع، وتكون نواة الإصلاح منظومة التعليم العلمي والديني بمفهوم جديد ومتطور، ويُفضّل أن تتمثل في ثقافة الصورة؛ حيث إن المادة المرئية لها أثر كبير في الفهم والإدراك (أكثر من المادة المقروءة التقليدية)، ويتم وضع أساتذة وعلماء في التربية الإسلامية لإنتاج وتقييم المادة العلمية التربويّة المذكورة آنفاً.

توصيات:

تخلصُ بد هذا الاستعراض للنقاط والآليات إلى جملةٍ من التوصيات الرئيسية، نُجملها فيما يلي:

١- إعداد دراسات معمقة ومقارنات بين التربية الأخلاقية في الغرب والتربية الأخلاقية الإسلامية بحيث تؤمن الأجيال المسلمة التربية الأخلاقية الإسلامية.

٢- إعداد الآليات والبرامج التربوية التي تتمثل فيها التربية الأخلاقية الإسلامية بحيث يتم تطبيقها بشكل واقعي.

٣- الاهتمام من قبل المؤسسات العلمية الدينية بالتربية الأخلاقية بحيث تكون عنوان رئيسي- ومهم في دورهم الريادي للمجتمعات الإسلامية.

دراسة ميدانيّة:

في إطار هذه الدراسة، قامت باستبيان رأي حول موضوع البحث، شمل عشرات المدرّسين الأفاضل والمدرّسات الفاضلات، إلى جانب

الطلاب من الإخوة والأخوات؛ وذلك أنّ الإحصائيات الميدانيّة تُعبّر بشفافيّة عن الموقف العام للجمهور المعني من المادّة المطروحة، وتتميّز بنسبةٍ عاليةٍ من الواقعيّة في تناول الموضوع.

وقد خلص الاستبيان إلى ما يلي:

_ في ما يخصّ (تقييم المواد التربويّة (الأخلاقيّة) المُقدمة في المناهج الحوزويّة):

يرى (٦٢.٥%) من المدرسين أنّها (جيّدة في المضمون (إنّما تحتاج إلى تطوير على مستوى الشكل))، بينما يرى (٣٧.٥%)_ منهم _ أنها (**ضعيفة وتحتاج إلى تطوير في الشكل والمضمون معاً**)، وهو ما يُشير إلى حالةٍ ينبغي الالتفات إليها بموضوعيّة، والعمل على ترميمها بما يُناسب البيئة والمتطلّبات.

في حين رأى (١٨%) من الطلبة _ وهم محور العلميّة التربويّة الرئيس _ أنّها (**ضعيفة وتحتاجُ إلى تكثيف في المضمون**).

_ أمّا بخصوص تقييم (**حضور القيم الأخلاقيّة في البيئة الطلابيّة**)؛ فقد وصل الاستبيان إلى تقييمٍ مُلفتٍ؛ حيث كان اختيار تقييم (**ممتاز**) _ لدى كُلّ المدرّسين، ومن الطرفين_ هو نسبة ال (٠%) تماماً.

ومن بين الخيارات الأربع: (ممتاز، جيد، وسط، ضعيف)؛ اختار أكثر من (٧٣%) خيار الـ(**وسط**) لتقييم حضور القيم الأخلاقيّة في بيئة الطلبة، وإن لم يكن الأمرَ ليفتح باب التشاؤم أو وضع النقاط، ضدّ هذه البيئة المخصوصة بالتقدير والاحترام؛ فإنّهُ يفتحُ باباً فعلياً لضرورة دراستها والعمل على تنميتها والارتقاء بها خصوصاً وأنّ المدرّسين (والمدرّسات طبعاً) هي الجهة الأكثر تماساً مع بيئة الطلبة، والأقدر على تقييم واقعهم وتحديد مستواهم في هذه المسألة أو سواها.

وعلى صعيدٍ آخر فقد أشارت استبانات الطّلاب إلى أنّ قدرة طالب العلم الديني على (تعليم الأخلاق بعد تخرّجه من الحوزة) لا تتعدّى الـ(٣٠%)؛ وهي نسبة _ كما يرى الكثير من الطّلعين _ منخفضةٌ للغاية في مؤسسةٍ ينبغي لها أن تُصدّر معلمي التربية للمجتمع، وهذا لا يعني رسم صورةٍ مُتشائمة بالطبع، بل تسليط

الضوء على تصوّر البيئة الطلابيّة لقدراتها المستقبليّة في هذا المجال الهام.

أمّا بخصوص تقييم مستوى العاملين (الإداريين) في الحوزة، فقد ذهب أكثر من (٤٣%) من مجموع الطلاب (الأخوة والأخوات) إلى أنّها في مستوى (**المتوسّط**)، وذهب (٢١%) إلى أنّ مستواهم _ لا سيما في التعاطي مع البيئة الطلابيّة _ (جيّد) عموماً.

_ واللافت أنّه وبخصوص الجدل الدائر حول تجربة (**تطبيق النظريات التربويّة الحديثة ضمن البيئة الحوزويّة**)؛ كانت الاستبانات على النحو التالي:

المُدرّسون: (٥٧.٥%) يميلون إلى أنها تُسهمُ في تطوير المستوى التربوي والأخلاقي فيها (**بشكل جُزئي**).

الطلّاب: (٤٠%) يرون في إدخال هذه النظريات عاملاً أساسيّاً في تطوير البيئة الأخلاقيّة والتربويّة في المؤسسة التعليميّة الدينيّة.

إنّ النسب الآنفة تسترعي الانتباه وتستدعي التدقيق في الأسباب والنتائج وفي كلّ ما تقدّم خلالها تتضح آراء جُلّ الأفراد المعنيين بموضوع الدراسة، وتتبلور العديد نقاط القوّة والضعف في هذا الموضوع؛ ما يكفلُ إضاءةُ أكثر موضوعيّة على آليات الحل، ودعوة مُباشرة لأصحاب القرار في هذا الشأن إلى إعداد باقة من الخطط والفاعلة، التي تكفلُ _ بحقّ_ تطوير واقع (**حضور القيم الأخلاقيّة في البيئة التعليميّة الدينيّة**)، ورفده بمزيد من عناصر القوّة والتأثير (وبكلّ تأكيد فإن الغرض من هذه الاستبانات الميدانيّة ليس إثارة إفكارٍ سلبيّة أو (توهينيّة)، وإنّما دراسة هذه البيئة المهمّة بمنهجيّة موضوعيّة؛ تُسهم في تطوير الواقع وترميم الخلل الحاصل فيها، خصوصاً وأنّ المتابعين هذه الدراسات هم من أوّل المعنيين بتطوير بيئة التعليم الديني والارتقاء بها إلى مصاف التكامُل والحالة النموذجيّة).

الملامح العامة لمسيرة التكامل الإنساني في سياقها التاريخي

الشيخ عائد حسين

ما جستير علوم القرآن / باحث من سوريا.

يتناول هذا البحث ظاهرة التكامل الإنساني عبر ثلاثة مراحل متسلسلة زمنيا هي: مرحلة ما قبل الوحي (كمرحلة تمهيديّة)، ومرحلة الوحي والإنسان منذ آدم عليه السلام وحتّى النبي الخاتم صلى الله عليه وآله، ومرحلة ما بعد الوحي حتى قيام الساعة: هذا المسح التاريخي لظاهرة التكامل يقوم على الاستقراء أحياناً، والاستنتاج أحياناً أخرى، بحيث عندما يعجز الاستقراء عن تغطية المسار المتسلسل يُعوّض ذلك بالاستنتاج المنطقي بهدف الحصول على سلسلة مترابطة الحلقات تُبرز الملامح العامّة للمسيرة التكامليّة للإنسان، وتحديداً الملامح العامّة لأطوار التكامل، وآلياته، وقوانينه، وأغراضه المرحليّة والنهائيّة.

ومجموع البحث ذو صبغة تمهيديّة، فهو لا يستهدف الإجابة عن إشكال محدد، وإنما يبيّن السياق العام المساعد في الإجابة عن العديد من الأسئلة المتعلّقة بالعصمة، والسنخ، وأصالة الفرد، وضرورة الوحي، والعرفان، والمهدويّة، وغير ذلك، بحيث يشكّل البحث الخلفيّة المبرزة لبعض غوامض هذه المواضيع الجزئيّة ومثيلاتها، كما يبرز السواد عند وضعه ضمن خلفيّة بيضاء، فالتكامل وبسبب امتداده على طول التاريخ تعلق بكل ما يمت بصلة للإنسان، وبكل تساؤلاته الدينيّة.

في مفهوم التكامل:

يقول صاحبل الميزان عليه الرضوان: ((قال الراغب: كمال الشيئ حصول ما هو الغرض منه[1] وقال: تمام الشيء انتهاؤه الى حدّ لا يحتاج الى شيء خارج عنه، والناقص ما يتناج إلى شيء خارج عنه[2]. ولك أن تحصل على تشخيص معنى اللفظين من طريق آخر، وهو أن آثار الأشياء التي لها آثر على ضربين: فضرب منها ما يترتب على الشيء عند وجود جميع أجزائه ـ إن كان له أجزاء ـ بحيث لو فقد شيئاً من أجزائه أو شرائطه لم يترتب عليه ذلك الأمر، كالصوم فإنه يفسد إذا أخلّ بالإمساك في بعض النهار، ويسمّى كون الشيئ على هذا الوصف بالتمام قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (البقرة: ١٨٧).

وضرب آخر: الأثر الذي يترتب على الشيء من غير توقّف على حصول جميع أجزائه، بل أثر المجموع كمجموع آثار الأجزاء، فكلما وجد جزء ترتب عليه من الأثر ما هو بحسبه، ولو وجد الجميع ترتب عليه كل الأثر المطلوب منه، قال تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ (البقرة: ١٩٦)...))[٣].

مما سبق يمكن القول أنم كمال الشيء يكون بتحقق كل أجزائه، ويكون ذلك عندما يتحقق كامل الغرض من وجوده، بحيث كلما تحقق بعض هذا الغرض كلما تحقق جزء من الكمال، وما دام الشيء ماضياً في تحقيق غرض وجوده فهو يتكامل، كما يمكن القول أن إدراك التكامل في شيء رهن بإدراك الغرض النهائي من وجوده، وإدراك الأغراض المرحليّة المتراكمة في سبيل تحقيق هذا الغرض النهائي.

مصداق التكامل:

في الحقيقة إن في كل شيء مصداق للتكامل، ولو تأمّلنا الكون من حولنا لوجدنا العالم الراسخ (الجماد) والنامي (النبات) والحساس (الحيوان) والعاقل (الإنسان) مراحل بعضها أكمل من بعض، بمعنى أننا نشعر بذلك بمجرّد الالتفات، وللتأكّد من هذا الشعور الأوّلي، لا بأس ببعض التفصيل المقتطف من أفواه علماء الطبيعة بشأن هذه العوالم المحسوسة بهدف إعادة قراءته في ضوء مفهوم التكامل المبيّن آنفاً والمتمحور حول الغرض من وجود الأشياء، فافتراض كون بعض هذه العوالم أكمل من بعض يلازمه ـ في ضوء المفهوم ـ أن وجوداتها متعلّقة بأغراض بعضها مترتّب على بعض[٤]، ولتكن البداية مع كوكبنا الذي نعيش فيه على تماس مباشر مع عالم الجماد والنبات والحيوان والإنسان.

تسبح أرضنا ضمن المجموعة الشمسيّة في زاوية صغيرة من زوايا درب التبّانة، وقد مرت مراحل كثيرة منذ نشأة الكون وحتّى تشكّل هذه الأرض.

((النظريّة السائدة الآن أن الأرض كأخواتها السيّارات انفصلت عن الشمس وأخذت تدور حولها وهي كتلة ملتهبة من المواد الغازيّة... وفيما

كانت الأرض تتبرّد تدريجياً فتتكاثف وتنتقل من الغازيّة الى السيولة الى التجمّد التدريجي، لفّتها طبقات من الأدخنة والغازات والأبخرة المنطلقة منها فتلبّدت وتعاظمت فسيطر على الكرة الأرضية ظلام دامس... مرّت بعدئذ في عدّة أدوار، فقد أفرغت الطبقات الجويّة بعض أثقالها فانهمرت أمطار غريزة ثم انقشع بعض الغمام فبان النور))[٥].

((بدأت الحياة في الماء، وما زال الماء شرطاً من شروطها، ففي أسفل سلّم الحياة تبدأ مملكة النبات بالبكتيريا و الأشنات البدائية تلوّن شواطئ المحيطات بالأزرق فالأخضر فالأحمر))[٦].

وبذلك وجدت القوى النامية على الأرض.

((في يوم من الأيام، في أغوار الماضي السحيق، منذ أكثر من مليار سنة ظهرت الطحالب الأولى في الماء))[٧].

((... وتشعّب النبات وتخصصت أنواعه... والذي تخصص من النبات انقرض بعضه كشجر الغابات الفحميّة، والذي لم ينقرض من النبات مابرح موجوداً في شتّى مراحل الإنشعاب))[٨].

أما عالم الحيوان فإن كل ما يعرفه العلم عن بدء وجوده هو أنّه ((منفصل عن عالم النبات منذ العصر الكمبري، أي من خمسمائة مليون سنة))[٩].

((تنخصصت أنواع الحيوان كما تخصصت أنواع النبات[منها ما تخصص بالبيئة المائيّة، ومنها ما تخصص بالبيئة البرمائيّة أو البريّة أو الجويّة، ومن جهة أخرى منها ما تخصص لاحماً أو عاشباً... إلخ]... وما تخصص من الحيوان انقرض بعضه كالديناصورات، والذي لم ينقرض...ما برح موجوداً في شتّى مراحل الانشعاب))[١٠].

((لبثت اللبونات نحو مائة مليون سنة لا تعمل شيئاً مذكوراً غير السعي ببطء الى تنميّة الدماغ [لتؤدّي دوراً تمهيدياً لا داروينياً] لكنّها خلال العشرة ملايين سنة الأخيرة، أي في مطلع الدهر الحديث أو الثالث (السينوزي) تحرّكت جميع رتب الحيوان والطيور كأنّما هي تتحفّز لأمرٍ جلل))[١١].

بعد ذلك ((وقع أعظم حدث عرفته الأرض، حدثٌ لا يمكن أن نعزوه الى التطور كما لم نستطع أن نعزو الحياة إلى قوانين المادّة المعضّاة، التي

يتألف منها الجسم الحي، هذا الحدث العظيم هو أن ظهرت... الروح العاقلة أو العقل فكان الإنسان))[١٢].

من خلال ما سبق يظهر بوضوح أن التطورات التي حصلت في عالم الجماد مهّدت لظهور عالم النبات، وتطورات هذا الأخير مهّدت لظهور عالم الحيوان، الذي مهّد بدوره لظهور عالم الإنسان، وبضميمة الخلفيّة الدينيّة فإن هذه التمهيدات ليست وليدة الصدفة وإنما هي مقصودة من قبل الخالق عزوجل، وعليه فإن الغرض من وجود العالم الراسخ هو التمهيد لإيجاد العالم النامي، وغرض النامي التمهيد لإيجاد العالم الحساس، وغرض الحساس التمهيد لإيجاد الحياة العاقلة، وها هي تلك الغائيّة تتجلّى في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾ رَفَعَ سَمۡكَهَا فَسَوَّىٰهَا ﴿٢٨﴾ وَأَغۡطَشَ لَيۡلَهَا وَأَخۡرَجَ ضُحَىٰهَا ﴿٢٩﴾ وَٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴿٣٠﴾ أَخۡرَجَ مِنۡهَا مَآءَهَا وَمَرۡعَىٰهَا ﴿٣١﴾ وَٱلۡجِبَالَ أَرۡسَىٰهَا ﴿٣٢﴾ مَتَٰعٗا لَّكُمۡ وَلِأَنۡعَٰمِكُمۡ﴾[١٣].

وبتجلي الغائية (الغرض) يتجلّي مفهوم التكامل في عالم التكوين، فالكون قد قطع مراحل تكامليّة عبر الأغراض المرحليّة سعياً نحو الغرض الأعلى وهو الإنسان، ذلك أن الأشياء كلّها مسخّرة له، يقول العلّامة الطباطبائيﷺ: ((وقد اختار تعالى لهذا النوع [الإنسان] سنخ وجود يقبل الارتباط أو التوسّل به الى غيره بجعله آلة وأداة للاستفادة من غيره... قال تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعًا﴾ البقرة ـ ٢٩ وقال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مِّنۡهُ﴾ الجاثية ـ ١٣ الى غير ذلك من الآيات الناطقة بكون الأشياء مسخرة للإنسان))[١٤].

والسؤال: هل الغرض من هذا التسخير هو مجرّد إيجاد الحياة الإنسانية العاقلة أم أن وراء إيجادها غرض آخر؟

الجواب أن إيجادها هو أوّل الغرض أمّا كماله فهو كمالها، ليكون تمام الغرض الكوني هو كمال الحياةالعاقلة.

فهذا الإنسان لابد له من قطع مسيرة التكامل كما هي السنّة في سابقاته، مع فارق واحد وهو أن تكامله ليس آلة لغيره، وإنما تكامله لذاته فقط، وهو ما سيتبيّن تدريجياً في طيات هذا البحث.

ما الذي يتكامل في الإنسان:

بما أن الإنسان هو ظهور للعقل (الحياة العاقلة)، وبما أن العقل هو المائز بينه وبين العوالم السابقة التي مر ذكرها، فإن محور التكامل الإنساني هو العقل، والمراد به عقله الباطني المسمّى قرآنياً بالقلب، بالقلب قرآنياً آداة عاقلة من جهة، ومائز بين عالم الإنسان وعالمي الجماد والحيوان (وبالتالي النبات الكامن بينهما) من جهة آخرى، فلا يراد به ذلك الصنوبري وإنما يراد به العمث الإدراكي للإنسان، القلب القرآني هو الحياة العاقلة، ومن لا يفقه بقلبه فهو قرآنياً كالحيوان أو الجماد مهما كان ذكياً على مستوى العقل المنطقي والدماغ، قال تعالى:

﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾.[١٥]

﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾[١٦].

﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴾.[١٧]

﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾[١٨].

عندما ينسب القرآن الكريم الإدراك الى القلب، فهو ينسب إليه المعرفة، فالإدراك هو معرفة، وأن يعقل القلب شيئاً يعني أن يعرفه، وما تكامله إلا تكامل المعرفة، عن زرارة أن الإمام الباقر عليه السلام يُسأل مرة عن ﴿حُنَفَآءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ ﴾[١٩] وعن الحنيفية فقال الإمام عليه السلام: ((هي الفطرة التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله، وقال: فطرهم الله على المعرفة))[٢٠].

يقول الشهيد مطهّري في بيان معنى الفطرة: ((الفطر: الابتداع والاختراع، والفطرة حالة منه كالجلسة والركبة[٢١]، وهذا يعني أن الفطرة ضرب من ضروب الخلق الخاص وبهيئة معيّنة))[٢٢].

ما هي لهيئة؟ هي كون للإنسان عارفاً بحسب كلام الإمام الباقر(عليه السلام)، فالإنسان يولد بقلب عارف (عاقل)_ وما العقل الظاهري (المنطقي) والدماغ إلا آلات له _ بمعنى أنه يولد بقلب عارف بالقوّة، قابل لتحويل المعرفة من حالة القوة الى حالة الفعل، وما خُلق الإنسان إلا لهذا الغرض قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[٢٣]، أي ليعرفون[٢٤] كما فسّره ابن عباس[٢٥].

وعليه فتكامل الإنسان يعني تكامل القلب بالمعرفة، أو نمو الإدراك العميق، أو ظهور العقل من حيّز القوّة الى حيّز الفعل، أو قل تكامل استثمار القلب بمعنى تحويله من معرفة ترابيّة الى معرفة شجريّة، قال أمير المؤمنين(عليه السلام).

((وإنّما قلب الحدث كالأرض الخالية ما ألقي فيها من شيء إلا قبلته))[٢٦] ومعلومٌ اليوم أن الأرض شجرة مثمرة بالقوّة، فمكوّنات الشجرة هي مواد كيميائية كالحديد والبوتاسيوم والماء...الخ، وهي عينها مكوّنات الأرض (التربة)، إذاً فالأمر كله هو تحوّل المواد الكيميائية من هيئتها الترابية الى هيئتها الشجرية بالتدريج، وبقوّة القوانين التكوينيّة، وكذلك القلب يتحوّل من هيئته المعرفية الأولى (الخام ـ بالقوّة) الى هيئته المعرفيّة النهائيّة بالله بالتدريج، وبقوّة القوانين (التكوينيّة والتشريعيّة على تفصيل سيأتي إن شاء الله).

التكامل يهدف الى استثمار هذه الأرض (القلب) بالمعرفة بحيث يكون الكمال هو تحوّل كامل تربة القلب الى شجرة المعرفة الطيّبة المثمرة.

الآلة العامّة للتكامل الإنساني (القاعدة العامّة في التسخير):

كل شيء مسخّر لتكامل الإنسان بما هو عقل باطني _ كما مر_ بما في ذلك الجسد الإنساني، والمجتمع الإنساني، بل والتكاملات التي تمر بها الأشياء المسخّرة؛ يقول الفيلسوف هربرت اسبنسر: ((إن الصلة بين الموجودات الحيّة والعالم الخارجي صلة مستمرّة، وفي ظلّها تتكامل أعضاء الموجود الحي بالتدريج، ولا يختص التكامل بأعضائه بل يعم مداركه ومشاعره وأحاسيسه وعواطفه، وبكلمة أخرى يتطرّق التكامل الى كل ما يمتّ الى المدينة

بصلة من الدين والسياسة والعلم والصناعة... العالم قد خلق وفق التكامل))[٢٧].

ويقول السيّد الطباطبائي رحمه الله: ((الأصل في سعادة الإنسانم بحسب نظام الخلق والتكوين يكمن في سعادة الفرد، في حين تكون سعادة المجتمع فرعاً لها وليس بالعكس؛ بعبارة أخرى: إن المنظور في خلق الطبيعة الإنسانية هو الوجود الفردي، وليس الهيئة الاجتماعيّة للأفراد، إنما هدي الإنسان نحو العقد الاجتماعي من أجل الحفاظ على الفرد))[٢٨] قال تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾[٢٩].

لكن إذا كان كل ما يوجد هو مسخّر لتكامل الإنسان، فما هو مصير ما انتهى دوره التسخيري؟

الجواب المنطقي هو أنه لا بد من انتهاء وجوده، وبمصطلح علماء الطبيعة لابد أن ينقرض (يموت) عند انتهاء دوره الخدمي بما فيه ذلك الدماغ المعقّد، ويبدو واضحاً أن التكامل الإنساني لا مجال له في ظلّ وجود الديناصورات، أو الأمطار الأولى، أو أشجار الغابات الفحميّة، فانقرضت.

والمجتمع الإنساني كذلك، عندما يفقد دوره التسخيري[٣٠]، لابد أن ينقرض، ومن هنا كانت قصّة الانقراضات المجتمعيّة من قوم لوط ونوح عليهما السلام وغيرهم؛ قال تعالى: ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا ۞ إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا۟ عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوٓا۟ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾[٣١].

وبنتيجة ما سبق تتضح الآلة العامّة الخادمة للتكامل الإنساني، بهيئة قانون تكويني عام، يقول:

كل ما يُعدُّ وجوده ضرورياً لخدمة تكامل العقل يوجد.

كل ما انتهى دوره في خدمة تكامل العقل ينقرض (ينسخ كليّاً أو جزئياً، دفعياً أو تدريجياً، بحسب ما انتهى من دوره).

تجليات الآلة العامّة عبر الأطوار التكامليّة:

يظهر هذا القانون التكويني العام مع كل من العوالم الأربعة _ الجماد والنبات والحيوان والإنسان _ كمنظومة قانونيّة تميّز كل مرحلة عن سابقتها، لتكون هذه المنظومة هي الآلة

القانونيّة التي تتولّى خدمة تكامل المرحلة[٣٢]، وفتح ثغرة الانتقال الى المرحلة الجديدة، فمنظومة قوانين عالم النبات تميّزت عن أختها في عالم الجماد بما يلي:

١- وجود بعض قوانين المرحلة السابقة فيها (كقانون الجاذبيّة مثلاً الموجود قبلاً في عالم الجماد).

٢- نسخ (إنقراض) قوانين كانت موجودة في المرحلة السابقة (كقوانين تشكيل النجوم، فهي غير عاملة في عالم النبات)

٣- نسخ (إنقراض) بعض القوانين العاملة في عالم النبات في مرحلة متقدّمة منه (كالقوانين المنظّمة لعمليّة إنتاش البذور، فهي غير موجودة في مرحلة التركيب الضوئي).

٤- وجود قوانين جديدة لم تكن في المرحلة السابقة (كقانون التركيب الضوئي الذي لم يكن موجوداً في عالم الجماد)[٣٣].

المرحلة الحيوانيّة بدورها تتميّز في منظومتها القانونيّة عن المرحلة النباتيّة بالميزات الأربع:

١- وجود قوانين من المراحل السابقة (كالجاذبيّة وقوانين النمو)

٢- نسخ قوانين كانت موجودة في المراحل السابقة (كقانون التركيب الضوئي وقوانين تشكيل النجوم)

٣- نسخ بعض القوانين عمن العمل في مرحلة متقدّمة من عالم الحيوان رغم انتمائها إليه (كالقوانين المنظّمة للتغذية في المرحلة الجنينيّة والمفقودة بعد الولادة).

٤- وجود قوانين جديدة لم تكن في المراحل السابقة (كتلك المنظّمة لعمل الغدد).

وكذلك المرحلة الإنسانية تميّزت منظومتها القانونيّة التكوينيّة بما يلي:

١- وجود قوانين من المراحل السابقة (كقانون الجاذبيّة، وقوانين النمو، وقوانين الغريزة)

٢- نسخ قوانين كانت موجودة في المراحل السابقة (كقوانين الإنتاش، وقوانين تشكيل النجوم، والقوانين التي تمنح مولود الثدييات القدرة على الرضاعة والتغذية من الأم بدون تدخّلها)

٣- نسخ بعض القوانين عن العمل في مرحلة متقدّمة من عالم الحيوان

رغم انتمائها إليه (كتلك المنظّمة للقدرة على اجترار الحليب من الثدي، وهي مهارة فائقة عند الرضيع تفقد لاحقاً)

٤- وجود قوانين جديدة لم تكن في المراحل السابقة (وهي تلك الخاصّة بجانبه العاقل بشكلٍ أو بآخر).

يلاحظ أن العوالم السابقة للإنسان قوانينها الطبيعيّة قاهرة، فمثلاً قائد الجماعة الحيوانيّة يُنتخب غريزياً وقهراً، واستمرار نسلها يكون من خلال مراسم التزاوج وربّما مواسمة التي لا يمكنه الحياد عنها غريزياً وقهراً.

ومن وجهة أخرى فإن هذه القوانين الطبيعيّة القاهرة هي المثلى، بحيث تنظّم حياة الفرد والمجتمع الحيواني بدقّة متناهية.

لكن القوانين الطبيعيّة في عالم الإنسان لا هي قاهرة (في جانب منها) فهو مختار، ولا مصممة للحصول على النظام الأمثل للفرد والمجتمع الإنساني (وبالتالي الأمثل للتكامل) فمثلاً لو تُرك الإنسان وغريزته الجنسيّة دون أن تدخّل عقلي لشاعت الإباحيّة التي تدمّر حياته، وتقوده الى التسافل (كما يحصل اليوم في الغرب بسبب مقدار ضئيل نسبياً من الإباحيّة) وعليه فإن القانون التكويني لم يعد يفي لوحده بحاجة الإنسان التكامليّة، بل لابد له من استخدام عقله لمعرفة القانون المناسب أولاً ثم الالتزام به ثانياً مقاوماً لجوانبه المنتميّة الى العوالم السابقة.

إن القوانين التكوينيّة الجديدة الخاصّة بالإنسان بما هو حياة عاقلة (الميزة الرابعة) كوّنت _ من جملة ما كوّنت_ ميزة جديدة في هذا المخلوق تشكّل انعطافاً جوهرياً في آليات التكامل القانونيّة، فقد كوّنت القدرة على الاختيار التي جعلت القوانين التكوينيّة عاجزة لوحدها عن متابعة خدمة التكامل الإنساني، فأصبحت بحاجة إلى رديف قانوني يؤدّي دوره الخدمي باختيار الإنسان نفسه وهو القوانين التشريعيّة.

وقد يقال: إن وجود العقل بحد ذاته لا يستوجب هذا الانعطاف المزعوم، فها هي الملائكة عليهم السلام كائنات عاقلة لكنّها غير مختارة قال صلى الله عليه وآله: ((ما شيئ أكرم على الله من ابن آدم، قيل: يا رسول الله ولا الملائكة؟ قال: الملائكة

مجبورون، بمنزلة الشمس والقمر))[٣٤].

والجواب: ما ذلك إلا لأنّ الملك وقف تكوينياً عند حدٍ لا يتجاوزه من التكامل (فكان كمالها النسبي). هذا الحد هو في حدود قدرة القوانين التكوينيّة (الماورائيّة) على خدمة تكامل العقل، وبما أن المطلوب في الإنسان أن يتجاوز الحد ويصل الى كمال الحياة العاقلة فلابد إذا من آلية جديدة تحقق ما عجزت عنه قوانين التكوين، وهي القوانين

ولادة الاختيار:

الملائكة تتلقّى الأمر (إفعل- لا تفعل) من الله تعالى (تدرك ذلك بعقلها) فتنحرّك إرادتها به، ولا تتلقّى أمراً معاكساً من أجسامها (ذوات الأجنحة) لأن متطلبات الجسم الملائكي منسجمة مع متطلبات العقل، لا معاكسة له.

وكذلك الجسد عند الحيوان فمتطلباته أيضاً غير معاكسة لمتطلبات العقل، لأنّه لا يملك العقل أصلاً، فهو يتلقّى الأمر الغريزي من الجسد إفعل أو لاتفعل (كل هذا الطعام، أو لا تأكل) فيستجر الأمر إرادته لتنفيذه.

يلاحظ أن إرادة الملائكة عليهم السلام والحيوان تعلّقت بأمر واحد لا معاكس له، فلا اختيار أما الإنسان فقد تعلّقت إرادته بأمرين متعاكسين. فهو يدرك بعقله المنطقي أمراً (لا تأكل هذا الطعام، لأنّه ضار) ويتلقّى من الجسد الحيواني أمراً آخراً (كل هذا الطعام لأنّه شهي) ويتعلق الإرادة بأمرين متعاكسين ولد الاختيار.

مع الملاحظة بأن الإنسان قبل بلوغه يتلقّى أمر الجسد بوضوح في حين أن أمر العقل يكون باهتاً، لأنه في طور النمو التكويني الأبطئ من الجسدي، لكنّه عند البلوغ يصبح بمستوى مناسب من الوضوح بحيث يمكن أن يتنازع مع الجسد على الإرادة، وعليه فإن أمر الجسد قبل البلوغ هو الأقدر على استجرار الإرادة، لأنه الأقوى، ومعه لا يصح التكليف قبل البلوغ عدلاً.

وقد يقول قائل: نجد عند غير البالغين سلوكاً يتجنّبون فيه ما يضرّهم مع أن أجسادهم تطلبه، إذا القدرة على الاختيار موجودة قبل البلوغ

بالشكل الكافي.

والجواب: إنّ هذا بفعل التربية كعامل قاهر، بل الحيوان (فاقد العقل) وبفعل التربية الإنسانية يصبح سلوكياً حيوان سيرك، فيفعل مالا يفعله عادةً ويمتنع، ولا يخرجه ذلك عن حيوانيّته، يقول الشهيد مطهّري رحمه الله: ((الحيوان ن ناحية الوعي لا يخرج أبداً عن إطار الظواهر الفرديّة والجزئية والمحيط وزمان الحال. وهو سجين هذه السجون الأربعة الى الأبد، وإذا خرج أحياناً فليس عن وعي أو شعور أو اختيار بل تحت تأثير الطبيعة الإجباري، وبصورة غريزيّة غير واعية ولا شاعرة))[٣٥].

وهكذا كان على العقل المنطقي أن يقاوم الجسد لتستمر مسيرة التكامل، ودخل الإنسان الى عالم التشريع لكونه مختاراً، وكانت جذور التشريع تكمن في العقل المنطقي بصيغة الأمر إفعل ولا تفعل كشكل مرتبط ببعض المضامين التكوينيّة الأساسيّة (بديهيات) وذلك أشبه بنظام تشغيل الحاسوب الذي تزرعه الشركة الصانعة فيه كمعلومات أوليّة لابد منها.

والقدرة على الاختيار ليست موجودة منذ الولادة ـ وإلا لكان الإنسان مكلّفاً من حينها لا من حين البلوغ ـ بل بمعنى أنها تصبح البلوغ ناضجة بالشكل الكافي للتكليف أي بحيث يصبح البالغ قادراً على الاختيار بين متطلّبات العقل ومتطلّبات العقل ومتطلّبات الجسد، وفي ظل الصراع والمقاومة التي يقوم بها العقل الظاهري (المنطقي) ضد الجانب الحيواني لصالح متطلّبات التشريع يحصل النمو العقلي الباطني (التكامل المعرفي) فالإنسان وجد ليعبد ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[٣٦]، وعبادته هي الالتزام بما يراه العقل من حسن أو قبح، أو قل هي الالتزام بقانون إفعل أو لا تفعل، هو الالتزام بشريعة، وهو ما يستلزم مجاهدة متطلّبات الجسد، العبادة هي هذه المجاهدة، ونتيجتها نمو معرفي قلبي[٣٧].

والأمر أشبه بصراع العضلات ضد قوّة الجاذبيّة، فالرياضي عندما يرفع الأثقال تُقاوم عضلاته الثقل الذي نفرضه الجاذبيّة، فتؤدّي تلك المقاومة الى نمو العضلة طرداً مع حجم وتكرار المقاومة مما يؤدّي الى تنامي الطاقة

(القوّة) الكامنة (الباطنة) في العضلة. ولو بقي الإنسان منذ ولادته لا يمارس أي جهد عضلي فإن عضلاته ستبقى في حيّز ما تفرضه قوانين النمو التكوينيّة التي تتوقّف عن العمل في سنّ ال ١٨ أو ال ٢١ ، فإذا ما أراد نمواً عضلياً يتجاوز ذلك فقلا سبيل إلا المقاومة، وكذلك العقل الإنساني فإنّه ـ وحتى البلوغ ـ يتكامل بقوّة القوانين التكونيّة الى حدٍّ معيّن لا يتجاوزه (سواء مع التربية الخارجيّة أو بدونها، فمعها يصل الى حد أعلى وبدونها يصل الى حد أدنى) ومع بلوغ تنضج قدرة الاختيار فعليه متابعة التنمية بالمقاومة وفق متطلبات التشريع. والسؤال: هل يستطيع العقل المنطقي تأمين التشريع اللازم لقيادة مسيرة التكامل؟

عجز العقل وضرورة الوحي:

يلجأ المشرّع الوضعي الى العقل المنطقي ليتمم نواقص وعجز القانون التكويني، عبر قوانين تشريعيّة وضعيّة، لكن تلك الأخيرة بدورها واجهت قصوراً، إذ أن عمليّة التشريع السليمة الوافية تتطلّب رؤى مستقبليّة ومعرفة فائقة بالنفس البشريّة وبقوانين الاجتماع والطبيعة، بل وبما وراء الطبيعة، لذلك يلجأ المشرّعون في كل حين الى تغيير القوانين التي تثبت فشلها كلياً أو جزئياً في تحقيق الأغراض المتوقّعة في المرحلة.

ومن الواضح أن إخضاع القوانين الوضعيّة لعامل الزمن الكاشف عن صلاحيّتها لقيادة الإنسان يحتاج إلى وقت طويل متفاوت في الطول بين قانون ولآخر مما يؤدي الى فوات الفرصة أثناء ذلك لتحقيق التكامل، بل والوقوع في خطر التسافل والهلاك والانقراض ـ كما حصل مع قوم نوح عليه السلام ـ وها هي البشريّة اليوم تتفاقم مشاكلها في ظل كمٍ هائل من القوانين الدوليّة والاقليميّة والوطنيّة.

ولأجل ما سبق أُخذ بعين الاعتبار عجز القانون التكويني مع العقل المنطقي (وحتى الباطني كما سنرى عند الحديث عن الكشف) عن تنظيم المسيرة التكامليّة للفرد والمجتمع الإنساني، فكان لابد من عامل مساعد يتمم هذا النقص بحيث ينسجم الإنسان مع الكون من حوله وبحيث لا

تضيع جهود مليارات السنين اللاهثة لإيجاد العقل وإكماله، وبالفعل كان هذا العامل حاضراً بمجرّد ظهور الحياة العاقلة، فكان الوحي الأول مع الإنسان الأول مع النبي الأول آدم عليه السلام[٣٨].

يقول السيّد الطباطبائي رحمه الله: ((السبب في بعث الأنبياء وإنزال الكتب، وبعبارة أخرى العلّة في الدعوة الدينيّة، وهو أن الإنسان بحسب طبعه وفطرته سائر نحو الاختلاف كما أنه سالك نحو الاجتماع المدني، وإذا كانت الفطرة هي الهادية الى الاختلاف [الاختلاف مؤشر النقص] لم تتمكّن من رفع الاختلاف.... فرفع سبحانه هذا الاختلاف بالنبوّة والتشريع بهداية النوع الى كماله اللائق بحالهم المصلح لشأنهم.... ومن المعلوم أن الإنسان غير متمكّن من تتميم هذه النقيصة من قبل نفسه... وإذا كانت الطبيعة الإنسانية هي المؤدية الى هذا الاختلاف العائق للإنسان عن الوصول الى كماله الحري به، وهي قاصرة عن تدارك ما أدّت إليه... فالإصلاح... يجب أن يكون من جهة غير الجهة الطبيعيّة، وهي الجهة الإلهيّة التي هي النبوّة بالوحي))[٣٩].

الشكل العام للوحي وتكامله:

وجد الوحي الأوّل (الآدمي) لينظّم مسيرة الحياة العاقلة باتجاه التكامل تنظيماً مثالياً بشرط الالتزام به والاستجابة له، بحيث كلما ازداد مستوى الاستجابة كلما تسارعت عمليّة التكامل، وكلما نقصت تباطئ التكامل، فإذا وصل عدم الاستجابة الى حدّ خطير يهدد بتوقّف التكامل حصل الاستئصال والبتر (الانقراض) المنقذ للمسيرة كما حصل مع قوم نوح وغيرهم من المجتمعات المنقرضة فالقرآن يدل على أن سبب الهلاك هو عدم الاستجابة للأنبياء عليهم السلام.

وكانت الاستجابة في أعلى مراحلها وبشكلها التام عبر الأنبياء عليهم السلام فهم يمثّلون أعلى مستوى لتمثّل الشريعة وبالتالي فهم من تتحقق فيهم النتائج التكامليّة القصوى في كل مرحلة، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ومن هنا فإن مراقبة أثر الوحي في العمليّة التكامليّة يجب أن يلحظ، أولاً في الخط النبوي، إذ يصعب ملاحظته في المستويات الأخرى[٤٠]، إلا عبر المجتمع ككل ومن خلال السلوك الاجتماعي

ودرجة سيطرته على متطلبات الجسد لصالح متطلبات العقل المنطقي، إن هذا السلوك المتحرّر تدريجياً من أسر الجسد هو مؤشّر اجتماعي على تكامل العقل الباطني، يقول الشهيد مطهّري رحمه الله: ((كان الإنسان في الماضي أسير الطبيعة ورقّها، وأسير حيوانيته ورقّها بصورة أكثر، مع أنه قل ما كان يتّمتع بمواهب الطبيعة ومواهبه، ولكن إنسان المستقبل بنفس الوقت الذي يتمتّع فيه بصورة أكثر بمواهبه وبالطبيعة، فإنّه سيكون أكثر حريّة من أسر الطبيعة وأسر قواه الحيوانيّة)[41]، ويقول (الفرد الإنساني المتكامل هو الذي يسيطر سيطرة نسبيّة على محيطه الخارجي والداخلي)[42].

وبالعودة إلى الوحي فقد كان التشريع الأول (الآدمي) بسيطاً منسجماً مع بساطة الجماعة والأفراد الأوائل وملبياً لحاجاتهم التكامليّة حتى حين، ثم تكامل التشريع طرداً مع تكامل العقل البشري والجماعة البشريّة من خلال رسل مشرّعين وأنبياء مبلّغين ومبيّنين للشريعة، يقول الشهيد المطهري رحمه الله: ((الأنبياء بصور عامّة على قسمين الأوّل: وهو الأقلية الذين أوحي لكل منهم على استقلال سلسلة من القوانين والأحكام... والقسم الثاني: وهم الأنبياء الذين لم تكن لهم شرائع وقوانين، بل كانوا مكلّفين بتبليغ الشريعة والقوانين الموجودة في ذلك العصر وترويجها وأكثر الأنبياء كانوا من هذا القسم))[43]، ويقول رحمه الله: ((وكان الاختلاف في الشرائع السماويّة أولاً في عدد من المواضيع الفرعيّة المتشعبة التي كانت تختلف بناء على مقتضيات الزمان وظروف المحيط ومميزات الناس المدعوّين... وكان ثانياً في مستوى التعاليم وهو أن الأنبياء التالين كانوا يلقون تعاليمهم بمستوى أعلى موازاة للتكامل البشري))[44].

تكامل النبوّات وتكامل الأنبياء عليهم السلام:

كانوا يُختارون في كل مرّة كصفوة، بمعنى الأكثر تكاملاً(الكاملين نسبة الى المرحلة) وفيما يلي بعض الأحاديث الّتي تبيّن نسبة الكمال من جهة وتبيّن كون الأنبياء عليهم السلام هم أعلى قمة في الهرم التكاملي من جهة أخرى: قال النبي صلى الله عليه وآله:

((كمل من رجال كثير، ولم يكمل من النساء إلا أربع: آسية بنت مزاحم امرأة فرعون، ومريم بنت عمران، وخديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد))[٤٥].

وقالﷺ: ((ما قسم الله للعباد شيئاً أفضل من العقل... ولا بعث الله رسولاً ولا نبياً حتى يستكمل العقل، ويكون عقله أفضل من عقول جميع أمّته، وما يضمر النبي في نفسه أفضل من اجتهاد المجتهدين.... إن العقلاء هو أولوا الألباب))[٤٦].

وعن أبي عبد اللهعليه السلام: ((كانت [مريمعليها السلام] سيّدة نساء عالمها وفاطمة سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين))[٤٧].

وهكذا فلكل زمان قمّته الخاصّة كما أن للبشريّة جمعاء في كل أزمانها قمّتها[٤٨]، والسبب في كون الأنبياءعليهم السلام هم من قمّة الهرم التكاملي ما يلي:

١- ليكونوا بمستوى تلقّي التعاليم السماويّة الأكثر تكاملاً واستيعابها بما يفي بالحاجة التكامليّة لمن هم دونهم، فلو اختيرواعليهم السلام من أوسط، الناس مثلاً لكان المختار غير قادر على تمثّل كل تعاليم المرحلة (فالشرائع تتجدد أساساً استجابة لتكامل العقل فلابد أن تكون بمستوى أعلى نقطة تكامليّة) وبالتالي غير قادر على توفير الحاجة المعلوماتيّة للآخرين ممن هم فوقه تكاملاً.

٢- لأن التكامل هدف ينبغي أن يتحقق أولاً في (وبالتالي ينبغي أن يستفيد من التشريع أولاً) من حاز قدم السبق فيه، وذلك من أجل أن تستمر المسيرة التكاملية من النقطة الأقصى التي وصلت إليها فتسير بأقصى طاقتها والي الأمام دائماً فلا تخضع للجزر والمد، إذ الرجوع الى الوراء في مجموع الحركة غير مسموح بخه بتاتاً، فحتّى مع قوم نوحعليه السلام كانت الحركة البشر- التكامليّة من الناحية المعنويّة حركة واحدة في خط مستقيم انها حركة تنحرف تارةً الى اليمين وتارةً الى اليسار، ولها وقفة ورجوع أحياناً، ولكنّها في مجموعها حركة متقدّمة وتكامليّة))[٤٩].

٣- النبيعليه السلام المتمثّل للشريعة لابد في القمّة بما هو أسوة، والأسوة لا تصلح للاقتداء بها إذا كانت في موقع لا يراها فيه المدعوون، أما إذا كانت بالموقع الأعلى فهي في مجال رؤية الكل وفي موقع الاقتداء والتأسّي للكل، والتأسّي

من خلال تجربة عمليّة مثاليّة نموذجيّة أمرٌ لابد منه لتكامل الآخرين في ظل ميل جمعي وفردي تكويني لذلك، يقول العلامة السبحاني: ((إن وجود الإنسان مثالي كالنبي في المؤهلات، عارف بالشريعة ومعارف الدين ضمان لتكامل المجتمع، وخطوة ضروريّة في سبيل ارتقائه الروحي والمعنوي))[٥٠]، وهكذا فإن تكامل نزول الوحي يعكس تكامل الأنبياء عليهم السلام بالدرجة الأولى والمجتمع بالدرجة الثانية.

تكامل النبوات في ظل ذريّة بعضها من بعض:

إن الجسد ـ بما هو خادم مسخّر لتكامل العقل ـ يقوم بالخطوات التكامليّة اللازمة لكل مرحلة من مراحل التكامل العقلي ـ زيادةً كان أو انقراضاً ـ فمثلاً: الدماغ يتكامل، ونعرف اليوم أنّه يزن ((أقل من اثنين بالمائة من الجسم))[٥١]، وتقول نتائج الاختبارات ((أن زيادة حجم الدماغ تُحدث زيادة مماثلة في الذكاء))[٥٢] وقد ضرب دماغ أنشتاين لذلك مثلاً، ومنه الزيادة التي تحصل للدماغ منذ الولادة وحتى توقّف النمو، والتي يرافقها تطوّر واضح في الذكاء، ومثال الانقراض (الجزئي) تراجع حاسّة الشمّ عما هي لدى أسلافنا الذين كانوا أكثر ارتباطاً بالطبيعة.

ويبدو أن أهم الميزات التكامليّة للجسد تكمن في الدماغ، ولا يصحّ قول المعترض أنها ميزات غير ملحوظة إذ ((يجهل العلماء تماماً اليوم ثلثي وظائف الدماغ، والثلث الباقي يحيط به الكثير من الشكوك))[٥٣].

وبلحاظ كون المسيرة التكامليّة تحقق أفضل نتائجها عبر خط الأنبياء يمكن القول بأن الجسد النبوي هو الأسرع تكاملاً والأشدّ خدمةً لتكامل العقل، وبما أن الجسد يورث خصائصه ونتائجه النهائيّة وفق قوانين الوراثة التكوينيّة، كانت الحكمة في كون الأنبياء عليهم السلام[٥٤] ذريّة بعضها من بعض، ما ذلك إلا حفاظاً على النتائج الأكمل خدمة لتكامل العقل باعتبار أن أجساد الأنبياء عليهم السلام هي الأجساد الأكثر قابليّة (إذا استثمرت) لمتابعة مسيرة التكامل من حيث انتهت في إطار الحرص الإلهي على عدم الجزر والمد لهذه

المسيرة، يقول الكاتب أحد أمين: ((النبوة ليست إلا سفارة ربانيّة يودعها الله أكمل عباده خلقاً وخُلُقاً، أي أكملهم في البدن والروح أو في الحسب والنسب وطهارة النسل والمولد والأخلاق المثاليّة الكاملة، وخلاصة ذلك أن الله يودع النبوّة شخصاً مستجمعاً لصفات العصمة والكمال))[٥٥].

وبذلك فإن أسباب كون حملة التشريع والأمناء على المسيرة التكامليّة في قمة الهرم على المستوى العقلي هي عينها الأسباب التي تستدعي كون أجسادهم عليهم السلام في قمة الهرم[٥٦]، وهو ما يستدعي كونهم ـ من الناحية الوراثيّة ـ ذريّة بعضها من بعض[٥٧].

تكامل التشريعات وتكامل بيّناتها:

يتلقّى الرسول صلى الله عليه وآله شريعته الجديدة وهو قادر على فهم كامل بيّناتها، لكن الناس من حوله لا يقدرون على فهم هذا الكل، فيقوم بإعطائهم جرعة من البيّنات بقدر فهمهم ثم يأتي بعد وفاته عليه السلام نبيّ جديد تابع لشريعته فيعطي الجرعة الثانية، وهكذا يتم نقل بيّنات الشريعة الواحدة بشكل تكاملي كجرعات تتناسب طرداً مع تكامل عقولهم، وبواسطة الأنبياء التابعين لها الذين يملكون الفهم الكامل لشريعتهم (البيّنات)، ويعرفون مقدار الجرعة اللازمة تدريجياً بمساعدة الوحي، وهذا ماكان سنّة عامّة في الأنبياء عليهم السلام قال صلى الله عليه وآله: ((إنا معاشر الأنبياء أمرنا أن نكلّم الناس على قدر عقولهم))[٥٨] وبذلك كانت بيّنات الشريعة متفاوتة في الكمال ضمن أجيال الشريعة الواحدة، بل بين أفراد الجيل الواحد منها، قال الإمام زين العابدين عليه السلام: ((والله لو علم أبو ذر ما في قلب سلمان لقتله ولقد آخى رسول الله صلى الله عليه وآله بينهما فما ظنكم بساير الخلق ان علم العالم صعب مستصعب لا يحتمله الا نبي مرسل أو ملك مقرب أو عبد مؤمن امتحن الله قلبه للايمان))[٥٩] فسلمان رضوان الله عليه كان قلبه أكثر تكاملاً فتلقّى من العلوم (البيّنات الموضّحة للشريعة) بقدر ذلك، وعليه فإن العبور من الشريعة القديمة إلى الشريعة الجديدة كان يمر عبر تكامل صدور بيّنات الشريعة القديمة، فإذا ما نزلت

آخر البيّنات وحققت دورها التكاملي جاء دور الشريعة الجديدة وبيّناتها ورسولها وأنبيائها[٦٠] لتتابع المسيرة بنفس الكيفيّة.

الميزات الأربعة تعكس تكامل التشريعات:

مر معنا سابقاً أن كل مرحلة تكوينيّة من عالم الجماد والنبات والحيوان والإنسان كانت تتميّز عن سابقتها بمنظومة قانونيّة تشكّل آلة قانونيّة جديدة لخدمة تكامل المرحلة، ومعبراً تمهيدياً الى المرحلة القادمة، وتمت الإشارة الى أن هذه الميزات- المعبّرة عن قاعدة التسخير العامّة - موجودة في كل منظومة قانونيّة تشريعيّة، باعتبار أن قوانين التشريع ظهرت كآلة جديدة لخدمة تكامل المرحلة الإنسانيّة.

وقد آن الأوان لتبيّن هذه الميزات في أطوار الشرائع السماويّة (كل شريعة مع كامل بيّناتها طور مستقل)، وذلك من خلال الشريعة الإسلاميّة كنموذج من جهة، وبسبب عدم معرفة حقيقة ما في الشرائع السابقة - لما نالها من تحريف - إلا من خلال ما دلت عليه الشريعة الإسلاميّة من جهة أخرى. ووجود هذه الميزات في الشريعة الخاتمة يكفي للتدليل على وجودها في سابقاتها من الشرائع، وذلك بعد أن لوحظت كسنّة قانونيّة عامّة.

الميزة الأولى: وجود قوانين من المراحل (الشرائع) السابقة (كقانون حرمة القتل الذي نص عليه القرآن، ونص على وجوده منذ الشريعة الآدميّة ضمن قصّة هابيل عليه السلام)

الميزة الثانية: نسخ (انقراض) قوانين كانت موجودة في المراحل السابقة، كنسخ القرآن لبعض الأحكام الموجودة في الشريعة الموسويّة، ومثاله ما كان محرّماً من اللحوم فأصبح محللاً قال تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ ۖ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلْحَوَايَآ﴾[٦١].

الميزة الثالثة نسخ بعض القوانين عن العمل في مرحلة متقدّمة من الشريعة الواحدة فمثلاً الخمر كان محللاً في مرحلة ثم حُرّم في مرحلة لاحقة ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾[٦٢]

﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ﴾[٦٣].

الميزة الرابعة: وجود قوانين جديدة لم تكن في المراحل (الشرائع) السابقة (كتشريع صلاة الجمعة).

إن ظهور هذه الميزات في عالم التشريع بعد أن لحظناها في عالم التكوين ـ على التفصيل المذكور- يدل على أن دور قوانين التشريع هو من نسخ دور قوانين التكوين وأنهما يتضافران في سبيل تحقيق غرض واحد وهو ـ كما تبيّن ـ كمال الحياة العاقلة. وظهور هذه الميزات في الشريعة الخاتمة يدل على أن التشريع قد قطع أشواطاً تكامليّة تعكس تكامل العقل البشري، وخاصّةً على مستوى الأنبياء.

الشريعة الكاملة:

قطعت مسيرة تكامل الشرائع طريقها تدريجياً عبر آلية الميزات الأربعة الى أو وصلت الى نهاية المطاف حيث الشريعة الكاملة، شريعة الإسلام، لتصل الى كمالها عاكسةً كمال العقل البشري بشخص النبيّ الخاتم محمّدﷺ، يقول الشريف المرتضى-رحمه الله:

((فأما معرفة الرسول بالشيء إذا نزل به الوحي بعد أن لم يكن عارفاً به فلأن ذلك قبل نزول الوحي لم يكن من شرعه، ولا من جملة ما هو إمام فيه... غير أنّه بعد تكامل الشرع ونزول الوحي بجميع الأحكام لا يجوز أن يكون غير عارف ببعضها))[٦٤] فكمال الشريعة يعكس كمال المعرفة. ومع الشريعة الكاملة ينتهي دورالوحي كآلة في عمليّة التكامل، إذ كان دورها سدّ النقص في معرفة العقل المنطقي للقوانين الأمثل لتكامل الحياة العاقلة وقد سدّت، فكان لابد من انتهاء (انقراض) ظاهرة الوحي.

والسؤال: إذا كان النبيّ الخاتمﷺ قد وصل بامتثاله الشريعة الكاملة عن آخرها الى مرحلة كمال العقل، الذي هو كمال المعرفة القلبيّة، وبما أن الكمّل في كل مرحلة (الأنبياء) أدّوا دورهم باستثمار كمالهم المرحلي لمتابعة إكمال من هم دونهم، فما بال الكمال المحمّدي قد اختفى بموته قاطعاً بشكل فجائي هذا الدور في غمرة حاجة البشرية إليه، ما بال الكمال الإنساني الذي سعت إليه الدهور

والأحقاب والأطوار منذ بدء التكوين[٦٥] قد تعرّض إلى جزر عنيف، بل ما الدليل على أن رحلة الكمال قد وصلت الى أول مبتغاها بشخص النبيّ صلى الله عليه وآله وهاهو قد غادرنا حاملاً معه أسرار قلبه الشريف؟

الجواب: صحيح أن الكمال المحمّدي قد غادرنا محتجباً بحجاب النبوّة، لكنّه لم يفعل ذلك إلا بعد أن نسخ نفسه ظهوراً بيّناً، فقد كان رحيل النبي الخاتم صلى الله عليه وآله بعد أن أفرغ آخر بيّنات الوحي الشارحة للدين الكامل في أذن واعية، فوعتها وتمثّلتها واكتملت بها في حينها إذ عقلتها، فانبثقت الولاية مرحلة جديدة في قيادة رحلة التكامل، وبرزت الى الوجود لأوّل مرّة في تاريخ الإنسانيّة ظاهرة العصمة بغير وحي، بغير نبوّة[٦٦]، فكان أمير رحلة التكامل الجديدة أمير المؤمنين، علي بن أبي طالب صلوات الله وسلامه عليه[٦٧].

كمال الدين وتمام النعمة وكمال العقل بالمعرفة:

وصلت مسيرة التكامل الى تحقيق هدفها على هذه الأرض بإيجاد اول حالة كمال الإنساني في تاريخ، فكان محمّد بن عبد الله صلى الله عليه وآله، وكان الدين عليه هو حالة الكمال الثاني، علي بن أبي طالب عليه السلام، الذي يمكن أن نسميه أول ظهور للكمال المحمّدي، وفيما يلي سيتبيّن وجه الدلالة الكامن في في علي عليه السلام على كمال المحمّدي، أو قل بكمال المعرفة سيتبيّن في علي عليه السلام وجه الكمال الإنساني، أي كمال القلب بكمال المعرفة. وسيكون ذلك في معرض الإجابة عن السؤالين التاليين:

١- إذا كان الوحي مطلوباً لإنزال الشرائع، فما هو دوره مع الأنبياء عليهم السلام المبلّغين لها (غير أصحاب الشرائع)؟

الجواب: إن التبيان والتوضيح يحتاج إلى العصمة في التبليغ عن الخطأ والاشتباه، وهذا ما لم يكن ممكناً إلا بالوحي العاصم (كما سيأتي تفصيله). وهنا يثور السؤال الآخر قائلاً: اذا كانت هذه العصمة غير ممكنة سابقاً إلاّ بالوحي فكيف هي كائنة في أمير المؤمنين عليه السلام وقد انقطع الوحي النبوي؟ الجواب قادم مع مقدماته.

الوحي لغةً: ((الإشارة والكتابة والرسالة والإلهام والكلام الخفي وكل ما ألقيته إلى غيرك))[٦٨].

وقد استخدم القرآن الكريم هذه الكلمة في مواقع مختلفة، وكان هناك معنىً مشترك بين هذه الاستخدامات يمكن تعريف الوحي به ـ من حيثيّة ـ وهو: المعلومة، سواء كانت متعددة أم لا. قال تعالى:

﴿ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمْرَهَا﴾[٦٩] ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِي مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴾[٧٠] ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِيٓ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾[٧١].

فمجموعة تعليمات قاهرة في كل سماء، تشكّل قوانينها الناظمة لموجوداتها بما يحقق غرضاً معيّناً، ومجموعة تعليمات قاهرة لعالم النحل، تشكّل قوانين ناظمة لحياتها بما يحقق غرضاً معيّناً، ومجموعة تعليمات قاهرة(*) بلحاظ الحالة الإندفاعيّة المسبقة لدى الأم) تشكّل قوانين ناظمة لعملية إنقاذ موسى عليه السلام بما يحقّق غرضاً معيّناً. وواضح أنّ هناك تعليمات غير قاهرة (وحي) يتلقاها الأنبياء عليهم السلام تشكل قوانين ناظمة لحياة النوع بما يحقق غرضاً معيّناً، وهو التكامل.

فالقسم المشترك بين المصاديق المتعددة لمفهوم الوحي هو أنه تعليمات. ومجموعة التعليمات التي يتلقاها الإنسان تسمّى معرفة.

والوحي (المعرفة) من النوع الذي تلقّته أم موسى عليه السلام يسمّى اصطلاحاً بالإلهام، وهومراتب ودرجات بعضها فوق بعض، تحصل للإنسان بشكل عام نبياً كان أم غير نبي، وما من أحد إلاّ عاش وجداناً حالة الإلهام (بغض النظر عن مستواها).

أعلى درجات الإلهام ـ باصطلاح العرفانيين- الكشف. والكشف ليس عاماً لنوع الإنساني بل هو خاص بنوعٍ معين من الإنسان وهو الإنسان المرتاض[٧٢]. وبما أن هذا النوع من المعرفة يصعب اختباره وجداناً على المستوى العام، إذ هو خاص بالمرتاضين، فليترك الكلام عنه ـ مبدئياً ـ لأهل الكشف والعرفان، حيث يقولون[٧٣]: ((الكشف لغةً: رفع الحجاب... واصطلاحاً على ما وراء الحجاب من المعاني العينيّة والأمور الحقيقيّة وجوداً أو شهوداً))[٧٤].

والكشف قسمين أوّلها الكشف الصوري ((وهو ما يحصل في عالم المثال

من طريق الحواس الخمس))[٧٥] والثاني هو الكشف المعنوي ((وهو ظهور المعاني العينيّة والحقائق الغيبيّة))[٧٦].

ويقسم الكشف المعنوي الى مراتب، أولها ((ظهور المعاني في القوّة المفكّرة من غير استعمال المقدمات))[٧٧] وأعلاها ((ظهور المعاني في مرتبة السرّ- ثم ظهورها في مرتبة الخفى بحسب مقاميهما))[٧٨] ((وإذا صار هذا المعنى مقاماً أو ملكة للسالك اتصل بعلم الحق اتصال الفرع بالأصل فحصل على أعلى مقامات الكشف))[٧٩].

((وأصح المكاشفات وأتمّها إنما تحصل لمن يكون مزاجها الروحاني أقرب الى اعتدال التام كأرواح الأنبياء والكُمّل من الأولياء (صلوات الله عليهم أجمعين) ثم لمن يكون أقرب إليهم نسبة))[٨٠].

والسؤال: ما هو الفرق بين الوحي النبوي والكشف؟

يجيبون: ((الوحي تصريح الأمر الغيبي والإلهام [من مرتبة الكشف] تعريضه... والعلم [التعليمات- المعرفة] الحاصل عن الوحي يسمّى علماً نبوّياً وإلهياً، والعلم الحاصل عن الإلهام يسمّى علماً لدنّياً أوكشفياً، والعلم اللدني... يقع على قلب صاف))[٨١] فالوحي إذاً تصريح لا يقبل الخطأ في فهمه، أما الكشف فهو تعريض[٨٢] وبالتالي يمكن الخطأ في فهمه، وللتوضيح فإن هذا التعريض هو أشبه بصورة الأقمار الصناعية التي تكشف بقعة من الأرض، لكن لو نظرنا إلى تلك الصورة لما فهمنا شيئاً من هذه الخطوط والمربّعات والأشكال، أمّا الخبير العالم (الذي يملك معلومات مسبقة) فيراها واضحة تماماً، فيقول لنا: هذا الخط، مدرج للطائرات، وهذا المربّع مستودع، وهذا الشكل ساحة عامّة... الخ.

نجد أن سبب وضوح الرؤية لدى الخبير هو: معلومات سابقه + صورة كاشفة، لا المعلومات وحدها تفيد علماً بحقيقة البقعة المصوّرة، ولا الصورة لوحدها تفيده علماً بذلك.

ومن هنا كان للمعلومات المسبقة دور في فهم الكشف وإبراز قيمته، يقول الإمام الخميني قدس سره نقلاً عن اساتذه في العرفان: ((المكاشفات تقع مجرّدة عن الصورة ولكن الخيال يمثّلها

بأي صورة شاء بمجرد مناسبة، والغالب دخالة المأنوسات والمعتقدات في ذلك التمثّل))[٨٣]و بالتالي إذا كانت هذه المعتقدات والمأنوسات (المعلومات المسبقة) خاطئة كان فهم الكشف (التعريض، المجرّد عن الصورة) خاطئاً تبعاً لها وبنسبتها، وإذا كانت صحيحة كان فهم الكشف صحيحاً بنسبتها[٨٤].

وبناءً على القيمة السابقة للكشف المتعلّقة بسلامة المعلومات (المعرفة) المسبقة، شيّد صدر المتأهلين حكمته على أساس القول بالتوافق بين البيان(المنقول)[٨٥] والبرهان (المعقول) والعرفان (الكشف)[٨٦].

بعد هذه المقدّمة في عالم الكشف والعرفان، لنقم بفحص هذه المعلومات العرفانية وفقاً للنتائج التي وصل إليها بحث التكامل هذا:

لا شك أن الأنبياء عليهم السلام لم يكونوا أناساً عاديين، ومن خلال استقراء بعض النماذج يمكن تعميم القول بأنهم كانوا من النوع الإنساني المرتاض[٨٧] فهم من أهل الكشف، ومن جهة أخرى فإن الأنبياء عليهم السلام قبل نبيّنا محمد صلى الله عليه وآله كانوا تابعين لشرائع غير كاملة (كما مر في محلّه) أي كان عندهم نقص في البيان (المنقول) أما المعقول (التفكير المنطقي بالعقل الظاهر) فهو كامل مع النشأة لأن مرجعه الى البديهيات والإنسان مفطور تكوينياً عليه، وبنتيجة ما سبق فإن المعادلة النبويّة المعرفيّة قبل الكمال المحمّدي هي:

برهان كامل + منقول غير كامل = معلومات مسبقة غير كاملة

معلومات مسبقة غير كاملة + كشف (تعريض) = فهم غير كامل للشكف

أي: برهان كامل+ منقول غير كامل + كشف غير كامل (من جهة كونه تعريضاً لا تصريحاً) = معرفة غير كاملة

وإتمام هذا النقص في المعرفة لدى هذه القمم البشريّة هو الذي استدعى وجود الوحي واستمراره كعامل مساعد يحقق العصمة التامّة في المعرفة، المؤديّة بدورها الى عصمة في السلوك.

أما وقد اكتمل النقل ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾[٨٨] فورثه علي بن أبي طالب عليه السلام كاملاً ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَا﴾[٨٩] وتحقق فيه الصفاء القلبي، بطهارته من كل سوء شأنه شأن الأنبياء السابقين عليهم السلام

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[٩٠] فأصبح المزاج الروحاني ـ وبالتالي المكاشفة ـ أتم ما يكون: ((وأصح المكاشفات واتمّها إنما تحصل لمن يكون مزاجه الروحاني أقرب الى الاعتدال التام كأرواح الأنبياء والكُمّل من الأولياء عليهم السلام ثم لمن يكون أقرب إليهم نسبة))[٩١] فإن النتيجة الحاصلة في علي عليه السلام هي:

برهان كامل + منقول كامل = معلومات مسبقة كاملة

معلومات مسبقة كاملة + كشف تام = كشف مفهوم بشكل كامل = كشف معصوم بغير وحي = معرفة كاملة. بمعنى أقصى ـ محتوى معرفي ممكن للإنسان في هذه الدنيا[٩٢].

وبهذا الكشف المعصوم يفهم ويعرف كل جديد وكل غامض، وكل المعلومات التي تحتاجها العمليّة التكامليّة عند الحاجة الى ذلك. وهكذا ظهر لأوّل مرّة في التاريخ الأنساني كمال المعرفة القلبيّة، فتّمت النعمة، أما قبل ذلك فإن الكشف لم يكن قادراً على ترتيب أثره (الفهم المعصوم) إلا بمعونة الوحي، أما مع أمير المؤمنين وأولاد المعصومين عليهم السلام فالأثر مترتّب والحمد لله رب العالمين.

يقول صاحب الميزان عليه الرضوان: ((آثار الأشياء التي لها آثار على ضربين: فضرب منها ما يترتب على الشيء عند وجود أجزائه ـ إن كان له أجزاء ـ بحيث لو فقد شيئاً من أجزائه أو شرائطه لم يترتب عليه ذلك الأمر، كالصوم فإنه يفسد إذا أخلّ بالإمساك في بعض النهار، ويسمّى كون الشيء على هذا الوصف بالتمام))[٩٣].

ويقول: ((قوله: أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي[٩٤] يفيد أن المراد بالدين مجموع المعارف والأحكام المشرّعة وقد أضيف الى عددها اليوم شيء، وأن النعمة أياما كانت أمر معنوي واحد كأنه كان ناقصاً غير ذي أثر فتمّم وترتب عليه الأثر المتوقّع منه))[٩٥].

مرحلة الإمامة:

إن مرحلة ما بعد النبي الخاتم صلى الله عليه وآله هي مرحلة الإمام المعصوم عليه السلام المتابع لمهامّ الأنبياء عليهم السلام المبلّغين (غير ذوي الشرائع) بدون وحي نبوي، فيبلّغ بيّنات الشريعة الكاملة الخاتمة بحسب تطوّر القدرة على استيعابها، وبحسب تكامل العقول. وعليه فوجود

المعصوم عليه السلام بعد الخاتم صلى الله عليه وآله ضرورة فرضتها الحاجات لتكاملية في ظلّ عجز المجتمع البشري عن تلبيتها، وهذا العجز يعكسه اختلاف الفقهاء في فهم الدين، يقول الدكتور ابراهيم سلقيني مبيّناً أهم أسباب اختلاف الفقهاء:

١- الاختلاف في الاستعدادات الفطريّة والمكتسبة لدى الناس جميعاً ومنهم العلماء... فالاختلاف بين الناس واضح في الملكات والقدرات والتفكير والفهم.

٢- اختلاف البيئات والعصور.

٣- الاختلاف في اللغة التي نزل بها القرآن الكريم... أدّى الى الاختلاف في فهم النص.

٤- الاختلاف في فهم النصوص عندما تكون دلالتها غير قطعيّة.

٥- الاختلاف في حجّية بعض مصادر التشريع.

٦- الاختلاف في ثبوت النص الشرعي أو عدم ثبوته.

٧- الاعتقاد بضعف الحديث لمعرفة خاصّة بأحد رجال السند.

٨- نسيان الحديث، لأن السنّة لم تكن مدوّنة.

٩- الاختلاف في طرق الجمع والترجيح بين النصوص المتعارضة[٩٦]

ويقول في موضع آخر: ((أكثر الأحاديث التي جمعت في كتب السنّة... السنّة الآحاد أو خبر الواحد. وحكم السنّة الآحاد أنها ظنيّة الثبوت... ولذا لا تفيد العلم اليقيني))[٩٧].

ويقول في موضع ثالث: ((وان أكثر السنّة وردت إلينا آحادا فلو لم نعمل بها لضاع القسم الكبير من الشريعة ووقع الناس في حرج كبير))[٩٨].

بناءً على ما سبق من تشخيص الدكتور السلقيني لأسباب الاختلاف بين الفقهاء، فلا رافع للاختلاف ولا ضامن حقيقي لمسيرة التكامل في بيّنات التشريع الخاتم إلا الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، والأئمة تابعوا بالفعل هذه المسيرة وفق منهاج النبوّات فكانو يعطون الجرعة المناسبة لكل زمان بحسب متطلبات المرحلة وبشكل كاف لها[٩٩]، وكانت آخر تلك الجرعات إبان الغيبة الكبرى[١٠٠].

هضم الجرعة الأخيرة تمهيداً لإكمال البيّنات:

الكمال المحمّدي مع التشريع الكامل صنعا أول كما غير محتجب

بالوحي فكان أمير المؤمنين عليه السلام ثم كانت الزهراء سلام الله عليها، ليصنعا معا كمالين هما الحسن والحسين عليهما السلام، وبذلك وجدت الأسرة الكاملة، وكان حقاً أن توضع هذه الجوهرة في كساء خيبري لأنها تؤذّن بقرب ولادة المجتمع الكامل (والأسرة نواة المجتمع)، وهو ما سيكون على يد الإمام المهدي عجّل الله تعالى فرجه الشريف، والذي سيسرّع عمليّة التكامل بحيث يصبح المجتمع معصوماً، بمعنى ارتفاع نسبة التكامل الفردي كما ونوعاً درجة لا يعود قابلاً للتأثّر بالفاسدين الموجودين فيه، الذين لم يستجيبوا للتكامل وخدمات آلاته. وها هو المجتمع الإسلامي يحاول الاستيقاظ وإتمام عمليّة هضم ما بين يديه من الفكر الإسلامي، بل هاهو المجتمع الإنساني عموماً يهضم التجارب استعداداً للقاء المحتوم، فتتكامل عقول، وتتسافل عقول، فإذا ما وصلت عمليّة الهضم هذه إلى الحد المناسب ظهر الإمام عليه السلام ليكمل المسيرة، وليكمل البيّنات، فيبثّها في الناس كما قال أبو عبد الله عليه السلام: ((العلم سبعة وعشرين حرفاً، فجميع ما جاءت به الرسل حرفان فلم يعرف الناس حتى اليوم غير الحرفين، فإذا قام قائمنا أخرج الخمسة والعشرين حرفاً، فبثّها قفي الناس، وضمّ إليها الحرفين، حتى يبثّها سبعة وعشرين حرفاً))[101].

يقول العلّامة السبحاني مشيراً الى أبرز ممهدات الظهور:

١- الاستعداد العالمي: والمراد منه أن المجتمع الإنساني ـ وبسبب شيوع الفساد ـ يصل الى حدّ يقنط معه من تحقيق الإصلاح بيد البشر... ويقرّ بأن الإصلاح لا يتحقق إلا بظهور إعجاز إلهي، وحضور قوّة غيبيّة...

٢- تكامل العقول: إن الحكومة العالمية للإمام المهدي عليه السلام... تتحقق برغبة الناس إليها، وتأييدهم لها، لتكامل عقولهم ومعرفتهم... بمعنى أن التكامل الاجتماعي يبلغ بالبشر ـ الى الحد الذي يقبل فيه تلك الموهبة الإلهية...

٣- تكامل الصناعات: إن الحكومة العالمية الموحّدة لا تتحقق إلا بتكامل الصناعات البشريّة. بحيث يسمع العالم كله صوته ونداءه وتعاليمه وقوانينه في يوم واحد وزمن واحد[102].

ينطلق الإمام الموعود بالإنسانية الى

آفاق تكامليّة وكونيّة جديدة، وبعد أن تكتمل بيّنات الشريعة فيتمثّلها المجتمع الإنساني جيلاً بعد جيل ليصل بها الى أقصى كمال المنشود، ويستهلك دوره كخادم لتكامل العقل الفردي فيستفيد من استجاب ويختم على قلب من لم يستجب (لهذه الخدمة القصوى) ينتهي الدور التسخيري للمجتمع، وتأتي ساعة الانقراض. وبما أنّ الساعة لو قامت على المؤمنين لكانت عذاباً لهم فإن الانقراض يكون بالوسيلة اللّينة أولاً، قال صلى الله عليه وآله: ((... إذ بعث الله ريحاً طيّبةً فتأخذهم تحت آباطهم، فتقبض روح كل مؤمن وكل مسلم، ويبقى شرار الناس، يتهارجون فيها تهارج الحمر، فعليهم تقوم الساعة))[١٠٣].

وتتبع الشريعة المؤمنين لانتهاء دورها التسخيريّ، قال صلى الله عليه وآله: ((يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب حتى لا يدري ما صيام ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة، وليسرى على كتاب الله عزوجل في ليلة، فلا يبقى في الأرض منه آية، وتبقى طوائف من الناس، الشيخ الكبير والعجوز، يقولون: أدركنا آباءنا على هذه الكلمة لا اله إلا الله فنحن نقولها))[١٠٤].

ولا يبقى بعد هؤلاء العجائز إلا الفاسدين تماماً والدنيا، وبما أن الدنيا كلها عاجزة عن إفادة أولئك الباقين بحيث لا أمل في استجابتهم للتكامل، إذ خُتم على قلوبهم، فقد انتهى دورها التسخيري أيضاً، فتتقرض بهم وعليهم حيث لم يستمعوا الى قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ * يَوۡمَ تَرَوۡنَهَا تَذۡهَلُ كُلُّ مُرۡضِعَةٍ عَمَّآ أَرۡضَعَتۡ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمۡلٍ حَمۡلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٞ﴾[١٠٥].

وبقيام الساعة تطوى صفحة التاريخ البشري من هذه الدنيا، ليتابع التكامل الفردي مسيرته إلى الله، فتتجمّع قطراته جداولاً ثم أنهاراً لتصب في بحر الوجود العظيم ولكن مسيرة الآخرة تكون عبر آليات جديدة، وفي عوالم جديدة، لا نعلم عن قوانينها شيئاً إلا ما جاء به الخبر الصادق ﴿يَوۡمَ تُبَدَّلُ ٱلۡأَرۡضُ غَيۡرَ ٱلۡأَرۡضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُۖ وَبَرَزُواْ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ﴾[١٠٦].

مصادر البحث بحسب تسلسل ورودها:

١- القرآن الكريم
٢- أبو القاسم بن محمد الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ط ١، (دفتر نشر الكتاب، ١٤٠٤ هجري)
٣- محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، (قم: جماعة المدرسين في الحوزة العلميّة بقم المقدسة).
٤- محمّد خليل الباشا، التقمّص وأسرار الحياة والموت في ضوء النص والعلم والاختبار، ط١، (بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٩٨٤م)
٥- أبو جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابوية القمّي، تحقيق: هاشم الحسيني الطهراني، (قم: جماعة المدرسين في الحوزة العلميّة، ١٣٨٧ هجري)
٦- مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الاثير، النهاية في غريب الحديث والإثر الجزء الثالث، تحقيق طاهر احمد الزاوي محمود محمد الطناحي (قم: مؤسسة اسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع)
٧- مرتضى مطهّري، الفطرة، ترجمة جعفر صادق الخليلي، ط١، (طهران: قمس الإعلام الخارجي في مؤسسة البعثة، ١٤١٠ هجري)
٨- إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، كشف الخفاء ومزيل الإلباس، ط ٢، (دار الكتب العلميّة ١٤٠٨ هجري)
٩- الشريف الرضي، نهج البلاغة، شرح محمد عبده، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر).
١٠- جعفر السبحاني، رسالة في التحسين والتقبيح العقليين، (المعجم العقائدي، الإصدار الأوّل، مركز المصطفى ﷺ في الحوزة العلميّة بقم، ١٤٢٢ هجري).
١١- محمد حسين الطباطبائي، مقالات تأسيسيّة في الفكر الإسلامي، ترجمة جواد علي كسار، ط٢، (مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر ١٤١٨ هجري).
١٢- محمد الريشهري، ميزان الحكمة، تحقيق دار الحديث، ط١، (دار الحديث، ١٤١٦ هجري شمسي).
١٣- مرتضى مطهّري، الإنسان والإيمان، (مؤسسة الثقلين الثقافيّة).
١٤- مرتضى مطهّري، الوحي والنبوّة، ترجمة عباس الترجمان، (مؤسسة الثقلين الثقافيّة).
١٥- محمد باقر المجلسي بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار الجزء الأول، ط٢، (بيروت: مؤسسة الوفاء، ١٩٣٨ م) الجزء الثاني والخمسون، والجزء الرابع والخمسون، ط ٣، (بيروت: دار إحياء الثراث العربي ١٩٣٨ م).
١٦- أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي، معاني الأخبار، تصحيح علي أكبر الغفاري، (قم: انتشارات اسلامي وابسته بجامعة مدرسين حوزة قم، ١٣٦١ هجري شمسي).
١٧- جعفر السبحاني، محاضرات في الإلهيات،

تلخيص علي الرياني الكلبايكاني، (مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام).
١٨- أحمد أمين، التكامل في الإسلام، ط١، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر ـ ١٩٨٤م).
١٩- أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، مصباح المتهجّد، ط١، (بيروت: مؤسسة فقه الشيعة ١٩٩١م).
٢٠- علي النمازي الشاهرودي، مستدرك سفينة البحار، تحقيق حسن بن علي النمازي، (قم، مؤسسة النشر ـ الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرّفة).
٢١- أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي، تهذيب الأحكام في شرح المقنعة، تحقيق حسن الموسوي الخراسان، (طهران: دار الكتب الإسلامية، ١٣٩٠ هجري قمري).
٢٢- أبو جعفر محمد بن يعقوب بن اسحاق الكليني، الاصول من الكافي ج ١، تحقيق: على اكبر الغفاري، ط ٣، (طهران: دار الكتب الاسلامية، ١٣٨٨ هجري).
٢٣- أبو جعفر محمد بن الحسن بن فروخ الصفار، بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمد لله ع لله، تحقيق: محسن كوچ ه باغي، (طهران: مؤسسة الأعلمي، ١٤٠٤ ق)
٢٤- الشريف المرتضى ـ علي بن الحسين الموسوي، الشافي في الإمامة، تحقيق: عبد الزهراء الحسيني الخطيب، ط٢، (طهران: مؤسسة الصادق، ١٤١٠ هجري قمري).
٢٥- أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، الخصال، تحقيق: علي اكبر الغفاري، (منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية قم، ١٤٠٣ هجري)
٢٦- أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، (قم: أدب الحوزة، ١٤٠٥ هجريّة).
٢٧- كامل الهاشمي، القيمة المعرفيّة للكشف والشهود، ط١،(بيروت، مؤسسة العارف ١٩٩٣م).
٢٨- إبراهيم سلقيني، أصول الفقه الإسلامي، (دمشق: مديريّة الكتب الجامعيّة، ١٩٨٤م).
٢٩- جعفر السبحاني، أضواء على عقائد الشيعة الإماميّة وتاريخهم، (المعجم العقائدي، الإصدار الأول، مركز المصطفى صلى الله عليه وآله في الحوزة العلميّة بقم، ١٤٢٢ هجري).
٣٠- أبو الحسين مسلم بن الحجاج ابن مسلم القشيرى النيسابوري، لجامع الصحيح (بيروت: دار الفكر)
٣١- أبوعبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع).

الهوامش:

(١) (مفردات غريب القرآن/ الأصفهاني/ كمل).
(٢) (م.ن/ تمام).
(٣) (الميزان/ الطباطبائي/ ج ٥/ ص ١٧٩).
(٤) (وعليه فإن المراد من هذا الاقتباس العلمي تلمّس غرض هذه الوجودات بشكل عام، لا الغوص في التفاصيل والمصطلحات، نعم هي وعاء لابد منه).
(٥) (أسرار الحياة والموت/ الباشا/ ص ٤٢).
(٦) (م.ن/ ص ٤٨).
(٧) (م.ن/ ص الباشا/ ص ٤٥).
(٨) (م.ن/ ص ٥٩).
(٩) (م.ن/ ص ٤٨).
(١٠) (م.ن/ ص ٥٩).
(١١) (م.ن/ ص ٥١.
(١٢) (م.ن/ ص ٤٦).
(١٣) النازعات: ٢٧-٣٣.
(١٤) (تفسير الميزان/ الطباطبائي/ ج ٢/ ص ١١٤).
(١٥) الحج: ٤٦.
(١٦) الفرقان: ٤٤.
(١٧) الاعراف: ١٧٩.
(١٨) بقرة: ٧٤
(١٩) الحج: ٣١.
(٢٠) التوحيد/ الصدوق/ ص ٣٣٠).
(٢١) (النهاية في غريب الحديث/ ابن الأثير/ ج ٣/ فطر).
(٢٢) الفطرة/ مطهري/ ص ١٢.
(٢٣) الذاريات: ٥٦.
(٢٤) (هذا التفسير بلحاظ أن العبادة آلة المعرفة، والعبادة هي الالتزام بقوانين الوحي، وسيأتي أن قوانين الوحي هي ألة للتكامل الإنساني، والتكامل الإنساني عليه السلام محوره القلب المفطور على المعرفة).
(٢٥) (كشف الخفاء/ العجلوني/ ج ٢/ ص ١٣٢).
(٢٦) نهج البلاغة/ عبده/ ج ٣/ ص ٤٠.
(٢٧) (رسالة في التحسين والتقبيح/ السبحاني / ص ١٠٣).
(٢٨) (مقالات تأسيسيّة في الفكر الإسلامي/ الطباطبائي/ ص ٤٢).
(٢٩) مريم: ٩٥.
(٣٠) (بعدم استجابته لمتطلبات التكامل كما سيأتي في محلّه).
(٣١) نوح: ٢٦-٢٧.
(٣٢) (المنظومة نفسها ستظهر في عالم الشريعة مميّزة لكل مرحلة تشريعيّة عن أختها من جهة وآلة قانونيّة لخدمة مرحلة من التكامل البشرى من جهه، كما سيأتي تفصيله في مكانه إن شاء الله).
(٣٣) (مع العلم بأن وجود القانون أو عدمه هو بملاحظة أن القانون قد يكون مركباً وبفقده للتركيب يُعدم وإن لم تنعدم أجزاؤه، فمثلاً قانون الأواني المستطرقة مركّب من قوانين السيولة وقانون الجاذبية، ولا وجود له خارج نطاق الجاذبيّة رغم بقاء قانون الجاذبيّة وقوانين السيولة كلٌ في مجال).
(٣٤) (ميزان الحكمة/ الريشهري/ ج١/ ص٢٢٢).

(٣٥) الإنسان والإيمان/ مطهري/ ص ٩.
(٣٦) الذاريات: ٥٦.
(٣٧) (يصل الى كماله بالمجاهدة الكاملة المتحققة بالالتزام الكامل بشريعة كاملة كما إن شاء الله).
(٣٨) (يُظهر هذا السياق أن دور الوحي هو مساعدة العقل على التقنين في المساحة التي لا يستطيع نوالها، ومن حيث النتيجة فدوره هو قيادة العقل في عمليّة التقنين هذه- بالمعنى الواسع للتقنين- وبكلمة قرآنيّة على العقل أن يتحرّك في كل المواقع ويقرأ النفس والآفاق وكل شيئ لكن باسم ربه الذي خلق، أي بمنظار الوحي، ومن هنا يظهر جوهر مشكلة العالم الإسلامي المعاصر حيث تعاطى مع الوحي كبديل للعقل لا كقائد له، حتى لاحظ الملاحظ فقال: أمة إقرأ لا تقرأ، أما جوهر مشكلة العالم الغربي فهي أنّهم تحرّك في عقله على كل الساحات لكن بدون قيادة الوحي).
(٣٩) (الميزان/ الطباطبائي/ ج٢ ص ١٣٠).
(٤٠) (لذلك تتابع صفحات هذا البحث استقراء التكامل مركّزة بشكل أساس على النتائج التكاملية في الفرد لا المجتمع، وتحديداً في خط الأنبياءعليهم السلام وامتداده الإمامي).
(٤١)(الإنسان والإيمان/ مطهري/ ص١٩).
(٤٢) (م.ن/ ص ١٦).
(٤٣) (الوحي والنبوّة/ مطهري/ ص ١٦-١٧).
(٤٤) (م.ن/ ص ٢٧).
(٤٥) (ميزان الحكمة/ الريشهري/ ج ٣/ ص ٢٧٤٦).
(٤٦) بحار الأنوار/ المجلسي/ ج١ ص ٩١.
(٤٧) (معاني الأخبار/ الصدوق/ ص ١٠٧).
(٤٨) (وهو النبي الخاتمصلى الله عليه وآله وأهل بيتهعليهم السلام كما سيأتي في محله).
(٤٩) الإنسان والإيمان/ ص ١٧.
(٥٠) (محاضرات في الإلهيات/ السبحاني/ ص ٣٦٠).
(٥١) التكامل في الإسلام/ أمين/ ج ٧/ ص ٧٥٨).
(٥٢) (م.ن/ ص ٧٢٦).
(٥٣) (م.ن/ ج ٧/ ص ٧٥٩).
(٥٤) (ومن بعدهم الأوصياء).
(٥٥) (التكامل في الإسلام/ أمين/ ج٢/ ص٣٨١).
(٥٦) (بل توجد أيضاً كيانات باطنة في الإنسان هي بدورها خادمة لتكامله، ومستجيبة في تكاملاتها لتكاملات القلب المعرفية، نقول في زيارة الحسينعليه السلام: صلوات الله عليكم وعلى أرواحكم وعلى أجسادكم وعلى أجسامكم/ مصباح المتهجّد/ الطوسي/ ص ٧٢١/ وفي الحديث عن أبي عبد اللهعليه السلام: إن الأوراح في صفة الأجساد في شجر الجنّة تعارف وتسائل/ مستدرك سفينة البحار/ النمازي/ ج ٤/ ص ٢٢٢/ وفي رواية: في روضة كهيئة الأجساد في الجنّة / م. ن/ ج ٤/ ص ٢٢١/ وعن أبي بصير قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أرواح المؤمنين فقال: في الجنّة على صور أبدانهم لو رأيته لقلت فلان/ تهذيب الأحكام/ الطوسي/ ج ١/ ص ٤٦٦/ الى غيرها من النصوص التي تبيّن وجود كيانات باطنة).

(٥٧) (وهذا ينطبق على الأئمة الذين يشكلون الامتداد الطبيعي لحماة التكامل والحفّاظ على نتائجه، من هنا قال أمير المؤمنين عليه السلام: إن الأئمة من قريش غرسوا في هذا البطن من هاشم. لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاة غيرهم/ نهج البلاغة/ عبده/ ج ٢/ ص ٢٧.

(٥٨) الكافي/ ج ١/ ص ٢٣.

(٥٩) بصائر الدرجات/ الصفار/ ص ٤٥.

(٦٠) (و آئمتها أخيراً).

(٦١) الأنعام: ١٤٦.

(٦٢) النساء: ٤٣.

(٦٣) المائدة: ٩٠.

(٦٤) الشافي في الإمامة / المرتضى/ ج ٢/ ص ٣٠.

(٦٥) (عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: كان الله ولا شئ معه فأول ما خلق نور حبيبه محمد صلى الله عليه وآله قبل خلق الماء والعرش والكرسي والسماوات والأرض واللوح والقم والجنة والنار والملائكة وآدم وحواء..... والحق تبارك وتعالى ينظر إليه ويقول: يا عبدي أنت المراد والمريد، وأنت خيرتي من خلقي، وعزتي وجلالي لولاك ما خلقت الأفلاك، من أحبك أحببته ومن أبغضك أبغضته/ بحار الأنوار/ المجلسي/ ص ١٩٨).

(٦٦) (وفيما يكمن الدليل على الكمال المحمدي، فهذا المستوى الكمالي ما كان ليتحقق في أمير المؤمنين لولا تحققه أولاً في رسول الله صلى الله عليه وآله).

(٦٧) كان الإمام علي عليه السلام يتلقّى بيّنات الوحي من رسول الله صلى الله عليه وآله ويتمثّلها، ويتكامل بها أولاً بأوّل، قال أمير المؤمنين عليه السلام: ولقد قرن الله به صلى الله عليه وآله من لدن أن كان فطيما أعظم ملك من ملائكة يسلك به طريق المكارم، ومحاسن أخلاق العالم ليله ونهاره. ولقد كنت اتباع الفصيل أثر أمة يرفع لي في كل يةوم من أخلاقه علما ويأمرني بالاقتداء به/ نهج البلاغة/ عبده/ ج ٢/ ص ١٥٧، وقد نزلت أخر جرعات الوحي على النبي صلى الله عليه وآله عندما اقترب أجله، فتمثّلها واكتمل بها، ثم سارع الى تلقينها الى قلب علي عليه السلام ليتمثّلها بدوره ويعقلها، ويكتمل بها، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعايشه وحفصة في مرضه الذي توفى فيه ادعيا لي خليلي... فارسلتا الى علي عليه السلام قال فلما جاء اكب عليه فلم يزل يحدثه قال فلما خرج من عنده لقياه فقالا له ما حدثك قال حدثني بابا يفتح الف باب كل باب يفتح الف باب. / بصائر الدرجات/ الصفار/ ص ٣٢٣.

وعن ابي جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله ادعو الى حبيبي.... فجاء على ابن ابي طالب عليه السلام فالزق رسول الله صدره بصدره واوما إلى اذنه فحدثه... / م.ن/ ص ٣٣٤/ إن هذا

الباب من العلم الذي تلقاه سابقاً الى الحد الأقصى، عن أبي عبد الله عليه السلام: يا أبا محمد علم رسول الله صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام ألف باب يفتح من كل باب ألف باب قال: قلت: هذا والله العلم قال: فنكت ساعة في الأرض ثم قال: إنه لعلم وما هو بذلك/ الكافي/ الكليني/ ج ١/ ص ٢٣٩.

وعن عبد الله بن عمر[و] قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله في مرضه الذي توفي فيه: ادعوا لي أخي فأرسلوا إلى علي عليه السلام فدخل فوليا وجوههما إلى الحائط وردا عليهما ثوبا فأسر إليه والناس محتوشون وراء الباب فخرج علي عليه السلام فقال له رجل من الناس: أسر إليك نبي الله شيئا؟ قال: نعم آسر إلي ألف باب في كل باب ألف باب. قال: وعيته؟ قال: نعم وعقلته/ الخصال/ الصدوق: ص ٦٤٣/ لكن تكامل الناس في وقتها لا يسمح لهم إلا بتلقّي جرعة من هذا العلم، قال بكير: وحدثني من سمع أبا جعفر عليه السلام يحدث بهذا الحديث، ثم قال: ولم يخرج إلى الناس من تلك الابواب غير باب أو اثنين/ م. ن/ ص ٦٤٤/ لقد كانت ساعة وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله من أغنى الساعات بالنسبة لأمير المؤمنين عليه السلام وأفجعها بنفس الوقت، قال عليه السلام: ولقد قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وإن رأسه لعلى صدري. ولقد سالت نفسه في كفي فأمررتها على وجهي، ولقد وليت عسله صلى الله عليه وآله والملائكة أعواني، فضجت الدار والافنية ملا يهب وملا يعرج وما فارقت سمعي هينمة منهم. يصلون عليه حتى وارياه في ضريحه. فمن ذا أحق به مني حيا وميتا؟ / نهج البلاغة/ عبده/ ج ٢/ ص ١٧٢).

(٦٨) (لسان العرب/ ابن منظور/ ج ١٥، وحي).

(٦٩) فصّلت: ١٢.

(٧٠) النحل: ٦٨.

(٧١) القصص: ٧.

(٧٢) (الذي يمارس نوعاً من الرياضة الروحيّة القائمة على مجاهدة النفس والتأمّل، ومثاله ما كان يفعله النبي الخاتم صلى الله عليه وآله قبل النبوّة وخاصّة في غار حراء).

(٧٣) القيمة المعرفيّة للكشف والعرفان/ الهاشمي/ عن جامع الأسرار للآملي.

(٧٤) القيمة المعرفية للكشف والشهود، الهاشمي، ص ٨٦.

(٧٥) (م.ن/ ص ٨٦).

(٧٦) (م.ن/ ص ٨٦).

(٧٧) (م.ن/ ص ٨٧).

(٧٨) (م.ن/ ص٨٧).

(٧٩) (م.ن/ ص ١٠٨).

(٨٠) (م.ن/ ص ٩٣).

(٨١) (م.ن / ١٠٢).

(٨٢) (من جهة أخرى فالوحي خاص بالأنبياء، أما الكشف فيعم جميع المرتاضين، أنبياء وغيرهم، ومن جهة ثالثة فالوحي معلومة من خارج، أما الكشف فمعلومة من داخل).

(٨٣) (م. ن، ص ٩٩/ نقلاً عن تعليقات الإمام علي على فصوص الحكم).

(٨٤) (وهذا ما يفسّر تضارب الكشوفات وعدم إمكانية الاعتماد عليها بحدّ ذاته، ومع ذلك فإن لها قيمة كبيرة فيما تقدّمه من محاور بحث جديدة لم يكن ملتفتاً إليها).

(٨٥) (وهو نصوص الشريعة المنقولة إلينا).

(٨٦) م.ن / ص ٣٣.

(٨٧) قبل الوحي، وبعده باتباع الوحي ومجاهدة النفس به.

(٨٨) المائدة: ٣.

(٨٩) فاطر: ٣٢.

(٩٠) الأحزاب، ٣٣.

(٩١) القيمة المعرفيّة للكشف والشهود، الهاشمي، ص ٩٣.

(٩٢) فالتكامل المعرفي مستمر بعد الموت.

(٩٣) الميزان/ الطباطبائي/ ج ٥/ ص ١٧٩.

(٩٤) المائدة/ ٣.

(٩٥) الميزان/ الطباطبائي/ ج ٥/ ص ١٨٠.

(٩٦) (أصول الفقه الإسلامي، سلقيني/ ص ٣٤٠ ٣٦).

(٩٧) (م. ن / ص ٦٧).

(٩٨) (م، ن/ ص ٦٩).

(٩٩) (هذا الأمر لم يكن على مستوى الشيعة كما قد يُظن، بل على مستوى الأمة ولعل التعليل الأكثر مقبولية لاتفاق السنّة والشيعة في الأكثرية من تعاليم الإسلام في شتّى مجالاته، هو أن الأئمة عليهم السلام تدخّلوا بالشكل المناسب في كل مرة حتى الوصول الى هذه النتيجة رغم الصعوبات والعوائق الضخمة).

(١٠٠) (إن انخفاض مستوى الاستجابة لتعاليم الإسلام الذي تدرّج بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وعلى مستوى الأمة بشكل عام، كان سبباً رئيساً في انخفاض مستوى هذه الجرعات تدريجياً، ثم توقّفها عبر ظاهرة الغيبة، ومع ذلك فإن القدر الذي حصّلته الأمّة من البيّنات والمستوى الضئيل من الاستجابة لها رفع شأن المسلمين فوق جميع الأمم ولقرون طوال).

(١٠١) بحار الأنوار، المجلسي، ج ٥٢، ص ٣٣٦.

(١٠٢) (أضواء على عقائد الشيعة، السبحاني، ص ٢٣٤).

(١٠٣) صحيح المسلم، ج ٨، ص ١٩٨.

(١٠٤) (سنن ابن ماجة/ القزويني/ ج٢/ ص ١٣٤).

(١٠٥) الحج: ١-٢

(١٠٦) إبراهيم: ٤٨

مراجعات
في مناهج الاستنباط

الشيخ الأسعد بن علي قيدارة
باحث ومفكر من تونس

شكليات البحث الفقهي

طغى التوجه الأصولي الكلاسيكي على بحوث الاجتهاد، حتى غدا الحديث عن مناهج الاستنباط غريباً بين أهل الفن والاختصاص أنفسهم، فما اعتادوا عليه في الفقه والأصول هو دراسة المسائل الفقهية والاستدلال في الفرع الأول وتنقيح القواعد والمسائل الأصولية في الفرع الثاني.

وتكرست النظرة التقليدية لعلم الأصول بما هة ركام من المسائل والقواعد التي يستعين بها الباحث في مقام الاستنباط.

لأجل ذلك كان لابد من تقريب مفهوم مناهج الاستنباط والتأكيد عليه في إطار التوجهات الجديدة لتطوير البحث الفقهي وتحقيق النقلة المنشودة لعلم الأصول من تراكم عشوائي شبه منظم للمسائل الأصولية إلى منهج متكامل أو مناهج متكاملة للاستنباط.

فهذه النقلة تحقق لهذا العلم هويته الحقيقية كمنطق لعلم الفقه، والتي للأسف أضاعها في مسار الاستغراق في الجزئيات والتداخل مع فروع المعارف الأخرى من كلام وفلسفة ولغة....

ومناهج الاستنباط الفقهي هي الطرائق المنقحة والضوابط المنهجية التي يلتزمها الفقيه في مقام استخراج الأحكام والاستدلال عليها.

وبناء هذه المناهج هي مهمة علم الأصول الأساسية إلا أنه استغرق في التبرير المنطقي والفلسفي لمقولاته أكثر من تنقيحه لهذه المناهج والطرق.

ففي الأساس أن البحث عن مناهج الاستنباط هو بحث عن المسارات التطبيقية والضوابط المنهجية التي يلتزم بها والقواعد التي يراعيها في بلوغ الأحكام التي تنظم الحياة الناس وتحقق الغاية من وجودهم، والبحث في مناهج الاستنباط يمكن أن يتحرك في ثلاثة مستويات:

- المستوى التاريخي
- المستوى المعرفي
- المستوى الاستشرافي

ففي المستوى التاريخي: دراسة لما عرفته هذه المناهج من تطور وأهم المحطات التاريخية التي مرت بها والمنعرجات الحاسمة التي شهدتها المناهج على مستوى البحث الفقهي والأصولي.

في مستوى المعرفي: يتم تنقيح المفاهيم والقضايا المتعلقة بالجهاز المعرفي لعملية الاستنباط، والمناهج الفقهية والأصولية.

أما المستوى الثالث فيتصدي في بحث استشرافي لآفاق الاجتهاد ومستقبليات مناهج الاستنباط في ضوء التطورات والتراكمات التي حصلت في العهود الأخيرة خاصة.

وهذه المقالة تعالج إحدى مفردات المستوى المعرفي (الثاني): وهي (شكليات البحث الفقهي).

ويقصد بشكليات البحث الفقهي ما له علاقة بالجنبة الشكلية في هذا البحث من تبويب أقسام الفقه وتخريج للمسائل وطرق عرضها واللغة المستخدمة في تقرير الأحكام.... الخ.... هذه المفردة (شكليات البحث الفقهي) نعالجها من خلال العناوين التالية:

أ) أشكال التصنيف الفقهي.

ب) لغة الفقه

ت) تبويب الفقه

ث) تقنين الفقه.

ودفعاً لإشكال مقدر وقبل الولوج في تفاصيل هذه الجوانب الشكلية، لا بد أن نبين علاقة هذه العناوين بالاستنباط ومناهجة: فقد يتبادر إلى الذهن من مصطلح (شكليات البحث الفقهي) أنها قضايا هامشية لا علاقة لها بجوهر عملية الاستنباط والاستدلال الفقهي: ولكن هذا التبادر غير دقيق ومردود من عدة جهات:

أولاً: في مناهج البحث العلمي والأكاديمي هناك جانبان أساسيان لا يمكن التخلي عن أحدهما:

الشكل والمضمون، وهذا التمييز بينهما لا يعني بالضرورة تفضيلاً أو ترجيحاً لأحدهما على الآخر، ولا يعني أيضاً الانفصال التام بينهما بل كلاهما في خدمة المعرفة العلمية والوصول إلى الحقيقة فلاحظ ذلك فيما نقح في دراسات مناهج البحث العلمي والأكاديمي!!.

ثانياً: ثبت بالتجربة أن الضوابط

الشكلية في البحوث العلمية والأكاديمية تسهم في تنظيم المعلومات وتقديمها في قالب يساعد القارئ على استيعابها والاحاطة بتفاصيلها وبالتالي تُعين في تحقيق أهداف البحث: فالالتزام مثلاً بشكليات البحث الأكاديمي من جهة التوثيق والترقيم والتهميش.... الخ، لا ينعكس فقط على جمالية البحث وحسن تنظيمه وتبويبه بل يصون هذا الالتزام النتائج من الضياع ويساعد على إيصالها للقارئ في أفضل صورة ممكنة.

ثالثاً: إن عنوان لغة الفقه وتقنينم الفقه يرتبطان جوهرياً ومباشرة بمناهج الاستنباط لأنهما يتعلقان بالأحكام في مرحلة تقرير الحكم، فللحكم كما هو معلوم: أربع مراحل:

- مرحلة الخطاب
- مرحلة الاستدلال
- مرحلة تقرير الحكم
- مرحلة الامتثال

ففي مرحلة التقرير يصوغ الفقيه هذه الفتوى التي يعبر عنها بحكم صريح أو احتياط.

وأما العنوانان الآخران: أشكال التصنيف وتقسيم أبواب الفقه فهما وإن كانا لا يرتبطان مباشرة بالاستدلال على الحكم وتقريره، إلا أنهم يتعلقان في النهاية بطريقة عرض الأبواب الفقهية، وتنظيم المعرفة الفقهية، وترتبطان بمناهج الاستنباط بطريقة غير مباشرة.

فالأشكال التصنيفية مهمة لأنها تحدد بدقة نوع الدراسة الفقهية التي يتصدي لها الباحث ومستوى المعرفة الفقهية التي يتعاطى معها.

وطرائق التبويب في الواقع تعكس ذهنية الفقيه ورؤيته لعلاقة الفقه بالواقع وبالحياة وما هي المجالات التي يجب على الفقه أن يخوض فيها... الخ. وهي في الأخير تعكس جانباً من المنهج الاستنباطي للفقيه.

أشكال التصنيف الفقهي

في كل المجالات العلمية تتنوع مستويات عرض المعرفة وكذلك أشكالها بتنوع أغراض الباحث وغاياته وتنوع المستويات العلمية للّذين يتجه إليهم البحث.

ومن هنا ترى في كل العلوم لا يتخذ التصنيف شكلاً واحداً بل للتصنيف

صور عديدة يتشكل من خلالها المضمون العلمي.

ولا يشذ الفقه عن سائر العلوم فنرى التأليف يتخذ أشكالاً متعددة: مسائل، فقه استدلالي، فقه مقارن، قواعد فقهية... الخ...

ويمكن أن نؤكد على بعدين أساسيين في تنوع الأشكال التصنيفية.

- البعد البحثي
- البعد التعليمي

ففي البعد البحثي

١- يعكس الشكل التصنيفي الوجهة التي ولاها الباحث اهتمامه وزاوية البحث التي ركز عليها، كما يكشف الشكل التصنيفي الجانب المعرفي الذي أراد أن يعمل فيه وطبيعية الاضافات العلمية التي يريد أن يدونها.

فمن يصنف في الفقه الاستدلالي تختلف غاياته عمن يكتب في قواعد الفقه أوة في فقه القرآن... الخ....

٢- إن عدم إحاطة البحث بأشكال العلمي في أي مجال يعد نقصاً في التخصص، فالاختصاص العلمي وبلوغ الدرجات القصوى في التخصص يستوجب امتلاك ناصية المعرفة في كل أشكالها في هذا المجال.

فمثلاً إذا لم يكن هذا البحث على اطلاع بما صنف في مجال الفقه من أعمال موسوعية أو معاجم فقهية سيفوّت عليه فرصة الاستفادة من هذه الجهود العلمية المبذولة في تنظيم المعرفة الفقهية فيهدر جهوداً كبيرة يخوضها في كتب التراث الفقهي دونما رؤية واضحة.

٣- إن الشكل التصنيفي يعكس أحياناً وعي الباحث ومدى اهتمامه بالمعرفة التخصصية في هذا المجال والتفاته إلى مواطن النقص والجوانب التي تحتاجها الساحة من المؤلفات في الفقه وأولويات الساحة: هل الأولوية لدراسة الفقه المقارن؟ ! أم للدراسة القانونية المقارنة؟ أم أن المعاجم الفقهية تشكل أولوية خاصة!!

وربما امتلك بعض الباحثين من بعد النظر ودقة البصيرة ما يدفعه إلى ابتكار أشكال تصنيفية جديدة لم يسبقه إليها أحد وهذا قطعاً يطور المعرفة الفقهية ومناهج البحث الفقهي.

أما المستوى الثاني: (التعليمي): فهناك قضايا لابد من الاشارة إليها:

١- الاهمال الكبير في دائرة التعليم الديني لهذا الموضوع وعدم الاهتمام بأشكال التأليف والتصنيف وأنواعه ومجالاته وما يجرّ ذلك من أخطاء على مستوى مناهج التدريس: كأن يقتصر التكوين العلمي للطالب في الفقه مثلاً بدراسة المسائل في المستويات الأولى والاستدلال في المستويات العالية وهكذا تختزلالمعرفة الفقهية في المسائل مجردة أو مع الدليل.

وهذا من الأخطاء الشائعة المطردة في المناهج الحوزوية وجامعات التعليم الديني التي تعكس انطباعاً خاطئاً بتضييعها للأضلاع المعرفية الأخرى للعلم: لغة العلم، المباني، المصطلحات، التصنيفات، المناهج[١]..... الخ...

٢- عدم التمييز بين المعرفة العلمية والمعرفة المدرسية حيث يُتَمسك بالمتون القديمة كأساس في بناء الطالب وهم في غفلة أن غرض العالم يختلف عن غرض المدرّس أو المعلم والمقرر الدراسي لا ينفع أن يكون كتاباً علمياً صنفه صاحبه لعرض آرائه وتنقيح نتائج بحثه في هذا المجال، كما أنه من غير المنطقي أن يكون كتاب التعليمي منتزعاً من تاريخ العلم، فالكتاب المدرلاسي له خصوصياته التي تميزه عن غيره في طريقة عرضه ولغته وتقسيمه وتبويبه للمباحث.... الخ.....

وهذا الخلط بين المعرفة العلمية والمعرفة المدرسية[٢] ناشئ من أسباب عدة أهمها عدم إيلاء تنوع أشكال التصنيف الأهمية التي يستحقها في بناء الطالب وإعداد المدرس أيضاً.

ومن الكتاب القلائل الذي اهتم بهذا الجانب في كتاباته: د. عبد الهادي الفضلي[٣]: فقد بحث هذا الموضوع في معرض حديثه عن مراجع الفقه الجعفري لكنه اكتفى بإيراد ستة أشكال تصنيقية:

أ. آيات الأحكام (فقه القرآن).

ب. أحاديث الأحكام (فقه الحديث).

ت. مراجع في الفتوى (المتون والرسائل العملية).

ث. الفقه الاستدلالي.

ج. الفقه الخلافي.

وأورد تحت كل صنف عناوين كثيرة.

وهناك أشكال تصنيفية أخرى لم

يـذكرها الـدكتور الفضـلي لكنهـا مهمـة ولها مصاديق كثيرة في المكتبـة الفقهيـة العامة والخاصة ولكننا روماً للاقتصـار، نكتفـي بـذكر الأشـكال فقـط، دون النموذج.

- الأصـول الفقهيـة: كتـب الحـديث المدونة في حياة الأئمة المتعلقـة بالفقـه والأحكام.

- المجـلات والـدوريات الفقهيـة التخصصية.

- الموسوعات الفقهية.

- المعاجم الفقهية.

الدراسـات المقارنـة (بـين الفقـه والقانون).

- تاريخ الفقه وطبقات الفقهاء.

- البيلوغرافيا الفقهية.

- بحوث علم الاجتهاد.[٤]

- كتـب الاسـتفتاءات والحـوارات الفقهية.

- التقريـرات العلميـة (تقريـرات البحث الخارج).

- الكتب والمصنفات المدرسية: التـي أعـدت للمنهـاج المـدرسي في مختلـف مراحل الدراسات الشرعية.

- المؤتمرات الفقهية.

لغة الفقه

لغة العلم ركـن أسـاسي مـن أركـان البحث فهـي القنـاة التـي نبـث عبرهـا أفكارنـا إلى الآخـر وهـي قبـل ذلـك التشكل الوجودي بدرجة مـن درجـات التحقق لرؤانا ومواقفنا.

ولغـة أي علـم لابـد أن تتنـاغم مـع عصرـها، مـع مسـتوى المخاطـب، مـع المـنهج وطرائـق البحـث، مـع طبيعـة الموضـوعات ومجالاتهـا: باختصـار لا يمكـن أن تنفصـل اللغـة عـن تحـولات الزمان والمكان وعن التطورات المعرفية التي شهدها العلم.

إلا أن المـتفحص في اللغـة الفقهيـة يلاحظ، أن اللغة في هـذا المجـال ظلـت أسـيرة الذهنيـة التقليديـة!! وسـجينة تاريخ الفقه، وهذا أمـر طبيعـي مـادام الفقه بأكمله لم يشـهد تحـولاً جوهريـاً في مسائله وقضاياه وظل أسير إشكالات الماضي وأسئلته.

فلغة المصنفات الفقهيـة الحديثـة لا تبتعد عـن لغـة القـدمى، ومـن لـه أدنى اطلاع على الكتب التراثية يسجل هيمنة التراكيب والصيغ القديمـة عـلى أسـاليب الكتابة عند الفقهاء المعاصرين وبيانهم.

بل لم تنجو من ذلك الرسائل العلمية نفسها والتي من المفروض أن تكون دليل الناس العاديين لمعرفة الأحكام وآراء مقلديهم في مسائل محل الابتلاء.

فهذه الرسائل في الغالب (مطلسمة). تحتاج إلى قاموس مصطلحات فقهية وأصولية! يقف المتخصص في الفقه متحيراً إزاء بعض الفتاوى! فكيف بعموم الناس!؟

قد نجد مبرراً لهذا التعقيد اللغوي في الدراسات الاجتهادية التخصصية لأن أفق البحث في تلك الدراسات يتطلب اختزال المعلومات واستخدام مصطلحات دقيقة وربما مناقشة نصوص تراثية كتبت بلغة قديمة....

لكننا لا نرى مبرراً لذلك في الرسائل العملية وكتب العامة التي تشكل محور التثقيف الفقهي الشعبي الذي يعمل على الارتقاء بالثقافة الدينية للناس إلى مستويات أعلى ولن يتحقق ذلك إلا إذا خوطب هؤلاء الناس على قدر عقولهم!.

إن عدم استحضار الفقهية في ذهنه وبدقة مقتضيات شكل التصنيف الفقهي الذي يمارسه من جهة، وطبيعة الجمهور الذي يتوجه إليه من جهة أخرى، يجعله يستخدم مصطلحات لا صلة لجمهور القراء بها: كالأظهر والأقوى ولا يخلو من قوة.... الخ. مما يرتبط بالنظر الاجتهادي الفقهي ويوحي بعدم بلوغ الفقيه مرحلة البت النهائي في الموضوع.

وقد يستخدم تراكيب توقع القارئ العادي في اشتباهات وأوهام ((فإن قوله يستجب كذا وكذا ون قوله ذكروا من مستحبات الصلاة كذا وكذا لا يفرق آحاد الناس بينهما حينما يدرجان في رسالة عملية... ولا يدري أن الصيغة الأولى تعني الافتاء بالاستحباب أما الثانية فلا تعني سوى نسبة الاستحباب إلى الفقهاء دون تبنيه... وعلى الطريقة نفسها عندما يُسأل الفقيه عن مسألة فيجيب بالاتيان برجاء المطلوبية ولكنه لا ينص على عدم الاستحباب))[٥].

ومن تجليات التعقيد استخدام وحدات قياس لا تمت لثقافة العصر ووحداته والغريب إصرار الفقهاء على عدم تحويلها إلى وحدات يفهمها أهل هذا الزمان!!.

فلا تزال معايير الدرهم والدينار والمثقال والفرسخ والكر والباع والصاع والوسق والقفيز... مستعملة دون تحويلها إلى ما يوازيها في الاستخدامات المعاصرة ولا تزال الأمثلة سيرة قوالب الفقه التراثي فيمثلون ركوب الحمار والجمل عوض ركوب السيارة والطائرة إلخ... وتقرب المسافات بغلوة سهم أو سهمين!!!!

تبريرات مرفوضة

يُبرّر البعض للفقهاء هذا الانغلاق على الأطر اللغوية القديمة باستغراقهم ولسنوات طويلة في دراسته الفقه القديم والمصنفات التراثية وبالتالي فإن ذهنية الفقيه تتشكل بطريقة لا شعورية على نمط التراث الفقهي الأصولي ويصعب التخلص من ذلك، وهذا التبرير وإن كان في ظاهرة يفسر- لنا الظاهرة تفسيراً جزئياً ولكنه في جوهرة يعمق أزمة العقل الفقهي ويعطيها بعداً آخر: ألا وهو الخلط المربع بين تاريخ الفقه والفقه نفسه! فمن قال إن دور الفقيه الأساسي أن يستغرق في هذا التار يخ! نعم إن الاجتهاد الفقهي وتكامل المعرفة الفقهية تقتضي قراءة التاريخ! واستيعاب التحولات الكبرى التي حصلت في تاريخ هذا العلم! لكن تاريخ الفقه شيء وعلم الفقه شيء آخر! ومصيبة الكثيرين اختزال الفقه في تاريخه.

وقد يبرر البعض الآخر الأمر بأن اللغة الفقهية بهذه المتانة والصلابة هي مظهر قوة تحول دون سقوط في حبائل اللغة السائدة في وسائل الاعلامش والتعليم والمواد الثقافية المتداولة، التي تعاني من تدني أدبي في بعض دوائرها.

ولكن استبعاد الفقيه لغة الثقافة والتعليم وعدم الأخذ بتطور الأساليب البيانية والبلاغية لا يمكن اعتباره عامل قوة! بل هذا يهدد أغراض الفقيه حينما تتحول المعرفة الفقهية إلى نصوص لا يفهمها إلا الأموات أو الدوائر التخصصية الضيقة!!.

فالقوة الحقة ليست في استعراض الفقيه قدراته البيانية ولا في السيطرة على أساليب التراث الفقهي بل هي تمكن في قدرة العالم على تكييف

المعرفة الفقهية مع ثقافة الناس وأفهامهم.

ويبرز فريق ثالث هذا التوةجه التراثي ويراه أمراً مطلوباً لأن المعارف الدينية لابد أن تكون حكراً على فئة معينة يؤول إليها العوام ليستوضحوا ما أبهم عليهم من معارف وأحكام!!

وهذه دعوة صريحة لقيام (اكلروس ديني) يحتكر فهم الدين وشرحه!!

رواد تبسيط اللغة الفقهية

ولا تخلوا الساحة من رواد على طريق تجديد اللغة الفقهية وتبسيطها وتقيب الثقافة الفقهية إلى مختلف الشرائح الاجتماعية ومن أهم هذه الشخصيات الشيخ محمد جواد مغنية رحمه الله الذي واجه حين أصدر كتابه (فقه الإمام الصادق) طعونا واتهامات باطلة من بعض الأوساط الحوزوية المنغلقة والمتعصبة للغة القدامى ومناهجهم، رغم ما حققه هذا الكتاب من اختراق مهم للفقه الإمامي لساحات واسعة من المثقفين وغير المتدينين الذين لولا ذلك الكتاب لم تتح لهم فرصة الانفتاح على هذه المدرسة الفقهية.

ولكن بالمقابل ثمن بعض العلماء الواعين هذا الكتاب والنقلة المنهجية التي أحدثها (الفهم الاجتماعي للنص)،[٦] وهكذا انسجمت لغة الكتاب مع منهج الفهم العرفي في استنطاق النصوص واعتبر أن الفقه الجعفري حصل على يد هذا الكتاب المبدع صورة رائعة في الأسلوب والتعبير والبيان.

وعلى مستوى الرسائل العلمية تعد (الفتاوي الواضحة) من المحاولات الرائدة في تبسيط اللغة الفقهية وتقريبها لأوسع قاعدة شعبية ممكنة ويوضح صاحب الفتاوى هذا التوجه قائلاً: (فاللغة المستعملة تاريخياً في الرسائل العلمية كانت تتسق مع ظروف الأمة السابقة إذ كان قراء الرسائل العلمية مقصورين غالباً من علماء البلدان وطلبة العلوم المتفقهين لأن الكثرة الكاثرة من أبناء الأمة لم تكن متعلمة وأما اليوم فقد أصبح عدد كبير من أبناء الأمة قادراً على أن يقرأ ويفهم ما يقرأ إذا بلغه عصره وفقاً لأساليب التعبير الحديث فكان لابد للمجتهد المرجع أن يضع رسالته العملية للمقلدين وفقاً لذلك)[٧].

ولا شك أن هذا التوجه أصيل ينسجم مع مقاصد القرآن الكريم وطريقة الرسولﷺ في التواصل مع الناس والحديث معهم على قدر أفهامهم.

يقول تعالى: (﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ ... ﴾ (٤){ابراهيم}

﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴾(٢){يوسف}

﴿ وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ ﴾(١٧) {القمر}

إن تطويع الفقه للغة العصر عملية تسهلها مرونة اللغة العربية ووفرة مفرداتها ومترادفاتها وإمكانياتها اللامحدودة، للتحسين البلاغي والبديعي مما يجعلها دوما تزداد جمالاً وحيوية وجاذبية!!.

ولا بد من التنبيه أن هذا الطرح (لا يدعوا إلى استخدام لغة عربية مبتذلة أو ميل إلى استخدام اللغات العامية المحلية فهذا يسيء إلى اللسان العربي ويزيد الناس بعداً عن لغة القرآن الكريم لغة التنزيل والتشريع ولكنه طموح نحو استخدام المنهج اللغوي الانتقائي حيث ننتقي من لغتنا الأسهل والأسرع فهماً وتجنب التقعر في الكلام والانسجام في المفردات).[٨]

تبويب الفقه

المسألة الثالثة من شكليات البحث الفقهي كما تقترح هذه الدراسة تتعلق بتبويب الفقه وطرائق تقسيمه.

فمن المعلومش أن علم الفقه نشأ وترعرع في أحضانششش علم الحديث، وأن المصنفات الفقهية انبثقت أساساً من مادة الحديث، هذه القضية تفسر لنا أمرين مهمين:

أولاً: أن أصول الأصحاب (أصحاب الأئمةعليهم السلام) كانت ومصنفات في أبواب فقهية محددة: كتاب الصلاة، كتاب الصيام، كتاب النكاح، كتاب المواريث، وكان الأصحاب في هذا الأصول يدونون الروايات التي جمعوها عن الأئمة ع في هذه الموضوعات.

ثانياً: أن المصنفات الفقهية القريبة من عصر التشريع (النبيﷺ) هي عبارة عن نصوص الأحاديث وقد اسقطت عنها الأساتيد وهذا الصدوقين مثلاً: (فألف لتحقيق هذا المنحني

الشيخ على بن بابويه رسالة إلى ابنه محمد الصدوق في الفتوى والمعروفة بالرسالة وبالشرائع ملتزماً فيها متن الحديث بلفظه مع اسقاطه للسند وعلى هذا المنوال ألف ابنه الشيخ الصدوق كتابه المقنع والهداية حتى ذكر ان الاقدمين من الفقهاء إذا أعوزتهم النصوص الشرعية رجعوا إلى هذه الكتب).[٩]

وبالتالي لم تظهر مصنفات فقهية متكاملة الأجزاء تغطي كل الأبواب إلا في فترة متقدمة مع فقهاء القرن الرابع للهجرة ومن أوائل الفقهاء الذين جمعوا هذه الكتب ورتبوها على النحو المتعارف هو حمزة بن عبد العزيز الديلمي الملقب بسلار(ت ٤٨٣هـ) في كتابه المراسم فقد قسم الفقه إلى قسمة ثنائية عبادات ومعاملات، والمعاملات بدورها قسمها إلى عقود وأحكام والأحكام إلى جنايات وغير جنايات، وكان مجموع أبواب الفقه عنده أربعة وخمسين باباً ومما امتاز بهأنه بين طريقة تقسيمه للفقه وشرح أسس القسمة:

يقول في مقدمة كتاب المراسم (إن الرسوم الشرعية تتقسم إلى قسمين عبادات ومعاملات فالعبادات تنقسم ستة أقسام: طهارة وصلاة وصوم وحج واعتكاف وزكاة، والمعاملات تتقسم قسمين عقود وأحكام، فالعقود: النكاح وما يتبعه والبيوع وما يتبعها والاجارات وأحكامها والإيمان والنذر والعتق والتدبير والمكاتبة والرهون والوديعة والعارية والمزارعة والمساقاة والضمانات والكفالات والحوالات والوكالات والوقوف والصدقات والهبات والوصايا، وإن قيل إن العقود التي هي الأيمان والنذر ايقاعات دخل معها الطلاقوالعتاق وما في حكمها، وما عدا ذلك أحكام وهذا القسم يشمل على كتب شتى نبينها عند المصير إليها بعون الله تعالى وقوته)[١٠].

ومن بعده جاء تقسيم صاحب الشرائع المحقق الحلي(ت ٦٧٦هـ) الذي يوزع الأحكام الشرعية على أربة أقسام: عبادات، عقود، إيقاعات، أحكام.

وحيث لم يفصل صاحب المراسم بوضوح بين العقود والإيقاعات.

ويحتوي قسم العبادات: الطهارة،

الصلاة، الزكاة، الخمس، الصوم، الاعتكاف، الحج، العمرة، الجهاد، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ويتضمن قسم العقود: التجارة الرهن، المفلس، الحجر، النصاب، الصلح، الشركة، المضاربة، المزارعة المساقاة، الوديعة، العارية، الاجارة، الوكالة، الوقف، الصدقات، السكنى، الهبات، السبق والرماية، النكاح.

والإيقاعات: الطلاق، الخلع، المباراة، الظهار، الايلاء، اللعان، العتق، التدبير، المكاتبة، الاستيلاد، الاقرار، الجعالة، الايمان، النذر.

أما قسم الأحكام فيتضمن: الصيد الذباحة، الاطعمة والاشربة، الغصب، الشفعة، إحياء الموات، اللقطة، الفرائض، القضاء، الشهادات، الحدود والتعزيرات، القصاص، الديات.

ويشرح الشهيد الأول هذا التقسم الرباعي: ووجه الحصر أن الحكم الشرعي إما أن تكون غايته الآخرة، أو الغرض الأهم منه الدنيا، والأول العبادات، والثاني إما أن يحتاج إلى عبارة أولاً: والثاني الأحكام والأول إما أن تكون العبارة فيه من اثنين تحقيقاً أو تقديراً، أو لا والأول العقود، والثاني الايقاعات.[11]

ولكن المتأخرين اكتفوا بتقسيم ثنائي: عبادات ومعاملات، بلحاظ أن عنوان المعاملة تطلق على كل من الأقسام الثلاثة غير العبادات، فقد سمى الفقهاء كل حكم شرعي يكون الغرض الأهم منه الدنيا سواء لجلب المنفعة أو دفع الضرر يسمى معاملة.

ورغم تشعب قضايا الحياة المعاصرة نتيجة التطور التقني والعلمي والصناعي والطفرة المعلوماتية التي شهدها العصر ـ والثورات العلمية والاجتماعية والتنظيمية التي عرفها فإن كتب الفقه ومصنفاته لم تتجاوز تقييم القدامى لأبواب الفقه ولم تتخط العناوين القديمة ولم تدخل سوى تعديلات هامشية لا تؤثر بعمق في خريطة الفقه وبقسمته.!.

هذا الأمر عمق الهوة بين (الفقه) و(الحياة) ومتطلبات العصر بل هيمنت القديمة لخريطة الفقه على الرسائل التي كتبها المراجع والمجتهدون لمقلديهم والتي يتوجب أن تكون أقرب لروح العصر ـ وايقاعه، الا أنه للأسف

فإن أغلب هذه الرسائل اعتمدت التقسيم الثنائي التقليدي: عبادات، معاملات وضمّت نفس الأبواب القديمة: وإنما تداركت الموضوع في أحسن الأحوال بإضافة ملحق: بالمسائل المستحدثة وهي قضايا جديدة، لا وجود لها في كتب الفقه القديمة ومحل ابتلاء المكلف المعاصر وكأن العصر ومشكلاته هو هامش صغير على متن الماضي!! الذي يظل الأصل والاساس!!.

ولكن هذه القراءة لا تغفل عن بعض المحاولات التجديدية لتقسيم الفقه ومن أبرز هذه المحاولات: ما طرحه الشهيد الصدر في رسالته العلملية الفتاوى الواضحة، فهو يقول في مقدمة (رسالته وقد بدأ في هذه الرسالة العلمية بالتقليد فذكرناه أحكام التقليد وأحكام الاجتهاد والاحتياط وتكلمنا بعد ذلك نحن التكليف وشروطه ثم صنفنا الأحكام إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: العبادات، **القسم الثاني:** الأموال ويشتمل على الأموال العامة والأموال الخاصة، القسم الثالث السلوك الخاص، القسم الرابع: السلوك العام).[١٢]

فالعبادات تشمل الطهارة والصلاة والصوم والاعتكاف والحج والعمرة والكفارات والأموال العامة، يراد بها كل مال مخصص لمصلحة عامة ويدخل ضمنها الزكاة والخمس الذي يدرجان عادة في العبادات: ولكن لما كان الجانب المالي فيهما ابرز جعلها الصدر في هذا القسم ويدخل في الأموال العامة الخراج والأنفال وغير ذلك.

الأموال الخاصة: ويراد بها كل مال للأفراد ووزع أحكام هذا القسم بابين الباب الأول الأسباب الشرعية لتملك أو كسب الحق الخاص سواء كان المال عيناً أو في الذمة ويدخل بما في ذلك الباب: أحكام الإحياء والحيازة والصيد والذباحة والميراث والضمانات والغرامات بما في ذلك بمقدار الضمان والحوالة والقرض والتأمين...الخ.

الباب الثاني: أحكام التصرف في المال ويدخل في نطاق ذلك البيع والصلح والشركة والوقف والوصية وغير ذلك من المعاملات والتصرفات.

القسم الثالث:

السلوك الخاص: ويراد به كل سلوك

شخصي للفرد لا يتعلق بالمال، ولا يدخل في نطاق العبادات وهذا سلوك على نوعين:

الأول: ما يرتبط بتنظيم علاقات الرجل والمرأة ويدخل فيه النكاح والطلاق والخلع والمباراة والظهار والايلاء وغير ذلك.

الثاني: ما يرتبط بتنظيم سلوك الخاص في غير مجال العلاقة الزوجية ويدخل فيه أحكام الأطعمة والأشربة والملابس والمساكن وآداب المعاشرة وأحكام النذر واليمين والصيد والذباحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك من الاحكام والمحرمات والواجبات.

السلوك العام: ويراد به سلوك ولي الأمر في مجالات الحكم والقضاء والحرب ومختلف العلاقات الدولية ويدخل فيه أحكام الولاية العامة والقضاء والشهادات والحدود والجهاد وغير ذلك.

وشكل هذا التقسيم خطوة إلى الأمام في التبويب تخطت الذهنية التقليدية التي تجعل أكبر همها الأساس المنطقي في القسمة التي يصححها بينما المطلوب مراعاته صبغة الموضوع ومتطلبات الحياة وإلى أي مدى يغطي هذا التقسيم جميع مفاصل الحياة.

ولكنه لن يكون آخر المطاف، فاليوم أضحى الباحثون يدركون ضرورة مراعاة في تقسيم الفقه الحاجة إلى استيعاب الأحكام الشرعية مختلف مجالات الحياة وتشعباتها.

ومن هنا اقترح الدكتور عبد الهادي الفضلي في كتابه دروس في فقه الإمامية تقسيماً آخر[١٣]:

أولاً: أحكام العبادات: ويندرج فيه: الطهارة، الصلاة، الصوم،... الخ.

ثانياً: الأحكام الفردية: ويندرج فيها أمثال أحكام التكلم، أحكام الاستماع، أحكام القراءة، أحكام اللباس، أحكام الزينة، الرياضة البدنية، أحكام النظر، أحكام الأكل والشرب، أحكام السكن، أحكام الالتزامات (النذر والعهد واليمين)....

ثالثاً: أحكام الأسرة: ويدخل فيها أمثال الزواج، الطلاق، الخلع المباراة، الظهار، الايلاء، اللعان، الرضاع، الحضانة، التربية، النفقة، الولاية، الميراث.

رابعاً: الأحكام الاجتماعية: يدخل فيها أمثال الرقابة الاجتماعية (الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، التكافل الاجتماعي، الأمور الحسبية من قبل عدول المؤمنين، المنشآت الاجتماعية الخيرية،....الخ.

خامساً: أحكام الدولة: وفيه أمثال: رئاسة الدولة، الجهاز الحكومي، أجهزة الإدارة المحلية، الوظائف الاجتماعية للدولة الدفاع الجهاد،... الخ.

سادساً: الحقوق المالية العامة: أمثال الزكوة، الخمس، الكفارات المالية الصدقات العامة، الأوقاف العامة، رد المظالم، النذور المالية، التبرعات الخيرية، الأنفال، الخراج.

سابعاً: المعاملات الاقتصادية، التجارة، الزراعة، الصناعة، الملكية، الصرافة والمصارف، (البنوك) الشركات، المضاربة، القرض، الحوالة، الكفالة، الاجارة.... الخ.

وتأثرت بعض التقسيمات المقترحة بالاتجاهات القانونية والعناوين القانونية فأدرجت في ضمن أبواب الفقه العناوين القانونية من ذلك ما ذُكر في اقتراح تصنيف موضوعي لمدونة الفقه الاسلامي[١٤]: الشعائر، الأحوال الشخصية، المعاملات المدنية والتجارية، والتشريع الجزائي، نظام الحكم، القضاء والإجراءات والإثباتن، الإدارة العامة، وغير ذلك...

ومحاولة السيد مصطفوي في كتابه الأصول العامة لنظام التشريع دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون الوضعي[١٥]:

فعلى طريقة القانونيين يتحدث الباحث عن القانون العام والقانون الخاص في الشرع الاسلامي:

ويقول (يمثل القانون العام الإسلامي القواعد القانونية التي تحكم علاقة الحكم الإسلامي بغيره من الحكومات والدول وتسمى بالقانون الدولي العام الإسلامي والقواعد القانونية التي تنظم العلاقات المتعلقة بحث الحاكم الإسلامي في المجتمع تسمى بالقانون الداخلي العام الإسلامي والقانون المالي الإسلامي والقانون الجنائي الاسلامي بقسميه الموضوعي والشكلي)[١٦].

ويوزع القانون الخاص الاسلامي إلى ثلاثة عناوين: فقه المعاملات المالية وفقه الأحوال الشخصية، وفقه العمل والعامل[١٧].

وهكذا تؤكد هذه الرؤى المتنوعة في تقسيم أبواب الفقه أن البحث عن تقسيم محكم للفقيه يسهم في تكريس شمولية الفقه ويساعد على تجسد حاكميته على الحياة وينظمها بجميع مفاصلها، لم يتوقف ولن يتوقف.

تقنين الفقه

المسألة الرابعة والأخيرة، في شكليات البحث الفقهي، وإن تعلقت بصياغة النتاج الفقهي والأحكام الفقهية لكنها ترتبط أيضاً جوهرياً بمسارات تطور البحث الفقهي وضرورات الزمن وحاجة المجتمعات والحكومات الى نظم تشريعية وقوانين مستوحاة من الفقه الإسلامي ومنسجمة مع مقاصد الشريعة وأغراضها.

فما التقنين؟ وما سر الحاجة إليها؟ وما مزاياه؟ وعيوبه؟ وما آفاق تقنين المادة الفقهية؟ وكيف يؤثر تقنين الفقه على مناهج الاستنباط؟

تعريفه:

عرف التقنين بأنه: (جمع أحكام المسائل في باب على هيئة مواد مرقمة يقتصر في المسألة الواحدة على حكم واحد مختار من الآراء المختلفة التي قالها الفقهاء وذلك ليسهل الأمر على القضاء في معرفة الحكم المختار وتطبيقه وحده على الناس دون بقية الآراء المختلفة للرأي المختار)[١٨].

فالتقنين هو صب الفتاوى والأحكام العقلية في قالب مواد قانونية وترتيبها ترتيباً محكماً وصياغتها بعبارات دقيقة واضحة وتبويبها في أبواب وأرقام متسلسلة.

مزاياه وعيوبه:

انقسم الباحثون حول التقنين بين مؤيد ومعارض، برر المدافعون موقفهم بذكر مزاياه وإيجابياته وسلط المعارضون الضوء على سلبياته ومشاكله.

من مزاياه التي أكد عليها المؤيدون:

أ. سهولة التعرف على الأحكام بعد تدوينها في مدونة (وفي هذا فائدة عظيمة للقضاة والمتقاضين وجميع المشتغلين بالقانون بل وللجمهور ليبي تصرفه على معرفة بالقانون الذي يحكم معاملاته)[١٩].

ب. توحيد الأنظمة الحقوقية والتشريعات في البلد الواحد وذلك عندما يكتمل إصدار اللوائح القانونية لكل فرع من فروع القانون.

ت. تحويل الفقه الإسلامي من متون معقدة اللفظ والتراكيب وترجيحات وترددات متعددة إلى قول واحد.

ث. التخفيف من حدة الاختلافات الفقهية والاجتهادات الكثيرة في التطبيق.

ج. تعميق الوحدة الوطنية والأمن الاجتماعي عندما تطبق هذه القوانين في البلد الواحد.

وتحول بذلك دون تشرذم الناس وتشتتهم واختلال نظام عيشهم.

ح. تطوير الدراسات الفقهية المقارنة والدراسات الفقهية القانونية المقارنة، فالتقنين يتطلب الانفتاح على كل المذاهب الفقهية كما يستوجب المعرفة بالقانون وأساليبه ومصطلحاته وأقسام وفنون صياغته...الخ.

ولكن التقنين لا يخلو من إشكالات تواجهه، من ذلك:

١. انغلاق بنود القانون على رأي واحد كما هو مقتضى التقنين، من شأنه أن يؤثر سلباً على حيوية الاجتهاد وخاصة إن اعتمدنا على مذهب فقهي واحد كما هو حال بعض المدونات: كمجلة الاحكام العدلية التي استندت إلى المذهب الحنفي فقط.

٢. الزام أتباع المذاهب الأخرى أو مقلدي الفقهاء الآخرين على رأي خلاف مذهبهم أو مقلدهم في مقام العمل.

٣. الجمود: فإلزام القضاة والناس عموماً بالتحاكم أي البنود القانونية من شأنه أن يدفع الجميع نحو تقديس هذه البنود وبالتالي جمودها وعدم قدرتها على مواكبة تطورات المجتمع.

٤. النقص: فهو ناشئ من استحالة إحاطة البنود القانونية بكل التفاصيل والوقائع ـ وأثبت تجارب التقنين أنها لم تستوعب كل مجالات الفقه ودروب الحياة. (سيأتي توضيح ذلك لاحقاً).

٥. اصطدام التقنين بخصوصية الفقه الإسلامي الذي يتسم بالشمولية وتغطية جوانب عديدة في حياة الإنسان: عبادات، أخلاق، أحكام،.... الخ.

واكتفاء المتمسكين بالتقنين بالأحكام والمعاملات وربما بجزء من الأخلاق، قد يوهم أن دائرة الأحكام بالمعنى الأخص يمكن تقنينها وبقطع النظر عن نظام العبادات والمنظومة الأخلاقية في الإسلام، فيكون القانون مشوهاً لا يعبر عن روح الإسلام وفلسفته.

٦. خطورة شرعنة القوانين الوضعية: فبعض التجارب التقنينية وسّعت دائرة (مالا يخالف الشريعة الإسلامية)، فأضحت تقبل بكل القوانين، على أساس تلك القاعدة وتنسبها إلى الشريعة الإسلامية، وتستند في الغالب إلى المصالح المرسلة.

وهكذا تتحول مشاريع التقنين بهذه الطريقة إلى تزويق للقوانين الغربية الفرنسية أو الألمانية أو السويسرية... وختمها بختم (الشريعة الإسلامية).

إن القوانين الوضعية لها منطوقها ولكن لها روحها التي يجب ألا تغفل عنها ولا بد في عملية الاستفادة من التجارب القانونية التريث والالتفات إلى فلسفة التشريع الإسلامي ومقاصد الشريعة وغايات الخلق ورسالة الإنسانكما تبينها الرؤية الكونية التوحيدية.

هذه أهم العيوب التي ذكرها المعارضون لمبدأ التقنين، وهذه الاعتراضات وإن كان بعضها وجيها، لكن الكثير منها يمكن تجاوزه.

ضرورات التقنين

تقود النظرة الفاحصة إلى طبيعة الفقه الإسلامي وما يتسم به من شمولية وواقعية ومرونة من جهة وما عرفته المجتمعات الإنسانية من تكامل في الوعي وتطور في أنظمة الحياة وطرائق التواصل وأشكال التمدن... من جهة أخرى، تقود هذه النظرة إلى حتمية التقنين فالمسالة تخطت النقاش هل يجوز أم لا إلى الوجوب والالزام كما يرى الشيخ محمد أبو زهرة الذي يعتقد أن التقصير في الموضوع يؤدي أن يدخل بلادنا قانون أجنبي لا ينبع من الإسلام ولا يتفق معه[٢٠].

وتتأكد هذه الضرورة بملاحظته القضاياه التالية:

أولاً: أن التشريع الإسلامي هو قانون للحياة في مختلف دروبها وبالتالي تتوقف أسلمة الحياة على

تدوين النظام الحقوقي، العام وعلى تحديد برامج إدارة شؤون الأفراد وشؤون الجماعات استناداً إلى الفقه ومصادره من نصوص وأطراف وأخلاق وزمان ومكان... الخ...

ثانياً: التحدي الحضاري العظيم الذي تواجهه تجارب بعض المجتمعات الإسلامية: من ذلك تجربة الدولة الإسلامية في إيران ومدى استطاعتها تقديم نموذج معاصر لنظام اجتماعي يعتمد على دستور مدون ونظم قانونيته تفصيلية تغطي كل مفاصل الحياة، مستوحاة من جوهر الدين ومتناغمة مع مصادر تشريعه.

ومن ذلك ما أفرزته التحولات الخطيرة التي يشهدها بعض بلاد الوطن العربي واستلام التيارات الإسلامية الحكم في بعض هذه البلاد وتحمل مسؤولية إدارتها فهذه التيارات تواجه خطر الفشل في تقديم نموذج أصيل وواقعي من النظم والقوانين ولن نستطيع أن تقنع الجماهير بما كانت تصنعه في الماضي من رفع لشعارات فضفاضة (القرآن شريعتنا)، (تطبيق الشريعة الإسلامية)، (القرآن دستورنا)... إلخ، لأنها كانت في موقع المعارضة أما اليوم فموقع السلطة يفرض عليها أن تقدم برامج تفصيلية لتلك الشعارات.

ثالثاً: إن عملية التقنين كفيلة بإعطاء الفقه دفعة قوية هو بأمس الحاجة إليها في هذا العصر- وإلا واجه من الإنزواء والانطواء على هامش الحياة والتاريخ.... ليقود المجتمع ويشكل الاطار المرجعي للعلاقات في كل المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية والأسرية... وكذلك العلاقات الدولية.

رابعاً: ما تفرضه العلاقات الدولية والعلاقة مع الآخر من قوانين تكون أساس فض الخلافات وحل النزاعات فعلى هذا الصعيد لا يمكن التعويل على الفتوى والتغافل عن التقنين.

يقول السيد حسن مرعشي: (نحن لا نستطيع أن نقول للغربيين إذا بدر خلاف بيننا وبينهم حول عقد معين تعالوا إلى هذا السيد الجالس في قم واحضروا عنده لأننا نتبع منهج الفتوى ونستفيد منه فهل يمكن أن تكون هذه الصيغة عملية أم أن الشيء العملي أن يصار، إلى وجود مجموعة من القوانين

والمقررات العملية تقع مورد قبول الطرفين نحن وهم)[٢١].

خامساً: الترجمة العلمية لنظرية ولاية الفقيه كأهم نظرية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، تمر حتماً عبر التقنين وتنظيم هذه الولاية في دروب العلاقات ومجالات الحياة.

- تجارب التقنين:

عرف تقنين الفقه تجارب عديدة، وربما بحث البعض لهذه التجارب عن جذور تاريخية عميقة فاعتبر من أمر الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور الإمام مالك بن أنس في سنة ١٦٣ هـ أن يضع كتابا جامعا للأحكام يندرج في هذا السياق.

فقد جاء في خطابه (يا أبا عبد الله ضع هذا العلم ودونه ودون منه كتاب وتجنب فيه شدائد عبد الله بن عمر ورخص عبد الله بن عباس وشواذ بن مسعود واقصد أن أواسط الأمور وما اجتمع عليه الأئمة والصحابة لحمل الناس إن شاء الله على علمك وكتبك ونبعثها في الأمصار ونعهد إليهم ألا يخالفوها ولا يقضوا بسواها).

والظاهر أن هذا الأمر من الخليفة العباس صدر من بعد أن نبهه بعضهم لخطورة الاختلافات العميقة بين الأمصار في الأحكام ونصحه بتوحيد هذه الأحكام وإلزام القضاة بها. وهكذا كان ويبدوا أن محاولة اعتماد تشريع فقهي موحد لم تنجح وظل الغالب تعدد المرجعيات الفقهية قائما وإن سعت بعض السلطات في التاريخ إلى حصره في مذاهب محددة للحيلولة دون التشتت والتشرذم وحصر مجالات الخلاف والتنوع.

ولكن مع تقدم الزمان وتطور النظم والقوانين ونمو الخبرات الإنسانية استشعر المسلمون أهمية التقنين فكانت عدة محاولات:

- التقنين الجنائي الهندي سنة ١٨٦٠م.

- مجلة الأحكام العدلية: ويلي من التجارب الرائدة في تقنين الفقه الإسلامي صدرت بتاريخ ١٨٦٩ م حيث كلفت الخلافة العثمانية مجموعة من الفقهاء أن ينظموا العلاقات المدنية على أساس الفقه الحنفي وسميت بالمجلة لأنها صدرت بصيغة أبواب

متتالية فيما بين سنة ١٨٦٩ و١٨٧٦ م وتتألف المجلة من (١٨٥١) مادة وزعت على (١٦٠) كتابا.

- مرشد الحيران في معرفة أحوال الإنسان وقد وصفه العلامة قدري باشا المصري وطبع سنة ١٨٩٠ م وهو يتعلق بالمعاملات.

- العدل والإنصاف في مشكلات الأوقاف وهو من وضع قدي باشا في عام ١٨٣٣ م.

- الهبة والحجر الإيصاء والوصية والميراث: وهي أيضا من وضع قدري باشا.

- قانون الأحوال الشخصية في مصر- عام ١٩١٥ م، وهو مستوحى من المذاهب الإسلامية المختلفة لكنه لم يعتمد معارضة بعض العلماء له.

- مجلة الالتزامات والعقود التونسية: صدرت سنة ١٩٠٦ م وهي محاولة تقنين الفقه المالكي جزئياً.

- مجلة الأحكام الشرعية على مذهب أحمد بن حنبل أعدها الشيخ أحمد القاري عام ١٣٤٦ هـ وتتألف من ٢٣٨٢ مادة أغلبها في المعاملات.

وتتحدث بتفصيل عن مجلة الأحكام العدلية.

مجلة الأحكام العدلية

تحتوي ١٦ كتاباً وهي البيوع والأجارات والكفالة والحوالة والرهن والأمانات والهبة والغصب والإتلاف والحجر والإكراه والشفعة وأنواع الشركات والوكالة والصلح والإبراء والإقرار والدعوة والبينات والتحليف والقضاء، ووزعت هذه الكتب إلى أربعة وستين بابا.

قسمت أكثر الأبواب إلى فصول وبعض الفصول قسمت إلى مباحث كما ضمت المجلة بعض الملاحق.

وما تحويه المجلة يقابل القانون المدني والدعاوي والبيانات (وسائل الإثبات) كما تعرضت لأصول التقاضي.

خلت المجلة من العبادات كما أنها لم تتعرض للأحوال الشخصية والعقوبات.

ومن المفارقات أن الدولة العثمانية مشروع مجلة الأحكام العدلية في الوقت الذي بدأت تقتبس من النظم القانونية الأوربية وخاصة الفرنسية - بعض القواعد القانونية تعدل بها الأحكام الشرعية وانتهت بإحلال القوانين الفرنسية محل الشريعة

الإسلامية حيث نقلت عنها قانون العقوبات الذي أصدرته سنة ١٨٤٠ م وقانون التجارات المصدر سنة ١٨٥٠ م وقانون الإجراءات المدنية المصدر سنة ١٨٨٠ م.

ولقد ظلت مجلة الأحكام العدلية مطبقة بتركيا سنة ١٩٢٦ م حين استبدل بها القانون المدني التركي المنقول عن القانون السويسري.

وظلت مطبقة إلى فترات أطول في بعض البلاد العربية كلبنان وسوريا والعراق والأردن.

وكتبت المجلة شروح عديدة.. منها:

- مرآة مجلة الأحكام العدلية تأليف مسعود أفندي التركي طبع بالأستانة عام ١٨٨١ م وهو شرح باللغة العربية على المتن التركي للمجلة.

- درر الحكام في شرح مجلة الأحكام: وهو أكبر الشروح: تأليف علي حيدر...

- شرح المجلة للمفتي خالد الأتاسي طبع عام ١٩٣٧ م: وهو شرح بدأ من أول كتاب البيوع (تاركا القواعد إلى المادة ١٧٠٠ من المجلة) لكن المنية لم تمهله لإتمام بقية المواد وأتم عمله ابنه محمد طاهر الاتاسي.

كما كتب شروح خاصة بقواعد المجلة (مائة قاعدة) دون سائر قواعدها من ذلك:

- شرح الشيخ عبد الستار القسطنطيني (ت ١٣٠٤ هـ) شرح القواعد الكلية.

- شرح الاستاذ أحمد الزرقا الحلبي (١٣٥٧هـ)

ومن الشروح الهامة لمجلة الأحكام تحرير المجلة: تأليف الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء (١٢٩٤. ١٣٧٣هـ).

ولنتوقف عند الشرح وأبرز مميزاته:

أولاً: على ما يبدو هو الشرح الوحيد الذي عرض وجهة نظر المدرسة الإمامية مقارنة مع المذاهب الأخرى.

ثانياً: جودة البيان وسلاسة الأسلوب الذي امتاز به الشيخ في مؤلفاته.

ثالثاً: أبان الشيخ فيه متانة الفقه الجعفري ورصانته وقوة حجته مع الالتزام باحترام آراء الآخرين واتباعه الموضوعية في المناقشة وابداء الملاحظات وقد أفاد كثيرا في تعميق

النقد الفقهي للمجلة وأغناها[٢٢].

رابعاً: عدم اكتفاء الشيخ للقواعد الكلية التي جاءت في المجلة بل أضاف ثلاث وعشرين قاعدة: وهي وإن كانت مبثوثة في كتب فقه الإمامية إلا أن بعض هذه القواعد من مبتكرات الشيخ رحمه الله.

خامساً: تدارك الشيخ ما فات المجلة من أحكام الأحوال الشخصية فقد الحق بشرح لمواد المجلة موضوع أحكام الأحوال الشخصية، وقد أحاط فيه بعامة أبواب الأحوال الشخصية على مستوى الفقه الإمامي على الأقل.

تقنين الفقه في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية

في تاريخ الفقه الإمامي لا نرصد تجاب كثيرة في تقنين الفقه وهي في الغالب تعليقات على جهود فقهاء المدارس الأخرى كما رأينا مع الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء وتحرير مجلة الاحكام العدلية وكذلك تعليقة السيد اسماعيل الصدر على كتاب التشريع الجنائي الإسلامي لعبد القادر عودة.

لكن التوجه نحو التقنين في هذه المدرسة الفقهية تعمق بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران والتحديات الجدية التي واجهها الفقه الإمامي والتي فرضها التحول الكبير من فقه الفرد إلى فقه الدولة والمجتمع.

وهذا يؤكد أن غياب هذا التوجه لم يكن لنقص في فقه الإمامية بل لأسباب تاريخية عاشها هذا الفقه مما أدى إلى انحساره عن قضايا إدارة المجتمع وتنظيم قوانين الحياة.

وتكمن أهمية هذه التجربة في الاضافة المهمة لدستور الجمهورية الاسلامية خاصة على مستوى القانون الدستوري وتقنين الاحكام الشرعية التي تنظم حقوق الشعب وتنظم السلطات.

فقد نص الدستور في مادته الرابعة: (يجب أن تكون الموازين الإسلامية أساس جيمع القوانين والمقررات المدنية والجزائية والمالية والاقتصادية والإدارية والثقافية والعسكرية وغيرها وهذه المادة نافذة على جميع مواد الدستور والقوانين والقرارات الأخرى اطلاقا وعموما ويتولى الفقهاء في مجلس صيانة الدستور تشخيص ذلك).

وينص الدستور[٢٣] على تركيبة هذا

المجلس صيانة الدستور فهو يتألف:

أولاً: من ستة أعضاء من الفقهاء العدول العارفين بمقتضيات العصر وقضايا الساعة ويختارهم القائد...

ثانياً: ستة أعضاء من المسلمين من ذوي الاختصاص في مختلف فروع القانون يرشحهم رئيس السلطة القضائية ويصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي.

ويبين المادة الرابعة والتسعون آلية المراقبة وتقرير مدى مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى معالموازين الإسلامية ومواد الدستور وتنص المادة السادسة والتسعون أن تحديد عدم تعارض ما يصادق عليه مجلس الشورى مع أحكام الإسلام يتم بأغلبية الفقهاء في مجلس صيانة الدستور أما تحديد عدم التعارض مع مواد الدستور فيتم بأكثرية جميع أعضائه.

فإسلامية القوانين لا تقتضي أن تمثل فتاوى جميع الفقهاء (وعدم وجود فتوى مرجع من المراجع لا يعني عدم الشرعية وفقدانها بحكم إن شرعية القانون محرزة من خلال تعيين فقهاء عدول يتحلون بالإيمان ولهم وعي بمسائل الزمان والمكان حيث يقوم هؤلاء بممارسة حق الاشراف والنظارة على جميع القوانين التي يسنها المجلس ويقررها فقهاء الدستور هؤلاء يمضون من قرارات المجلس ما كان منها مطابقاً للشرع أما ما جاء مخالفاً فيرد وهذه الصيغة تجمع ما بين مقتضيات الزمان وموازين الشرع).[٢٤]

ويؤكد الدستور أن القوانين المدونة هي المرجع الأساس في حكم القضاء ويمكن أن تعطي القوانين المدونة أحكام كل الدعاوي ففي هذه الحالة يرجع إلى الفقه الإسلامي والفتاوي المعتبرة ففي كل الأحوال لا بد للقاضي من البت وإصدار الحكم تقول المادة السابعة والستون بعد المائة.

(على القاضي أن يسعى لاستخدام حكم كل دعوى من القوانين المدونة فإن لم يجد فعليه أن يصدر حكم القضية اعتماداً على المصادر الإسلامية المعتمدة أو الفتاوي المعتبرة ولا يجوز للقاضي أن يتذرع بسكوت أو نقص أو إجمال أو تعارض القوانين المدونة فيمتنع عن الفصل في الدعوي وإصدار الحكم فيها).

إن جهود التقنين وفي مختلف مدارس الفقه لابد أن تستمر رغم ما عصفت بها في بعض المنعرجات من خطوب من الداخل والخارج فلقد عمقت تراجع النزاعات الاستعمارية التي كرست مرجعية القانون الغربي الذي عاد إلى العالم الإسلامي في قوالب جديدة بعد أن استثمر الرصيد الثري للفقه الإسلامي.

ماذا بعد شكليات البحث؟

قبل الخوض في تفاصيل موضوع دراستنا لم يكن يخطر بالبال حجم الاشكاليات والقضايا التي سيواجهها البحث ولم يكن هناك تصور لمدى امتدادات الموضوع وتشابكاته.

لقد أظهرت الدراسة عمق الاسئلة الكبرى التي تطرحها العناوين الأربعة لشكليات البحث الفقهي والتي تبين من خلال هذه المراجعة السريعة أنها تستحق أن تولى العناية الكافية...

وإن اهمالها أو تجاوزها لن ينفع البحث الفقهي بل قد يضره.

إن شكليات البحث الفقهي هي أحد عناوين المستوى المعرفي لمناهج الاستنباط وليس أبرزها، فهناك عناوين أخرى في هذا المستوى لا تقل خطورة كتنقيح مفهوم الاجتهاد، الثابت والمتغير، الذاتية والموضوعية في الاجتهاد، النص والواقع، مقاصد الشريعة وملاك الأحكام... الخ....

لعلنا نعالج أحد هذه العناوين في محطة قادمة إن شاء الله تعالى.

الهوامش:

(١) نقحنا في بحوث: الكلام الجديد أن الأضلاع المعرفية لأي علم تصل إلى اثني عشر ضلعاً توزع على أربع مثلثات.

(٢) التفتت في العقود الأخيرة مؤسسات التعليم الديني والحوزات العلمية إلى هذا الخلط فطفقت تعمل على إعداد مقررات دراسية تقدم المعرفة الفقهية والأصولية والكلامية. الخ في شكل مدرسي.

(٣) انظر دروس في فقه الإمامية من ص ٢١١ إلى ص ٢٣٦.

(٤) إدراج هذا العنوان بشكل مستقل يعكس توجها نحو مزيد من العناية بمباحث الاجتهاد من جهة تنقيح مضمونه، شروطه، سبل تحصيله، تاريخه، معوقاته، آفاقه، بما يتجاوز الأفق الذي يحكم هذه البحوث في الفقه الإستدلالي.

قد يتطور هذا التوجه لتشكل هذه البحوث نواة لعلم قائم بذاته: (علم الاجتهاد).

(٥) حيدر، حب الله، الاستفتاءات والرسائل العلمية، مجلة الاجتهاد والتجديد، ع ٥، السنة الثانية، شتاء ٢٠٠٧، ص ١٠.

(٦) انظر دراسة الفهم الاجتماعي للنص في فقه الإمام الصادق للشهيد محمد باقر الصدر.

(٧) محمد باقر، الصدر، الفتاوي الواضحة، ط ٨، دار التعارف، بيروت، ١٩٩٣، ص ٩٦.

(٨) علي أحمد شريعتي، أزمة التفكير الإسلامي، ط ١، طار البشائر، دمشق ٢٠٠٩، ص ١٠٢.

(٩) عبد الهادي الفضلي، تاريخ التشريع الإسلامي، ط ١، دار الكتاب الإسلامي، ٢٠٠٦، ص ٢٣٨.

(١٠) المراسم العلوية في الأحكام النبوية، محسن الحسيني الأميني، مطبعة أمير، قم ١٤١٤هـ ص٣.

(١١) في كتابه القواعد والفوائد.

(١٢) الفتاوي الواضحة، مصدر السابق، ص ٩٩.

(١٣) م، س، ص ٢٤٢، وص ٢٤٣.

(١٤) جمال الدين عطية ووهبة الزحيلي تجديد الفقه الإسلامي، ط ١، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٢، ص ٧٦.

(١٥) الإصدار رقم ٢٣ من سلسلة الدراسات الحضارية لمركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط ١، بيروت، ٢٠٠٨.

(١٦) م، ن ص ٣١.

(١٧) م، ن، ص ١٣٨.

(١٨) محمد حسين، البغاء، التقنين في مجلة الأحكام العدلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج ٢٥، العدد الثاني، ٢٠٠٩، ص ٧٤٦.

(١٩) أحمد زكي عبد البر، تقنين الفقه الإسلامي، ط ٢، إدارة إحياء التراث الإسلامي، مصر ١٩٨٦، ص ٢٣.

(٢٠) م، ن، ص ٤.

(٢١) مجلة قضايا إسلامية، ندوة حول دور الزمان والمكان في الاجتهاد، ع ٤، ١٩٩٧، ص ٧٠.

(٢٢) تحرير المجلة، محمد حسين كاشف الغطاء، تر محمد الساعدي، ط ١، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، ١٤٣٢ هـ مقدمة التحقيق، ص ٣٩.

(٢٣) المادة ٩٦ من مواد دستور الجمهورية الإسلامية في إيران.

(٢٤) م. س، ص، ٧.

الرقابة العامة
في المنظور الإسلامي والقانون الوضعي

د. محمد حسين خليق

باحث من ايران

دكتوراه آداب اللغة العربية

ماجستير فقه ومعارف اسلامية

تعتبر الدراسات المقارنة من الدراسات التي تتصف بالدقة والعمق في آنٍ معاً، ولا سيما إذا تعلّقت بأحد العلوم الشرعيّة من جنبة، وعلمٍ وضعيّ من جنبةٍ أخرى، كما يزداد كلُّ هذا أهمية عندما ترمي الدراسة إلى الربط أو التمايُز ما بين الأسس التشريعيّة أو المنطلقات القانونية النظريّة، وهو ما أولى دراسة مُفردةٍ «الرقابة العامة» بين كلتا المدرستين «الدينيّة والوضعية» إن جازت المقابلة بينهما طبعاً أولاها ذلك فرادةً مهمة. وأضفى عليها عدّة سماتٍ حسّاسة من حيث المنهجية وأسلوب الطرح كما آلية المعالجة

أدت الدراسات القانونية والإسلامية إلى حراكٍ علمي، وانشغالٍ ـ فعليٍ بدراسات تخصصيه تهتم بالمقارنة بين المبادئ والأسس في القواعد القانونية والشريعة الإسلامية؛

وهذا ما أفضى- إلى تجاوز الانغلاق على حقل واحد والانفتاح نحو دراسات مقارنة.

وفي هذا السياق تأتي هذه المحاولة لدراسة الرقابة العامة بين القانون الوضعي والقانون الإسلامي، دراسة في المبادئ والأسس، ومن ثم إسقاطها على الواقع العملي.

[وتنبع أهمية الموضوع من أنّ] القواعد التشريعية ومبادئها في القوانين الوضعية والإسلامية تقع موقع الأساس، فوجودها مرتبط بوجود تلك القواعد التي تكفل بقاء الأنظمة والحكومات ـ مهما كانت أشكالها- ولاكتمال الصورة الأساس للنظام القانوني ـ الإسلامي ويغر الإسلامي ـ يجب احترام تلكم الأسس والمبادئ التي تعطي المشروعية للأنظمة، إذ بدونها لا يستقر أي نظام؛ وهذا ما يحتم وجود الرقابة (العامة) لضمانة بقاء الأنظمة ومشروعيتها.

ومن هنا تتجلّى أهمية المقارنة بين مبادئ القانون الوضعي مع مبادئ التشريع الإسلامي من جهة، ومن جهة أخرى إسقاط تلك المبادئ على النصوص القانونية الشرعية في إطار الرقابة العامة، ومحاولتنا هذه تهدف إلى مقاربة واقع الرقابة في القانون الوضعي والتشريع الإسلامي.

[ومن حيث المنهج فإنه] من الطبيعي ـ بلحاظ ما سبق- أن يكون

المنهج المعتمد في هذه الانطلاقة العلمية هو المنهج التحليل المقارن؛ لمعالجة القضايا القانونية في الرقابة العامة (الدستورية) على النصوص القانونية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مع الأخذ باللحاظ أن هذا الموضوع يُعد من الموضوعات الشائكة والمعقدة.

الفصل الأول
في التعاريف والأسس القانونية

[أدار الباحثُ بحثه وفق وضوح قدم له بشكلٍ وافٍ في الفصل الأوّل؛ وهو ما أورثهُ_ على امتداد البحث _ وضوحاً في العرض والمقارنة، وقد انطلق في تمهيده محرراً:]

إنّ من الأهمية بمكان- وقبل الغور في أعماق البحث ـ تحديد المصطلحات المرتبطة بالموضوع ودلالاتها؛ لما له من أثر بالغ في مسار البحث، وفي استخلاص النتائج، فكان هذا المبحث الذي يتناول أهم المصطلحات القانونية والفقهية الإسلامية المرتبطة بموضوع الرسالة ارتباطاً مباشراً.

الرقابة العامة، الأمر، النهي، المعروف، المُنكر، الدستور، القانون، الحق،... [وسواها من المصطلحات المتعلقة بالبحث ذاته، وأهمّ ما يجدرُ إيرادُهُ منها هو مفهوم الدين؛ إذ رسم لهُ أبعاداً نفسيّة إلى جانب التاريخية وسواها:]

مفهوم الدين (Religion)

فالتديّن ظاهرة اجتماعية نفسية، وجدت مع الإنسان منذ زمنٍ بعيد بل الواقع الديني يلازم الإنسان منذ ظهوره على الأرض فهو لذلك حقيقة أساسية في حياة الشعوب، استمدت مبررات وجودها من عوامل واقعية داخل المجتمعات، وهو عنصر ـ أساس في حياة الإنسان، حيث تشمل التربية السليمة (الدينية)، والنمو السوي (الديني)، وتضمن السعادة في الدنيا والعقبى، والدي ملاذ عظيم ومنقذ كبير، وهو بما يحمل من أفكار وقيم قد يكون علاجاً لكثير من المشاكل والنقم، والتدين في النقطة المقابلة للفكر المادي (Materialism) والطبيعي.(Naturalism)

ونقصد بالتدين: هو السلوك الخاص النابع من اتجاهات وعقائد دينية تجاه الخالق، ويتجلى ذلك بالتمثل بالأخلاق الفاضلة التي يدعو إليها الدين.

فإذا ما أردنا هذه المادة على التراث الإسلامي نجد أن الحقوق في الإسلام تبتني على أساس ديني عقائدي كالإيمان بالتوحيد، والمعاد، و... غيرهما، فلها جذور في أرسخ المعارف النظرية للدين، ويمكن القول: إن البحوث التي تندرج تحت عنوان ((الحقوق)) هي بحوث قِيَميّة (ما ينبغي وما لا ينبغي)، وبالتالي تقسم هذه الأحكام إلى ثلاث مجموعات:

أ. الأحكام الإلهية والدينية: كالنواهي، والأوامر المستندة إلى الله تعالى كإقامة الصلاة والحج وغيرهما.

ب- الأحكام الأخلاقية: وهي الأحكام التي يدركها العقل الإنساني أو الفطرة الآدمية أو الوجدان البشري، ويرى أن لها قيمة واعتبار، بغض النظر عن الأمر الإلهي أو الإنساني بحسن الصدق وقبح الظلم.

ج. الأحكام الحقوقية: وهي الأحكام التي توضع من قبل جهة صالحة لتحقيق المصالح البشرية في الدنيا، وترتبط بالعلاقات الفردية المتبادلة في المجتمع، هذه الأحكام بحاجة إلى متصدّ تنفيذي، وهي (الحكومة) في الغالب[1].

ونحن نؤمن بالشمولية المفهومية للحقوق في كل مفاصل المنظومة الإسلامية، سواء للأفراد والأشخاص أو للأشياء والأمور التكوينية، في علاقة الإنسان مع ربه، أو في علاقته مع ذاته، أو في علاقته مع مجتمعه، وحتى في علاقته مع الطبيعة.

المبحث الثاني: الأسس القانونية المتمثلة بالرقابة:

يتطلب البحث المنهجي والمعرفي إجالة النظر في الأسس والخلفيات والسياقات التي تعتمد عليها القواعد القانونية في كلتا المنظومتين، وصولاً إلى بناءات موضوعية تتسنى معها مقاربة كل منهما.

وانطلاقاً مما تقدم لابدّ من الاعتراف بضرورة الخوض ـ على غير خلفية ـ في مبدئية العدالة، والأسس الأخلاقية، وتداعياتها النظرية والتطبيقية، وارتباطها بغيرها من المجالات المعرفية والنظرية، في القانون الوضعي، والتشريع الإسلامي.

[كما لفت الباحثُ إلى نقطة غاية في الأهمية ـ كما الجدل - ؛ وهي مدى

مدخليّة القيم الأخلاقية في عمليّة التشريع أو التقنين، والأخذ بها كعاملٍ في تشكيل المنظومة القانونيّة المعتمدة، ومن هنا فقد حرّر:]

تأصيل فكرة الأخلاق في الدين والقانون:

إن أمكانية تعارض القوانين البشرية ـ حتى وإن كانت صادرة عن حكّام ادّعوا اختيارهم من قبل السماء ـ مع الأخلاق أفضت إلى أزمة أخلاقية؛ فالقانون من جهة والأخلاق من جهة أخرى، يتكلمان بصوتين مختلفين، ((فهناك حالات تتعارض فيها قواعد الأخلاق مع نصوص القانون الوضعي، وإن كان البعض ك ((سقراط))، يؤمن أن الدولة نفسها بحكم حكمتها العظمى هي تجسيد حقيقي للأخلاق))[٢]، وأياً يكن، فهناك أمورٌ يفرض فيها القانون أحكاماً منافية للأخلاق مهما كان مركز القانون الوضعي في هذه الحالة، والواجب الأخلاقي هو رفض القانون الوضعي بدلاً من إطاعته.

يقول ((دينيس لويد)): ((... ومع أن هناك واجباً أخلاقياً بإطاعة الاقانون بغض النظر عن كون محتواه موافقاً أو مغايراً للأخلاق، إلا أنه في حالة التعارض الحاد والأساس بين المبدأين فإن الأخلاق تفرض وتبرر عدم الطاعة))[٣].

فإذا ما أردنا الغور في تفاصيل المسألة أكثر، نجد أن إرهاصات الإشكالية تكمن في العنصر التاريخي للقانون، العائد إلى ما ساد في اليونان من المذاهب القانونية، فمذهب يؤمن أن العدالة تكون في تغليب الأخلاق على القانون الوضعي وهذا مذهب الأخلاقيين وعلى رأسهم ((أرسطو)) ومن سبقه، ومذهب آخر يقول: إن العدالة تكون في تغليب القانون الطبيعي على القانون الوضعي وهذا ما آمن به الرواقيون، على أن الأخلاق الفاضلة مصدر القانون الطبيعي وعلى هذا الأساس تقام أركان المدينة الفاضلة))[٤].

فكان تأثر مشرعي الرومان ومفكريهم بمذهب الرواقيين جلياً في تخفيف تطرف القانون بالتحكم على شكلياته، من هنا انطلق ((سيروف)) (ciceroFe) بعبارته الشهيرة: ((إن

الإفـراط في العـدل إفـراط في الظلـم)) (Summum jus, injuna summa))[٥]، وعن طريق هذا المذهب جعل الرومان القانون الطبيعي أساساً فلسفياً لقـانون الشعوب، فليس من العسـير القـول: إن إفراغ القانون الوضعي من الأخلاق بـدأ منذ ولادته، وإن كان ملاكه عكس ذلك كـما نقـرأ عنـد أرسـطوّ، ((فالأفعـال الأخلاقية تستعصي على التشريع العـام ولا يمكن إخضاعها لمبدأ الشمول

إذا ما تنافى حكم القانون مع القـيم الأخلاقية الثابتة، تكون القيم الأخلاقيـة هي الحاكمة....

والثبات، فيكون من المشروع إذن ـ حين يؤدي تطبيق القـانون الشـامل إلى جور- أن نقوم نحن بهذه المهمة، وكـأن المشرع هو الذي يملي ما نمليه لـو كـان موجـوداً، أو مـا كـان يجـب أن يمليـه ضمن وضعه القانون لـو علـم بالمسـألة التي تدعو إلى ذلك))[٦].

ومـا يسـجل لأرسـطو هـو إعطـاء الأخـلاق دوره في صـناعة القـانون، بيـد أنه أخطأ

في أسقاط المفـاهيم الأخلاقيـة عـلى الأفعـال وفسرـها بـالمنظور القـانوني، وبالأحرى حكم على القانون من خـلال الواقـع العمـلي ـ عـلى حـد تعبـيره- بالجور، فلابُدّ من ((تلطيف)) القانون.

إذاً [وهـو مـؤدّي الكـلام]: يبتعـد القـانون الوضـعي [في مُنطلقاتـه] عـن الأخلاق، ويقوم على أسس غير أسسـه ـ في غالب الأحيـان ـ في التـدرج القـانوني على خلاف الصلة الوثيقة بـين الأخـلاق والدين والتطابق بينهما في التكوين كما سيتبين في المطلب القادم.

[أما من حيث الأثر الذي تتمتَّع به مفـردة الاخـلاق في عمليّـة التشرـيع الديني فقد حرّر الباحث]

الشريعة والأخلاق:

إن الشريعة الإسلامية هذبت الأخـلاق السـائدة قبـل الإسـلام وبلورتهـا، فكانـت جـوهر الـشريعة في تقنـين أحكامهـا وتوظيفهـا؛ لتنظـيم علاقـات النـاس في المجتمـع عـلى أسـاس القواعـد الأخلاقيـة، بداهة أن قواعد القانون وحدها لا تحـدد للناس سبيل سيرهم وسلوكهم، بـل هنـاك قواعـد أخـرى تلعـب دوراً كبـيراً في هـذا الشـأن لا يكـاد يقـل عـن دور الأخـلاق أهمية وأثراً، بيد أن القواعد القانونيـة قـد

لا تلتقي مع القواعد الأخلاقية ـ كما أسلفنا سابقاً ـ لكن الشريعة الإسلامية تنطبق في قواعدها مع القواعد الأخلاقية في كل مجرياتها ومبادئها، فلا يمكن تصور قاعدة شرعية إسلامية تتنافى والقواعد الأخلاقية أو تبتعد عنها؛ حيث أن الشريعة الإسلامية في أساسها ترتبط ارتباطاً كاملاً بوجود الله، وبضمير الفرد، وخُلُقه.

كما أن الأخلاق في أسسها تقوم على قواعد حددها القرآن والسُنَّة، وكانا في الوقت نفسه مصدر التشريع، فامتزجا معاً في المعالم والأهداف من بناء مجتمع ديني مضمونه الرحمة والعدل مبعناها الواسع، ((والرحمة هي القانون العام الشامل لجميع الشرائع الإسلامية))[٧]، فشاءت قدرة الله أن تتم نعمته على الناس على يد محمد بن الله ﷺ، فيجيء آخر الرسل يصدع بالدين، ولينظم أمور الناس أجمعين، وقد ورد عن النبي ﷺ أنه قال: ((إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق))[٨].

ومهما يكن من الأمر، وبالعودة إلى التراث الإسلامي وأصوله، يتبدى لنا بأن الشريعة الإسلامية لها ارتباط وثيق بالمبادئ الأخلاقية، فإذا ما استطاع نظام من الأنظمة بتقنين الأحكام الإسلامية، وتحويلها إلى قواعد قانونية، فإنه في الحقيقة حصل على القواعد الأخلاقية بهذا التقنين.

الفصل الثاني

الرقابة في القانون الوضعي

المبحث الأول: أقسام الرقابة ومستوياتها في القانون الوضعي:

[في هذا القسم رمى الباحث إلى رسم تقسيم قانوني لمسأله الرقابة، فضلاً عن التلمّس العملي لأهمية حضورها في التنظيمي القانوني والإجتماعي المعاصر؛ لما لها من دورٍ فاعلٍ في مكافحة استشراء الفساد، وحماية حقوق الأفراد والمجتمعات، فكتب:]

لا يمكن تصور قانون دون دولة (مؤسسة تشريعية) تنبثق منها القوانين الناظمة لحركتها، كما أن الوظيفة العامة للدول أخذت تتجاوز الحدود المرسومة من حيث ضخامتها وحاجاتها التشريعية، وبالمقابل وجدت الإدارة أن أعباءها قد ازدادت بشكل فوق كل التصورات في وقتنا الحاضر، فيتوجب

عليها أن تحترم في تصرفاتها وأعمالها جميعاً مبدأ المشروعية، وهذا لا يتأتى ـ فقط ـ عن طريق النصوص القانونية، بل لابد من إيجاد وسائل فعالة كفيلة بإلزام الإدارة التقيدَ بمبدأ سيادة القانون ومنحها المرونة في استخدام سلطاتها بعيداً عن التعسف، وهذا ما يستتبع بالضرورة رقابة أعمالها.

أقسام الرقابة:

تختلف أنواع الرقابة وأساليبها وفقاً للنظام السياسي السائد في كل بلد؛ لأن هذا النظام يطبع بطابعه وتخضع لفلسفته مختلف أوجه الرؤية الفكرية للدولة أو رجالاتها، فتكون الأساليب المتبعة في الرقابة تتأثر بتلك الأوجه المختلفة القائم عليها النظام السياسي.

* الرقابة السياسية.
* الرقابة القضائية.

أ- الرقابة السياسية (Controle politique Le):

إن مراقبة دستورية القوانين هي التحقيق من قبل سلطة مختصة عن مدى احترام مبدأ المشروعية ـ الذي أشرنا إليه قبل قليل ـ أي: مدى انطباق القانون ـ وهو أدنى من الدستور ـ على أحكام الدستور، مع المؤيد الحقوقي بإمكان إلغاء أو تعطيل النص غير الدستوري، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى نؤكد على ضرورة مراقبة دستورية القوانين وأن لا تجرح الإرادة الشعبية بأن لا تقيم رقيباً على سلطة الشعب وسيادته الأصلية التي لا تعلو فوقها سلطة[٩].

ب- الرقابة القضاية (Controle juridictionnel le):

إن الرقابة السالفة الذكر لا يمكنها أن تحقق الغاية المنشودة المثلى؛ حيث أنها تعتمد بشكل أساس على اعتبارات وظروف سياسية تؤثر في مسار الرقابة ونزاهتها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يكون المواطنون أكثر اطمئناناً في ظل السلطة القضائية وأحكامها؛ لما يتمتع به رجالها ـ غالباً- من الدراية والمعرفة الحقوقية، وكذلك النزاهة والاستقلال ـ عادةً ـ في رقابتهم.

فيقصد إذن بالرقابة القضائية على دستورية القوانين: ((قيام القضاء بالتحقق من مدى مطابقة القانون لأحكام الدستور))[١٠].

المبحث الثاني: دور الرقابة في مكافحة الفساد، وحماية حقوق الإنسان:

[في امتداد السياق ذاته، يجد الباحث نفسه مُلزماً بالبناء على ما تقدّم، وينطلقُ ليوضّح دور العمليّة الرقابيّة في مكافحة علّة اجتماعيّة مستعصيّة؛ وهي حالة الفساد، كما يدرس أثرهُ التطبيقي على صيانة الحقوق الأساسية للفرد]

إذا شئنا الانطلاق من إطار فكرنا القانوني فإلى أي مدى يمكننا أن نقبل بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان، بلحاظ أن الإنسان هو الذي شرع هذه الحقوق؟

وإلى أي مدى استطاعت الرقابة كبح جماح الخروقات القانونية والعبث بالمنظومة التشريعيّة؟

من غير الممكن- لأي كان ـ الحديث عن ضمانات الحقوق الإنسان والحريات العامة إلا في ظلال الرقابة...

١- الرقابة ومكافحة الفساد

الفساد القانوني على وجه الخصوص، وما كان مخالفاً للدستور أو المبادئ المنبثقة عن الفكر البشري والإيديولوجيات المختلفة، فلابدّ إذن من فهم مواقف القانون من خلال مبادئه، في الإطار المتراكم من التصورات، عبر معطيات الواقع (أو معطيات التاريخ بصورة أدق).

والمهم هنا أن يعي المتتبع أن الرقابة إذا لم تستند إلى المشروعية، وإذا لم تطبق بحياد، ولم تخدم الأهداف الإنسانية من خلا الدستور أو القانون، فإنها تبقى مجرد أداة وظيفية تخرج عن مسارها إلى خدمة مشاريع مرسومة للقائمين بها، كما أنها يجب أن لا تؤدي إلى شلّ حركة الإدارة الإنسانية وفعالياتها في قيامها بالإعباء الجسيمة الملقاة على عاتقها؛ لتأمين الخدمات العامة وتطوير النشاطات الاقتصادية والاجتماعية لمجموع أفراد المجتمع، وكيما تتجلى المسألة أكثر لابدّ لنا من دراسة الأنظمة والحكومات لتكون مقاربتنا في هذا البحث أكثر موضوعيةً ودقة.

٢- دور الرقابة في حماية حقوق الإنسان:

من غير الممكن ـ لأيّن كان ـ الحديث عن ضمانات لحقوق الإنسان والحريات العامة إلا في ظلال الرقابة، ولا يمكن

بالتالي تصور نظام الديمقراطي يؤمن بمبادئ حقوق الفرد والإنسان، ويعمل على تطبيقها في الدول ذات الحكومات الاستبدادية؛ إذ لا يُلزم حكامها بقواعد القانون ولا يخضعون لأحكامه.

وفي ضوء ذلك أخذ الباحثون في مجال حقوق الإنسان، وفي القانون الوضعي، بدراسة علاقة الإنسان مع محيطه بكل أبعاده، ولا ننكر أن الصفة الإشكالية لهذه الموضوع تعود ألى الأسس والخلفيات في المنظومة الفكرية والرؤى الذاتية وصولاً إلى إسقاطات قبلية؛ بالحكم على القوانين السماوية ـ مثلاً ـ بالرجعية والتخلف ومناقضتها لحقوق الإنسان، من دون الإطلاع على المنظومة المعرفية الحقوقية التي انبثقت منها هذه القوانين، كما أنّ البعض المفكرين الدينيين بالمقابل ذهبوا إلى إدراج القوانين الوضعية في خانة الإلحاد والتضاد مع تعاليم الدينية جملة وتفصيلاً، فلابد إذن من دراسة العلاقة الوثيقة بين المنظومة الفكرية وبين الواقع الخارجي دراسة موضوعية؛ لمحاولة إيجاد مقاربات توفيقية بينهما.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم مبادئ حقوق الإنسان في القانون الوضعي تعود إلى المبادئ الحقوقية الدينية وتتوافق معها ولو نظرياً؛ ويمكن استخراجها من النصوص القانونية وبنودها وأحكام الدساتير، ومن هنا نتوخي ذكر أهم ما جاء في البيان العالمي لحقوق الإنسان، لمعرفتها، وإدراك مدى دور الرقابة كضمانة لتطبيقها.

الفصل الثالث

الرقابة العامة في المنظور الإسلامي

المبحث الأول: تجلي الرقابة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

[من منطلقٍ قرآنيٍ ابتدأ الباحث:]

قال عزوجل في كتابه: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (١٠٤) [آل عمران]، وعن أبي جعفر عليه السلام قال: ((قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ((أهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة، وأهل المنكر في الدنيا هم أهل المنكر في الآخرة))[١١]، وفي السياق نفسه يقول الإمام الصادق عليه السلام: ((إن للجنة باباً أهل المعروف، وأهل المعروف في

الـــدنيا هـــم أهـــل المعـــروف في الآخـرة))،[١٢] إلى مـا هنالـك مـن الآيـات القرآنيـة والأحاديـث الـشريفة عنـد المسـليمن كافـة تبـين أهميـة الأمـر بالمعروف والنهي عن المنكر بما يشكل محور الدين وفلسفته، وهذا ما يكرس علاقة الدين بالقيم ـ بغض النظر عن أسبقية أحدهما على الآخر- انسجاماً مـع فطـرة الإنسـان، فالرقابـة (الأمـر بـالمعروف والنهـي عـن المنكـر) تعنـي: الحفاظ عـلى القـيم (المصـالح البشـرية العامة)، بل هي (الرقابـة) ترشـدها إلى الســماء والــوحي؛ كي لا تضــل فيهــا الخليقة، ولا تتبدل في جوهرها.

فبات واضحاً أن المباحـث المتقدمـة كانت تمهد لهذه القراءة التـي نقترضـها جديـدة في المقارنـة والنتـائج- كـما سيتضح أكثر في هـذا الفصـل- ويـأتي في مقدمها الأسس والمباني التي تقوم عليها القـانون الوضـعي، والـدين الإسـلامي عملية الرقابة، فغدت المسألة جليـة في تقدم القانون على الأحكام الإسـلامية في عملية التقنين كـما أن الـدين يفوقـه في البنية التحتية لأحكامه وقوانينه.

المبحث الثـاني: أسـس الرقابـة ومبادئها في المنظـور الإسـلامي المتمثلة في حقوق الإنسان:

[تناول الباحث مسألة الرقابـة مـن منطلقٍ إسلامي حقوقيَ؛ فحرّر:]

لا شك أن دراسـة المبـادئ القانونيـة والشرـعية وقواعـدهما دراسـة مقارنـة مجهـدةٌ بـذاتها؛ كونهـا تضـعنا إزاء منظومتين حقوقيتين متداخلتين في بعض الأوجه ومتباينتين في وجوه أخرى، وهذا يستدعي ـ بالضرورة ـ تجـاوز التجزيئيـة في المواد والأحكـام إلى المبحـث المنهجـي والمعـــرفي في الأســـس والخلفيـــات والسياقات التي تحكـم كـلا المنظـومتين، فكـان هـذا البحـث محاولـة دراسـة خصـائص قواعـد المنظـوميتن (الشرـيعة والقانون) ومن ثم إسقاطها عـلى قضـية حقوق الإنسان بأبعادها المختلفة.

وانطلاقـا مـما تقـدم، لابـد مـن الاعتراف بضرورة البحث عن الرقابـة في عصرـنا الـراهن لمـا لهـا مـن تـداعيات مهمة على الواقع الإنساني وأثرها البالغ في حركـة الفـرد والمجتمـع سـلباً أو إيجابياً، وهو ميدان بحث يبقى مشرعاً بذاته.

ما نثيره الآن يهدف إلى بلورة النظام الحقوق الديني وفهم مباني النظام الحقوق الوضعي بعيداً عن منطق التجزئة والتبعيض، فيكشف لنا بالتالي حجم التباين والتداخل بين النظامين، استناداً إلى طبيعة التباين القائمة في الأساس، بين ما هو ديني مستمد من الدين وما هو وضعي مستمد من المصادر المتاحة في المعرفة البشرية.

ومهما يكن من أمرٍ، فإننا نلاحظ بعض المناخات السلبية عبر نشاطات إعلامية وغير إعلامية؛ لاعتبار الشريعة الإسلامية لا تصلح للعصر الحاضر وأنها «افيون»:... وما إلى ذلك، والحقيقة أن القائلين بذلك فريقان: ((فريق لم يدرس الشريعة والقانون، وفريق درس القانون دون الشريعة، وكلا الفريقين ليسا أهلا للحكم على الشريعة؛ لأنهما يجهلان أحكامها جهلا مطبقاً))[١٣]؛ و، نحن لا ننكر حقيقة الاختلاف بين الشريعة والقانون، لكن الخطأ أن تكون المقارنة بمعزل عن النظر في المنشأ، والأسس والمبادئ، فمن حيث المنشأ سووا بين القوانين الوضعية التي وضعها البشر والشريعة الإسلامية (القرآن الكريم والسنة) التي تكفل بوضعها خالق الباشر، وهم حينئذٍ يقيسون الأرض بالسماء، والناس برب الناس.

إذاً، ثمة حاجة لدراسة منشأ القانون والشريعة، ومن ثم الإطلالة على أسسهما ومبادئهما وأخيراً موازنة بين القانون والشريعة ووظيفتها، [و هو ما عمد إليه في جملة ما لحق من البحث].

مقارنة أسس قواعد الشريعة وقواعد القانون:

ما نثيره الآن يهدف إلى بلورة النظام الحقوق الديني وفهم مباني النظام الحقوق الوضعي بعيداً عن منطق التجزئة والتبعيض، فيكشف لنا بالتالي حجم التباين والتداخل بين النظامين، استناداً إلى طبيعة التباين القائمة في الأساس، بين ما هو ديني مستمد من الدين وما هو وضعي مستمد

ثمة حاجة لدراسة منشأ القانون والشريعة، ومن ثم الإطلالة على أسسها ومبادئهما، وأخيراً الموازنة بين القانون والشريعة ووظيفتها...

من المصادر المتاحة في المعرفة البشرية.

ومهما يكن من أمرٍ، فإننا نلاحظ

بعض المناخات السلبية عبر نشاطات إعلامية وغير إعلامية؛ لاعتبار الشريعة الإسلامية لا تصلح للعصر الحاضر وأنها: «أفيون».. وما إلى ذلك، والحقيقة أن القائلين بذلك فريقان: ((فريق لم يدرس الشريعة والقانون، وفريق درس القانون دون الشريعة، وكلا الفريقين ليسا أهلا للحكم على الشريعة؛ لأنهما يجهلان جهلاً مطبعاً))[١٤]؛ ونحن لا ننكر حقيقة الاختلاف بين الشريعة والقانون، لكن الخطأ أن تكون المقارنة بمعزل عن النظر في المنشأ، والأسس، والمبادئ، فمن حيث المنشأ سووا بين القوانين الوضعية التي وضعها البشر- والشريعة الإسلامية (القرآن الكريم والسنة) التي تكفل بوضعها خالق الباشر، وهم حينئذ يقيسون الأرض بالسماء، والناس برب الناس.

إذاً، ثمة حاجة لدراسة منشأ القانون والشريعة، ومن ثم الإطلالة على أسسهما ومبادئهما وأخيراً موازنة بين القانون والشريعة ووظيفتها.

المفارقات الأساس بين الشريعة والقانون:

تختلف الشريعة الإسلامية عن القوانين الوضعية اختلافاً أساسياً من وجوه أهمّها:

١- تتمثل دائرة التخيير الاجتماعي للقواعد القانونية في إطار عدم الإهتمام الإجتماعي من ناحية الشرع، ويكون الفعل والترك فيها سواء بينما نجد أن القواعد الشرعية تقسم دائرة التخيير هذه إلى مستحب ومكروه ومباح، كما أن إتيان المستحبات واجتناب المكروهات يؤثر بشكل بارز في بناء شخصية الفرد وكيان المجتمع المادي والمعنوي؛ بما يسهل عليه تنظيم سلوك الاجتماعي ورقابته؛ ليكون منسجماً مع أهداف المشرع وبالتالي يؤثر في الكمال والتقرب إلى الله[١٥].

٢- الإسلام اجتماعي بجميع شؤونه في قواعدها وأسسها؛ لبناء مجتمع إسلامي مزدهر، كما أن نظام العبادات ليس منفصلاً عن الحياة، وإنه إلى جانب البعد الغيبي يعطي دافعاً روحياً؛ لبناء صرح الحضارة الإسلامية[١٦]، لكن القواعد القانونية تفتقر إلى هذه الشمولية في أبعادها وبنودها.

إتيان المستحبات واجتناب المكروهات يؤثر بشكل بارز في بناء

شخصية الفرد وكيان المجتمع، بما يسهل تنظيم السلوك الاجتماعي ورقابته.

٣- ((لحاظ الدعائم الخلقية والتربوية في القواعد القانونية الشرعية في تنظيمها للسلوك الاجتماعي، بما لا توجد في غيرها من القواعد))[١٧]؛ وذلك يكفل احترامها بالنفوذ إلى عمق الوجدان، البشري وتحول دون وقوع الجرائم، كما يقول المولى: ((... إنَّ الصَّلوةَ تَنهَى عَنِ الفحشاءِ والمُنكرِ))(٤٥) [العنكبوت].

حقوق الإنسان في المنظور الإسلامي:

إن المقاربة التاريخية لحركة حقوق الإنسان أو المحاولات الرامية إلى تحقيقها ورعايتها والدعوى إلى تطبيقها عبر الرقابة العامة، تكشف عن ازدواجية في المعايير منذ البداية، أي: من وقت كان الحديث عنها يجري في أروقة منظمة الأمم سنة (١٩٤٨م)، سنة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكانت في الانطلاقة الخاطئة لها، دول وأمم وشعوب، تعاني من الاستعمار والنهب، دون أي يتطرق لها هذا الإعلان لا من قريب ولا من بعيد، كما أن الدول العظمى والقوى الفاعلة على الصعيد العالمي باتت تستعمل المصطلح والمفهوم وفقاً لمعطيات ومصالح محددة لها، [دون أن نُغرق في] الحفر في الأسباب والنتائج.

إن إدراك هذه الحقيقة الواضحة يثبت لنا ـ أيضاً ـ أن المشكلة هي أخلاقية في أكثر الأحيان حتى في عالمنا الإسلامي ـ مع الأسف ـ وقد لا تكون نظرية علمية أو نتيجة إشكاليات فكرية حول مفهوم الإنسان، كما أشرنا إلى بعضها في الفصل الأول من الرسالة، فنرى من الضروري الإطلال على أهم ركائز حقوق الإنسان وخلفياتها الأصلية بين الشريعتين، ومن ثم نبحث في مفردات حقوق الإنسان في المنظور الإسلامي.

الترابط الكلي في الحياة واطراد الحقوق والقوانين:

هذه الخصوصية هي للشريعة الإلهية وحدها، أما القوانين الوضعية والدساتير البشرية: فإنها غير قادرة على تقديم نظام التكامل ومنظومة حقوق وقوانين مترابطة بشكل كلي ومطرد.

إن نظرة عابرة إلى واقع الإنسان في

الحضارة الغربية بشمولية وموضوعية؛ تدلّل على فشل الطروحات الوضعية، في تأمين إلزامه والسعادة للإنسان بمفهوم واسع يغطي كل ساحات وجوده، بيد أن الرسالات السماوية حضت على هذه الحقوق، وكرست مصطلح الكرامة الإنسانية على نواح شاملة وجامعة في الوقت نفسه بشكل مترابط ومتكامل؛ يقول تبارك وتعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ﴾(١٢) [الطلاق].

وهو يقول: ﴿ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴾(٥٠) [طه]، إنه وحده يوحي إلى الإنسان كيفية توظيف إمكاناته وقدراته؛ لأجل تحقيق السعادة والوصول إليها.

الغائية والهدفية في الحركة:

إن الأنظمة الوضعية قد رسمت خارطة مادية وصورة محدودة للإنسان وحقوقه وحاجاته ومتطلباته، ما لا ينسجم مع مستوى طاقاته وقدراته المكنونة فيه؛ وذلك لانعدام العلاقة بينها وبين الجوانب الأخرى من كيانه، كما أن مفاهيم: المعاد والتوحيد، والعبودية، والإيثار، والفداء، والجهاد والمسؤولية الإنسانية والرقابة على الضمير (الذات) والأفعال، كل ذلك لا يشكل جزءاً من إطار حقوق الإنسان الوضعية دوماً.

أما الخطاب الديني القرآني للإنسان يحدد لنا غايات أخرى، تختلف في جوهرها عن تلك التي تمثل الخلفية للأنظمة الأرضية من: المدارس الاجتماعية والاقتصادية والتربوية.

إن الآيات القرآنية ترسم خطأ آخر، ومسيرا مختلفاً للإنسان عما رسمت له الأنظمة المادية المنقطعة عن الوحي.

والنتيجة هي: أن الاختلاف في الغايات والاهداف بين النظريات؛ تسبب اختلافاً في طبيعة هذه الحقوق والتكاليف، وكذلك النتائج العلمية في الحياة ومعها عاقبة الإنسان.

نظرةٌ في عموم البحث ومآلاته _ بقلم الباحث_:

هكذا كان هذا البحثُ وتفاصيله يقودنا إلى رؤية شاملة وموضوعية،

«للرقابة العامة في المنظور الإسلامي والقانون الوضعي»، في أبعادها ومراتبها، وأثرها في حركة المجتمعات الدينية واللادينية، من حيث المبدأ والغاية.

لقد حاولت هذه الدراسة أن تلقي الضوء _ ما أمكن _ على الرقابة العامة في المنظومتين، وكيف تحرك الرقابة العامة المجتمعات البشرية نحو الرقي والكمال، فمهدنا لها بثلاثة فصول:

في الفصل الأول: التعاريف والأسس القانونية، حيث أدرجنا الفصل في مكانه الطبيعي لتحديد المصطلحات المرتبطة بالموضوع، وبينا تباعاً الأسس والقواعد القانونية التي تشكل جوهر الصياغات القانونية.

وفي الفصل الثاني: أثبتنا أصالة الرقابة وموقعها الجوهري في القانون الوضعي، وبينا أن الرقابة تبلورت في كل مفاصل القانون الوضعي، كما أن الوظيفة العامة لها (الرقابة) تختلف وفقاً للنظام السياسي السائد في كل بلد، وتخضع لمختلف أوجه الرؤى الفكرية للدولة ورجالاتها.

والجدلية حول جوهر الرقابة (مبدؤها) وتطبيقاتها العملية، انعكست على المجتمعات، فكان لها أثراً عميقاً في الحياة الإنسانية، كما أن غياب الرقابة العامة أفضى- إلى الفراغ القانوني واللاشرعية.

ومع حماية حقوق الإنسان وانعكاساتها في بنودها المختلفة - وربما مضطربة - بينا أن الرقابة العامة تعتبر الضمانة الوحيدة لإلزام الحكام بقواعد القانون وأحكامه من الحرية والديمقراطية؛ وهذا ما كانت ترمي إليه منظمة الأمم المتحدة في ميثاق حقوق الفرد.

وأما الفصل الثالث: فخصصناه للقرابة العامة في المنظور الإسلامي، فاستعرضنا تجليات الرقابة العامة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعالجنا - بالتالي - مكانتيهما في منظومة التشريع الإسلامي وأقسامه، ومن ثم أحكام هذا المبدأ الإسلامي مع بيان شروطه.

كما أننا توسعنا في مقارنة أسس قواعد الرقابة في الشريعة الإسلامية وقواعد القانون وما

يمكن أن يثار من حيث منشأ الرقابة والمفارقات الأساس بين المنظومتين.

ولم نكُ لنُغفل حقوق الإنسان في المنظور الإسلامي ومفرداتها، كأصل من

أصول صياغة تكوين الإنسان، وبناء المجتمع.

والرسالة، وإن كانت تكشف عن تفوق الشريعة الإسلامية بكل أبعادها على القانون الوضعي في عملية الرقابة وأسسها، لكن هناك بعدٌ آخر لا يمكن بيانه عبر هذه الدراسة، وهي أن معظم مبادئ الرقابة أو حقوق الإنسان في القانون الوضعي تعود إلى المبادئ الحقوقية الدينية وتتوافق معها نظرياً؛ ويمكن استخراجها من النصوص القانونية، وبنودها وأحكام الدساتير.

ومن الأهمية بمكانٍ أن تجد هذه الموضوعات العناية التي تستحق؛ لتتحقق بذلك التراكمات المعرفية في الدراسات المقارنة بين القانون والشريعة، بداهة أن الأهمية تكمن في سياق الفكرين: الديني والوضعي في الأبعاد الوظيفية ـ من حيث هي امتداد للأبعاد المعرفية والنظرية ـ التي تشكل إطارا معيارياً يتسنى معه تحديد

الشريعة الإسلامية تتفوق في كل أبعادها ومآلاتها على القانون الوضعي، على الرغم من وجود اتفاق في أحيان عدّة...

طبيعية علاقة الإنسان بنفسه وبمجتمعه على خلفية قيمية.

ولا ننسى ـ أن الأنظمة الحقوقية الوضعية اتخذت من الإنسان مقصداً أوليا ونهائياً، بهدف الحفاظ على كرامته وحقوقه، كما أن المنظومة التشريعية الإسلامية التقت مع الأنظمة الوضعية في الهدف، بيد أنها باينتها في حركتها فاتخذت من الله مقصداً أولياً ونهائياً، للأهداف نفسها.

[في التوصية الأخيرة توخي الباحث تقديم بعض العناوين؛ لدراستها دراسة مقارنة بين القانون الوضعي والتشريع الإسلامي، وكانت:]

* الرقابة الدستورية على النصوص الجزائية في القانون الوضعي مقارنة بالتشريع الإسلامي.

* السياسة الجزائية في المنظور الإسلامي والقانون الوضعي.

* حق الحيازة (دراسة مقارنة بين الفقه والقانون).

الهوامش:

(١) محمد تقي المصباح اليزدي، الحقوق والسياسية في القرآن، ص ١٥.

(٢) دينيس لويد، فكرة القانون، ص ٥٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٤) انظر: عبد السلام الترمانيني، الوسيط في تاريخ القانون والنظم القانونية، ص٦٤٥.

(٥) الوسيط في تاريخ القانون والنظم القانونية، ص ٦٤٥.

(٦) كتاب الأخلاق، نيقولا خوس، ج ٢٢، ص ١٠٦-١٠٨.

(٧) عبود السراج، التشريع الجزائي، المقارن، ص ٢٧.

(٨) المحدث النوري، مستدرك الوسائل، ج ١١، ص ١٨٨.

(٩) أنظر، مصطفى البارودي، الحقوق الدستورية، ج ١، ص ٢٦٩.

(١٠) عبد العزيز شيحا، القانون الدستوري والنظم السياسية، ج ١، ص ١٦٣.

(١١) محمد الكليني، الكافي، ج ٤، ص ٢٩.

(١٢) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٠.

(١٣) عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، صى١١.

(١٤) عبد القادرعودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، ص١١.

(١٥) انظر:عباس الكعبي، فقه أهل البيت عليهم السلام، العدد ٣٠، ص ٣٢.

(١٦) انظر: محمد حسين الطباطبائي، تفسير الميزان، ج ٤، ص ١٢٧.

(١٧) باس الكعبي، فقه أهل البيت، العدد، ٣٠، ص ٣٤.

نحو قراءةٍ اقتصاديةٍ إسلامية
الأزمة الاقتصادية العالمية..
ثلاث قراءات وضرورة البديل

د. شكيب بديرة الطبلبي

دكتوراه في الاقتصاد

أستاذ وباحث في جامعة المصطفى ﷺ العالمية

ما بين قيام النظريّات التي تتحكم بواقع المجتمعات الإنسانية وتداعيها، لطالما حازت النظريات الاقتصاديّة على حيّز واسعٍ من الاهتمام

الحالة الإسلامية لم تخرج عن هذه القاعدة بالمطلق، وأمام التجاذب الكبير بين أنصار المدرسة الإسلامية. وخصوصاً في جانبها الاقتصادي، ومعارضي هذه المدرسة، كان التنظيرُ في أحايين كثيرة ضرباً من التدافع العام والكلّي الذي لم يدخُل في الجزئيات.

أمام ذلك كلّه، وبلحاظ الإيمان الثابت بفرادة النظريّة الإسلامية ونجاعتها في التعاطي مع كُل مفردات الاقتصاد (في حالات ارتقاءه أو سقوطه)، نحي البحثُ لتناول نقطة اقتصادية معاصرة كان لها حظٌ وافرٌ من الضجّة والأثر المباشر على البنى الاقتصادية العالميّة، كما أثارت حولها الكثير من علامات الاستفهام والقلق؛ وهي الازمة الماليّة (أو الاقتصادية) العالميّة الأخيرة. من هنا، وانطلاقاً من الدعوة إلى التخصص في الجزئيات العمليّة للنظريّة الإسلاميّة، كان لا بُدّ من دراسة هذه الظاهرة؛ باعتبارها مُنعطفاً بالغ الحساسيّة والأهميّة في سياق التجارب الاقتصاديّة الإنسانيّة.

وكانت _ كذلك _ ضرورة قراءتها بعين الإقتصاد التخصصي المجرّد؛ وذلك بُغية البناء على مثل هذه القراءات في فهم الواقع أوّلاً، وطرح البديل الموضوعي الفاعل ثانياً، وصياغة النظرية الإسلاميّة (من حيث الشكل) على ضوء القراءة الدقيقة للواقع المعاصر ثالثاً... وهو ما نتلمّسهُ في هذا البحث التخصصي الذي يحتاج إلى عنايةٍ وتأملٍ استحقتهما حساسيّة المسألة الاقتصاديّة؛ ليكون (ورغم بعض الصعوبة _ أو التخصص_ في الاصطلاحات) نافذةً مميزة لاكتساب فهمٍ دقيقٍ لواقع الاقتصاد العالمي المعاصر، والبناء عليه في بحوث ودراسات اقتصاديّة إسلاميةٍ لاحقة...

ماذا وراء تعدد قراءات الأزمة؟

من أهم ما ميز الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة الاختلاف الشديد حول تحليل أسبابها الواقعية، بل حتى حول

هويتها، فما تـزال تسـمع هنـا وهنـاك، تشكيكاً في هويتها والطور الذي وصلت إليه، هل أصبحت حقاً أزمـة اقتصـادية عالمية خرجت عن سيطرة مراكز القـرار المالي الـدولي؟ أم هـي مازالـت في طـور مـالي صرف، فـيمكن السـيطرة عليهـا ببعض الإجراءات الفوقية المناسبة؟

وحتى مع التسـليم بـدخول الأزمـة طـورا حقيقيـاً اقتصـادياً، فـإن هنـاك قراءات عديدة لها. وكل قـراءة تعكـس همّ صاحبها الأول، وتكشف عن بعـض أبعاد خلفياته الإيديولوجيـة وأولوياتـه السياسية أو الاجتماعية العملانية.

لكـن مـن اليسـير تصـنيف هـذه القـراءات بحسـب اتجاهاتهـا العامـة، وموقعهـا مـن دوائـر القـرار، فهـي إمـا نقدية أو اعتذارية.

فأما القراءات النقدية، فهـي ناقـدة لما حدث ويحدث، وفي خصوص الحلول الممكنة، هي تميل إلى التشاؤم بدرجات متفاوته. وهـي تتنـوع إلى نـوعين: نقـد داخـلي، يـدافع عـن النظـام الرأسـمالي، ونقـد خـارجي، يغتـنم الفرصـة ليبـين فسـاد النظـام الرأسـمالي برمّتـه وعـدم قابليته للإصلاح الداخلي.

وأمـا القـراءات الاعتذاريـة، فهـي مـبررة للواقـع الاقتصـادي المحكـوم بهيمنة النظام الرأسـمالي، ومجتهـدة في الاعتـذار بالنيابـة عـن المسـؤولين عنـه، وتميل في الأغلب إلى التقليـل مـن شـأن الأزمة والتفاؤل بنجاعة الحلول الفوقية التي لا تمس أسس النظام الرأسمالي.

والصـنف الاعتـذاري مـن القـراءات ينقسـم بـدوره إلى مسـتويات متعـددة تتراوح بين التصوير الوصفي للتطـورات الحاصـلة، والتحليـل المـوحي بـالتعمق والعلمية، والـذي لا يهـدف إلى توضـيح الحقيقة بقـدر مـا يهـدف إلى التعميـة عن لب المشـكلة. وهـذا المسـتوى مـن القـراءة الاعتذاريـة هـو الـذي يُـتم باندراجه تحت عنوان التضليل العلمي، وهـو الـذي سـاد الاعتقـاد بـين ناقـدي الهيمنة الرأسـمالية والطبيعـة الغصـبية للنظام الاقتصـادي العـالمي[1]، أنـه أحـد أهم أسلحتها، بعد أن برعت فيه أجهزة الإعلام التخصصية، التابعة للمؤسسـات الدوليـة الراعيـة للأوضـاع الماليـة الاقتصادية العالميـة، والملتزمـة بالـدفاع عن استمرار هيمنـة القـوى الرأسـمالية الكبرى، وحفظ مصالحها.

وحتى نصل إلى قراءة واقعية وموضوعية لما يحدث في الساحة المالية والاقتصادية منذ ثلاث سنوات، من الضروري التعرض لأهم أنواع القراءات الرائجة، وأولها ما كان على المستوى الإعلامي الذي يحركه الهم السياسي، وفيه تبرز القراءة الوصفية التقريرية بما هي الأكثر شعبية لدى المخاطب الغربي.

ولا بد من تكملة الصورة بقراءة أقل شعبية، وهي التي برزت على المستوى الأكاديمي الذي تتناقل وجهات نظره بعض المجلات التخصصية والمواقع الاكترونية ذات السمعة العلمية، أو السياسية التي تفرض عليها التزام حد أدنى من الموضوعية. وعلى هذا المستوى تبرز أشكال عديدة من القراءات التحليلية التي تعكس كل واحدة منها الخلفية النظرية لصاحبها، ويتعين الجمع بينها بعملية تركيبية مناسبة لغرضنا العلمي المتجرد عن كل تلك الخلفيات.

وبهذا فستكون قراءتنا الثانية تحليلية ومركبة من عدة عناصر برزت على الساحة العلمية والإعلامية الاقتصادية في مقالات عديدة. والجامع بين القراءتين الوصفية والتحليلية المركبة، هو اندراجهما ضمن دائرة النقد الداخلي.

وهناك مستوى خاص من القراءة التحليلية، قد يعتبره البعض هو الأعلى من الناحية التلحليلية الفنية. ولكنه اعتذاري بالضرورة، وهو قراءة المؤسسات المالية الدولية العليا، والخبراء العاملين فيها وأهمهم الخبراء المحررون في وسائل إعلام صندوق النقد الدولي.

وحيث أن هذا الصنف من القراءات هو الأكثر تأثيراً من الناحية العملية، لما يتمتع به أصحابه من امتياز القرب من دوائر القرار العليا، فسوف نوليه القسط الأكبر من العناية، وعليه خاصة، سوف يتركز جهدنا النقدي.

ولا شك أن كثرة سوابق سوء التقدير التي يزخر بها هذا الصنف من التحاليل، علاوة على تموقعه الخاص قريباً من دوائر القرار العليا، هو مما يضعه في دائرة الاتهتم بممارسة التضليل الممنهج.

من هنا، كان لابد من إيلاء هذا الصنف من التحاليل أكبر الاهتمام، رغم طابعة الاعتذاري الذي قد يقلل من قيمته لدى المخاطبين الناقدين للنظام الرأسمالي، والهيمنة الاستعمارية الدولية بأشكالها الجديدة. فالهدف المنشود هنا هو كشف مواطن التضليل العلمي في هذا الصنف من القراءات، وفرز ما يمكن أن يشكل عناصر إيجابية موضوعية من بينها.

والذي يسعى إليه هذا المقال: هو تقييم هذه الأنواع الثلاثة من القراءات من زاوية نظر الاقتصاد الحقيقي اللاربوي والمجتمعي[٢]. وسوف نتدرج نحو هدفنا بداية من المستوى الأدنى للقراءة النقدية الداخلية.

١ـ مع القراءة الوصفية

نشأة الأزمة كما يراها الإعلام الغربي

يمكن تقديم الخطوط العريضة المتفق عليها لهذه القراءة في سطور، نقررها اقتباساً عن عدد من المقالات الصادرة عن بعض الدوائر الإعلامية الأوروبية والأمريكية، ومنها موقع الحكومة الأمريكية نفسها ومواقع بعض الأجهزة الإعلامية في فرنسا ولوكسمبورغ، وتجمع هذه المصادر على تصوير نشأة الأزمة في مراحل ثلاث، بعد غض الطرف عن مرحلة أولى هي الأهم كما سيتضح من خلال قراءة المستوى الثاني.

فأما المرحلة الأولى المزعومة، حسب هذه القراءة، فهي قد بدأت منذ صيف ٢٠٠٧ عندما انكشف عجز مئات الآلاف من الأسر الأمريكية عن سداد ديونها للبنوك المقرضة، معرضة بذلك ما تملكه من العقارات المرهونة للمصادرة. والذي جعل هذا الإعسار يتحول إلى أزمة حقيقية، هو أن قيمة العقارات المرهونة قد شهدت انخفاضاً غير متوقع، بعد فترة من الارتفاع غير الطبيعي الذي استحق تسمية «فقاعة العقارات والمساكن».

وحيث أن تلك القروض كانت قد دخلت في عمليات مالية تركيبية أحسن تسويقها مهندسو المالية وخبراء وكالات التصنيف، رغم كونها تعتبر «ديوناً دون الممتازة»، تعرضت الأصول التي تتضمنها، والتي قد أصبحت تشكل

دعامة بحسابات مؤسسات مالية أخرى، إلى هبوط كبير في قيمتها وبالتالي انتقلت حالة الإعسار من المؤسسات المالية المقرضة، إلى التي أصبحت صاحبة تلك الأصول، في عملية تحيل معقدة عكست خطورة ظاهرة «بيع الدين».

ويمكن تلخيص وجه هذا التحيّل في أن البنك المقرض الأول لا يكشف عن حقيقة المخاطر التي يتعرض إليها استثماره، عندما يبيعه إلى مؤسسة مالية أخرى أو يرهنه لديه بأي شكل من أشكال البيع أو الرهن، وما من شك في خطورة دور وكالات التصنيف في تسهيل هذه العمليات وتأمين التغطية لها.

وأما المرحلة الثانية، ففيها تحول إعسار المؤسسات المالية المقرضة إلى عامل إفلاس للمؤسسات المتعاملة مع تسليم بدخول الأزمة طوراً حقيقياً، فإن القراءات المتعددة تكشف خلفياتها السياسية والاجتماعية....

معها والمستثمرة فيها أو المؤمنة لها، وفي سبتمبر ٢٠٠٨ تجلت خطورة الوضع بإفلاس واحد من أكبر بنوك الأعمال الأمريكية وهو ليمان براذرز، وكان هذا سبباً في فزع كامل عمّ أكبر المؤسسات المفلسة، فتهاوت عمالقة وول ستريت كقصور من الرمال.

وسرعان ما انتقلت الرجّة العظمى إلى أروبا، بعد أن وجدت مؤسسات مالية وشركات كبرى مثل باري بار وسوسيتيه وجنرال نفسها في وضع الدائن الذي فقد الأمل في استخلاص دينه، وهو ما حصل لجميع الدائنين الفرنسيين لبنك ليمان براذرز، حيث فقدوا أربعة مليارات دولار في لمح البصر.

وأما المرحلة الثالثة، فهي التي شهدت تحول الأزمة إلى أزمة اقتصادية خانقة، بدأت تسري إلى سائر البلدان والمؤسسات المالية العملاقة، بشدة قد خيل للبعض أنها متناسبة طرداً مع ارتباطها بالاقتصاد الأمريكي.

إعلان إفلاس عقدين من السياسات الليبرالية

كانت أول نتائج تحول الأزمة إلى طورها الاقتصادي الحقيقي، اتضاح بطلان النظرية الاقتصادية التي

هيمنت أكاديمياً منذ أكثر من ثلاثة عقود، وطبقت عملياً في معظم بلدان العالم، تحت إصرار من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، خاصة منذ سقوط المعسكر الشرقي في بداية تسعينات القرن المنصرم.

فعندما حاولت الدول ترقيع الوضع بتزريق الأموال إلى المؤسسات المعسرة، بدلاً عن بسط اليد بالكامل على السوق المالية كما كان متعيناً، انكشف بعد آخر خطير في الأزمة الحالية، وهو أن عشرين سنة من سياسات الحد من موارد الدول ومن تخفيف الضرائب جعلتها اعجز من أن تقدر على إنجاد المؤسسات الغارقة في الديون، دون التورط في محاذير مالية ونقدية في غاية الخطورة، هي النتائج الوخيمة لتفاقم عجز الميزانية.

فتحول تفاقم العجز في ميزانية تلك الدول، الناتج عن كرمها الإجباري تجاه تلك المؤسسات، إلى علة مباشرة لاستفحال أزمة اقتصادية مستمرة لن يسهل الخروج منها، وتتمثل أساساً في الكساد الاقتصادي وتفاقم البطالة وما يستتبعها من مشاكل اجتماعية.

وأمام هذه الموجة من تدخل الحكومات في الاقتصاد، بدأ التساؤل حول متانة ما روج له سابقاً من معتقدات اقتصادية يفرض نفسه بإلحاح، حتى على أشد الأوساط محافظة.

فكيف ترك أصحاب القرار اعتقاداتهم المتزمته تلك، وهي التي طالما تغنوا بها والزموا بها دول العالم: منع تدخل الدولة في الاقتصاد، وترك المجال لقوانين السوق لتحدث التوازنات المطلوبة؟

لقد كان ذلك محتاجاً إلى تغييرات سياسية فورية في امريكا: فكان انتخاب أوباما الديمقراطي ببرنامجه المستوحى من التراث الكينزي[٣] أمراً محتوماً بعد أن اتضح أن إدارة بوش، ومن كان يمكن أن يخلفها من الجمهوريين شديدي التزمت تجاه تقديس قوانين السوق. وهو الأمر الذي يكشفه استمرار إصرار النواب الأمريكيين على معالجة البعد الإداري المالي الصرف من الأزمة بتشريع مزيد من القيود على الإقراض، حتى بعد الانهيارات الكبرى في سبتمبر ٢٠٠٨ رغم اتضاح فوات أوان مثل هذه الترقيعات.

حذار من التحليل السياسوي

هكذا صوّر الإعلام الغربي الأكثر مقبولية ومصداقية بدايات الأزمة. وقد غاب عن هذا التصوير ما نجده بكثرة في التحاليل والكتابات الصادرة في الفضاء الثقافي العربي غير الأكاديمي، مثل ربط هذه الأزمة بأهم حدث هز الساحة الدولية وشغلها منذ ربيع ٢٠٠٣، وهو تورط الولايات المتحدة الأمريكية وبعض حلفائها في حربين مباشرتين، لا تقل من غير منطقي الربط ما بين الحروب الأخيرة والأزمة المالية، فالمشكلة تكمن في أصل النظام العالمي الاقتصادي.....

تكلفتهما السنوية عن مائة مليار دولا، على أكثر التقديرات تفاؤلاً.

وقد كان من السهل ربط هذه الأزمة المالية بما تحدثه هذه التكلفة من تزايد في عجز الميزانية، وهذا ما أسرع بعض السياسيين خاصة إلى اقتناصه والتلويح به عند كل مناسبة.

ولكن هناك تعقيدات تمنع من مثل هذا الربط الذي يبدوا سياسوياً وعجولاً، وهي تتلخص في أن تكلفة هذا الإنفاق، قد غطتها تمويلات اجنبية تمثلت في استثمارات وشراء لسندات الخزينة الأمريكية، كما سيتضح من القراءة الثانية، فكان من المنطقي عدم الربط المباشر بين الأزمة، وما سبقها ورافقها من إنفاق عسكري.

عندما يفرض الطبل الأمريكي نفسه

عندما يدق الطبل تخرس الجلاجل. فما أن تدخل الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في أكبر عملية إنقاذ من نوعها في التاريخ، حتى انكشف العمق الحقيقي للأزمة، وأنها لم تكن قد نالت حظها من التحليل والتقييم من قبل أهم المؤسسات المالية الدولية، فشعر المراقبون المتفائلون تجاه وصايا صندوق النقد الدولي، بأن هذه المؤسسة التي تولدت عن مؤتمر برتّن وودز (١٩٤٣)، كانت فاقدة لأية فاعلية حقيقية، وأنها ليست أكثر من مركز رصد ضعيف للتحولات الاقتصادية العالمية فلا يمكنه مساعدة الدول على الوقاية من الأزمات لأنه ـ بكل بساطة ـ لا يمكنه التنبؤ بها.

وهذا العجز قد يبدو غريباً جداً،

بلحاظ ما يزخر به صندوق النقد الدولي من عقول اقتصادية مفكرة. ولكن سوف يتضح لاحقاً أنه عنصر تكويني في هذه المؤسسة، وبهذا تكون جميع الأصوات الصادرة من صندوق النقد الدولي حتى مارس ٢٠٠٩، بمثابة الجلاجل والأجراس الصغيرة في محضر طبل كبير. وكان على هذه الأجراس انتظار توقف ضرب الطبل لتجد من يسمعها من جديد.

أما الصدامة التي أجبرت الجميع على الاستفاقة، فلعل إجراءات الاحتياط الفدرالي الأمريكي بداية من ١٨ مارس/ آذار ٢٠٠٩، كفيلة بتجسيد بعدها المالي الصرف:

فبعد تخفيضه لمعدل الفائدة لتصبح بحدود الصفر، لجأ مجلس الاحتياط الفدرالي، إلى

لا يمكن لصندوق النقد الدولي التنبؤ بالأزمات الاقتصادية لأن هناك خللاً تكوينياً في هذه المؤسسة...

إجراءات غير معهودة في السياق الاقتصادي النطري منذ عقود طويلة، وذلك بضخ أكثر من تريليون دولار في النظام المالي المتعثر[٤]. فقد أعلن مجلس الاحتياط، يومئذ، إنه سيشتري أوراقاً مالية مدعومة برهونات عقارية بمبلغ ٧٥٠ مليار دولار إلى جانب سندات خزينة طويلة الأجل بقيمة ٣٠٠ مليار دولار؛ وذلك لهدف خفض تكاليف تمويل شراء العقارات وغير ذلك من قروض ولخفض معدلات الفائدة الطويلة الأجل.

وفي العادة يستخدم مجلس الاحتياط، معدل الفائدة الأساسي، أو معدل فائدة الأموال الفدرالية، لتنظيم مقادير الأموال المعروضة في الاقتصاد. لكن وبعد خفضه لمعدل الفائدة إلى ما يقرب من الصفر، لم يجد ذلك نفعاً ولم تزدد الأزمة إلا استفحالاً، فلم يملك البنك المركزي من بديل سوى اتخاذ خطوات استثنائية، لم يكن الجمهوريون ليذعنوا لها؛ وذلك لمحاولة إحياء الإقراض والحد من الركود[٥].

«و قد اتبع البنك المركزي سياسات غير تقليدية طوال العام ٢٠٠٨؛ رداً على الأزمة المالية العالمية والركود التابع منها. فمنذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ ضاعفت برامج الإقراض التي رعاها البنك حجم ميزانيته إلى ١,٨ تريليون

دلار، بعدما كانت ٩٠٠ بليون. إلا أن نطاق وحجم الإجراءات الأخيرة التي تبناها البنك في السوق، تقزم أية خطوة أخرى اتخذها حتى هذا التاريخ. إذ ستعمل الإجراءات التي أعلن عنها يوم ١٨ آذار/ مارس لزيادة مشترياته لتبلغ ٣ تريليون دولار، وسيوفر البنك مزيداً من المبالغ المالية للوفاء بهذه الإجراءات»[٦].

هنا نقطة التحول الكبرى: فبعد الإذعان ـ في أواخر سنة ٢٠٠٨- إلى أن الأزمة قد أصبحت أزمة اقتصادية، بعد استفحال الركود وانتشار ظاهرة الإفلاس، كان على الجميع انتظار وصول الإدارة الديموقراطية إلى سدة الحكم في أمريكا، لترتيب الآثار المناسبة على هذا التشخيص. وقد أظهرت تطورات الأحداث اللاحقة أنه يراد لهذه الإدارة أن تكون مجرد «مَساحة وحيدة الاستعمال»، تفعل فعلها المؤقت في انتظار«أيام أفضل».

قد يبدو غريباً أن نتوقع من إدارة أمريكية اللجوء إلى إجراءات قد تصنف ضمن دائرة الإجراءات اللاربوية. ولكن هذا ما حدث فعلاً، وإن لم يبلغ حده المثالي، وفي هذا الصدد لابد من تدقيق النظر في بيان البنك المركزي نفسه، فقد جاء في التقرير السابق: «قال بيان البنك المركزي كذلك إنه سيحدد معدل الفائدة التي يتقاضاها في الأموال الفدرالية، بما يتراوح بين صفر وربع الواحد في المائة. قائلاً: إنه يرجح أن يبقي على ذلك المعدل «فترة مطولة»، كما أوحى بأنه سيعمل قريباً على توسيع برنامج جديد، لتمويل قروض المستهلكين ومؤسسات الأعمال.

وبعد صدور بيان مجلس الاحتياط ارتفع مؤشر داو- جونز ٩١ نقطة كما انخفضت بصورة ملحوظة عوائد سندات الخزينة الطويلة الأجل. ويتوقع محللو الأسواق أن تتراجع معدلات الفائدة الثابتة على قروض المنازل في وقت قريب»[٧].

في هذا المسلك الرسمي إعراض واضح عن أولوية دور الفائدة الربوية وسعي لتقليص من دورها التقليدي في جذب الادخار. ولكن الحقيقة هي أن كلمة نظام لا ربوي، لا يمكن أن تنطبق على هذه الإجراءات الاضطرارية. فمع أن التقليل من نسبة الفائدة الربوية

الرسمية، يؤدي بدوره إلى انخفاض عام في جميع نسب الفائدة على القروض التي تقدمها المؤسسات المصرفية، وقد يُغرى المتعاملين باللجوء إلى المضاربة بنسب غير محددة بدلاً عن النسب الثابتة، فإن مثل هذا الانقلاب النظري غير مسموح به عملياً.

وقد كانت بداية الفقاعة العقارية نفسها شاهداً على هذا التزمت النظري القاتل، فقبيل انفجار الأزمة بفترة قصيرة ارتفعت نسبة الفائدة الرسمية من ١ بالمائة إلى ٥ بالمائة، فارتفعت فوائد البنوك تبعاً لذلك، وليس فقط تبعاً لارتفاع أسعار المساكن، كما يحلو للبعض التأكيد عليه[٨].

وفي جملة فإن الفائدة الربوية تبقى دائماً عاملاً أساساً في تنظيم النشاط الرأسمالي، ويحتاج إلغاؤها إلى تغييرات جوهرية، لا يبدو أن أحداً من الاقتصاديين الرأسماليين يمكنه التفكير فيها.

من هنا فإن أكثر الاقتصاديين واقعية، لا يمكنه إلا أن يجزم بحتمية عودة الأزمة من جديد، بمجرد عودة ارتفاع سعر الفائدة. ويكفي لفهم واقعيّة هذا التصور العودة الى تلك المرحلة المنسية من هذه الأزمة، وهي التي سببت أساسها المالي الأول، ففي هذه المرحلة كان ارتفاع سعر الفائدة الرسمي من ١ إلى ٥ بالمئة ضرورياً بحسب النظرية الاقتصادية السائدة.

والحقيقة أن فهم هذه الأزمة التي بدأت اقتصادية، ثم اصبحت مالية في الظاهر، ثم عادة فاتضحت حقيقتها الاقتصادية، يحتاج إلى قراءة أشمل وأعمق وأكثر انطباقاً مع التطورات التاريخية للعقود الأربعة الأخيرة، وهي القراءة الأقل تداولاً مع كونها الأكثر انسجاماً مع التقييمات الأكاديمية.

٢ـ مع القراءة التحليلية المركبة

قراءة مهمشة

القراءة التحليلية المركبة للأزمة، هي التي تبنّت عناصرها المصادر الأكاديمية أو الرسمية، ومن أهم المقالات التي استوعبت أكبر عدد من عناصر هذه القراءة ما كتبه جون بي جوديس منذ ٣ كانون الأول ٢٠٠٨[٩]، وقد سبقه نوريل روبيني بتحاليل كثيرة، تنبئ بحدوث وشيك لأزمة كبيرة[١٠]، ورغم هذا فقد

بقيت هذه القراءة مهمشة لأنها تصدم مباشرة مع أهم تحاليل صندوق النقد الدولي طيلة هذه الفترة.

وبعد أن استفلحت الأزمة، وتدخل الاحتياط الفدرالي على النحو الذي مر أعلاه، بدأ الإذعان إلى ضرورة الاستماع إلى هذه الأصوات، فنشر المقال على الموقع الرسمي الأمريكي بعد سنة ونصف من نشرة الأول، الذي لم يتعد دائرة ضيقة من المخاطبين. فما الذي يزعج في هذه القراءة؟ وهل نجد فيها ضالتنا، نحن الذين نبحث عن قراءة موضوعية تكشف لنا خبايا ما حصل دون مغالطة؟

ملامح الواقعية في القراءة التحليلية

إذا اكتفينا بمقال جون بي جوديس المشار إليه، يمكننا التعرف على أهم ملامح الواقعية التي حاول أصحاب هذا الاتجاه الالتزام بها، فمما جاء فيه: «يجد النظام النقدي الدولي نفسه اليوم، واقعاً في مشكلة كبيرة؛ بسبب السندات المضمونة بالرهونات العقارية، وعقود مبادلات التخلّف الائتماني.

اعتمدت الولايات المتحدة لعقود طويلة خلت على ترتيب مالي فائق الالتواء، يربط اقتصادها سويةً باقتصاد الصين واليابان، سمح هذا النظام غير الرسمي للدول الآسيوية بتحقيق فوائض تجارية هائلة مع الولايات المتحدة، بينما كان يَسمح للولايات المتحدة بتسجيل عجوزات هائلة في موازنتها، دون الاضطرار إلى رفع معدلات الفائدة أو الضرائب، كما اتاح لها أنه تحمل عجوزات هائلة في ميزانها التجاري، بدون الحاجة إلى انخفاض فجائي في سعر صرف عملتها.

يعتقد عدد لا بأس به من المصرفيين، وعلماء الاقتصاد الدوليين، وكبار المسؤولين، مثل رئيس بنك إنَّ أزمة الاقتصاد الأمريكي تعود تاريخياً إلى الخلل الذي شاب انطلاقته في بداية ستينات القرن العشرين..

الاحتياط الفدرالي بن برنانكي، بأن هذا النظام غير الرسمي ساهم في حصول الأزمة المالية الحالية، والأسوا من ذلك هو أنهم يخشون من أن انهيار هذا النظام قد يحوّل الركود الذي يلوح في الأفق إلى شيء يشبه

الكساد العالمي، الذي حصل في الثلاثينات من القرن الماضي»[١١].

هكذا ينتقل التحليل مباشرة إلى دائرة الاقتصاد الدولي، وتكمن واقعية هذا العمل في أن أساس مشكلة الاقتصاد الأمريكي قديم، ويعود إلى عجز مزمن في الميزانية، يعمقه عجز الحديث نسبياً في الميزان التجاري، وكلا العجزين من عناصر الاقتصاد الحقيقي. ومن هنا تظهر الجهود الحقيقية للأزمة المالية بوصفها أزمة قديمة في الاقتصاد الحقيقي الأمريكي. ومن أهم ما تكفل من هذا المقال ببيانه، هو الكيفية التي تعاملت بها الإدارات الأمريكية المتعاقبة مع هذا العجز.

والقراءة التاريخية الموضوعية لأزمة الاقتصاد الأمريكي، لا يمكنها إلا الإنطلاق من بدايتها الحقيقية في أواخر ستينات القرن الماضي، بعد أن اتضح وصول اتفاقية برتَن وودز، التي منحت الدولار الأمريكي صفة العملة الرائجة العالمية، إلى طريق مسدود.

... أصبح الدولار الوسيلة المقبولة للمبادلات الدولية، ولعمله الاحتياط العالمية، فإذا كدّست دول مبالغ من الدولارات أكبر مما تستطيع أن تسعمله، كان يمكنها دوماً استبدالها بالذهب من الولايات المتحدة. ولكن بفضل تسجيل الولايات المتحدة باستمرار فائضاً تجارياً كبيراً، مما يعني ان الدول كانت تحتاج دائماً أن تتوفر لديها ما يكفي من دولارات لشراء السلع الأمريكية، لم يكن هناك الكثير من الخطر في بادئ الأمر، في استنزاف الموجودات الذهبية لدى الولايات المتحدة.

بدأت اتفاقية بريتون ودز تترنح خلال حرب فيتنام، عندما كانت الولايات المتحدة ترسل مليارات الدولارات إلى الخارج لتمويل الحرب، وتسجل عجزاً تجارياً خارجياً في حين كان انفاق العجز داخل البلاد، يشعل فتيل التضخم في اقتصاد متأجج النمو أكثر مما ينبغي»[١٢].

أما حقيقة «تأجج النمو» هذا فإن فهمها يتطلب العودة إلى السياسية الاقتصادية الكينزية المعدلة، التي اتبعها الإدارات الأمريكية المتعاقبة بعد الحرب العالمية الثانية، إلى أن وصل الرئيس الجمهوري نيكسون إلى الحكم

سنة ١٩٦٨ وتزامن حكم الجمهوريين مع بلوغ حرب الفيتنام المكلفة أوجها، وصعود نجم المنتوجات اليابانية كمنافس جدي لبعض المنتوجات الأمريكية في الأسواق العالمية.

وقبل ذلك بدأت بعض الدول تحاول مبادلة الدولارات المغالية في سعر صرفها بالماركات الألمانية، واستعدت فرنسا وبريطانيا لتسليم دولاراتهما الزائدة إلى فورت نوكس (مستودع الذهب الأمريكي). رداً على ذلك، أغلق الرئيس ريتشارد نيكسون أولاً نافذة التعامل بالذهب (سنة ١٩٧١)، ثم طلب من أوروبا الغربية واليابان بأن توافقا على معدلات أسعار صرف جديدة، بحيث يكون للدولار قيمة ذهبية أقل، ويكون للين الياباني والمارك الألماني أكبر بالنسبة للدولار؛ كان ذلك من أجل جعل الصادرات الأمريكية أقل ثمناً والمستوردات من اليابان وألمانيا الغربية أعلى ثمناً، بهدف تخفيف عدم التوازن التجاري وضمان استقرار الدولار))[١٣].

والسؤال الذي لابد من طرحه بشجاعة هنا ـ وقد أجاب عنه الباحث الفرنسي ـ بول رينيو منذ سنة ١٩٨٤- هو: ولماذا تفعل اليابان وأروبا ذلك؟

والجواب بسيط إلى حد الإزعاج: إنه الابتزاز السياسي في ظل الحرب الباردة، فقد كان التهديد بسحب الجيوش الأمريكية من اليابان وألمانيا، سيفاً مسلطاً على رقاب هذه المحميات، التي لم يكن لها حول ولا قوة لرد طلبات الحامي الأمريكي![١٤]

التحليل النقودي للجذور القديمة للأزمة

ما من شك أن الظاهرة التي نحن بصددها ليست أزمة جديدة، بل هي ظاهرة ملازمة للتطورات التي عرفها النظام الرأسمالي، منذ إقرار النظام الاقتصادي والنقودي العالمي، المتسالم على هيمنة الدولار الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية.

وانكشف الخلل في هذا النظام بمجرد زوال الأسباب الموضوعية للهيمنة الأمريكية، فكان مجيء الجمهوريين إلى الحكم سنة ١٩٦٨، مؤذناً بالإعلان عن أزمة لم تكن جديدة آنذاك، ولم يكن الحل الذي أرتأته الإدارة الجمهورية

المتبنيـــة للنظريـــات الاقتصـــادية النيوكلاسيكية، سوى اللجوء إلى تعويم أسعار صرف العملات: «من خلال فرض تعرفة جمركية مؤقتة، نجح نيكسون في إجبار هذه الدول (اليابان وأوروبا الغربية) على رفع سعر صرف عملاتها، لكن دون إنشاء نظام جديد من أسعار صرف مستقرة للعملات. وبدلاً من ذلك، بدأت قيم العملات بالتقلّب. وعندما بلغت معدلات التضخم مستويات عالية في أواخر السبعينات من القرن الماضي، بدأ أن النظام الذي استمر في الاعتماد على الدولار كعملة عالمية، قد أصبح جاهزاً للانفجار والتحول إلى نظام من العملات المتحاربة»[١٥].

من هنا بدأ يبرز ترتيب مالي جديد، وكثيراً ما يشير الاقتصاديون إلى هذا الترتيب الجديد باسم «اتفاقية برتَن وودز الثانية»، وقد نشأ هذا النظام الجديد من مجموعة اتفاقيات بين الولايات المتحدة واليابان، ثم مع المملكة العربية السعودية، بعد الانفجار النفطي الكبير وتكدس البترودولارات لديها، ثم في وقت لاحق أجريت اتفاقات مماثلة بين الولايات المتحدة ودول أسيوية أخرى، وخصوصا الصين، التي فتح باب العلاقات في عهد الرئيس نيكسون مع ما عرف من دبلوماسية البنكبونك.

وتكرست اتفاقية برتن ودز الثانية خلال الولاية الأولى للرئيس رونالد ريغان (١٩٨٠- ١٩٨٤). وبغية محاربة التضخم، رفع بول فوكر، في أواخر سبعينات القرن الماضي بدأ انتقال اقتصاد العالم من الهيمنة الأمريكية المطلقة إلى تعدّدية قطبية...

الذي كان آنذاك رئيساً لبنك الاحتياط الفدرالي، معدلات الفائدة بنسبة كبيرة جداً، وقد سارع هذا العمل في حصول ركود اقتصادي حاد، تجاوزت فيه نسبة البطالة ١٠% في خريف عام ١٩٨٢، ونمت عجوزات كبيرة في الموازنة العامة الأمريكية، بالترافق مع النمو في الإنفاق الحكومي بمعدل أسرع من نمو الإيرادات الضريبية. ارتفعت أيضاً قيمة الدلار عندما استغلت دول أخرى المعدلات المرتفعة للفائدة في أميركا بشراء الدولار. وأثر هذا الواقع في الصادرات

الأمريكية، ونما العجز التجاري الأمريكي بدرجة أكبر، مع بدء الأميريكيين باستيراد سلع متدنية السعر من الخارج[١٦].

الدائرة الخبيثة والتدخل الخارجي

إن المأزق الذي وصل إليه الاقتصاد الأمريكي في عهد ريغان، كان يبدو حلقة خبيثة يتبادل فيها مرضان خطيران التأثير: العجز التجاري المتفاقم من جهة، والركود من جهة ثانية، وقد بدأ واضحاً أنه لا يوجد حل لهذه الدائرة الخبيثة إلا بتدخل خارجي، ومرة أخرى باللجوء إلى الابتزاز السياسي أو أي نوع من أنوع الضغط المفيد.

«فإذا حاولت (الإدارة الأمريكية) تخفيض العجز التجاري، من خلال خفض عجز الموازنة، فإنها سوف تخنق النمو، ولكن إذا حاولت تنشيط الاقتصاد من خلال زيادة العجز، فسيكون عليها عندئذ إبقاء معدلات الفائدة مرتفعة، لكي تتمكن من بيع كمية كافية من سندات دين الخزينة، وهو الأمر الذي يخنق النمو أيضا. عند تلك النقطة، تحركت اليابان سوية مع المملكة العربية السعودية وغيرها من دول منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) لتنقذ الوضع[١٧].

ولفهم حقيقة ما جرى بعيدا عن السياسوية، لابد من التذكير بأن الابتزاز السياسي لوحده لا يمكن أن يكون مثمراً مع دول ذات اقتصادات صاعدة وضخمة في حجم اليابان أو ألمانيا وفي خصوص اليابان، مثلاً، كان هناك مصلحة ظاهرية قويّة في نجده الاقتصاد الأمريكي:

«من أجل المحافظة على ارتفاع الصادرات، خفضت اليابان عمداً سعر صرف الين، وذلك من خلال التحكّم بعناية بطريقة استعمال الدولارات، التي كانت تحصدها من فائضها التجاري مع الولايات المتحدة. فبدلاً من استخدام هذه الفوائض في شراء سلع، أو في الاستثمار في الاقتصاد الياباني، أو بمبادلتها بالين، بدأت اليابان بإعادة تدويرها إلى الولايات المتحدة، من خلال شراء شركات وعقارات، وقبل أي شيء آخر، سندات دين الخزينة الأميريكية»[١٨].

ومع أن الأهداف كانت متفاوتة، فإن تكدس البترودولارات في بلدان الخليج ـ وخاصة منها السعودية- دون آفاق واضحة في استثمارات محلية مجدية، أحدث تدفقاً كبيراً من رؤوس الأموال على الاقتصاد الأمريكي، إلى حد جعل الاقتصاديين يجزمون بأن المستفيد الأكبر مما أطلق عليه «حرب النفط» في السبعينات، هو الاقتصاد الأمريكي، وذلك على عكس ما تصوره وسائل الإعلام السياسويه، من أن الانفجار النفطي هو سبب الأزمة آنذاك.

فما من شك أن تدفق تلك الدولارات الباحثة عن الاستثمار المربح، أو حتى الباحثة عن ملاذ آمن دون أن يكون بالضرورة مربحاً، هو الذي أنقذ الاقتصاد الأمريكي من الإنهيار في الثمانينات، وأجّل بروز الأزمة عقوداً أخرى، بعد أن اشتدت المواجهة مع المعسكر الشرقي حتى الإجهاز عليه في بداية التسعينات.

ويقول نفس التقرير السابق:«ذلك الاستثمار في سندات دين الخزينة والأوراق المالية الأمريكية، المقترن بمشتريات مماثلة من جانب السعوديين وغيرهم من منتجي النفط، الذين كان عليهم الاحتفاظ بدولاراتهم النفطية في مكان ما، أدى إلى تحرير الولايات المتحدة من مأزقها الاقتصادي، فبفضل المشتريات اليابانية لم تعد اليوان الصيني بقي دائماً وإلى اليوم تحدياً كبيراً يؤرق مضاجع ساسة الاقتصاد الأمريكي الولايات المتحدة مضطرة إلى إبقاء معدلات الفائدة مرتفعة من أجل جذب المشترين لسندات دين الخزينة، كما لم تكن مضطرة إلى رفع معدلات الضرائب بغية تخفيض قيمة العجز»[١٩].

ودون أن يكون هناك اتفاق رسمي مكتوب بين أمريكا واليابان، فقد كانت تلك الظاهرة حجر الزاوية في الاقتصاد العالمي الجديد[٢٠].

وقد تبنت دول آسيوية ناشئة، في طليعتها الصين، نسخة من الاستراتيجية اليابانية للنمو الذي تقوده الصادرات في منتصف العقد التاسع من القرن الماضي، بعد أن دمرت الأزمات المالية تلك القارة.

فحافظت هذه الدول على فوائض

تجارية مع الولايات المتحدة. وبدلاً من استبدال دولاراتها بعملاتها الخاصة، أو استثمارها داخل بلادها، أعادت تدويرها كما فعل اليابانيون، بشراء سندات دين الخزينة الأميركية وغيرها من الأصول ذات القيمة المحددة بالدولار[٢١].

وقد ظل بقاء اليوان الصيني متدني السعر بالنسبة للدولار تحدياً كبيراً يأرق مضاجع ساسة الاقتصاد الأمريكي إلى اليوم.

التحدي الآسيوي

وتصل القراءة التحليلية للظهور الحالي للأزمة، فيكون الاقتصاد الصينيى وثقل تدخله في الاقتصاد الأمريكي، حجر الزاوية في تفسير ما وقع وتثمني الآفاق المستقبلية: فبحلول حزيران/ يونيو ٢٠٠٨، كانت الصين تملك سندات الخزينة الأميركية بقيمة تجاوزت ٥٠٠ مليار دولار، واحتلت بذلك المركز التالي بعد اليابان وهكذا أصبحت المصارف المركزية في شرق أسيا، مماثلة لفورت نوكس بعد اتفاقية بريتون وودز الأولى.

بإمكان بعض الأطراف (كالصين أو السعودية) ابتزاز أمريكا بسحب استثمارات الضخمة منها لكن البديل الاستثماري غير متوفر...

وحتى وقت قريب كانت هناك محاسن واضحة لهذه الصفقة بالنسبة للولايات المتحدة: فبدون تدفق هذه الأموال من الصين واليابان والسعودية، لم يكن بإمكانها خوض لتلك الحروب في العراق وأفغانستان، والاستمرار في إدارة عجز الميزانية طيلة العقد الماضي فهذه الأموال كانت تُجنّبها زيادة معدلات الضريبة، وتُمني الثروات عند أعلى سلم الدخل، وتحافظ على الدولار مبثابة العملة الدولية.

كانت هناك مساوئ لهذا النظام «الجديد» ولكن بشرط التوفر على إرادة سياسية كافية لدى الأطراف المقابلة، فيمكننا التصور ـ مثلاً- أن باستطاعة دولة ابتزاز الولايات المتحدة، من خلال تهديدها بقبض دولاراتها نقداً.

ولكن هذا يحتاج أن تضمن تلك الدولة عدم ارتداد الأزمة إليها، فلو فرضنا أن الأميرالوليد بن طلال[٢٢] سحب ملياراته المستثمرة في أمريكا،

فأين سيستثمرها؟ وأبعد من ذلك: افتراض أن دولة كالصين، قد تبدأ في بيع دولاراتها، فإنها حينئذٍ قد تُلحق الضرر بمركزها المالي للولايات المتحدة.

لكن عالَمي الاقتصاد، براد سيتسر ونوريل روبيني، أكدا بأنه حتى التهديد الضمني بإغراق السوق بالدولارات، أو بتوقف عن شراءها، قد يحد من قدرة المناورة الأمريكية في الخارج، كتب هذان الاقتصادان يقولان: «القدرة على إرسال أمر بيع: يكدر الأسواق، قد لا يعطي الصين قوة الفيتو على السياسة الخارجية الأمريكية، لكنه يرفع بالتأكيد من كلفة أي سياسة أميركية تعارضها الصين»[٢٣].

الأثر المباشر في الأزمة الحالية

نأتي الآن ألى التأثير المباشر لهذه العوامل الخارجية، في التمظهر الجديد للأزمة، فقد ساهمت اتفاقية بريتون وودز الثانية، في حدوث الأزمة المالية الحالية، من خلال تسهيل المعدلات المنخفضة للفائدة التي دعمت فقّاعة الإسكان، وبيان ذلك هو أن الولايات المتحدة كانت تعاني من حالة انكماش اقتصادي خفيف، نتجت بدرجة كبيرة من قدرة الإنتاج الفائضة في صناعات الاتصالات وأنظمة المبيوتر، وكان ذلك إلى سنة ٢٠٠١، وقد كان من المحتمل أن يكون الكساد أكثر حدة، ولكن نظراً لاستمرار قبول الأجانب شراء سندات دين الخزينة الأمريكية، استطاعت إدارة بوش أن تخفض الضرائب، وتزيد الإنفاق الحكومي حتى عندما خفّض مصرف الاحتياط الفدرالي معدلات الفادئة إلى نسبة واحد بالمئة.

وبالكاد استطاع الاقتصاد أن يستعيد عافيته على مدى السنوات الأربع التالية، لكن شركات الأعمال التي استمرت في قلقها بشأن قدرة الإنتاج الفائضة، بقيت مترددة في الاستثمار، وبدلاً من ذلك، قامت بتسديد ديونها واشترت أسهم شركاتها من السوق واحتفظت بأموال نقدية. استثمرت مصارف ومؤسسات مالية أخرى في سندات مضمونة برهونات عقارية، وغير ذلك من المشتقات الاستثمارية، احتراسا منها من سوق الأوراق المالية منذ أن انفجرت فقاعة الإنترنت.

قاد النمو في الإنفاق الاستهلاكي إلى

استعادة العافية الاقتصادية التي كانت ضعيفة وهبطت بالفعل الأجور الحقيقية. ولكن المستهلكين تورطوا بدرجة متزايدة في الاستدانة وأنفقوا أكثر مما كانوا يكسبون، وأدّت معدلات الفائدة المتخفضة، سوية مع صفقات سندات الديون الثانوية الجديدة على العقارات، إلى تشجيع المستهلكين على شراء المساكن مما رفع أسعارها.

ظاهرة «تأثير الثروة» التي خلقتهعا مشتريات المساكن، أدت إلى استمرار الطلب من المستهلكين وقادت إلى فقاعة الإسكان. وعندما بدأت أسعار المساكن بالهبوط، انفجرت الفقاعة وتوقف تماماً طلب المستهلكين كما استثمار الشركات المساهمة. انتشر الذعر المالي بسرعة، ليس فقط انطلاقاً من سندات الدين المضمونة بالرهونات العقارية وصولاً إلى أنواع أخرى من المشتقات الاستثمارية، بل أيضاً انتشر من الولايات المتحدة إلى دول أخرى، وعلى وجه الخصوص إلى أروبا التي اشترت هذه المنتجات المالية الأمريكية[٢٤].

وهكذا يتضح أن ما يعتقد أنه أزمة مالية جديدة، ليس سوى تمظهر حديث لأزمة اقتصادية تضرب بجذوها عميقاً في التاريخ، وتعود إلى نظام اقتصادي ظالم فرضته أميريكا المنتصرة في الحرب العالمية الثانية على العالم، ولم يمكنها الاستمرار في تمديد حياته، إلا بحلقات جديدة من الظلم والغصب على المستوى الدولي. أما الآفاق الحقيقية لهذه الأزمة، فلا تبدو قاتمة في ظل استمرار العلاقات الدولية الظالمة. وذلك بحث آخر.

٣ـ قراءة صندوق النقد الدولي من الاعتذارية إلى التضليل قراءة واحدة وأهداف متعددة

الذي يعطي الأهمية القصوى لنظرات خبراء صندوق النقد الدولي، هو تعبيرها عن العقلية السائدة في دوائر القرار العليا، وقد ينزعج الكثير منهم عند اتهامهم بالتبعية، ويرددون ذلك الشعار الذي تحمله كل نشرية من النشريات الرسمية في العالم الغربي: المقالات لا تعبر إلا عن وجة نظر الإدارة.

فالمسألة تتخلص في أنه: صحيح أن

كل كاتب حر فيما يكتب، ولكن هذه الحرية شكلية بحتة، وهي مقيدة بضرورة الانسجام مع الاتجاه العام: فإن حدث وتحرر باحث من جميع القيود فلن ينشر مقاله، بل إنه لن يكون له منصب أو سمة تجعل لم يقوله وزناً! لذا فنحن أمام ظاهرة تنميط للفكر الاقتصادي، بحسب الضوابط المقبولة لدى أصحاب القرار. فإذا كان المسؤولون عن صندوق النقد الدولي، تابعون في قراراتهم إلى اعتبارات مصلحية، تتلخص في ضرورة خدمة مصالح الحكومات التي عينتهم، فإن الجهاز الإعلامي لهذه المؤسسة سوف يسير في اتجاه عام، لا يمكن أن يصطدم مع هذه المصالح على الأقل.

لذا فطالما كانت تلك الحكومات تحاول إخفاء حقيقية الأزمة، فلن يعلو صوت يصدح بها وسوف تسمع بعض عناصر الحقيقية من أفواه مكممة لم تكممها القوة الخشنة العنيفة بل الاعتبارات المصلحية الناعمة.

من هنا تعددت المقالات والعناوين حول الأزمة دون تغيير جوهري في المحتوى، حتى أنه يخيل لقارئها أنها صياغات متعددة لتحليل واحد، فلا تختلف إلا في بعض العناصر الجزئية والذي يدعونا إلى عرض تفصيلي لأهم هذه الصياغات التي برزت على مدى سنة ونصف، أي منذ بداية التمظهر الأخير للأزمة إلى حين انكشاف حقيقتها الاقتصادية، هو أنه وراء كل مقال رغبات مكبوتة نستطيع أن نفهمها من بين السطور.

وسينكشف للمدقق أن هناك ظاهرة تجمع بين كتّاب هذه المقالات، وهي أنهم جميعاً تحدوهم رغبةً في تغيير ما، قد لا يكون له ربط مباشر بالأزمة، ولكنهم استغلوا مناسبة تحليل هذه الأزمة للتعبير عن هذه الرغبات، فالتعدد والتنوع في المقالات هو من هذه الجهة، وليس من جهة فضح المستور الذي يجتهد الجميع في تغطيته، ضمن ما يمكن إدراجه تحت عنوان التضليل الرسمي الممنهج.

حول دور الحوكمة العالمية

من أهم ردود الفعل العلمية التي تلت طفو الأزمة المالية الأخيرة على السطح بعد طول خفاء، مقال بعنوان

«الحكومة العالمية قوى فاعلة جديدة، قواعد جديدة» تضمنته مجلة صندوق النقد الدولي (التمويل والتنمية) في عدد ديسمبر ٢٠٠٧. حيث تعرض كاتبا المقال إلى التحديات ـ المالية والصحية والبيئية والتجارية - التي تواجه المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين، وينطلق من معاينة بداية الأزمة المالية الأخيرة في أمريكا ليطرح تساؤلاً حول مدى استعداد نظام الحوكمة العالمية الحالي لمواكبة هذه التحديات. ويؤكد هذا المقال أن النظام الذي ظل نموذجاً يحتذى به خلال معظم القرن العشرين، أصبح غير مساير لروح العصر.

وقد تلمس هذا المقال الطريق، باحتشام واضح، إلى ما ينبغي عمله لتعزيز هذا النظام، دون تفكير في مراجعة جدية لأسسه التي بُني عليها في آخر صياغة له على يد المنتصرين في الحرب العالمية الثانية.

والذي يلفت النظر في هذا المقال، يجعله نموذجياً في توضيح صورة التكبيل المعرفي الذي ترزح تحته العقول المفكرة، التي تتحلق حول مراكز القرار العليا للاقتصاد العالمي، هو البون العلمي الشاسع الذي يفصل منهجية قراءة في صياغة الحلول المقترحة لمشكلاته.

وهذا البون كان دائماً يشكل عنصراً دائم الحضور، بل خاصية هامة، في التفكير الاقتصادي الرأسمالي، منذ نشأته الماركانتيلية الأولى ثم تبلوره على يدي الكلاسكيين الليبراليين الكبار: آدم سميث وجون بابتيست ساي وديفيد ريكاردو، وصولاً إلى تيار التدخلية الجديدة بزعامة جون ماينركينز، صاحب آخر وصفة شهيرة أنقذت النظام الرأسمالي من أكبر أزمات القرن الماضي، فقد انطلق هذا المقال من رغبة ظاهرية في النقد والمراجعة العلمية، ليستقر في النهاية على ما با يمكن أن يرفضه أي اقتصادي اعتذاري، ففي وصف نشأة الأزمة المالية الأخيرة، يقرر ما يمكن تسميته رواية رسمية ليبرالية، وهي كما يلي:

تقرير ليبرالي لبداية الأزمة

«في صيف ٢٠٠٧ اكتشف ملايين من ملاك البيوت في الولايات المتحدة، أن

شروط قروضهم العقارية زادت سوءاً، في نفس الوقت الذي انخفضت فيه القيمة السوقية لبيوتهم. وسرعان ما

أدى هذا الاعتصار إلى ارتفاع حاد في حالات حبس الرهن، وفقدت أسر كثيرة بيوتها، وخلال أسابيع، امتد الاضطرابق لاقتصادات متقدمة أخرى لها نظم مالية معقدة، وحيث وجد رجال الأعمال والأفراد أن الحصول على القروض، بات أكثر صعوبة وأشد تكلفة. وفجأة: ثار التساؤل حول الملاءة المالية للبوك الكبرى وغيرها من المؤسسال المالية.

وما يدعو للدهشة بشأن هذه الواقعة، هو أن معظم الناس كانوا يعتقدون على ما يبدو أن النظم المالية المتقدمة، متقنة ومحكمة بما يكفي لاستيعاب المخاطر وتوزيعها على نطاق واسع؛ لمنع نضوب السيولة المفاجئ؟

لقد حدث تدافع على سحب الودائع من البنوك في الثلاثينات من القرن العشرين، ولم يكن من المفترض أن يحدث ذلك في القرن الحادي والعشرين»[٢٥].

اللافت للنظر هنا: هو أستبعاد تحقق ظاهرة طبيعية، ملازمة لمنطق السعي إلى الربح بأقل التكاليف وأقل الجهد هو الاعتقاد الذي ساد بين جمهور المودعين والمفترضين، نتيجة لوهم كبير هو حسن إدارة المسؤولين الماليين في المؤسسات المالية الكبرى، وقدرتهم على توزيع المخاطر، بحيث يمتنع انهيار مؤسساتهم لمجرد تعثر في حقل من حقول الاستثمار.

في صيف ٢٠٠٧ م، اكتشف ملايين ملاك البيوت الأمريكيين تزايد شروط قروضهم سوءاً، وانخفاض القيمة السوقية لبيوتهم في الوقت ذاته!!

ولم يكن مثل هذا الخطر ليغيب عن ذهن الكاتبَين، وهما خبيران في الاقتصاد الليبرالي، إلى حد يكفي للتسليم بأن مجرد رواج إشاعة بقرب إفلاس بنك، يمكن أن يجر إفلاسه واقعاً، وأن مجرد إشاعة حتمية بازدياد أرباح شركة ما، يمكن أن يسبب ارتفاعاً في أسهمها في البورصة...

وهذه من قوانين السوق، فالسؤال المطروح بقوة هنا هو: لماذا لم يتحول هذا العلم بالخطر إلى تدابير وقائية ناجعة؟ أم أن قداسة قوانين السوق

الليبرالية هي من الخطوط الحمراء التي كان على خبراء صندوق النقد الدولي حراستها باستمرار بتعبد كهنوتي؟ وفي غفلة ظاهرة عن حقيقة ما يجري وعمقه، وتشعب امتداداته المالية والحقيقية داخل الفضاء الاقتصادي الأمريكي وخارجه، انكب الباحثان، بما يمثلانه من رمزية لصندوق النقد الدولي الذي اختارت مجلته الرسمية أن يكون هذا المقال مقالها الأساسي لعددها ذاك، على التنظير المتفائل لإدارة عالمية، تكون قادرة على مواجهة التحديات القادمة، التي لا يبدو للأزمة المالية الحاضرة تأثير خاص فيها.

وفي تخلص هو أقرب إلى الإنشاء منه إلى البحث العلمي، انطلق هذان الاقتصاديان من قياس ضمني ذكي لما وقعت فيه إدارات المؤسسات الكبرى المفلسة، على ما يمكن أن تقع فيه إدارة الاقتصاد العالمي التي اصطلح على تسميتها بـ «الحوكمة العالمية المالية»، تلك الهيئة الاعتبارية الفضفاضة المركبة من عدة مؤسسات وعناصر سياسية ومالية، والتي مرت بمراحل تطورية منذ اتفاقية برتن وودز، دون أن تكون هذه التطورات مستجيبة لمتطلبات تطورات الواقع الاقتصادي العالمي، ودون التعرض إلى الآفاق المباشرة لتلك الأزمة المالية في أمريكا، انتقلا ألى ما هو أخطر وأهم، وهو مجموع المخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي في القرن الحالي، وتحت عنوان «المشكلات ستزيد سوءاً: يؤكد كاتبا هذا المقال قتامة الأفق أمام النظام الاقتصادي العالمي، رغم محاولات توسيع دائرة الحوكمة العالمية من سعبة كبار إلى عشرين، فيقولان:

«إن لم تعالج أوجه القصور هذه في الحوكمة العالمية، فلن تزداد إلا سوءاً في السنوات القادمة ويمكن أن تقوض التقدم الذي جاءت به العولمة. ومثلما أوضح المؤرخ هارولد جيمس (٢٠٠٤)، فإن التاريخ زاخر بالواقع التي ازدهرت فيها التجارة والتمويل الدوليين، وولدا طفرات في النمو الاقتصادي والتنمية، لم تنتكس إلا بسبب رد فعل شعبي معاكس قوي، والأرجح أن يسود من يؤمن بمنافع العولمة إذا انخرطوا في حوار وشراكة حقيقيين مع من يخشون من أن يغمر المد الآخذ في الارتفاع مصالحهم.

ولكي نتبين كيف من المرجح أن تزيد أوجه الضعف هذه سوءاً، لنتأمل التأثيرات الجارية لنمو السكان، والطلب الآخذ في الارتفاع على للطاقة، والمخاطر الصحية العالمية...»[٢٦].

هكذا، فإن النمو الاقتصادي الذي طالما تغنى به الاقتصاديون الرأسماليون، والليبراليون منهم خاصة، إلى حد التعبد والتقديس، لن يكفي للحيلولة دون الأزمات واستقرارها بجميع، ما يعنيه ذلك من تعقيدات اجتماعية. ومع هذا فلا يبدو أن كاتبي المقال قد ابتعدا عن التفاؤل المفرط، الذي يمتاز به معظم المتعاونين مع صندوق النقد الدولي، فبعد عقد الآمال على مؤتمر الدوحة ٢٠٠٨، أنهيا مقالهما باستبشار غير علمي مفادة: «إن انتخاب قادة جدد في المملكة المتحدة وفرنسا واليابان، واحتمال انتخابهم في بلدان أخرى في مجموعة الثمانية، واختيار رؤساء جدد لمؤسسات بريتون وودز والمؤسسات الأخرى، كل ذلك يوفر فرصة للمضي قدماً بجدول أعمال إصلاح الحكومة، وخلق نظام عالمي ملائم للمشاكل التي يتعين التصدي لها»[٢٧].

فالذي لا يريد هذان الكاتبان وأمثالهما التصريح به، هو أن مقتل النظام الاقتصادي العالمي لا يكمن فقط في الظلم والحيف على مستوى التمثيل في الحوكمة العالمية، بل هو الظلم والحيف الذي يستبطنه النظام الرأسمالي ويتغذى منه في كل مجتمع أذعن له وطبقه بحذافيره.

وتتجلى هذه النظرة الليبرالية الاعتذارية المهيمنة على صندوق النقد الدولي، في العدد اللاحق[٢٨] لمجلته الرسمية، وهو الذي كان مخصصاً لقراءة ليبرالية، لظاهرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأولية، بعيداً عن تحليل الأزمة المالية وأبعد من ذلك عن التحليل الاجتماعي الاقتصادي للأزمة الاقتصادية الحقيقية، التي لم تغادر ساحة الاقتصاد الرأسمالي أبداً، وتأكد بذلك أن أول ما كان يفترض أن يدعو كاتبا مقال ديسمب ٢٠٠٧ إلى أصلاحه، هو الفكر المهيمن على صندوق النقد الدولي نفسه.

وقد استمرت غيبوبة صندوق النقد الدولي حتى أصبح تجاهل الوضع المالي المتردي بعد انتشاره عالمياً أمراً غير

ممكن. وبعد سنة كاملة من ظهورها السافر، بدأت الأزمة تحظى باهتمام أكثر جدية، من هيئة تحرير مجلة صندوق النقد الدولي. ولكن نفس العوائق المعرفية، التي حجبت الرؤية الصحيحة عن صاحبي مقال ديسمبر ٢٠٠٧، استمرت في تأثيرها المعيق وظهرت آثارها في مقالات عدد يونيه ٢٠٠٨، وأهمها المقال الذي انتخبته هيئة التحرير كمقال أساس لهذه العدد، وهو بعنوان: «أزمة ثقة... بل أبعد من ذلك». حيث اعتبرت كاتبة المقال، أن الأزمة المالية تعود إلى أزمة ثقة قبل كل شيء.

هل هي أزمة ثقة؟

جاء في هذا المقال: «الأزمة الحالية هي أسوأ أزمة أصابت الأسواق المالية المتطورة خلال عقود، وهي لم تنته بعد. وفي التسابق نحو الأزمة، شجع اخفاض سعر الفائدة الاسمية، والسيولة الوافرة، وقلة تقلب الأسواق المالية، والإحساس العامل بالرضا، أنواعاً كثيرة من المستثمرين على تحمل مزيد من المخاطر، فقد كان من المتوقع أن تستثمر الفترة الممتدة من الأحوال الحميدة في السوق المالية، وكان النمو العالمي قوياً، وبدت التجاوزات السابقة في فقاعات شركات الشبكات العنكبوتية في البورصة ماضياً بعيداً. خلاصة القول أن الكثيرين كانوا يعتقدون في ظهور أنموذج جديد للأسواق المالية.

ومن ثم، أصبح الاستثمار في أصول واستراتيجيات أكثر خطورة هو القاعدة عادة، مع فهم قليل للمخاطر الأساسية وعدم كفاية رأس المال اللازم لدعمها. وعلى الرغم من التحذيرات المتكررة من القطاع الرسمي، بأن الاستقرار المالي يمكن أن يضارّ من جراء شدة «البحث» عن العائد، استمرت حوافز القطاع الخاص تشجع على تحمل مزيد من المخاطر.

وبحلول ربيع ٢٠٠٧، بدأ حتى كبار المديرين في بعض من أكبر المؤسسات المالية يعربون عن قلق عام، خاصة على الرغم من دعم البنوك المركزية للسيولة، وتخفيض الفوائد أحياناً، إلا أن الأزمة المالية استمرت في الاتساع!!

فيما يتعلق بأوراق الائتمان المالية المهيلكة، التي تساندها القروض

والرهونات دون الممتازة، وتساهل عقود وشروط القروض التي ساندت أنشطة الشراء بأموال مقترض. لكن نظراً لاستمرار انخفاض أسعار الفائدة ووفرة السيولة، استمر الطلب على منتجات الائتمان المهيكلة التي تحمل المرتبة الائتمانية أ ثلاثية ة كسب عاد أعلى من الطبيعي، طليق العنان حتى منتصف ٢٠٠٧. ولم تكن لدى المستثمرين معلومات وبصيرة كافيين، لوقف انتشار الأوراق المالية التي يجري الإفراط في تسعيرها.

وهكذا كانت الضغوط التنافسية من أجل إصدار هذه الأنواع من المنتجات وبيعها، شديدةً لدرجة أن الإدارة العليا كانت تشعر بأنه «طالما أن الموسيقي تصدح، فإنه يتعين عليك أن تنهض وترقص»، كما أخبر تشارلس برنس الرئيس التنفيذي لسيتي جروب أحد الصحافيين. ومثلما حدث في أزمات ائتمان كثيرة سابقة، كانت رخاوة معايير الائتمان خلال سعار الإقراض، هي السبب في المجموعة الأولية من الخسائر»[٢٩].

ولكن، على الرغم من دعم البنوك المركزية للسيولة، وفي بعض الحالات أسعار الفائدة الأقل، فقد تعمّقت الأزمة المالية واتسع نطاقها[٣٠].

وقد قدر صندوق النقد الدولي إجمالاً، أنه بالنسبة لكل أنواع المؤسسات المالية، سواء في الولايات المتحدة أو خارجها، فإن الخسائر المرتبطة بالولايات المتحدة قد تبلغ ٩٤٥ مليار دولار[٣١]. ولكن هذه التقديرات كانت أقل بكثير من الواقع كما كشفت عنه ضخامة المبالغ التي اضطرت حكومة أوباما إلى تزريقها (حقنها) في الجسم الاقتصادي المريض بعد سنة من هذا المقال[٣٢].

«وهكذا تضررت ثقة الطرف المقابل، وتجد المؤسسات المالية ذات الميزانية العمومية الضعيفة، التي تحتاج لجمع مزيد من رأس المال، وضمان توافر التمويل اللازم لها، أن القيام بذلك أكثر تكلفة. فقد ارتفعت تكلفة كل من التمويل برأس مال الأسهم والتمويل بالسندات. ويمكن تبيّن هذا بفحص تقييم السوق لخطر الإعسار. وحالياً تزيد هذه المخاطر مقيسة بعلاوات مقايضات إعصار

الائـتمان، بالنسـبة للبنـوك الكـبرى في المتوسط، على ما كانـت عليـه في بدايـة ٢٠٠٧، مـرتين ونصـف المـرة، رغـم أنهـا قلّـت نوعـاً مـا بعـد أن تقـدم بنـك الاحتياطي الفيدرالي لتيسير إدماج بنـك جـي بي مورجـان تشـيز لمؤسسـة بـير ستيرنز فيه.

وإضافة لذلك، فإنه باستخدام تقنية تفحـص فـرص إعسـار بنـوك أخـرى إذا أعسر بنك ما، زاد احتمال تعدد حـالات الإعسار بصورة كبـيرة أيضـاً، مـما يشـير إلى أن ما يصل إلى خمسة بنوك ستعاني من الإعسار إذا مـا أعسـر بنـك واحـد، وهـذا يعنـي أن المخـاطر المعديـة بـين البنوك الرئيسية قد زادت أيضاً»[٣٣].

وهكذا يبقى هذا المقال، بعـد أكـثر مـن سـنة مـن اسـتفحال الأزمـة يحلـم بقـدرة الإدارة عـلى حلهـا بتـدخلات فوقيـة لطيفـة. ولم يَـر أيـة حاجـة في تجديـد النظـر الجـذري في الخلفيـة النظريـة التـي أدّت ألى اسـتقرار هـذا الوضع. وهذا مقتضى الاعتذاريـة التـي كان على خـبراء هـذه المؤسسـة الماليـة الدولية الالتزام بها في جميع الحالات.

والحقيقة أن إظهـار الإيمـان الجـازم بكفاية الحلول الفنية الإدارية، لا يمكـن إلا أن ينشأ من قراءة فنية إدارية ـ هي الأخرى ـ للأزمة.

وهاهنا مقطـع مـن المقـال يعكـس هذه الخلفيـة الفنيـة الإداريـة، التـي لا ترى من جبل الجليـد إلا مـا هـو عـائم فوق سطح البحر.

الجواب الفنية والإدارية، ما يُـرى من جبل الجليد

«أدى تزايـد تطبيـق المؤسسـات الماليـة (أساسـاً البنـوك وصـناديق التحـوط)، لقواعـد اتخـاذ القـرارات اسـتناداً إلى الأسـعار التـي يحـددها السـوق، ألى انخفـاض أسرع في الأسـعار من خلال عمليات البيع الجبري. ومثـل هذا النوع من السلوك يمكن أن يحدث عندما تقل الأسـعار المحـددة مـن قبـل سوق، عن عتبة ما محددة سلفاً تحـدد عادة عند مستوى يكفل تفـادي وقـوع مزيد من الخسائر، مثـل آليـات تفـادي الخسائر أو متطلبات الاقـتراض بضـمان أوراق مالية، أو تحددها هيئة تنظيمية لحمايـة المسـتثمرين في صـناديق المعاشات مثلاً.

وفي حين أن المحاسبة على أساس القيمة العادلة منهج مفيد في الأوقات العادية، فإن قد يخلق تقلباً لا موجب له في التصور السائد عن القيمة إذا استخدمت أسعار السوق خلال فترات الشدة. ويمكن لهذا مقترناً بقواعد اتخاذ القرارات المتزمنة، أن يزعزع الاستقرار، وعندما تصبح الأسواق غير سائلة وتنخفض الأسعار عند الافتقار إلى وجود مشترين نشيطين، فإن المؤسسات المالية تقدر أو تقيم أوراقها المالية بالأسعار الجديدة الأدنى، الأمر الذي يجبرها بدوره على البيع إذا تم تخطي العتبة، مما يزيد الضغوط النزولية»[٣٤].

ولا يخفى أن هذه التدابير الفنية لا تزيد شيئاً في فهم حقيقة ما جرى: وهي أن القوانين السوق سلاح ذو حدين؛ فكما أن ارتفاع أسعار العقارات يؤدي إلى الإقبال على الأصول التي تغطيها، فإن انخفاضها يكون له دور عكسي، ولا تغيب هذه الحقيقة عن أبسط طالب في السنة الأولى من دراسته الاقتصادية.

أما عن سبب غياب المعلومات الصحيحة حول تلك الرهونات، ووضعها في السوق وقدرة المقترضين على سداد ديونهم، فالأمر يتلخص في كونه عملية تحيل من قبل البنوك المقرضة الأولى، يعضدها عملية غش من قبل وكالات التصنيف. وهذه حقيقة اعتنت كابتة المقال بالتأكيد عليها؛ لأنه بالإمكان تلافي تكرارها بمعالجة فنية إدارية مناسبة، ولا تمس النظام المالي برمته، فتقول:

« نظراً لأن وكالات التصنيف الائتماني تتلقى أجرها من مصدري القروض الذي يطلبون التصنيف، فقد يكون لديها حافز لتصنيف الأوراق المالية المعنية، بأعلى كثيراً من قيمتها لتضمن قدرة مصدرها على جذب المشترين، وتتفادى عندما تتدهور الظروف، أن تنزل بمرتبة التصنيف الائتماني سريعاً، ليبدوا أن لديها نظاماً للتصنيف مستقراً وموثوقاً به. ويتم التخفي من هذه الحوافز المعاكسة، بدرجة ما على الأقل، بفعل الحاجة إلى الاتسام بالدقة والواقعية في عملية تحليل مخاطر الائتمان، وذلك لضمان المصداقية والطلب النهائي على الأوراق المالية المصنفة»[٣٥].

ولكن هل بإمكان حقاً تلافي هذا الخلل؟

سياسة محاصرة الحريق

تعتقد لورا كودرس، أن معالجة هذا البعد من الأزمة شبيه بمحاصرة حريق لمنع انتشاره، وتبشر- بأنه، عقب الأحداث الأخيرة، وافقت وكالات التصنيف على القيام بمحاولة لتطوير «جدران مانعة لانتشار الحرائق» بين مختلف أجزاء أعمالها؛ حتى تكون هناك مراجعات مستقلة بين الأجزاء التي تقوم بالتصنيف الأولي، وتلك المسؤولة عن تغيير التصنيف الائتماني على مر الزمن. وتؤكد بكل تفاؤل أن هذه خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن تعترف بأن الخبرة نادرة فيما يتعلق بهذه المنتجات المركبة، وتبين وفورات الحجم في جمع المعلومات عن المنتجات المركبة وتحليلها، أن الإبقاء على مجالين مستقلين داخل الوكالة الواحدة أمر مكلف وغير ناجع[٣٦].

وحيث أن هذا الإجراء التطوعي غير مضمون النتائج، ولا يمكن أن يثمر في البعض أن تتولى الوكالات التنظيمية، القيام بدور فحص تحاليل وكالات التصنيف ونمذجتها، باعتبار ذلك مراجعة ثانية على الدقة[٣٧]، لكن مثل هذه الرقابة لا يمكن أن تلقى ترحاباً كبيراً، إذا كانت تكلفتها أكبر من مردودها: فلا يجب أن ننسى أننا في سوق حامية الوطيس، وهذا ما لا يمكن لخبراء صندوق النقد الدولي أن ينسوه، فهو أقدس مقدسات النظرية الاقتصادية السائدة، فتذكرنا كاتبة المقال - بصراحة تشكر عليها ـ بأنه مرة ثانية، الأمر يقتضي مقارنة ندرة الخبرة والنفقات الإضافية بالمنافع المتحققة[٣٨].

ولكن، أمام حدة المخاطر لم يمكن سوى الإذعان إلى أن وصاية الدولة أفضل من التعويل على شركات التأمين الخاضعة تماماً لقوانين السوق، فتقدم هذا الاعتراف المتردد:

«ومن الناحية النظرية، فإن تجميع مخاطر السيولة داخل مؤسسة عامة، مثل البنك المركزي، قد يكون مفضلاً عن التأمين الذي يقدمه القطاع الخاص[٣٩]».

فهل هو اعتراف متأخر؟ المؤكد أنه ناقص. ولكن لا يتوقع ممن كان موقعه

تلك المؤسسة الراعية لقوانين السوق، أن يكون أكثر صراحة!

هل المشكلة في سوء إدارة الاحتياط المالي للبنوك؟

في مقال ثانٍ من نفس العدد من مجلة «التمويل والتنمية» تحت عنوان «استخدام مزيد من الأموال في العمل المصرفي»[٤٠]، يتعرض الكاتبان خايم كاروانا وأديتيا ناراين، إلى سبب آخر محتمل للأزمة المالية، ومالا إلى تعريفه كسبب رئيسي ـ وتتخلص المشكلة بحسب هذا المقال في عدم رعاية اشتراطات كفاية رأس المال بما هي القواعد التي تساعد جهات الإشراف على البنوك، على أن تحدد ما إذا كانت البنوك تحتفظ برأس مال كافٍ في كل الأوقات للوفاء بالخسائر غير المتوقعة.

ونذكر هنا بأن كثيراً من الدول النامية تجبر البنوك الخاصة على وضع نسبة كبيرة من رأس مالها في البنك المركزي كإجراء احتياطي أولي، وتبلغ هذه النسبة في كثير من الأحيان ٢٥% من رأس المال.

وهناك إطاران قانونيان يضبطان الإجراءات الاحتياطية: الأول قديم وهو«بازل الأول»، والثاني جديد وما يزال تطبيقه متعثراً ويسمى «بازل الثاني».

وقد جاء في مقدمة المقال المشار إليه، أن الإطار الجديد لكفاية رأس المال، يتم اعتماده سريعاً من قبل الجهات المنظمة للبنوك، باعتباره معياراً دولياً لرأس المال الذي تحتاج البنوك إلى وضعه جانباً: للتصدي للمخاطر المالية ومخاطر التشغيل الحالية والمحتملة. وأن اشتراطاته ـ التي عدها الكاتبان صارمة ـ فيما يتعلق بإدارة المخاطر ورأس المال، ترمي إلى النهوض بالاستقرار المالي الدولي، بضمان قدرة البنوك على تقييم مخاطرها وإدارتها بصورة فعالة. إذن: لماذا لم تخفف هذه المادئ التوجيهية المفيدة والمناسبة بشأن كفاية رأس المال، والتي يمكن أن تحمي البنوك من لطمات السوق ولطمات التشغيل من النتائج الثانوية المتساقطة من اضطراب الأسواق الحالي؟

يؤكد الكاتبان على أن الإجابة تشير إلى التنفيذ غير المتكافئ وغير الكامل لإطار بازل الثاني عبر البلدان، فقد

حدثت الأزمة الحالية في ظل إطار بازل الأول، لكن السؤال يثير قضيتين أساسيتين بدرجة أكبر:

أولا: هل يعالج إطار بازل للإشراف ـ خاصة إطار بازل الثاني ـ حقاً القضايا الرئيسية المتعلقة بممارسات إدارة المخاطر في البنوك؟ ثانياً: هل يعد التنفيذ الكامل لإطار بازل الثاني، علاجاً فعالاً للإضطرابات في الأسواق المالية حالياً ومستقبلاً؟ وقد حاول هذا المقال الإجابة عن هذين السؤالين، وتوصل إلى أن التنفيذ السليم لإطار بازل الثاني، سيدعم النظم المالية في البلدان، كل على حدة، وتبعاً لذلك النظام المالي الدولي بأسره.

فإلى أي حد كان هذا الاستنتاج واقعياً؟ إن أهمية هذه الدعوة وقرب مصدرها من مراكز القرار العليا، بحيث يمكن أن نتصور تبنيها كخطوة رسمية مستقبلية، يدعو إلى إمعان النظر في خطوطها العريضة وتقويمها بالنقد الداخلي والخارجي، ضمن الحدود الذي يسمح بها مجالنا المختصر.

مقارنة أولية بني بازل الأول وبازل الثاني إذا كان إطار بازل الأول هو الذي يتحمل مسؤولية ضعف مناعة النظام المالي، وبالتالي كان أحد أهم أسباب الأزمة الحالية، فالسؤال الذي يطرح بإلحاح هو: لماذا استمر العمل به مع وجود إطار ثان يُدعى أنه أكثر نجاعة؟

يقول كاروانا وناراين أنه بموجب إطار بازل الأول، يتعين على البنوك أن تحتفظ برأس مال يعادل ٨% على الأقل من الأصول مرجحة بالمخاطر. ويشار إلى هذا الرقم عادة باعتباره نسبة كفاية رأس المال، وفي كثير من البلدان، تزيد هذه النسبة على ٨% لتعكس الظروف الوطنية، ولتحديد الأصول المرجحة بالمخاطر لحساب مخاطر الائتمان، يوكل وزن محدد للمخاطر يتراوح من صفر إلى ١٠٠% لتعرض كل دولار في الميزانيات العمومية للبنوك للمخاطر.

ويتم إدراج التعرض للمخاطر خارج الميزانية العمومية، أولاً بتحويله لمكافئات للائتمان باستخدام معامل تحويل، وثانياً بترجيحه بالمخاطر. أما بموجب إطار بازل الثاني، فإن شرط الحد الأدنى لرأس المال الذي يبلغ ٨% من الأصول المرجحة بالمخاطر لا يتغير،

لكن يتم توزيع أوزان المخاطر استناداً إما إلى التصنيف الائتماني الذي توفره وكالات خارجية مؤهلة، أو استناداً إلى نماذج البنوك الخاصة ونظم التصنيف الائتماني الداخلية.

كذلك توسع بصورة كبيرة نطاق عوامل التخفيف (مثل الكفالات والضمانات)، المتاحة لتقليل التعرض لمخاطر الائتمان. وهناك نقص واضح في الإطار الأول، وهو أنه لم يكن يغطي مخاطر التشغيل (خطر الخسارة الناجمة عن ملاءمة العمليات والأشخاص والنظم في الداخل، والأحداث الخارجية). في حين أنه في إطار بازل الثاني، يمكن حساب نفقات رأس المال المتعلقة بذلك استناداً إما إلى أجمالي الإيراد السنوي، أو نماذج البنك الخاصة لتقدير الخسائر.

وبالنسبة لمخاطر السوق، لا تتغير أساليب حساب نفقات رأس المال، ويمكن أن تستند إما إلى صيغ الجهات القائمة بالإشراف، أو نماذج البنوك الخاصة. وفي كل الأحوال التي تقبل فيها النماذج الداخلية، يبقى المقياس مرتفعا بصورة كبيرة من حيث البيانات والعمليات والنظم[٤١].

ومن الواضح أن كلا الإطارين لا يعالج إلا الجوانب الفنية الإجرائية من مسألة الرقابة على السوق المالية. لهذا فإن ادعاء إمكان إطار بازل الثاني الوقاية من تكرار الأزمة الحالية، يبقى مجرد تفاؤل ساذج لا يمكن لقوانين السوق نفسها، أن تذعن له كمصير محتوم. مع هذا فمن المناسب إمعان النظر في هذا الإطار البديل.

الدعامات الثلاث لإطار بازل الثاني

يؤكد الكاتبان أن إطار بازل الثاني ـ الذي تم إصداره في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، بقصد أن يصبح متاحاً للتفيذ بحلول نهاية ٢٠٠٦ ـ قد سارع بالخطى في الاتجاه المطلوب، وأن إطار بازل الثاني مضى- إلى مدى أبعد بإدراج المخاطر التي استبعدت من قبل، فهو يتجاوز مجرد كونه قاعدة لتنظيم رأس المال بإدراج دعامتين إضافيتين:

«**الدعامة الأولى**: (اشتراطات حد أدنى لرأس المال) تشير إلى مجموعة من القواعد والمناهج المتوافرة لحساب

الحد الأدنى من رأس المال، الذي يتعين الاحتفاظ به في مواجهة مخاطر أساسية:

الائتمان، السوق، التشغيل.

الدعامة الثانية: (عمليات الاستعراض في الجهات القائمة بالإشراف) تحدد أربعة مبادئ تعين التوقعات بشأن دور ومسؤوليات البنوك، ومجالسها، والجهات المشرفة عليها في تحديد وتقييم كل المخاطر التي تواجهها (ويشمل ذلك، بل ويتجاوز، المخاطر التي تغطيها الدعامة الأولى، مثل خطر تركيز الائتمان، وخطر سعر الصرف في دفاتر البنك، والمخاطر الإستراتيجية). والاحتفاظ برأسمال كاف اتساقاً مع صورة المخاطر فيها. وفي الجوهر، توفر الدعامة الثانية دافعاً قوياً لتدعيم إدارة المخاطر، ونظم الإشراف المصرفي على حد سواء.

الدعامة الثالثة: (انضباط السوق) وتسعى لتنفيذ جهود الإشراف ببناء شراكة قوية مع المشاركين الآخرين في السوق. وتتطلب من البنوك

الكثير من الدول النامية تجبر البنوك الخاصة على وضع نسبة كبيرة من رأسمالها لدى البنك المركزي، كخطوة احتياطية...

أن تفصح عن المعلومات كافية بشأن مخاطر الدعامة الأولى، لتمكين أصحاب المصلحة الآخرين من رصد أحوال البنوك»[٤٢].

ويستبشر ـ الكاتبان بمستقبل هذا الإطار، واعدين بأن أكثر من ١٠٠ بلد تعتزم تطبيق إطار بازل الثاني في السنوات القليلة القادمة (حسب مسح أجراه معهد الاستقرار المالي في ٢٠٠٦)، ويعكس هذا الاهتمام القوي، جاذبيته بالنسبة للبنوك وجهات الإشراف عليه على حد سواء[٤٣].

ويستمر الكاتبان في زف هذه البشرى بكل تفاؤل، مطمئنين كل شكّاك أو متردد، بأن كل شيء سيكون على ما يرام في أفضل العوالم الممكنة وأنما حصل من «اضطراب مالي» في صيف ٢٠٠٧، لم يكن إلا بسبب تأخر تطبيق بازل الثاني، فيقولان:

«و قد طبقت البلدان الأعضاء في الاتحاد الأروبي النهج المعياري في ٢٠٠٧، وشرعت في تطبيق النهج المتقدمة هذا العام، لكن أول تاريخ يمكن فيه للبنوك

في الولايات المتحدة، أن تطبق النهج المتقدمة يمتد إلى منتصف ٢٠٠٩، واليوم، فإن معظم النظم المصرفية التي طبقت إطار بازل الثاني، لا تزال في فترة انتقال، مع وجود منفذين مبكرين في الفترة الموازية، أو ممن يستمرون في تطبيق الحد الأدنى. ويبين هذا أن الإطار لم يكن قد نفذ بُعد في كثير من ولايات الاختصاص في صيف ٢٠٠٧، عندما بدأ الاضطراب يتكشف في الأسواق المالية»[٤٤].

وإذا عرفنا أن الإطار بازل الأول كان يبدو كافياً حين ظهوره، وأن مهندسي المالية عرفوا كيف يستغلون نقاط الضعف الموجودة في جميع الأطر القانونية الرقابية، لاستقصاء حظوظ الربح بتحكيم قوانين السوق التي تخترق كل الأطر، إلى أن وصلت الأوضاع إلى ما هي عليه الآن، فما الذي سيضمن لإطار بازل الثاني القدرة على تقييد الطموحات الجامحة، للجيل الآتي من مهندسي المالية، ولجم أطماع وكالات التصنيف التي كانت لعبت دور شاهد الزور، وراعي الغش في الأزمة الحالية؟

صندوق النقد الدولي والإشراف على تقويم تنفيذ بازل الثاني

إن الإجابة عن السؤال المطروح أعلاه، يفترض أن تكون ملتصقة بالواقع المباشر للأسواق المالية.

ولكن الكاتبين تهربا من تعقيدات هذا الواقع، ملقين بمسؤولية إرساء الإطار الجديد على عاتق صندوق النقد الدولي، الذي سيعتبر، في نظرهما، أعلى سطلة ضامنة تشرف على تطبيقه.

فصندوق النقد الدولي، كما يؤكده الكاتبان قد بدأ يتصدر مبادرة لاستحداث منهجية لتقييم فاعلية تنفيذ إطار بازل الثاني. ويجري ذلك بتشاور مع عدّة وكالات للإشراف، تابعة للاقتصادات الصناعية والناشئة على حد سواء، تمثل مجموعة ارتباط دولية للجنة بازل.

وفي تفاؤل واضح يضيفان أنه يمكن استخدام هذه المنهجية، كأداة تقييم وكاستعراض للتشخيص على حد سواء، ويجري حالياً اختبارها ميدانياً في دوائر اختصاص طوعية. وستدرج استعراضات التنفيذ المستندة لهذه المنهجية في أدوات الإشراف في صندوق النقد

الدولي، خاصة في برامج تقييم القطاع المالي، لاستخدامها في البلدان التي تطبق الإطار الجديد[٤٥].

الصندوق ليس شمساً

رغم أن هذا التفاؤل الذي لا يمكن أن يغيب عن خبراء أعلى مؤسسة نقدية دولية، لا يخفي الكاتبان تخوفهما من أن منطلق رأل المال الانتهازي، المتلازم مع الابتكار في التحيل والاجتهاد في تصعيد الفرص، قد يجعل كل مؤسسة مالية ترغب في التهرب من الرقابة العليا، بمنأى عن أنظار كل الأجهزة الرقابية وإن كانت متصلة عبر سلسلة متينة بصندوق النقد الدولي.

فهذا الصندوق وغيره من المؤسسات الدولية أو المحلية، لا يمكن أن يتحول إلى شمس تشرق على كل بقعة من بقاع ساحة التمويل والاقتصاد. لهذا فقد أذعن الكاتبان إلى أنه ينبغي تذكر أن إطار بازل الثاني ليس دليلاً شاملاً يبين كيف يتعين على البنوك أن تدير أعمالها. إن اشتراطات رأس المال لا يمكن أن تمنع البنوك من ارتكاب أخطائها، أو تحل محل مسؤوليات البنك عن تقييم المخاطر وإدارتها بصورة سليمة؛ وأمن اشتراطات رأس المال يمكن ـ ويجب ـ أن تساعد في خلق حوافز لتحمل المخاطر ودعم الإدارة الجيدة لها سصفة عامة.

كما يمكن لعناصر أخرى في مناخ تشغيل البنك، مثل قواعد المحاسبة وحوافز السوق، أن تضطلع بدور مهم في تشكيل المخاطر. وفي اعتراف أوضح بأن الكلمة الأخيرة تعود إلى المستثمر المباشر، يؤكد أن استمرار السعي إلى تحقق الاتساق بين هذه التأثيرات المتضاربة المختلفة- المحاسبة، وإدارة المخاطر، والتنظيم ـ يمثل تحدياً مفتوحاً أمام صناع السياسة.[٤٦]

في فخ الدائرة الخبيثة

إن التفاؤل مالمستقبل المالي في ظل إطار بازل الثاني، وإن كان يمثل الاتجاه الأكثر مقبولية لدى صندوق النقد الدولي، لم يكن أبداً محل إجماع، فقد برزت بعض الأصوات المشككة في كفايته. ففي مقال آخر من نفس العدد من «التمويل والتنمية» يعترف أحد الخبراء العمليين في المصارف وشؤون

التمويل، بأن إطار بازل الثاني في أحسن حالاته قد لا يكون إلا تكريساً لدائرة خبيثة في حالة الكساد، ففي خصوص تحليله لأزمات تهاوي النمور الآسيوية سنة ١٩٩٨، يعتقد أن ما كان يثير الحيرة على وجه الخصوص، هو أن ذات الآليات التي كانت المؤسسات المالية تستخدمها لتقليل المخاطر، كانت تحول انخفاض الأسعار إلى انهيار للنظام[٤٧].

ويؤكد كاتب المقال: «لقد تعلمت وعلى نحو مباشر أنه فيما يمكن أن تساعد النظم الحساسة للمخاطر المصارف في إدارة مخاطرها في أثناء أوقات الهدوء، فإنها تشبه أحزمة الأمان التي لا تعمل عندما تقود سيارتك بسرعة. إنها ليست بتدابير لمنع الأزمات: أنها تجعل الأزمات أسوأ. وقد حفزني هذا الدرس على أن أكتب في عام ١٩٩٩ المقال الذي فاز بجائزة جاك دولاروزير «الدفع بالقطيع إلى حافة الهاوية: التفاعل المزعج بين سلوك القطيع وممارسات الإدارة الحساسة للمخاطر السوقية». ويجد مدراء المخاطر الناضجون منطقاً في هذه القصة، ولكن الجهات التنظيمية تضافرت لرفض الانتقادات لنماذج المخاطر الحساسة للمخاطر السوقية، باعتبارها نظرية أو متطرفة جداً».

ثم ينتقل إلى نقد الرأي المتفائل بإمكانيات بازل الثاني فيقول: «و إذا ما كان الغرض من التنظيم هو تجنب إخفاق السوق، فلا يمكن لنا حينئذ أن نستخدم نماذج المخاطر التي تعتمد على أسعار السوق، كأدوات للتنظيم المالي. فلا يمكن لأسعار السوق أن تنقذنا من إخفاق السوق، فأسعار السوق لا تتنبأ بإنهيار الأسواق المفاجئ»[٤٨].

وفي إطار نقد القدرة الواقعية للرقابة البنكية على تقييم المخاطر وتثمين عمل المؤسسات يقدم شهادة قيمة قائلاً: «و قد امتدحت الأسواق المالية ممارسات إدارة المخاطر الخاصة بمصرف نورثون روك في المملكة المتحدة، قبل أن يتبين أنها معيبة بما يقل عن ستة أشهر. ووصف تشارلز برنس رئيس مجلس إدارة ستي جروب ورئيسها التنفيذي في كلمات خالدة في تموز/ يوليه ٢٠٠٧ آثار نماذج المخاطر

السوقية والانضباط السوقي على سلوك المصارف بقوله: «طالما أن الموسيقي تصدح، فإنه عليك أن تنهض وترقص»... وباختصار، فإن إطار بازل الثاني يعتبر نهجاً اقتصادياً سيئاً. إنه يحاول الاستخدام الأسعار السوقية للتنبؤ بإخفاقات السوق، ويدمر التنوع الطبيعي الذي تستحقه السيوله في تقييم المخاطر»[٤٩].

مسؤولية الأسواق خارج البورصة

يعتقد رائدال دون، وهو مستشار لدائرة أسواق النقد ورؤوس الأموال في صندوق النقد الدولي، أن الأزمة المالية تعود في قسم هام من عللها إلى طبيعة النشاط المالي خارج البورصات، ففي مثال له ضمن نفس العدد من المجلة التمويل والتنمية[٥٠]، فبحسب دود كان النشاط المالي خارج البورصات الخاضعة للرقابة بعيداً عن تحقيق الآليات الطبيعية، التي تفرضها القوانين الاقتصادية الليبرالية كأداة مثلى لتعيين الأسعار. فقد أفضى ـ ذلك إلى علتين جسيمتين:

أولهما: العجز عن تقدير قيمة ممتلكات المرء.

وثانيهما: العجز عن الاتجار فيها.

البورصات لم تكن يوماً ضمانة من الوقوع في الأزمات، وهي لا تضمن مبدأ المنافسة الشريفة والشفافية...

وبدون وجود أسواق السائلة ومنظمة، فإنه لا توجد عملية لاكتشاف السعر، وهو ما يعني بدوره عدم وجود طريقة سهلة وحاسمة لتقييم الأوراق المالية أو المشتقات. ومن بين المشاكل المستمرة في المؤسسات المالية، مثل المصارف التجارية وشركات الاستثمار، صعوبة الوفاء باشتراطات الإفصاح والإبلاغ عندما لا تكون هناك أسعار تستخدم في تقييم مراكز الأصول والمشتقات، ولا يقتصر الأمر فقط على عدم وجود أسعار سوق، وإنما لا يوجد في كثير من الأحيان أسعار قياسية (ألا وهي أسعار أصول مماثلة لتلك التي يجري تقييمها).

ونتيجة لذلك، فإن الأصول التي كانت تقيم في يوم من الأيام بأسعار السوق (أو على الأقل بسعر قياسي مماثل) تحتسب قيمتها الآن من نماذج بدون بيانات وافية، ويزيد الاعتماد

المتزايد على مثل هذا التقدير للقيمة من تآكل الثقة في السوق؛ لأن المشتركين يكونون غير واثقين من قيمة حيازاتهم وحيازات الأطراف الأخرى[٥١].

ولكن الذي يتبادر إلى ذهن كل ملاحظ، هو أن العمل في البورصات لم يكن أبداً واقياً من أزمات السابقة. فمن اليسير الزعم بأن الابتعاد عن البورصة، قد يخل بأحد أسس المنافسة الشريفة التي هي شفافية المتعاملين، بحيث قد لا يكون المتعاملان على بينة تامة من القيمة الحقيقية لموضوع المعاملة ولكن هل لمصطلح «القيمة الحقيقية» معنى في إطار نظري اقتصادي غير حقيقي، تتحدد القيمة فيه بحسب العرض والطلب وطبقاً للعوامل النفسية المؤثرة فيهما؟ هكذا فإن تعليق الأزمة على مشجب كهذا ليس إلا هروباً من مواجهة حقيقة الإفلاس النظري للنظام برمته.

التأكيد على المسؤولية الفردية

تتضح الخلفية الليبرالية الفردانية لكاتب المقال السابق، أكثر فأكثر، عند الإطلاع على تحليله للأزمة في مقال ثان له من نفس العدد[٥٢] حيث يشرح راندال دود بمعية بول ميلز، وهو خبير اقتصادي أقدم في دائرة أسواق النقد ورأس المال في صندوق النقد الدولي، الأسباب المباشرة للأزمة مع الإصرار على هويتها المالية، دون الحقيقة. فيقدم الكاتبان شرحاً اعتذارياً ليبرالياً لهذه الأزمة المالية ولعوامل انتشارها، مؤكدين على محورية المتعاملين المباشرين بما هم أفراد لابد لهم من مراعاة قواعد لعبة المنافسة الليبرالية.

وفي هذا الشرح ـ كما سيظهر- لا يبدو هناك أثر عملي يذكر لأجهزة رقابية عليا، وهذا الشرح لا يزيد عن تقرير سطحي للجوانب المالية البحتة من ظاهرة الأزمة، رغم مرور سنة كاملة على استقرارها وظهور أبعادها الخطيرة على مستوى الاقتصاد الحقيقي، ويقول كاتبا المقال، تحت عنوان «فيروس قروض الولايات المتحدة دون الممتازة»:

«ليس هناك شيء خاطئ أو متهور بطبيعته، في تقديم القروض للمقترضين الأدنى دخلاً أو ذوي السجل الائتماني الضعيف. لكن الحذر يفرض على المقرضين عند تقديم القروض دون

الممتازة، أن يسيطروا على المخاطر بإجراء تقييم محكم بدرجة أكبر للمقترضين، وأن يحددوا معايير أعلى للضمان، وأن يتقاضوا أسعاراً للفائدة تزيد من تزايد المخاطر»[٥٣].

وفي عملية تبرير لا تخلو من الغرابة يؤكد الكاتبان، أنه نظراً لأن الرهونات دون الممتازة كانت جديدة، فقد كانت المعلومات محدودة عن أدائها في الماضي، وذلك قصور مهم بصفة خاصة عند محاولة تحديد كيف ستؤدي هذه الرهونات ـ فرادى وكمجموعة ـ خلال أوقات الشدة الاقتصادية.

التحليل النظري الليبرالي لانهيار خريف ٢٠٠٨ م، لم يكن واقعياً، ولم يمنع أياً من الانهيارات اللاحقة...

وأدى التفاؤل بشأن كيفية أداء الرهونات دون الممتازة إلى تحويل ما يربو على ٩٠% من القروض دون الممتازة المورقة إلى أوراق مالية لها أعلى تصنيف، وهو: أ ثلاثية (تقديرات صندوق النقد الدولي ٢٠٠٨)[٥٤].

دور سوء إدارة المخاطر وأزمة الثقة في الانهيار

في الإطار النظري الليبرالي من السهل الحصول على تشريح ميكانيكي (إوالي) للالتهاب الذي حصل في السوق المالية، وتكرس بالانهيار الكبير الذي شهده خريف ٢٠٠٨. ولكن تقرير هذه الإواليات الهندسية لا يفيد شيئا من الناحية العملية، وقد أثبتت الأيام تطورات الأحداث أن ما حرره الكاتبان في هذا المقال في بداية صيف ٢٠٠٨ لم يستطع أن يمنع الانهيارات اللاحقة.

فنحن هنا أمام مشهد مريع لانهيار كبير يبدو كأنه قدر محتوم، فالكاتبان يؤكدان أنه عندما تعرضت قدرة البنوك على تمويل أنفسها في أسواق الجملة للإجهاد، بدأت في اختزان السيولة بحيازة المزيد من الأصول المماثلة للنقد، وتقليل فترات التي تقترض فيها البنوك الأخرى. ومن هنا غدت البنوك أكثر قلقاً بشأن عدد التزامات الإقراض التي تبرمها مع بعضها البعض، والتي تقدمها لصناديق التغطية، وللكيانات من الشركات.

وفي الوقت نفسه، ما إن وجدت البنوك أن جمع الأموال عن طريق بيع القروض في أسواق الأوراق المالية أصبح أكثر صعوبة، حتى اعتقدت بأنه عليها

أن تختفظ بمزيد من القروض في دفاترها.

وقد جابهت البنوك ضغوطاً متعلقة بالسيولة عند طرفي خط إنتاج القروض: إذ كان عليها أن تحتفظ بالقروض التي خططت لبيعها، وكان عليها أن تفي بالتزاماتها بالقروض التي لن تتحقق بغير هذا. وقد تواكب هذا مع عزوف البنوك المتزايد عن إقراض بعضها البعض، وكانت النتيجة شحة في السيولة لا سابقة لها في الأسواق المالية.

وهنا تتحرك العوامل النفسية بشكل هدام لا نظير له في تعجيل الانهيار، فعندما ترتفع مخاوف الطرف المقابل الائتمانية ويجري اختزان الأصول السائلة، تجد حتى البنوك القادرة على الوفاء بالتزاماتها أنه من الصعب الاستمرار في تلقي التمويل.

وهذه الظاهر عامة في جميع الاقتصادات الليبرالية. فقد طلب بنك نورثون روك في المملكة المتحدة تمويلاً طارئاً من بنك إنجلترا؛ لأنه لم يستطع أن يورق الرهونات الموجودة في دفاتره أو أن يبيعها، ولم يستطع جمع التغطية النقدية اللازمة من البنوك الأخرى، وكانت لديه أصول سائلة غير كافية للبقاء سوى لعدة أسابيع قليلة.

التوازن في الاقتصاد العالمي الحالي أمرٌ غاية في الصعوبة، قد تنجح فيه قلة، لكن الكثرة الكاثرة مآلها إلى السقوط...

وبالمثل، عانت مؤسسة بير ستيرنز من «نضوب» سوق الجملة، رغم تطمينات جهات الإشراف بأن لدى الشركة ما يزيد على المتطلبات القانونية من رأس المال. وقد استنفذت بير ستيرنز احتياطيها من السيولة البالغ ١٧ مليار دولار في ثلاثة أيام، حتى مع تفاوض بنك نيويورك الفيدرالي وجي بي مورجان للتقدم لنجدتها. وليس بنك نورثون روك وبير ستيرنز سوى مثالين لهشاشة الثقة في أسواق الجملة ومدى السرعة التي يمكن أن تستهلك بها الشركة نقديتها عندما تتلطخ سمعتها وتكون الأسواق غير سائلة[٥٥].

ويطنب الكاتبان في وصف تأثير الهلع الحاصل لدى المتعاملين ودوره التدميري السريع، فيؤكدان أن الخوف يعمق من تشويه السمعة، وأنه عامل رئيسي- في تفسير السبب في عزوف

البنوك عن استخدام حدود التسهيلات الائتمانية المساندة، التي كانت تحتفظ بها مع بعضها البعض، إذ كانت تخشى- من انتشار الشائعات بأنها أصبحت غير سائلة[٥٦].

بل أن الخوف من اهتزاز السمعة قد عجل بتحقق ما كان محذوراً: فقد عزفت البنوك حتى عن استخدام دعم الطوارئ للسيولة المقدم من البنوك المركزية.

وقد تفهمت أعلى سلطة مالية في أمريكا هذا الوضع، فطوّر بنك الاحتياطي صيغة من تسهيل نافذة الخصم به، ليتيح لطائفة واسعة من البنوك التقدم لطلب السيولة دون ذكر اسمها. وتسعى بنوك مركزية أخرى إلى ضمان ألا يثير استخدام تسهيلاته إشاعات في السوق[٥٧].

لنا أن نتساءل هنا عن متانة نظام مالي مصل هذا! فالتوازن فيه أمر في صعوبة الجري فوق حبل: قد ينجح فيه قلة قليلة ولكن الكثرة الكاثرة مآلها السقوط، وهل يعني السقوط الجماعي سوى الأزمة الاقتصادية الشاملة؟

اعترافات متأخرة

لقد كان إصرار الخبراء الرسميين في صندوق النقد الدولي خاصة، على تبني القراءة السطحية للأزمة باعتبارها ظاهرة مالية صرفة، ليس لها خطر جدي على الاقتصاد الحقيقي، مبنياً على اعتبارات سياسية بحتة. وقد تجلت هذه الاعتبارات مجتمعة في التحليل الذي اشترك فيه صندوق النقد الدولي، مع منتدى الاستقرار المالي في إبريل ٢٠٠٨، أي عند بلوغ الأزمة ذروتها في أمريكا، وقد قرر نويل ساكاسا وهو خبير أقدم في القطاع المالي بصندوق النقد الدولي (دائرة أسواق النقد ورأس المال)، هذا التحليل الباهت المفتقر للمعمق الكافي لرؤية المخاطر الواقعية على الاقتصاد الحقيقي، في مقال له في عدد آخر من مجلة «التمويل والتنمية»[٥٨]، بقوله:

في تحليلها الذي قاما به في إبريل ٢٠٠٨ للأسباب الكامنة وراء الأزمة الحالية، ألقى كل من صندوق النقد الدولي، ومنتدى الاستقرار المالي الضوء على الطبيعة الصارخة لنواحي القصور في ممارسات إدارة المخاطر، وكذلك

الفشل الجماعي في تقدير وعلاج مدى الاقتراض لتحقيق الفاعلية المالية ـ نسبة الدين إلى الأصول ـ التي قامت به دائرة واسعة من المؤسسات، والمخاطر المصاحبة لعملية تفكيك غير منظمة[٥٩].

فهل حقاً أن أسباب الأزمة مقتصرة على هذه العناصر المالية البحتة؟

أم أن أدنى تحرر من القوالب الليبرالية الجاهزة للمدارس الكلاسيكية الجديدة، التي أسسها ميلتون فريدمان وزملاؤه في دائرة مستشاري الرئيس الأسبق رونالد ريغان، كان كافياً لرؤية الجذور العميقة لهذه الأزمة وهي تكمن في صلب الاقتصاد الحقيقي وتتعدى بكثير دائرة فعل وانفعال الفقاقيع المالية، كفقاعة الانترنت في تسعينات القرن الماضي التي انتهت بالأزمة الشهيرة التي صاحبت الانتقال إلى القرن الجديد، وفقاعة المسكن والعقارات التي أدت، بحسب زعم الليبراليين، إلى الأزمة الحالية؟ ويستمر كاتب هذا المقال في تزويق التحليل الرسمي الليبرالي، مضيفاً إليه مسحة هندسية جذابة، فيقول:

«ولم تساير إدارة المخاطر والإفصاح، والتنظيم، والإشراف وسرعة الابتكار، مما ترك مجالاً واسعاً أمام الإفراط في تحمل المخاطرة وتضخم أسعار الأصول»[٦٠].

فبحسب هذا الخبير، كان على دوائر المراقبة واحتساب المخاطر، أن تكون أكثر فاعلية للالتفات الى المخاطر الجديدة، التي تحملها الابتكارات المالية للجيل الجديد من مهندسي الأسواق المالية. أما وضع نفس هذه الابتكارات المالية موضع المحاكمة ـ حتى من وجهة نظر الاقتصاد الحقيقي وليس من وجهة نظر أخلاقية أو دينية ـ فهذا ما لا يرغب أي خبير مالي ليبرالي في تحمل مسؤوليته.

وحتى بعد الانهيار الكبير الذي حدث في سبتمبر ٢٠٠٨ في أمريكا، ومع أنه لم يعد بالإمكان تجاهل خطورة الموقف، فقد استمر معظم خبراء صندوق النقد الدولي، في اجترار تصورات سطحية عن ذلك الواقع الذي لم يكن مجرد كساد، كما استمر في تصويره كاتب مقدمة عدد ديسمبر ٢٠٠٨ من مجلة «التمويل والتنمية»

بل واحدة من إرهاصات طبيعية لإفلاس كامل لنظام اقتصادي انتهازي بطبيعته.

وفي ذلك الإطار من التصورات السطحية في قراءة صندوق النقد الدولي، صدر عدد ديسمبر من مجلة «التمويل والتنمية» ومن أهم ما نشر فيه مقال لأوليفيير بلانشارد وهو مستشار اقتصادي واقتصادي رئيسي- في صندوق النقد الدولي، تحت عنوان «صدوع في النظام: إصلاح الاقتصاد العالمي المتضرر»[٦١]. ومن أهم ما يميزه افتتاحه باعتراف ملفت للنظر، بأن الاقتصاد العالمي أصبح يواجه أسوأ أزماته في ٦٠ عاماً.

ثم يضيف أنه مع اعتماد صناع السياسة في الاقتصادات المتقدمة، تدابير غير ملائمة على الجبهة المالية، بدأت الأزمة المالية تحدث تأثيراً أكثر حدة وعمقاً على الاقتصاد الحقيقي. ويترجم عدم اقتراض المؤسسات المالية لتحقيق الفعالية المالية حالياً إلى ائتمان أشد تكلفة بالنسبة للأسر والشركات، وصعوبات في التمويل حتى بالنسبة للأسر والشركات، وصعوبات في التمويل حتى بالنسبة لعمليات الأعمال العادية. والأمر الأكثر أهمية (على الأقل من حيث آثاره الكمية). هو أن المستهلكين والشركات عبر العالم فقدوا الثقة[٦٢].

وهكذا يعود بلانشارد إلى العزف على نفس النغمة الليبرالية التي تكررت في مجمل صياغات قراءة خبراء صندوق النقد الدولي: أزمة الثقة.

والحقيقة أن صرف الاعتراف بأن الأزمة قد تحولت إلى أزمة اقتصادية ليس فيه أية مأثرة علمية، فهو لا يزيد على التقرير الوصفي لما هو واقع ملموس، لا يمكن تجاهله بحال. أما الذي كان متوقعاً من خبير مالي واقتصادي فهو الغوص في أعماق الأزمة المالية، واكتشاف خلفيتها الاقتصادية الحقيقية التي أوجدتها. لكن مثل هذا التحليل ممتنع على من كان متورطاً في سياق نظري رسمي يتراوح بين الاعتذارية الوصفية والتضليل.

وفي مقال جماعي من عدد مارس ٢٠٠٩ من مجلة «التمويل والتنمية» تحت عنوان «التأثير العميق»، يقرر الكُتاب بعض الأبعاد الاقتصادية الحقيقية للأزمة، مركزين على بعض

الحالات الخاصة التي برزت على الساحة التجارية الدولية. وفي مقدمة المقال جاء ما يمكن اعتباره تكريساً للاعتراف المتأخر بأن الأزمة أعمق من أن تكون مجرد ظاهرة اضطراب مالي: «يعتبر الركود في التجارة العالمية مؤشراً رئيساً لعمق الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة. وفيما وراء ما يتوقع من هبوط في الحجم الإجمالي للتجارة الدولية، وما يتنبأ به من انخفاض أكبر في ٢٠٠٩، تكمن روايات قوية الدلالات عن بلدان فرادى تكافح من أجل حل مشكلة تدهور أسواق التصدير، وتبخر تمويل التجارة، وتدفقات الهجرة المتقلبة. فأوكرانيا البلد المنتج للصلب[٦٣]، وسنغافورة البلد المصنع للسلع الالكترونية والاستهلاكية[٦٤]، يواجهان مشكلتي تقلص الطلب على منتجاتهما وانخفاض في أسعارها. وفي الوقت ذاته، تواجه اصلاحات الإنتاج التي قامت بوركينافاسو المصدرة للقطن انكماش مشتري المنسوجات[٦٥]، وتعجز أيرلندا حاضنة التقنية الرفيعة عن الاحتفاظ بوظائف للعمالة المهاجرة لديها[٦٦]»[٦٧].

شهادة مراقب من الخارج

بعد استفحال الأزمة وتوضح اضطرار الدولة في أمريكا وأروبة، إلى التدخل السريع لإنقاذ الاقتصاد الحقيقي من الشلل[٦٨]، أصبح بإمكان الأفكار الكينيزية التي استضعفت مدة ثلاثين عاماً، أن تطل برأسها من بعض النوافذ التي اضطرت تطورات الأحداث مراكز القرار المالي العليا إلى فتحها.

وفي زاوية وجهة نظر من عدد مارس ٢٠٠٩ من مجلة «التمويل والتنمية» نشر مقال في هذا الاتجاه لروجر بوتيل[٦٩] وهو عضو منتدب للإدارة في شركة كابتال إيكونوميكس للاستشارات التي يوجد مقرها في لندن[٧٠]. ومما يلفت الانتباه جرأته في التقرير، واحتشامه الشديد على مستوى التنظير للحلول المناسبة. وعلى المستوى الأول يقول:

سيطرت آراء كينز عن العلاقات الكلية بين الأسواق والحكومة في معظم الدول الغربية، طوال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى الثمانينات. ولكنها واجهت عندئذ ثورة مضادة أدت إلى انقلابها، وفي عالم الفكر

كان ميلتون فريدمان، هو القوة الدافعة، والذي حاجّ بأن الأسواق كانت تتمتع بالرشد والفعالية. وعلى النقيض من ذلك، فإن الحكومات، لم تكن تتمتع بالكفاءة وكانت غالباً غير رشيدة.

وفضلاً عن ذلك، فإنها لم تكن دائماً تعمل للمصلحة العامة، كما كان يمكن أن تقع فريسة للفساد أو أسيرة لمصلحة جماعة ما. وربما كان أوضح تعبير عن هذا التغير في وجهة النظر، هو انقلاب فريدمان على التفسير الكينزي للكساد الكبير، فقد كان رأي كينز هو أن الكساد العظيم أظهر عيباً في الرأسمالية، ونشأ الكساد عن انهيار الثقة لدى المستثمرين، وتفاعل ذلك مع خصوصيات الاقتصاد النقدي[٧١].

في هذه العجالة، يلخص هذا الباحث الأزمة النظرية التي عاشها النظام الرأسمالي، والتي تتمثل في تخلي الساسة عن النظرية التي أنقذته من الكساد الكبير الذي امتد منذ سنة ١٩٢٩، وكان أحد الأسباب العميقة في أكبر حرب مدمرة عرفتها البشرية. فما الذي كان يمثله فريدمان ومدرسته الليبرالية النقودية حتى يصبح المنظر للسياسات الاقتصادية الأمريكية طيلة الحكم الجمهوري؟

يقول بوتيل:

«لقد ارتكب الاحتياطي الفيدرالي أخطاء غفيرة، كان أهمها هو السماح بتقلص عرض النقود.

وبدون هذا، كان ما سيحدث هو مجرد تباطؤ عادي وليس كساداً، هذا بغض النظر عن أن يكون كساداً كبيراً، وقد وجدت فلسفة فريدمان تنفيذاً عملياً في سياسات رئيس الولايات المتحدة رونالد ريغان، ورئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر، التي يبدو أنها كانت ترفض كافة تسويات ما بعد الحرب. وكانت هذه السياسة ترى الرقابة المناسبة على النقود، والتي تم قبولها على أساس انتمائها إلى المجال العام (على الرغم من أن بعض الأحرار اليقظين يجادلون حتى في هذا)، لابد أن توفر الاستقرار على المستوى الكلي، والمنافسة، وتحرير النظم، والخصخصة، وأن الضرائب المنخفضة لا بد أن توفر على المستوى الجزئي.

ومن منظور الانهيار المالي للفترة

٢٠٠٧- ٢٠٠٩، فإن كثيراً من نواحي اليقين البسيطة بشأن أسس الأسواق الحرة تبدو الآن ساذجة إلى حد العبث. وربما يكون قد تم الإفراط في الاعتماد على آراء كينز، وبعد ذلك تبين أنه تمثال من الجص لقديس. ولكن لا ريب أنه من الواضح الآن، أن نفس الشيء يصدق على فريدمان»[٧٢].

ويتساءل هذا المراقب الخارج عن دوائر تأثير صندوق النقد الدولي، عما تُنؤنا به الأحداث الأخيرة عن الأسواق ودور الحكومة؟ فيقول:

تنوعت وتعددت القراءات والتنبؤات الاقتصادية من قبل أسماء كثيرة، ما أدى إلى تشتت الفهم الاقتصادي أحياناً....

«أعتقد أنها تعيد تأكيد الدروس التي استخلصها الكينزيون الأوائل من تجربة الكساد في الثلاثينيات، والأمر الأكثر أهمية، هو أنها تؤكد على الاختلاف بين الأسواق المالية، وإنه لا يمكن تركها وشأنها إلأ على حساب هلاكنا. ويتطلب الأمر توجيه سياسة الحكومة إلى منع التطرف في كلا الاتجاهين، وتحقيق الاستقرار في النظام المالي وفي الاقتصاد[٧٣].

وبعد عرض هذا الحل الكينيزي التقليدي، يشير هذا الباحث إلى أهم نقاط ضعف النظام الرأسمالي، وهي التي اجتهد أصحاب المقالات المتقدمة في درء سوءتها. إذ هي في نظر الليبراليين أحد نقاط القوة في النظام. فيقول: « هناك أيضاً مشكلة خطيرة تواجه الرأسمالية، تتمثل في سلوكيات المديرين التنفيذين في الشركات، وهو أمر كان معروفاً تماماً، تقريباً منذ بداية النظام الرأسمالي. إذا أن النظرية الرأسمالية تنصب في جوهرها على سلوكيات المصلحة الذاتية، التي تحقق المصلحة المشتركة. ومع ذلك، فإن أصحاب الشركات بصفة عامة، لا يقومون بإدارتها، ولكن يتولى إداراتها مديرون موظفون، يتمتعون بسلطات ضخمة في إدارة الأمور اليومية»[٧٤].

وبحسب هذا الخبير فإن لب مشكلة النظام الرأسمالي المتطور تكمن هنا بالذات، فبعد أن تجاوزت الرأسمالية طورها البدائي، الذي يكون صاحب رأس المال فيه هو المدير المباشر، ووصلت إلى طور أصبحت فيه

الشركات خفية الاسم والمؤسسات الاستثمارية الكبرى، والوكلاء الذي يديرونها، واسطات بين أصحاب الثروة ومشاريعهم المنتجة.

وهذا وضع قريب من حالة الملكية الاشتراكية، فما الفرق بين أن تملك دولة صغيرة كل وسائل الإنتاج، ولا يصل عدد العاملين في مشاريعها إلى بضع مئات من الآلاف، وأن يملك بعض الرأسماليين أسهماً في شركات عملاقة، مثل جنرال موتورز التي بلغ العاملون فيها قرابة المليون؟

إن الزعم بأن إدارة الشركات العملاقة، مهما بلغت المرتبات والأجور الذي يتقاضاها الوكلاء، هي أفضل بالضرورة من إدارة شركات حكومية من نفس الحجم، هو مصادرة على المطلوب؛ إذ لو كانت الحوافز والرقابة الإدارية والفنية هي سبب ترجيح النوع الأول، فما الذي يمنع النوع الثاني من حيازة نفس المواصفات؟ والحقيقة أن الذي وقع هو العكس، فقد أصيبت الشركات العملاقة بأمراض البيروقراطية والانتهازية، التي برزت في إدارة الشركات الحكومية الكبرى في البلدان الاشتراكية. ولعل التحقيق في أسباب إفلاس جنرال موتورز عملاق صناعة السيارات الأمريكية، في خضم الانهيارات الكبرى الأخيرة، كفيل بتأكيد هذه الحقيقة.

ويؤكد الباحث هذا المعنى بشكل ضمني، فالمسألة في نظره تعود، إلى عدم كفاية، بل عدم إخلاص من قبل هؤلاء الوكلاء. وفي تلميح واضح إلى ما يعبر عنه بعض الناقدين للرأسمالية الجديدة باسم «ديكتاتورية التكنوقراطيين» يستخلص العبرة من الأزمة الحالية على نحو يسعى إلى تبرئة ساحة النظام الرأسمالي برمته، والدعوة لحمايته من خطر فقدان المشروعية بالكامل، بتركيز الإصلاح على مزيد من الضبط والتقييد والمراقبة لصلاحيات هذه الطبقة من وكلاء الرأسمالية وأساليب عملها. وهذا غاية ما يمكن أن يصل إليه خبير ملتزم بالدفاع عن الرأسمالية من جرأة في النقد والمراجعة.

هل هي دورة جديدة من التضليل؟

لا شك أن سقوط التصورات

الليبرالية التي استمر تطبيقها بعناد واضح، إلى حين بروز الأزمة الأخيرة يجعل مواصلة التضليل الإيديولوجي، مهمة عسيرة على أصحاب القرار الأعلى في دوائر المال والأعمال والمؤسسات الدولية الكبرى الراعية لها، وأهمها صندوق النقد الدولي والمشرفة على مجلته «التمويل والتنمية».

لكن تاريخ الرأسمالية، منذ ظهورها الأول في ثوبها الماركنتيلي، يبرز لنا أن سقوط رموز التضليل ودعاته عقيب أزمة كبرى، يعقبه على الفور لمعان نجم جيل جديد من المضللين المدافعين عن الهيمنة الرأسمالية، فيتولون رفع رايتها بصياغة مناسبة لدورة جديدة من التضليل. فهل يمثل نوريل روبيني الذي تولى عدد مارس ٢٠٠٩ من مجلة «التمويل والتنمية» تصعيد نجمه بشكل لافت للنظر، أحد أفراد الطبقة العلمية الجديدة التي يراد لها أن تتولى هذه المهمة المصيرية؟

ففي مقال عنوانه، لا يخلو من الإثارة (رؤية الأزمنة بوضوح) تولى باراكاش لونجاني وهو مستشار في دائرة البحوث في صندوق النقد الدولي، تعريف روبيني وتصوراته الاقتصادية بشكل جذاب، يكشف عن وجوه اتجاه قوي للتبني الرسمي الجديد لخطه الفكري.

والحقيقة أن روبيني يحمل في رصيده الشخصي والعلمي العناصر الكافية لذلك، فهو اقتصادي بارز متخرج من جامعة هارفارد، وهو من أصل إيراني، ولد في اسطنبول وترعرع في إسرائيل ثم أيطاليا، ألى أن استقر به المطاف في أمريكا... ولنترك لعبارات (التمويل والتنمية)[٧٥] مهمة تكملة التعريف:

«القوة ٥٠» ذلك ما أطلقته مجلة «المستثمر المؤسسي» على قائمة ٢٠٠٩، التي تضم أكثر من ٥٠ شخصية تتمتع بالنفوذ في عالم المال. وكانت أسماء كثيرة هي لقمة صناع السياسة وكبار المديرين، مثل بن برنانك ووارين بوفيت، وكان أستاذ اقتصاد واحد فقط هو الذي ورد اسمه في القائمة: عند رقم ٤٤، أدنى بدرجة واحدة من المستثمر السعودي الأمير الوليد بن طلال، وهو نوريل روبيني الأستاذ في جامعة نيويورك.

وهذه نقطة تحول مرضية بالنسبة لروبيني، الذي انجذب لعلم الاقتصاد بسبب إمكاناته في التأثير على الرأي العام والسياسات العامة، فمنذ عقدين خليا، كان روبيني مشهوراً في المحل الأول في الدوائر الأكاديمية بسبب عمله المؤثر عن كيف تؤثر الظروف السياسة على النتائج الاقتصادية، ومنذ عقد مضى، بدأ يفرض اسمه خارج الدوائر الأكاديمية، كمقدم للمعلومات والتحليلات عن الأزمة المالية الآسيوية. واليو م، أخذ يصبح اسماً معروفاً، يلقي ثناءَ عطراً في كلمات مجلة «المستثمر المؤسسي» بسبب «تنبؤه بأن الانهيار العقاري في الولايات المتحدة، سيتسبب في إخفاق البنوك وفي نشوب كساد عميق»...

... يقول بوريل روبيني: «كان ذلك ملفتاً للنظر تماماً، ففي أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، كان لدى بلدان كثيرة في أوروبا عجز (يقصد عجز الميزانية) يبلغ نحو ٤% من الناتج المحلي الإجمالي، وكان العجز في بعض البلدان مثل بلجيكا واليونان وإيطاليا عالياً يصل حتى ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي»، ونتيجة لذلك زاد الدين الحكومي زيادة جمة: فديون البلدان التي شكلت فيما بعد منطقة اليورو « تضاعفت تقريباً، من نحو ٣٠% إلى ٦٠%» من دخلها المجمع.

كذلك تعرضت الولايات المتحدة واليابان لعجز مستمر، وسادت وجهتا نظر في الساحة الأكاديمية حول ما تسبب في هذا العجز الحكومي وكم ينبغي أن نقلق بشأنه. كانت واحدة من وجهتي النظر، هي تلك التي قدمها جيمس بوكانان الحاصل على جائزة نوبل، وتقول بأنه كان هناك اتجاهاً مزمناً نحو عجز الميزانية بسبب تقاتل السياسيين الذين يتنافسون على أصوات مجموعات مصالح خاصة بتقديم وعود لها باستمرار تقطير الإنفاق الحكومي في الأوردة.

وكانت وجهة النظر الأخرى، التي كان الداعية الرئيسي- لها هو روبرت بارو، تقول بأن حكومات الإنفاق بالعجز، نزعت إلى القيام بما هو صحيح على المدى الطويل: فقد حققت عجزاً في أوقات الحاجة، مثل الحروب والكساد وسددت الدين - إن كان ببطء

بمعنى الكلمة ـ في أوقات الهدوء.

وقد دعم وجهة النظر هذه، سلوك حكومتي الولايات المتحدة، اللتان تصرفتا بهذه الطريقة بصورة صارمة عبر مدى طويل من التاريخ، وكان إسهام روبيني، في عمل تم منتصف الثمانينات مع البرتو اليسينا وجيفري ساكس، هو شق ممر متوسط بين وجهتي النظر هاتين، فقد فحص بحرص الوضع السياسي في بلدان كثيرة، لكي يفهم متى كان من الأرجح أن تستحوذ المصالح على الحكومات، لكنه لم يبخس قيمة العوامل الاقتصادية التي أسهمت أيضاً في العجز.

وفي سلسلة من البحوث، أوضح روبيني أنه عندما تتشتت القوة، مثلاً عبر شركاء سياسيين كثيرين في حكومة ائتلافية، يكون هناك نزوع أكبر نحو عجز الميزانية الخارج عن السيطرة، وكلما قلت مدة الولاية المتوقعة للحكومة الائتلافية، زاد هذا الاتجاه، وزادت الظروف الاقتصادية المعاكسة من احتمال نشوب المعارك بين أطراف الائتلاف، مما يزيد من تفاقم فقد السيطرة المالية»[٧٦].

ومن خلال هذا التقديم المختصر للخط الفكري لروبيني، نستطيع أن نلمح معالم الأطروحة التي يبدو هذا الاتجاه مبشراً بها: إنها التعامل السياسي الفوقي مع الظواهر الاقتصادية الحقيقية، فبمثل هذا التشخيص السياسوي لأهم أسباب المشكلة الاقتصادية، يخرج التحليل عن دائرة التحليل الاقتصادي، ليدخل إلى ساحة المزايدات السياسية باقتراح ضمني، ولكنه واضح لتحويرات مناسبة في الدساتير والقوانين المنظمة للّعبة السياسية في الأنظمة الديمقراطية.

ويمضي ـ مقرر تصورات روبيني في توضيح هذه الحقيقة بأمثله من الواقع السياسي، فيقول:

«كانت اليابان من أوائل من تحركوا في اتجاه يمضي ـ نحو التصحيح المالي، الذي كان يسم الاقتصادات الصناعية في منتصف الثمانينات. ويعتقد روبيني أن ذلك ربما كان رد فعل من قبل الناخبين، تجاه التوسع الحكومي الضخم في القطاع العام في السبعينات. ويشير إلى أنه «في نحو١٩٨٥، كانت كل حكومة من حكومات مجموعة الثمانية

يرأسها حزب ليمين الوسط»، وكان التقييد المالي هو ألغالب. وكان الاعتقاد السائد هو أن القواعد المالية ـ مقاييس الأداء المباشرة- مطلوب لكبح نزوع الحكومات نحو عجز طليق العنان.

وكانت النماذج الأشد بروزاً لهذه القواعد هي تلك الواردة في معاهدة ماستريخت لعام ١٩٩٢، التي حددت الشروط المسبقة، التي تلتزم بها البلدان الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد النقدي الأروبي. وفي مجال السياسة المالية، كان ما سمي معايير ماستريخت تقضي بألا يتجاوز عجز الميزانية ٣% من الناتج المحلي الإجمالي وألا يتخطى الدين الحكومي ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي بحث أعد في ١٩٩٣ وأصبح شهيرا حالياً، العجز المفرط: الرشد وعدم الرشد في معاهدة «ما ستريخت» (كتبا مع زميل في بيل ويليم بويتر، وجيانكارلو كورسيتي...) انتقد روبيني هذه المعايير باعتبارها مبرر «إسراف خطير في التدمير المالي»، وكانت المشكلة في معايير ماستريخت، هي أنها لا تراعي حالة الاقتصاد، فحتى في مواجهة الكساد، كانت تتوقع أن تستمر الحكومات في خطتها لتقليل العجز والدين حتى يتم الوفاء بالمعايير. كما لم تُسّلم المعايير بأن بعض الإنفاق الحكومي يتخذ شكل استثمارات، يمكن أن تولد إيرادات في المستقبل، وخلص روبيني والمؤلفون المشاركون معه، إلى أن تنفيذ المعايير «يقتضي- درجة مفرطة من الانكماش المالي، الذي لا بد وأن يؤثر تأثيراً عكسياً على مستوى النشاط الاقتصادي». وأوصوا بأنه «ينبغي إهمال المعايير أو تطبيقها بصورة فضفاضة تماماً»[٧٧].

وبهذا يصور لنا هذا التقرير موقع روبيني من الخارطة العلمية المبنائية الاقتصادية، بأنه نقدي تجاه الليبرالية دون أن يقع في اختيارات الكينيزية، التي لا ترى في عجز الميزانية وما يتبعه من التضخم مشكلة في حد ذاته، طالما لم يخرج عن السيطرة، وكان محدثاً للنمو الاقتصادي وناجعاً في الوقاية من البطالة، وعطالة وسائل الإنتاج. ولكن السؤال الكبير الذي يبقى مطروحاً، هو أن الاتجاه الوسطي بقدر ما هو مرغوب نظرياً، يبقى في أغلب الأحيان مثل وصفات الدكتور كنوك: حالة وشيكة الزوال ولا تبشر بشيء جيد.

وتتضح هشاشة الموقف الوسطي المزعوم من خلال استعراض للسيرة العلمية والمهنية لروبيني نفسه، وهي التي تميزت بشدة مناصرته لصندوق النقد الدولي، الذي لا شك في تحمل وصفاته الليبرالية للمسؤلية، في أكثر من عشرين حالة فشل كارثي في البلدان النامية[٧٨]، ويقول مقرر سيرته عن هذا الالتزام:

«وكان روبيني أكثر من اكاديين كثيرين، مناصراً لصندوق النقد الدولي، وهو يؤمن بأن هذا يرجع جزئياً إلى أنه «يتيح له معرفة المؤسسة من الداخل» في مرحلة مبكرة. ففي ١٩٨٥- وكان طالباً في السنة الثانية من الدراسات العليا- تدرب داخل الصندوق، وعاد للصندوق مرات كثيرة في السنوات اللاحقة وعمل مستشارا للخزانة الأمريكية من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠١، وعمل خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ مع موظفي صندوق النقد الدولي، حول التوصل لنهج لاكتشاف أوجه عدم المنعة في القطاع المالي وقطاع الشركات. وكتب (مع براد ستسر...) كتاباً أصبح مرجعاً معيارياً عن استجابات السياسة الملائمة، إزاء أزمة الأسواق الناشئة عنوانه «كفالة أم سحب للكفالة؟ استجابات للأزمة المالية في الاقتصادات الناشئة»[٧٩].

والسؤال الذي يبقى مطروحاً هنا هو: هل يمكن لنوريل روبيني وأمثاله من الاقتصاديين الوسطيين، أن يمثلوا حقا مرجعية مناسبة لدورة جديدة من التضليل العلمي، لا يمكن للمؤسسات المالية الدولية الراعية لهيمنة رأس المال واستمرار دوراته الاستغلالية، وفي طليعتها صندوق النقد الدولي، والحال أنه يصر على أن يبقى مستقلاً بآرائه، دون أن يورط نفسه في حكومة أوباما، التي يبدو أنه عليها أن تكون ماسحة لأوساخ المرحلة السابقة، ثم ترحل بأسرع وقت ممكن ليعود المجتمع الأمريكي تحت الراية الليبرالية مرة أخرى.

وتتعزز الشكوك تجاه قابلية هذا الفكر الوسطى في لعب هذا الدور، عندما نلاحظ آخر أعمال نوريل روبيتي، حيث يصرح بأن الأزمات الاقتصادية، ما فتئت تتعاقب طوال تاريخ الرأسمالية دون أن تتماثل. وبعبارة أخرى فإن تحليل الأزمة الحالية إنما هو «بعد خراب البصرة»

ولا يفيد كثيراً في توقي أزمة لاحقة التي ستكون عواملها مختلفة عن الأزمة الحالية باضرورة. ومن الواضح أن مثل هذا التصور الواقعي، لا يمكنه أن يكون مرجعية علمية للدورة اللاحقة من التضليل، إلا إذا تمكن التفكير الكينزي من بسط سلطته بالكامل على مراكز القرار المالي، بعد إجراء التنقيحات الضرورية عليه، بما يجيب عن انتقادات العقود الماضية التي أدت إلى تهميشه.

لمن تكون الكلمة الأخيرة؟

اللقراءة التحليلية المركبة التي لا تكاد تجد متنفسا لها لخطورتها على المصالح الرأسمالية الكبرى؟ أم للقراءة الاعتذارية التي سيكون مآلها التحول إلى أدوار تضليلية، إن لم تحدث تغييرات جذرية على مستوى إدارة صندوق النقد الدولي وأجهزته الإعلامية؟ مع الطفرة الإعلامية التي شهدتها الشبكة العنكبوتية، لم يعد بالإمكان محاصرة أي فكر غير مرغوب فيه؛ فالمواقع الناقدة للرأسمالية داخلياً أو خارجياً مفتوحة للجميع، ولا يمكن لصندوق النقد الدولي مهما كان اتجاهه المختار تجاهلها.

ولعل التصريح الذي صدر عن أوليفييه بلانشار، ضمن مقاله في عدد ديسمبر ٢٠٠٩ كفيل بتوضيح هذا المعنى. فهنالك يعترف: أن التحسن لن يتم ببساطة. فقد تركت الأزمة ندبات عميقة سيستمر أثرها على العرض والطلب لسنوات طويله في المستقبل.[٨٠] وهذا الاعتراف مع ما ظهر من بوادر انفتاحية على بعض الآراء الناقدة، يؤكد بأن دورة التضليل المقبلة، ستكون شبيهة بالدورة التي تلت الحرب العالمية الثانية: لا يمكن فضحها إلا من خارج المنظومة الفكرية الرأسمالية، وليس هناك موقع مؤهل للإيفاء بهذا الدور المصيري، سوى النظرية الاقتصادية المجتمعية اللاربوية.

فبفضل الأساس المجتمعي، يمكن رؤية جميع نقاط الضعف في التدابير الترقيعية المستوحاة من المبنى الكينزي. كما أنه بفضل الأساس اللاربوي، يمكن رؤية القصور الشديد في سياسات الحد من سعر الفائدة، أو دون التفكير في تخليص الاقتصاد من مساوئ الفائدة الربوية، وهذا ما يحتاج بيانه إلى بحث آخر.

الهوامش

(١) من أهم ما كتب في القرن المنصرم في بيان حقيقة نظام البخس في التجارة العالمية ضمن النظام الناتج عن اتفاقية برتّن وودز لسنة ١٩٤٣، تاب«التبادل اللامتكافئ» لأرغيري إيمانويل، والمناقشات التي تلته، وخاصة كتاب سمير أمين:

(٢) هذه هي أهم العناصر المميزة للاقتصاد الإسلامي كما شرحناها في محله من المجلدات الخمسة الأولى من مجموعة «منهجة التفكير الاقتصادي» الصادرة بدار المتوسط الجديد٢٠١٠.

فأما قيد الحقيقي فيحترز به على اقتصاد النقود وقد ميزنات الفرق بينهما في بحث الأزمات الاقتصادية من الكتاب الثاني من هذه المجموعة «مرصاد الاقتصاد» وأما قيد اللاربوي فيحترز به على الاقتصاد الربوي وهو أساس الاقتصاد الرأسمالي الذي ارتبط بالفائدة الربوية منذ نشأته الأولى أي في طوره المركانتيلي، كما أوضحناه في اليابان الثانية والثالث من الكتاب الثالث من هذه المجموعة «منطاد الاقتصاد» وأما قيد المجتمعي فيحترز به عن كل من الاقتصاد الفرداني الرأسمالي والحكومي الاشتراكي والجماعي الشيوعي أو الفوضاني، كما أوضحناه في الكتاب من هذه المجموعة «عودة جديدة للاقتصاد المجتمعي» وكذلك في الكتاب الخامس «الاقتصاد الصدري في الميزان».

(٣) من المناسب الاطلاع على العرض المختصر الذي قدمناه عن معتقدات الاقتصادي الانكليزي جون ماينر كينز، وما تركته من بصمات على الفكر الاقتصادي، لاحظ هذه البحث ضمن باب الأزمات، من كتاب «مرصاد الاقتصاد» منشورات دار المتوسط الجديد ٢٠٠١٠.

(٤) لاحظ التقرير: «البنك المركزي الأمريكي يتحرك لحفز الاقتصاد» على موقع الحكومة الأمريكية

America.gov/ar.com

(٥) لاحظ المصدر السابق.

(٦) راجع المصدر السابق.

(٧) راجع المصدر السابق.

(٨) تكاد تجمع التحاليل المنتشرة في وسائل الإعلام الشعبية والرسمية والأكاديمية على اعتبار أن ارتفاع الفوائد الذي كان من شروط تلك القروض دون الممتازة كان متناسباً مع ارتفاع أسعار العقارات، كما تنص بنود العقد، ولكن الذي غفل عنه الكثيرون هو أن هذا الارتفاع في أسعار العقارات كان بدوره حالة مزدوجة المنشأ ويمثل التضخم المقترن باتفاع سعر الفائدة البنكية أحد عناصرها بلا شك. والمسألة في غاية الدقة والبرهان

يحتاج إلى فرض العكس وتعقب النتيجة الافتراضية، وهو خارج عن حدود هذا المقال.

(٩) جون بي جوديس هل تسببت الديون في الأزمة المالية الحالية؟ مقال منشور بتاريخ ٢٧ أيار/ مايو ٢٠٠٩، على موقع الحكومة الأمريكية مقتبساً ومترجما عن المقال الأصلي الصادر ٣ يناير / كانون الثاني ٢٠٠٨ في نشرية نيو ريبابليك.

(١٠) سيأتي الكلام عن روبيني أدناه.

(١١) المصدر السابق.

(١٢) المصدر السابق.

(١٣) لاحظ المصدر السابق.

(١٤) بول رينيو، «محاضرات في الاقتصاد الدولي» جامعة صفاقس، تونس ١٩٨٤.

(١٥) المصدر السابق.

(١٦) لاحظ المصدر السابق.

(١٧) المصدر السابق.

(١٨) المصدر السابق.

(١٩) المصدر السابق.

(٢٠) هذا ما صوره بشكل تفصيلي تاغارت مورفي في كتابه «ثقل الين» نقلا عن المصدر السابق.

(٢١) هذا ما قرره مارتن وولف، في كتابه «إصلاح التمويل العالمي» نقلا عن مقال جون بي جوديس.

(٢٢) هو صاحب الترتيب ٤٣ للأشخاص الأكثر تأثيرا في الاقتصاد العالمي، وتقدر استثماراته في أمريكا ب ٦٠٠ مليار دولار.

(٢٣) نقلا عن المصدر السابق.

(٢٤) المصدر السابق.

(٢٥) جيمس م بوتون وكولن أ. برادفور جونيور «الحوكمة العالمية قوى فاعلة جديدة قواعد جديدة» مجلة «التمويل والتنمية» يصدرها صندوق النقد الدولي، عدد ديسمبر ٢٠٠٧.

(٢٦) المصدر السابق.

(٢٧) المصدر السابق.

(٢٨) لاحظ مقالات عدد مارس ٢٠٠٨.

(٢٩) كودرس، لورا «أزمة الثقة.... وأكثر من ذلك»، مجلة «التمويل والتنمية» عدد يونيه ٢٠٠٨.

(٣٠) المصدر السابق.

(٣١) المصدر السابق.

(٣٢) لاحظ تقرير ٢٨ مارس ٢٠٠٩ـ المتقدم.

(٣٣) المصدر السابق.

(٣٤) المصدر السابق.

(٣٥) المصدر السابق.

(٣٦) المصدر السابق.

(٣٧) المصدر السابق.

(٣٨) المصدر السابق.

(٣٩) المصدر السابق.

(٤٠) كاروانا، خايم ونارين، أديتيا استخدام مزيد من الأموال في العمل المصرفي نقلا

عن مجلة «التمويل والتنمية»، عدد يونيو ٢٠٠٨.

(٤١) المصدر السابق.

(٤٢) المصدر السابق.

(٤٣)

(٤٤) المصدر السابق.

(٤٥) المصدر السابق.

(٤٦) المصدر السابق.

(٤٧) أفيناش د.بير ساود، «الدفع بالقطيع إلى حافة الهاوية»، ضمن مثال «هل سيساعد إطار بازل الثاني في منع الأزمات أم سيزيدها سوءا»، مجلة «التمويل والتنمية»، عدد يونيو ٢٠٠٨.

(٤٨) المصدر السابق.

(٤٩) المصدر السابق.

(٥٠) دود، راندال، «الأسواق التي تعمل خارج البورصة: ماهي؟» مجلة «التمويل والتنمية» عدد يونيه ٢٠٠٨.

(٥١) لاحظ المصدر السابق.

(٥٢) دود، راندال وميلز، بول «تفشي المرض: عدوى الرهونات دون الممتازة الأمريكية» مجلة «التمويل والتنمية» عدد يونيه ٢٠٠٨.

(٥٣) المصدر السابق.

(٥٤) لاحظ المصدر السابق.

(٥٥) لاحظ المصدر السابق.

(٥٦) لاحظ المصدر السابق.

(٥٧) لاحظ المصدر السابق.

(٥٨) ساكاسا، لنويل «منع الأزمات في المستقبل» أولويات للإصلاح التمنظيمي بعد الانهيار مجلة «التمويل والتنمية» عدد ديسمبر ٢٠٠٨.

(٥٩) المصدر السابق.

(٦٠) المصدر السابق.

(٦١) بلانشارد، لأوليفيير «صدوع في النظام» إصلاح الاقتصاد العالمي المتضرر «مجلة التمويل والتنمية» عدد ديسمبر ٢٠٠٨.

(٦٢) المصدر السابق.

(٦٣) هوفمان، لديفيد «إعياء المعادن إيرادات أوكرانيا من الصلب تتعاشق مع الاقتصاد العالمي» عدد مارس ٢٠٠٩.

(٦٤) رايس، روبرتو جويما وزانيللو، السياندرو «المطلوب إعادة التشغيل: يؤدي تقلص الطلب قي كبرى أسواق التصدير إلى تجميد صناعة الاليكترونيات في سنغافورة» عدد مارس ٢٠٠٩.

(٦٥) أيداياناور، ايزابيل وفونكس، نوربيرت وأمويارتي، تشارلز «انهيار حلزوني» يترك الانهيار الحاد في الأسعار شركات القطن في بوركينافاسو في موقف عصيب عدد مارس ٢٠٠٩.

(٦٦) ماكفي، سيوبان «حراك مرتفع» المهاجرون إلى ايرلندا ممن فقدوا وظائفهم حديثا قد يلزمون أماكنهم بلا حراك في ظل الركود عدد مارس ٢٠٠٩.

(٦٧) «التأثير العميق» مجلة «التمويل التنمية»

عدد مارس ٢٠٠٩.

(٦٨) لاحظ تقرير ٢٨ مارس/ آذار ٢٠٠٩ أعلاه.

(٦٩) وله كتاب «المشكلة مع الأسواق» من إصدار نيكولاس بريلي، ديسمبر ٢٠٠٩.

(٧٠) بوتيل، روجر «إعادة رسم الحدود» مجلة «التمويل والتنمية» عدد مارس ٢٠٠٩.

(٧١) المصدر السابق.

(٧٢) المصدر السابق.

(٧٣) المصدر السابق.

(٧٤) المصدر السابق.

(٧٥) لوجاني، لبراكاش «رؤية الأزمة بوضوح» مجلة «التمويل والتنمية» عدد مارس ٢٠٠٩.

(٧٦) المصدر السابق.

(٧٧) المصدر السابق.

(٧٨) الوصفات الشهيرة لصندوق النقد الدولي أقدم من روبيني، وهي غنية عن التعريف ويمكن أن تتلخص في عدد من التوصيات أهمها تخفيض حجم الدولة والحد من تدخلها في النشاط الاقتصادي وإطلاق العنان لقوانين المنافسة الليبرالية. والجامع بين الوصفات المختلفة التي وضعها الصندوق لتكون شرطا لتقديم الدعم الحكومي عن جميع المواد الاستهلاكية وإلغاء القيود الحمائية. وقد سبب كلا الإجراءين انتفاضات شعبية عارمة لم تخل أحياناً من العنف الشديد في البلدان النامية التي سعت إلى تطبيقها دون روية مثل الانتفاضات التي وقعت في مصر وتونس والمغرب والجزائر بين أواخر سبعينات القرن الماضي وأواخر ثمانينات.

(٧٩) المصدر السابق.

(٨٠) بلا نشار، أوليفييه، افتتاحية مجلة «التمويل والتنمية» عدد ديسمبر ٢٠٠٩.